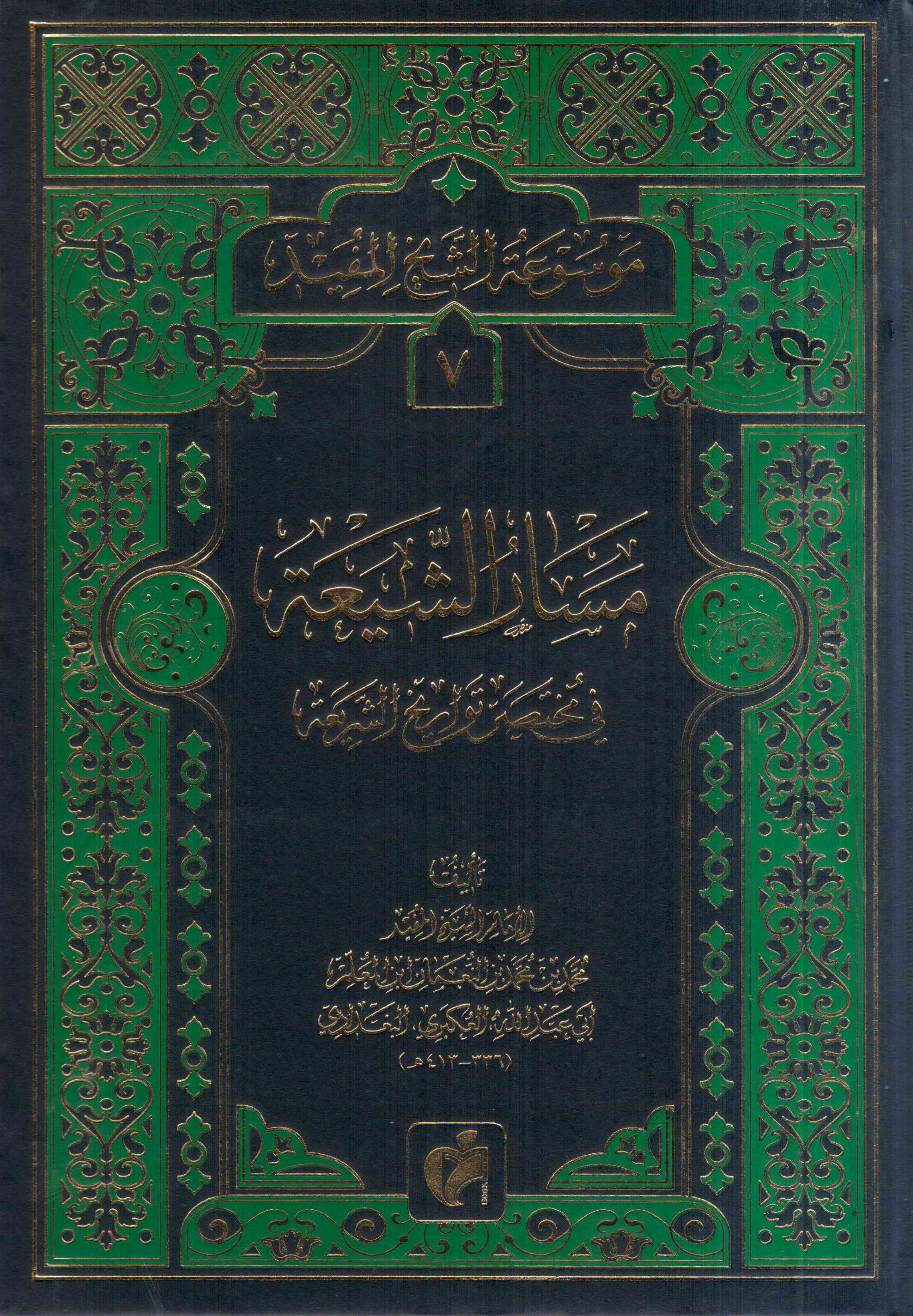
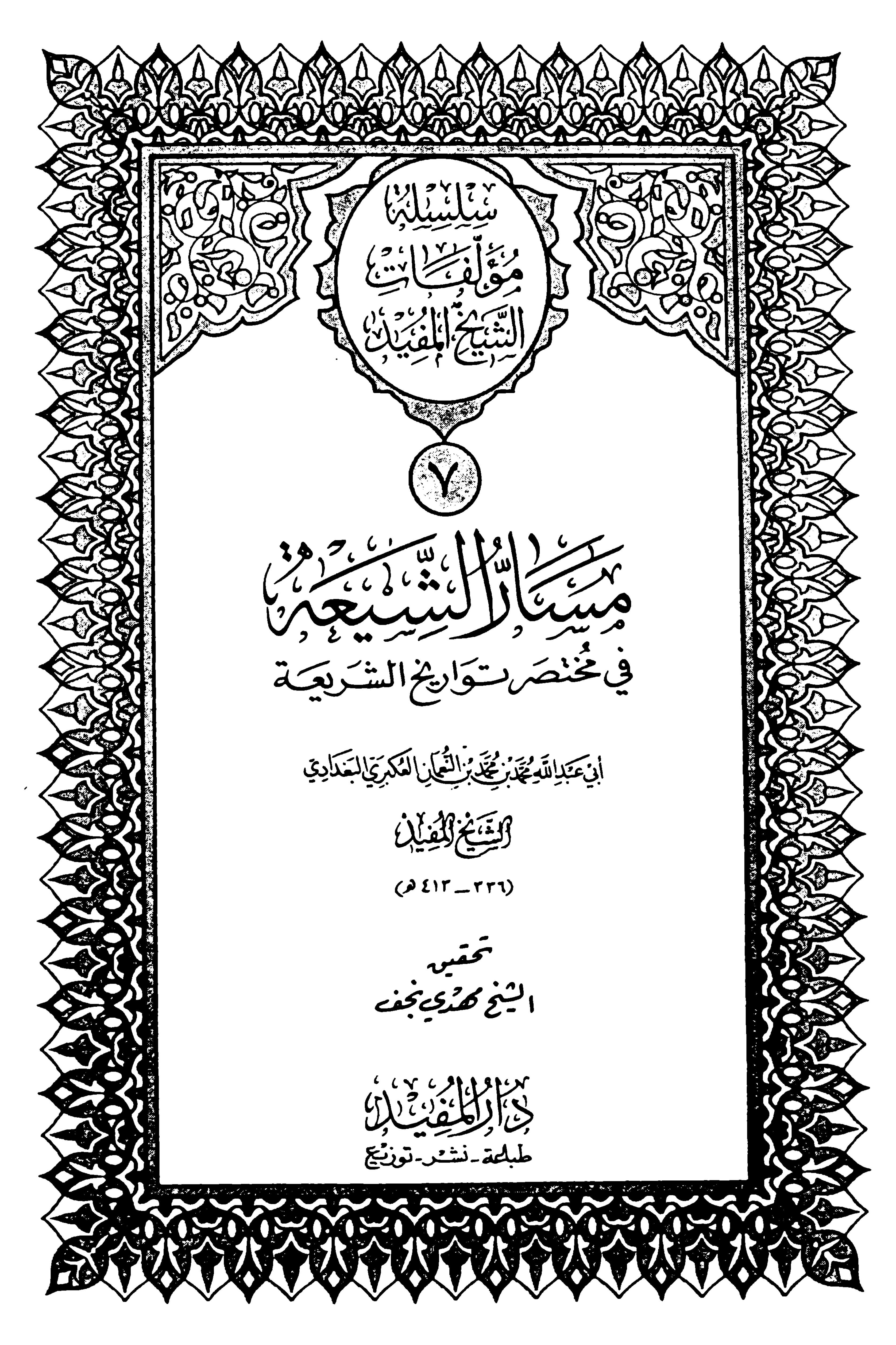
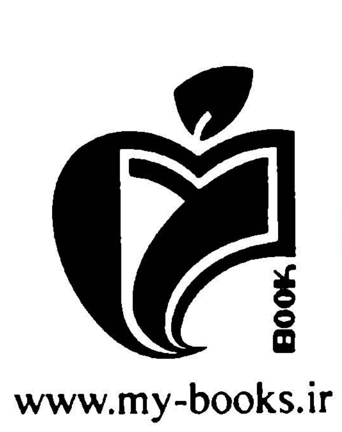

موسوعة الشيخ المفيد
٧
مسار الشيعة
في مختصر تواريخ الشريعة
تأليف
الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله العكبري البغدادي
(٣٣٦-٤١٣هـ)


سلسلة
مؤلفات
الشيخ المفيد
٧
مسار الشيعة
في مختصر تواريخ الشريعة
أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي
الشيخ المفيد
(٣٣٦ ـ ٤١٣ هـ)
تحقيق
الشيخ مهدي نجف
دار المفيد
طباعة ـ نشر ـ توزيع

مفيد، محمد بن محمد، ۳۳۶ ـ ۴۱۳ ق.
مسار الشيعه في مختصر تواريخ الشريعه / أبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي الشيخ المفيد؛ تحقيق مهدي نجف. ـ قم: دارالمفيد، ۱۴۳۱ ق. = ۱۳۸۹.
۱ ج. ـ (شماره گذاری گوناگون).: نمونه. ـ (سلسله مؤلفات الشيخ المفيد؛ ۷)
... ريال: 8 - 317 -497 - 964 - ISBN 978
فهرست نويسى بر اساس اطلاعات فيپا
كتابنامه به صورت زيرنويس.
۱. اسلام ـ مجموعه‌ها. ۲. كلام شيعه اماميه. ۳. امامت. ۴. علي بن أبي طالب عليه السلام، امام اول، ۲۳ قبل از هجرت ـ ۴۰ ق. ـ اثبات خلافت. ۵. محمد بن حسن (عج)، امام دوازدهم، ۲۵۵ ق. ـ غيبت.
الف. عنوان. ب. فروست: سلسله مؤلفات الشيخ المفيد؛ ۷
BP ۴/۶ / ۸س ۷م　　۲۹۷/۰۸۷
ش. ۷





المؤلف: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان

الناشر: الهدىٰ

الطبعة: الأولىٰ ـ ١٤٣١ هـ. ق

المطبعة: ظهور

الألواح الحساسّة: تيزهوش

عدد النسخ: ١٠٠٠

الشابك: ٨ـ ٣١٧ـ ٤٩٧ـ ٩٦٤ـ ٩٧٨

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين ـ والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين .

كان لانعقاد المؤتمر الألفي للشيخ المفيد في مدينة قم سنة ١٤١٣ ومشاركة الوفود العالمية في ذلك المؤتمر ، وما القي فيه من دراسات وبحوث ـ كان ذلك حافزاً للكثيرين إلى التنبه لاحياء آثار هذا العالم العظيم الذي كان له في تاريخ الثقافة الاسلامية والفكر العربي ما كان ، سواء في مدرسته الكبرى التي اقامها في بغداد ، أو في مجالسه العلمية التي كانت تنعقد في داره ، أو في مؤلفاته التي تطرقت إلى أنواع شتى من المعرفة ، ما خلدها على مر العصور .

وقد كان من أهم ما تنبه اليه المفكرون والمحققون هو وجوب جمع تلك المؤلفات في حلقات متتابعة يسهل على المتتبع الوصول اليها .

وقد كان ذلك فجمعت تلك المؤلفات والمصنفات في سلسلة مترابطة في حلقاتها لتكون بين يدي القارىء سهلة المأخذ ، يستفيد منها العالم والمتعلم ، والاستاذ والتلميذ ، وتصبح مورداً لكل ظامىء إلى العلم ، صادٍ إلى الثقافة .

وقد رأت دارنا (دار المفيد) ان تقوم بطبع هذه المؤلفات في طبعة جديدة عارضة لها على شداة الحقيقة العلمية الفكرية اينما وجدوا ، وهو ما يراه القارىء بين يديه فيما يلي ، كتاباً بعد كتاب .

وإننا لنرجو أن نكون بذلك قد ارضينا الله اولاً ، ثم ارضينا قراءنا الذين عودناهم فيما مضى من أيامنا على ان نبذل لهم كل جديد .

سائلين من الله التوفيق والتسديد

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

دار المفيد

يحتوي هذا المجلد على



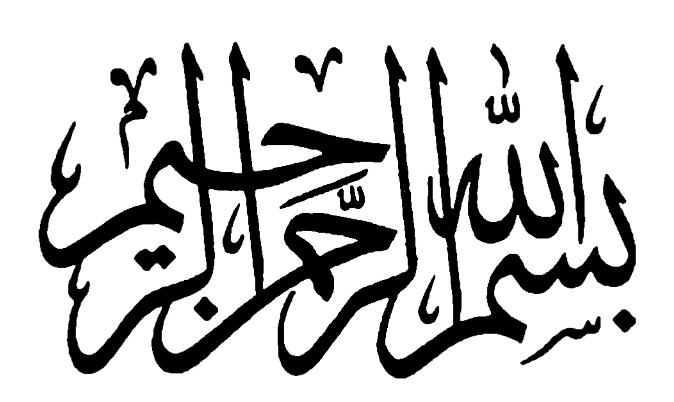
في مختصر تواريخ الشريعة

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق

الشيخ مهدي نجف



بسم الله الرحمن الرحيم

إن لكلّ حضارة و أُمّة أياماً و مناسبات معيّنةً لها شأن في تاريخها، و لذلك تخلد بين أبناءها، و تحظى بتكريم من أصحابها، و إشادات و ذكريات، سواءاً كانت سارّة مفرحة، أم محزنة!

و قد احتوت الحضارة الإسلاميّة من الذكريات عدّة، أشاد بذكرها القرآن الكريم، بعنوان «أيّام معلومات» أو «أيّام اللّه» و عيّنها أحيانا بالاسم، كيوم بَدْرٍ، و يوم حنين، و يوم الأحزاب ...

فتحديد تلك الأيام، و تاريخ حوادثها و مجرياتها، واحدٌ من أهمّ ما يجب عموماً على رجال الاسلام ضبطه و تسجيله، و على الأمة جمعاء تخليدها و تبجيلها و تجليلها، كي تخلد في النفوس و الأذهان، و تنقل إلى الأجيال.

و قد قرّر الشارع الكريم للمناسبات المتنوعة وظائف خاصّة متناسبة و طبيعة كلّ واحدة منها.

و من هُنا فانّ على المؤمنين أن يعرفوا تلك المناسبات و الايّام بتواريخها و

أعمالها، لأن «معرفة هذا الباب» كما يقول الشيخ المفيد في مقدمة هذا الكتاب: «من حلية أصل الإيمان، و ممّا يقبح إغفاله بأهل الفضل و الايمان».

بل الاهتمام بهذه الجهة مما تعاهدناه عند المؤمنين و المهتمين بأُمور الدين، منذ القديم، كما قال الشيخ:

«و لم يزل الصالحون من هذه العصابة ـ حرسها اللّه ـ على مرور الأوقات يُراعون هذه التواريخ، لإقامة العبادات فيها، و القرب بالطاعات، و استعمال ما يلزم العمل به في الأيام المذكورات، و إقامة حدود الدين في فرق ما بين أوقات المسارّو الأحزان».

إنّ الكتاب كما هو واضح من عناوين ابوابه، و تدل عليه المقدمة أيضاً لا يقتصر على ذكر المناسبات السارّة فقط، بل يحتوي على ذكر المناسبات الحزنة أيضاً.

و من هنا فليس ما جاء في تسمية الكتاب بـ «مسارّ الشيعة» فقط، صحيحاً و لا وافياً بمضمون الكتاب، و لا موافقاً لغرض المصنف.

و الذي يُستفاد من مقدّمة الكتاب أن اسمه:

«مختصر في تاريخ أيّام مسارّ الشيعة و أعمالها من القُرَب في الشريعة، و ما خالف في معناه».

فهذا العنوان شامل لتواريخ أيام المسارّ، و أيام الأحزان، و ما في كلٍّ من الأعمال و القربات.

كما أنّ من سماة بـ «التواريخ الشرعية» فقط، فقد أغفل ذكر الأعمال الذي يشكل جزءاً كبيراً من محتوى الكتاب أيضاً.

و منهج الشيخ في تأليف الكتاب، أنه:

أولاً: يبني على الإيجاز و الاختصار في ذكر المناسبات، و شرح الوقائع اعتماداً على ما يختص بذلك من مؤلفاته ككتاب «المزار» و «الارشاد» و «المقنعة» التي يُحيل اليها.

إلا أنه تحدّث بشيء من التفصيل في بعض المناسبات، كيوم الغدير حيث ذكر شعر حسان في تلك المناسبة.

و كمناسبة مبيت الامام علي عليه السلام ليلة الهجرة على فراش النبيّ صلى الله عليه و آله واقياً له بنفسه و قارنه بحديث الغار.

ثانياً: رتب الكتاب على ترتيب الأشهر العربيّة، بادئاً بشهر رمضان، معتبراً له أول الأشهر، لاعتبارات:

١ـ لتقدمه في محكم القرآن.

٢ـ لكونه عند آل الرسول صلى الله عليه و آله أول الشهور في ملّة الاسلام.

٣ـ لانه برهان الفصل بين الأشهر الحرم و شهر رجب منها.

و لم يتضح لنا هذا الوجه الثالث، لوجود خللٍ في النسخ المتوفّرة فليلاحظ.

و هذا الترتيب في أشهر السنة العربية مما تفرّد به الشيخ المفيد على الظاهر و للبحث عنه مجالٌ للمختصّين بدراسة شؤون التاريخ الاسلامي.

ثالثاً: إن الشيخ بعد أن يذكر المناسبات المختلفة في الشهور يذكر تحت عنوان كل مناسبة ما ورد فيها من أعمال ـ واجبةً و مستحبةً ـ حسب ما وردت به الروايات و الآثار عن أهل البيت عليهم السلام.

و الملاحظات الخاصة بهذا الكتاب:

١ـ إنّه من الكتب القليلة التى كتبها الشيخ نفسه، بخلاف اكثر آثاره التى

هي من إملائه.

فيمكن الاعتماد على نسخته المحقّقة، و الاعتبار بعباراته على أنها من الشيخ المفيد نفسه.

٢ـ إن تاريخ تأليف الكتاب هو سنة (٣٨٩) كما جاء في آخرها، و هذا أيضاً قلما وجد في سائر آثاره و أعماله العلمية.

٣ـ إن هذا الكتاب ـ مع أنه يعتبر مصدراً تاريخياً هاماً، و معتمداً ـ فهو في نفس الوقت يفيد الدارسين في تحديد فلسفة، التاريخ من وجهة النظر الاسلامية فيما هو واحد من عيون تراث الشيخ المفيد الخالدة.

والله ولي التوفيق. وكتب السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا وسيدنا الشيخ الجليل

المفيد ابو عبد الله محمد بن محمد بن

النعمان الحارثي قدس الله روحه

ونور ضريحه الحمد لله على ما بصرنا

الصفحة الأولى من نسخة الأصل

تاريخ كتابتها عام (٣٩١).

كما اثنيت على نفسه و
فوق ما يقول القائلون
صل على محمد و ال محمد
وافعل بي كذا وكذا
و تسأل حوائجك فان الله
تعالى جواد كريم وروى
ان من صلى هذه الصلوه
في ليلة النصف من شعبان
غفر الله سبحانه ذنو
به وقضى حوائجه والحمد
بسوله

الصفحة الأخيرة من نسخة الأصل

واتفق الفراغ من تسويد
هذه الاوراق بعون الله
وحسن توفيقه سابع عشر
شهر ربيع الاول سنة
تسع وثمانين وثلثمائه
بخط العبد الفقير الى
الله الغني محمد بن محمد بن
النعمان اصلح الله
شانه
كتبه المفتقر الى علي بن
محمد [illegible] السلام والحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله على ما ألهمنا من حكمته وهدانا إليه من سبيل رحمته ويسّر من علمه

ما منّ به علينا من فوائد النعم وإلهام نعمه في حقه وصلى الله على صفوته — وقفت

من بريته محمد وآله الطاهرين من عترته وسلم تسليما وبعد فثبتك

الله على ما ذكرت من الحاجة إلى مختصر في تاريخ أيام مسار الشيعة

وأعمالها من القربات في الشريعة وما اتفق فيه ذكر مما يكون الاعتقاد فيه موجب

مقتضاه لمعرفة أدام ونحن نصنف هذا الكتاب من عليها أهل الإيمان وما ينبغي اتباعه

بأهل الفضل والإيمان ولم يزل الصالحون من هذه العصابة حرسها الله تعالى

على مرور الأوقات يراعون التواريخ لإقامة العبادات فيها والتقرب بالطاعات

واستعمال أعمال البر في الأيام المذكورات وإقامة حدود التعظيم في

فرق ما بين أوقات المسار والأحزان وقد كان بعض مشايخنا من أهل العلم

رسم في هذا المعنى طرفا يسيرا لم يأت به على ما في النفس وأهمل الجمهور

منه لما كان قصده من الاختصار وأنا مثبت بمشيئة الله تعالى وعونه مثبت في

هذا الكتاب أبوابا تحتوي على ما سلف لما ذكرناه وتتضمن من الزيادة ما

يعظم الفائدة به لمن تأمله وعرف معناه وإذا انتهيت في كل فصل منه إلى

ذكر الأعمال شرحت منها ما كان القول مغنيا له على الإيجاز وحذفت

ما ورود الخبر به الشرع والتفصيل وأحلت فيه ما يكثر القول فيه على مكانه

الصفحة الأولى من النسخة «ب»

الإملال بالتطويل ينوب عن الحاجة إلى الكتب المصنفة استخرجته من الأصول إذ لو وقف
على طبقته لم يرح السهو والتبديل وقدمت فيما رتبته من ذكر الشهور بشهر رمضان
لتقدمه في محكم القرآن ولما فيه من العبادات والقربات وكونه عند آل الرسول
عليهم السلام أول الشهور في ملة الإسلام وبرهان حصول الأشهر الحرم جميعاً (كلها)
في سنة على ما قرره البيان واتفق عليه أهل الإجماع من انفراد رجب وانتظام
ما عداه منها من غير تباين ولا انفصال وتعذر وجوده في كل سنة واحدة على
الاختلاف في هذا المقام واتبع القول بما يليه من الأشهر على نظام ذكر المقام
وبالله التوفيق. شهر رمضان وهذا الشهر سيد الشهور على ما أثر المنقول (روي)
عن سيد المرسلين صلى الله عليه وآله وهو ربيع المؤمنين بالخبر الظاهر عن
الصادقين عليهم السلام وكان المسلمون يسمونه المضمار وفيه تفتح أبواب
الجنان وتغلق أبواب النيران وتصفد فيه مردة الشياطين وقد وصفه
الله تعالى بالبركة في الذكر الحكيم وأخبرنا بإنزاله فيه القرآن المبين وشهد
بفضل ليلة منه على ألف شهر يحسبها العادون وما يرغب فيه منه فمنها النية
للصيام ويستحب استقبالها بالغسل عند وجوب الشمس والتطهير لها من
الأدناس وفي أول نهار منه الاستهلال عند رؤية الهلال ومنها الابتداء بصلاة نوافل
ليالي شهر رمضان وهي ألف ركعة من أول الشهر إلى آخره بترتيب معروف في الأخبار
عن الصادقين عليهم السلام ويستحب فيها الابتداء بقراءة جزء من القرآن ويتلى من بعده

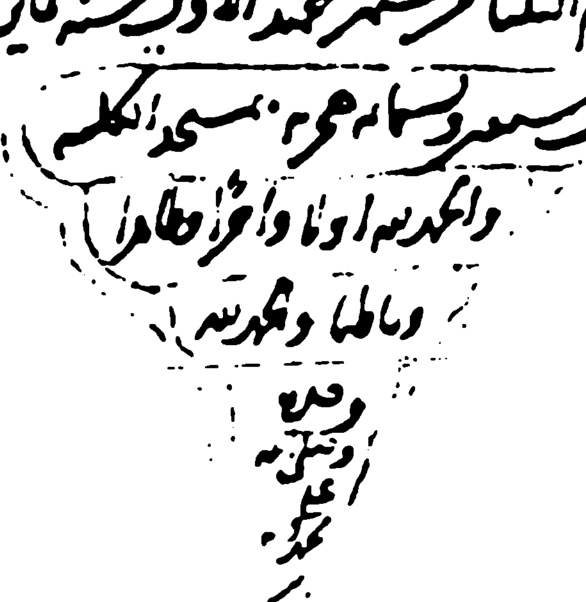
الصفحة الأولى من النسخة «ب»

شيئاً أن يسع من أراد ثم دعا استجيب له [illegible]
قوم مؤمنين او تقضى حوائجهم وهو يوم شريف عظيم البركة ويستحب فيه
الصدقة والتطوع بالخيرات وادخال السرور على أهل الايمان شهر
شعبان وهو شهر شريف عظيم البركة وصيامه سنة من سنن
النبي صلى الله عليه وآله وفي اليوم الثالث منه [illegible] من المحرم [illegible]
الصيام شهر رمضان وفي [illegible] سنة اربع وخمسين ومائتين
كان مولد سيدنا صاحب الزمان صلى الله عليه وآله وهي ليلة شريفة
ولحياها بالصلاة والدعاء وفي هذه الليلة تكون زيارة سيدنا ابي عبد الله
الحسين بن علي عليهما السلام وقد روي عن الصادقين عليهم السلام انهم قالوا
اذا كان ليلة النصف من شعبان نادى منادٍ من الافق الأعلى زائري
الحسين بن علي صلى الله عليه وآله ارجعوا مغفوراً لكم ثوابكم على ربكم ومحمد نبيكم ومن
لم يستطع زيارة الحسين بن علي عليهما السلام في هذه الليلة فليزر غيره من الائمة
عليهم السلام فان لم يمكنه ذلك اومأ اليهم عليهم السلام واحياها بالصلاة و
الدعاء وقد روي ان امير المؤمنين عليه السلام كان لا ينام في السنة من ثلث
ليالي ليلة ثلث وعشرين من شهر رمضان وليلة الفطر انها الليلة التي يرجى ان
تكون ليلة القدر وليلة الفطر ويستحب في هذه الليلة [illegible]
وليلة النصف من شعبان وفي هذه الليلة تفرق كل امر حكيم وهي

تم

الصفحة الأخيرة من النسخة «ب»

... بتعظيمها اشتهرت جمهور اهل الكتب ... عن الصادق جعفر
بن محمد عليهما السلام انه قال اذا كان ليلة النصف من شعبان اذن الله للملائكة
بالنزول الى الارض من السماء وفتح فيها ابواب الجنان واجاب فيها الدعاء
فليصل احدكم اربع ركعات يقرا في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة وسورة الاخلاص
مائة مرة فاذا فرغ منها بسط يديه للدعا وقال في دعائه اللهم اني اليك
فقير وبك عائذ ومنك خائف مستجير رب لا تبدل اسمي ولا تغير جسمي اعوذ
بعفوك من عقابك واعوذ برضاك من سخطك واعوذ برحمتك من عذابك
انت كما اثنيت على نفسك وفوق ما يقول القائلون ثم يسأل ... على محمد
وآل محمد واهل بيتي كذا وكذا وسائر حوائجه فان الله تعالى جواد كريم وروي
ان من صلى هذه الصلوة في ليلة النصف من شعبان غفر الله له ذنوبه وقضي
حوائجه واعطاه سؤله وصلى الله على محمد وآل محمد خاتم انبيائه وسلم تسليما
كثيرا برحمتك يا ارحم الراحمين ة وكان الفراغ من تسويد هذه
الجزاء يوم الثلثاء من شهر جمادى الاولى سنة ثمان



الصفحة الأخيرة من النسخة «ب»



في مختصر تواريخ الشريعة

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ ـ ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما بصّرنا من حكمته، وهدانا اليه من سبيل رحمته، [ويسّر لنـامن طاعاته][1]، ومنّ به علينا من فوائده [لدوام نعيمه][2] في جنته، وصلّى الله علىٰ صفوته من بريّته محمد والأئمة الطاهرين من عترته وسلم كثيراً[3].

أمّا[4] بعد: فقد وقفت أيدك الله تعالى على ما ذكرت من الحاجة الى مختصر في تاريخ أيام مسارّ الشيعة وأعمالها، من القرب في الشريعة، وما خالف في معناه، ليكون الاعتقاد بحسب مقتضاه، ولعمري إنّ معرفة

---

(١) في ب و ج «ويسرّه من طاعته».

(٢) في ب و ج «المثمرة لدوام نعمته».

(٣) في ب و ج «تسليماً».

(٤) في ب و ج «و».

هذا الباب[١]، من حلية أهل الايمان، ومما يقبح اغفاله بأهل الفضل والايمان.

ولم يزل الصالحون من هذه العصابة ـ حرسها الله ـ على مرور الأوقات يراعون هذه التواريخ، لاقامة العبادات فيها، والقرب بالطاعات، واستعمال ما يلزم العمل به [في الأيام][٢] المذكورات، وإقامة حدود الدين في فرق ما بين أوقات المسار والأحزان.

وقد كان بعض مشايخنا من أهل [النقل ـ وفقهم الله ـ][٣] رسم في هذا المعنى طرفاً يسيراً لم يأت به على ما في النفس من الايثار، واخل بجمهور ما يراد [العمل منه][٤] لما كان عليه من الاختصار، وأنابمشيئة الله وعونه، مثبت في هذا الكتاب، أبواباً تحتوي على ما سلف مما[٥] ذكرناه، وتتضمّن من الزيادة ما يعظم الفائدة به لمن تأمله [وتبيّنه وقرأه][٦].

فاذا[٧] انتهيت في كل فصل منه الى ذكر الاعمال، شرحت منها ما كان القول مفيداً له على الايجاز، وبيّنت عن كل عمل اعرب[٨] الخبر عنه

---

(١) في ب و ج «الكتاب».

(٢) في ب و ج «للأيام».

(٣) في ب و ج «العلم».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من ب و ج.

(٥) في ب «لمن» وفي ج «لما».

(٦) في ب و ج «وعرف معناه».

(٧) في ب و ج «واذا».

(٨) في ب و ج «فوق».

بالشرح والتفصيل، وأجملت منــه أكثــر(١) القــول [مخــافــة الامــلال بالتطويل](٢)، ليزداد الناظر لنفسه في استخراجه من الأُصول، إذا وقف على صفته(٣) بفحوى النطق به والدليل بصيرة.

واقـدم فيما ارتّبه من ذكر الشهور شهر رمضان، لتقدمه في محكم القرآن، ولما فيه من [العبادات والمقربات](٤)، ولكونه عند آل الرسول عليه وعليهم السلام أول الشهور في ملّة الاسلام(٥)، وبرهان حصول الاشهر الحرم جميعاً في كل سنة على ما قرره التبيان، واتفق عليه جملة(٦) الاخبار، من انفراده رجب، واتصال ما عداه منها من غير [تباين ولا(٧) انفصال، وتعدد وجودها في سنة واحدة على خلاف هذا النظام](٨).

واتبع القول فيما يليه(٩) من الأشهر على الاتساق الى خاتمة ذلك على التمام، وبالله أستعين.

---

(١) في ب وج «ما يكثر».

(٢) في ب وج «فيه ويؤدي الى الملال والتطويل».

(٣) في ب وج «حقيقته».

(٤) في ب وج «من العبادة والقربات».

(٥) روى الشيخ الكليني رحمه الله في الكافي ٤: ٦٥ حديث ١، باسناده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان الشهور عند الله اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والارض، فغرة الشهور شهر الله عز وجل وهو شهر رمضان... الى آخره.

وقال الشيخ الطوسي في مصباح المتهجد: ٤٨٤ «لأن المشهور من روايات أصحابنا ان شهر رمضان أول السنة».

(٦) ليس في ب وج.

(٧) ليس في ج.

(٨) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة «ب» وزاد في ب وج «تطويل».

(٩) في ب وج «يأتي».

شهر رمضان

هذا الشهر سيد الشهور على الاثر المنقول عن سيد المرسلين صلّى الله عليه وآله[١].

وهو ربيع المؤمنين[٢]، بالخبر الظاهر عن العترة الصادقين عليهم السلام، وكان الصالحون يسمّونه المضمار.

وفيه تفتح أبواب الجنان، وتغلق أبواب النيران، وتصفّد مردة الشياطين، وقد وصفه الله تعالى بالبركة في الذكر الحكيم[٣]، وأخبر بانزاله فيه القرآن المبين، وشهد بفضل ليلة منه على ألف شهر يحسبها العادّون[٤].

---

(١) روى الشيخ الكليني قدس سره في الكافي ٤ : ٦٧ بسنده عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله لـمّا حضر شهر رمضان وذلك في ثلاث بقين من شعبان قال لبلال: ناد في الناس ، فجمع الناس ، ثم صعد المنبر ، فحمد الله واثنى عليه ثم قال: أيها الناس ان هذا الشهر قد خصكم الله به وحضركم وهو سيد الشهور، ليلة فيه خير من ألف شهر. . . الى آخر الخطبة.

ورواه الشيخ الصدوق في الفقيه ٢ : ٥٩ الحديث ٢٥٥، والشيخ الطوسي في التهذيب ٤ : ١٩٢ الحديث ٥٤٩.

(٢) روى الشيخ المصنف قدس سره في المقنعة (كتاب الصيام، باب سنن شهر رمضان وغيره) عن الباقر عليه السلام انه قال: لكل شيء ربيع وربيع القرآن شهر رمضان.

ورواه الشيخ الصدوق في ثواب الاعمال: ١٢٩ الحديث الاول.

(٣) اشارة الى قوله تعالى في سورة الدخان: ٢ ﴿انا انزلناه في ليلة مباركة انّا كنّا منذرين﴾.

(٤) اشارة الى قوله تعالى في سورة القدر: ﴿ليلة القدر خير من ألف شهر﴾.

فأول ليلة منه [يجب فيها النية][1] للصيام.

ويستحب استقبالها بالغسل عند غروب[2] الشمس، والتطهّر[3] لها من الادناس، وفي أولها دعاء الاستهلال عند رؤية الهلال[4]، وفيها الابتداء بصلاة نوافل ليالي شهر رمضان، وهي ألف ركعة من أول الشهر الى آخره بترتيب معروف في الاصول عن الصادقين [من آل محمد][5] عليهم السلام[6].

ويستحب فيها الابتداء بقراءة جزء من القرآن، يتلى من بعده الى آخره ثلاث مرّات على التكرار.

ويستحب فيها أيضاً مباضعة النساء على الحِلّ دون الحرام، ليزيل الانسان بذلك عن نفسه الدواعي الى الجماع في صبيحتها من النهار،

---

(١) في «ب و ج» تجب النيّة فيه.

(٢) في «ب و ج» وجوب.

(٣) في «ب و ج» والتطهير.

(٤) رواه المصنف قدس سره في المقنعة، كتاب الصيام، باب الدعاء عند طلوع الهلال، ورواه الشيخ الطوسي في التهذيب ٤ : ١٩٦ الحديث ٥٦٢ بسنده الى أبي جعفر عليه السلام قال: كان رسول الله صلّى الله عليه وآله اذا أهل هلال شهر رمضان، استقبل القبلة، ورفع يديه فقال: أللهم أهله علينا بالأمن والايمان. . . الى آخر الدعاء.

وروى الشيخ الطوسي في المصدر السابق الحديث ٥٦٣ بسنده عن الصادق عليه السلام يقول: كان أمير المؤمنين اذا أهل شهر رمضان، استقبل القبلة، ورفع يديه فقال: أللهم أهله علينا بالأمن والايمان. . . الى آخره.

(٥) ليس في «ب».

(٦) انظر تفصيل ذلك في المقنعة للمصنف قدس سره (كتاب الصلاة باب صلاة شهر رمضان) وما رواه الشيخ الطوسي في التهذيب ٣: ٦٦ الحديث ٢١٨.

ويسلم له صومه على الكمال. وفيها دعاء الاستفتاح، وهو مشروح في كثير من الكتب في كتاب الصيام[١].

أول يوم من [شهر رمضان فرض فيه نيّة فرض][٢] الصيام، وبعد صلاة الفجر فيه دعاء مخصوص، موظف، مشهور [عن الائمة من][٣] آل محمد عليهم السلام.

وفي السادس منه [أنزل الله التوراة على موسى بن عمران عليه السلام[٤].

وفيه من][٥] سنة احدى ومئتين للهجرة[٦] كانت البيعة لسيدنا أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام[٧]. وهو يوم شريف يتجدد فيه سرور المؤمنين، ويستحب فيه الصدقة والمبرّة للمساكين، والاكثار لشكر الله عزّ اسمه على ما أظهر فيه من حق آل محمد عليهم السلام، وارغام المنافقين.

وفي اليوم العاشر منه سنة عشر من البعثة، وهي قبل الهجرة بثلاث

---

(١) انظر المقنعة: ٥١.

(٢) في ب وج «منه يبتدأ بفرض».

(٣) في ب «من أئمة».

(٤) روى ذلك أيضاً الشيخ الكليني في الكافي ٤: ١٥٧ الحديث ٥، والشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه ٢: ١٠٢ الحديث ٤٥٧، والشيخ الطوسي في التهذيب ٤: ١٩٣ الحديث ٥٥٢.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة «ب».

(٦) في ب وج «من الهجرة».

(٧) ذكر اليعقوبي في تاريخه ٢: ٤٤٨ انها كانت في يوم الاثنين لسبع خلون من شهر رمضان سنة ٢٠١ هـ.

سنين توفيت أُم المؤمنين خديجة بنت خويلد[١] رضي الله عنها [وأسكنها جنّات النعيم][٢].

وفي اليوم[٣] الثاني عشر [نزل الانجيل على عيسى بن مريم عليه السلام[٤].

ويوم] [٥] المؤاخاة الذي[٦] آخىٰ فيه النبي[٧] صلّى الله عليه وآله بين صحبه، وآخىٰ بينه وبين علي[٨] [صلوات الله عليهما][٩].

وفي ليلة النصف منه يستحب الغسل، والتنفل بمئة ركعة، يقرأ في كل ركعة منها الحمد [واحدة، وعشر مرات قل هو الله أحد][١٠]، خارجة عن الالف ركعة التي ذكرناها فيما تقدم وقد[١١] ورد الخبر في [فضل ذلك

---

(١) ذكر ذلك أيضاً ابو الفرج الاصبهاني في مقاتل الطالبيين: ٤٨، وابن سعد في طبقاته ٨: ١١.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة «ب» وزاد في «ب وج» وأرضاها.

(٣) ساقط من «ب وج».

(٤) روى ذلك أيضاً المشايخ الثلاثة في الكافي ٤: ١٥٧ الحديث ٥، ومن لا يحضره الفقيه ٢: ١٠٢ الحديث ٤٥٧ والتهذيب ٤: ١٩٣ الحديث ٥٥٢.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة «ب» وأبدل عنه كلمة «منه كانت». وفي «ج» وهو يوم.

(٦) في ب وج «التي».

(٧) سقط من ب وج.

(٨) انظر قصة المؤاخاة في السيرة النبوية لابن كثير ٢: ٣٢٤ - ٣٢٥، وغيرها من كتب السيرة والتاريخ.

(٩) في ب وج «عليهما السلام».

(١٠) في ب وج «مرة، وقل هو الله أحد عشر مرات».

(١١) في ب وج «فقد».

بأمر جسيم][١][٢].

وفي يوم النصف منه سنة ثلاث من الهجرة كان مولد سيدنا أبي محمد الحسن بن علي [بن أبي طالب][٣] عليهما السلام[٤].

وفي مثل هذا اليوم سنة خمس وتسعين ومئة ولد سيدنا أبو جعفر محمد بن علي بن موسى عليهم السلام[٥] وهو يوم سرور المؤمنين.

ويستحبّ فيه الصدقة، والتطوع بالخيرات، والاكثار من شكر الله تعالى على ظهور حجته، واقامة دينه بخليفته في العالمين، وابن نبيّه سيد المرسلين صلوات الله عليه وآله وسلّم.

وفي ليلة [سبعة عشر] منه كانت ليلة بدر، وهي ليلة الفرقان[٦] ليلة مسرة لاهل الاسلام.

ويستحب فيها الغسل كما ذكرنا في أول ليلة من [شهر رمضان][٧].

---

(١) في ج «فضله أمر جسيم».

(٢) أورد ذلك الشيخ الطوسي في التهذيب ٣: ٦٢ الحديث ٢١١ و٢١٢.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في نسختي «ب و ج».

(٤) انظر تاريخ الطبري ٢: ٥٣٧ مقاتل الطالبيين: ٤٩، ودلائل الامامة: ٦٠، وطبقات ابن سعد (مخطوط)، وشذرات الذهب ١: ١٠.

(٥) ذكر ذلك أبو جعفر الطبري أيضاً في دلائل الامامة: ٢٠١، وحكاه المجلسي في البحار ٥٠: ١٥ عن تاريخ الغفاري، وهو أحد الاقوال التي ذكرها النيسابوري في روضة الواعظين ١: ٢٤٣، وابن شهراشوب في مناقبه ٤: ٣٧٩. ولم يذكر المؤلف تاريخ وفاته عليه السلام إلاّ أنّه قال في كتاب الانساب من المقنعة: ٧٤ وقبض ببغداد في آخر ذي القعدة سنة عشرين ومأتين.

(٦) ذكر ذلك أيضاً الطبري في تاريخه ٢: ٤٤ و٢٩٤.

(٧) في ب و ج «الشهر».

وفي يوم السابع عشر منه كانت الوقعة بالمشركين ببدر[١] ، ونزول الملائكة بالنصر من الله تعالى لنبيّه عليه السلام، وحصلت الدائرة على أهل الكفر والطغيان، وظهر الفرق بين الحقّ والباطل، وكان بذلك عزّ أهل الايمان وذلّ أهل الضلال والعدوان.

ويستحب الصدقة فيه، [ويستحب فيه][٢] الاكثار من شكر الله تعالى على ما أنعم به على الخلق[٣] من البيان، وهو يوم عيد وسرور لأهل الاسلام.

وفي ليلة تسعة عشر منه يكتب وفد الحاج[٤]، وفيها ضرب مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام الضربة التي قضى فيها نحبه عليه السلام، وفيها غسل كالذّي ذكرناه من الأغسال، ويُصلّى فيها من الالف ركعة مئة ركعة على التمام.

ويستحب فيها كثرة الاستغفار، والصلاة على نبي الله محمد بن عبد الله عليه السلام، والابتهال الى الله تعالى في تجديد العذاب على ظالميهم من سائر الانام، والاكثار من اللّعنة على قاتل أمير المومنين عليه السلام،

---

(١) ذكر الطبري في تاريخه ٢ : ٤٤ : ان التقاء رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم والمشركين ببدر كان صبيحة سبع عشرة من رمضان. وروى ابن كثير في السيرة النبوية ٢ : ٤٦٥ عن ابن عباس ان وقعة بدر كانت يوم الجمعة السابع عشر من شهر رمضان، وقاله أيضاً عروة بن الزبير وقتادة واسماعيل والسدي الكبير وأبو جعفر الباقر عليه السلام.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٣) في ب و ج «أهل الحق».

(٤) روى ذلك أيضاً الشيخ الطوسي في التهذيب ٤ : ١٩٦ الحديث ٥٦١ ومصباح المتهجّد : ٥٧٠.

وهي ليلة يتجدد فيها حزن أهل الايمان.

وفي العشرين[١] منه سنة ثمان من الهجرة كان فتح مكة[٢]، وهو يوم عيد لأهل الاسلام، ومسرة بنصر الله تعالى نبيه عليه السلام، وانجازه له ما وعده، والابانة عن حقّه، وبابطال عدوه.

ويستحب فيه التطوع بالخيرات، ومواصلة الذكر لله تعالى، والشكر [له على جليل][٣] الانعام.

وفي ليلة احدى وعشرين منه كان الاسراء برسول الله صلّى الله عليه وآله وفيها رفع الله عيسى بن مريم عليهما السلام، وفيها قبض موسى بن عمران عليه السلام، وفي مثلها قبض وصيه يوشع بن نون عليه السلام، وفيها كانت وفاة أمير المؤمنين عليه سنة (٤٠) أربعين من الهجرة وله يومئذ ثلاث وستون سنة[٤].

---

(١) في ب و ج «اليوم العشرين».

(٢) قال الطبري في تاريخه ٣: ٦٩ (قال ابن اسحاق: وكان فتح مكة لعشر ليال بقين من شهر رمضان سنة ثمان).

(٣) في ج «لله على جليل».

(٤) دهب اليه الشيخ الكليني قدس سره في الكافي ١: ٤٥٢. والشيخ الطوسي في التهذيب ٤: ١٩٦ الحديث ٥٦١ في حديث طويل قال فيه «... وليلة احدى وعشرين رفع فيها عيسى عليه السلام، وفيها قبض وصيّ موسى عليه السلام، وفيها قبض أمير المؤمنين عليه السلام.

وتضمنت الخطبة التي خطبها الامام الحسن عليه السلام بعد شهادة أمير المؤمنين عليه السلام الإشارة الى هذه الحوادث. انظر ذلك في مقاتل الطالبيين: ٥٢، وتاريخ الطبري ٦: ٩١، وابن أبي الحديد ٤: ١١، والارشاد للمصنف قدس سره: ١٤٧، وصفوه الصفوة ١: ١٢٦.

وقال المصنف قدس سره في الارشاد: ١٢، وكانت وفاة أمير المؤمنين عليه السلام =

وهي الليلة التي يتجدّد فيها أحزان آل محمد عليهم السلام وأشياعهم، والغسل فيها كالذي ذكرته، وصلاة مئة ركعة كصلاة ليلة تسعة عشر حسب ما قدّمناه، والاكثار من الصلاة على محمد وآل محمد عليهم السلام ،والاجتهاد في الدعاء على ظالميهم، ومواصلة اللعنة على قاتلي[١] أمير المومنين عليه السلام، ومن طرق على ذلك وسببّه[٢]، وآثره، ورضيه من سائر الناس.

وفي ليلة ثلاث وعشرين منه [أنزل الله عز وجل على نبيّه الذكر، وفيها][٣] ترجى ليلة القدر.

وفيها غسل عند وجوب الشمس، وصلاة مئة ركعة، يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وعشر مرات إنّا انزلناه في ليلة القدر، وتحيى هذه الليلة بالصلاة والدعاء والاستغفار.

ويستحب أن يقرأ في هذه الليلة خاصة سورتي[٤] العنكبوت والروم، فان في ذلك ثواباً عظيماً، ولها دعاء من جملة الدعاء المرسوم لليالي شهر رمضان، وهي ليلة عظيمة الشرف، كثيرة البركات.

وفي آخر ليلة منه تختم نوافل شهر رمضان، ويستحب فيها ختم قراءة[٥] القرآن، ويدعى فيها بدعاء الوداع[٦]، وهي ليلة عظيمة

= قبل الفجر ليلة الجمعة احدى وعشرين من شهر رمضان سنة أربعين من الهجرة.

(١) في ب و ج «قاتل».

(٢) في ب و ج «وسنّه».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة «ب».

(٤) في ب و ج «سورة».

(٥) ليس في ب و ج.

(٦) روى الشيخ الكليني في الكافي ٤ : ١٦٥ الحديث ٦، والشيخ الصدوق في من لا يحضره =

البركة[١].

* * *

= الفقيه ٢ : ١٠٧ الحديث ٤٦٣ ، والشيخ الطوسي في التهذيب ٣ : ١٢٢ الحديث ٢٦٧ و٢٦٨ ، بسندهم عن أبي عبد الله عليه السلام دعاء طويل في وداع شهر رمضان أوله : «أللهم انك قلت في كتابك المنزل : ﴿ شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن ﴾ وهذا شهر رمضان وقد تصرّم ، فأسألك بوجهك الكريم . . . الى آخر الدعاء.

(١) زيد في ب و ج «كثيرة الخيرات».

شهر شوال

أول ليلة منه فيها غسل عند وجوب الشمس، كما ذكرنا ذلك في أول ليلة من شهر رمضان، وفيها دعاء الاستهلال، وهو عند رؤية الهلال، وفيها ابتداء التكبير عند الفراغ من فرض المغرب، وانتهاؤه عند الفراغ من صلاة العيد من يوم الفطر، فيكون ذلك في عقب أربع صلوات.

وشرحه أن يقول المصلّي عند السلام[١] من كل فريضة: «الله أكبر، الله أكبر [الله أكبر][٢] لا إله إلّا الله والله أكبر، الله أكبر الحمد لله على ما هدانا، وله الشكر على ما أولانا» فبذلك ثبتت السنّة عن رسول الله صلّى الله عليه وآله، وجاءت الأخبار بالعمل به عن الصادقين من عترته، عليهم السلام[٣].

ومن السنّة في هذه الليلة ـ ما وردت الاخبار بالترغيب فيه، والحضّ

---

(١) في ب وج «التسليم».

(٢) ليس في ب وج.

(٣) روى الشيخ الكليني في الكافي ٤: ١٦٦ الحديث ١، والشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه ٢: ١٠٨ الحديث ٤٦٤، والشيخ الطوسي في التهذيب ٣: ١٣٨ الحديث ٣١١ بسندهم عن سعيد النقاش قال: قال أبو عبد الله لي: أما ان في الفطر تكبيراً ولكنه مسنون، قال: قلت: وأين هو؟ قال: في ليلة الفطر في المغرب والعشاء الآخرة، وفي صلاة الفجر، وصلاة العيد، ثم يقطع، قال: قلت كيف أقول؟ قال تقول: «الله أكبر الله اكبر. . . الى آخره» بتفاوت فيها.

وشرح المصنف التكبير في المقنعة: ٣٣ بهذا اللفظ «الله أكبر الله أكبر لا اله الاّ الله والله أكبر والحمد لله على ما هدانا وله الشكر على ما أولانا».

عليه ـ أن يسجد الانسان بعد فراغه من فريضة المغرب ويقول في سجوده : (ياذا الحول، ياذا الطّول، يا مصطفياً محمداً وناصره، صلّ على محمد وآل محمد، واغفر لي كل ذنب اذنبته ونسيته أنا، وهو عندك في كتاب مبين) ثم يقول: (أتوب الى الله) مئة مرة[١]، ولينو عند هذا القول ما تاب منه من الذنوب وندم عليه ان شاء الله تعالى.

ويستحب أن يصلّي في هذه الليلة ركعتين، يقرأ في الاولى منهما فاتحة الكتاب مرة واحدة وسورة الاخلاص ألف مرة، وفي الثانية بالفاتحة[٢] وسورة الاخلاص مرة واحدة، فان الرواية جاءت بأنه من صلّى هاتين الركعتين في ليلة الفطر، لم [ينتقل من مكانه][٣] وبينه وبين الله تعالى: ذنب الاّ غفره.

وتطابقت الاثار عن أئمة الهدى عليهم السلام بالحثّ على القيام في هذه الليلة، والانتصاب للمسألة، والاستغفار، والدعاء.

[وروي أن أمير المؤمنين عليه السلام كان لا ينام فيها، ويحييها بالصلاة والدعاء][٤] والسؤال، ويقول[٥]: في هذه الليلة يعطى الاجير أجره[٦].

أول يوم من شوال وهو يوم عيد الفطر، وانّما كان عيد المؤمنين

---

(١) رواه الشيخ الكليني في الكافي ٤ : ١٦٧الحديث ٣، ومصباح المتهجد: ٥٩٢ باختلاف يسير في الألفاظ.

(٢) في ب «فاتحة الكتاب».

(٣) في ب و ج «ينفتل».

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة «ب و ج».

(٥) في ب و ج «وقيل».

(٦) روى ذلك المؤلف في فضل ليلة النصف من شعبان.

بمسرّتهم بقبول أعمالهم، وتكفير سيئاتهم، ومغفرة ذنوبهم، وما جائتهم من البشارة من عند ربهم - جلّ اسمه - من عظيم الثواب لهم على صيامهم، وقربهم[١]، واجتهادهم.

وفي هذا اليوم غسل، وهو علامة التطهير من الذنوب، والتوجه الى الله تعالى في طلب الحوائج، ومسألة القبول.

ومن السنّة فيه الطيب، ولبس أجمل[٢] الثياب، والخروج الى الصحراء، والبروز للصلاة تحت السماء.

ويستحب أن يتناول الانسان فيه شيئاً من المأكول قبل [التوجه الى] [٣] الصلاة، وأفضل ذلك السكّر. ويستحب تناول شيء من تربة الحسين عليه السلام، فان فيها شفاء من كل داء. ويكون ما يؤخذ منها مبلغاً[٤] يسيراً.

وصلاة العيد في هذا اليوم فريضة مع الامام، وسنّة على الانفراد، وهي ركعتان بغير أذان ولا اقامة، ووقتها عند انبساط الشمس بعد ذهاب حمرتها، وفي هاتين الركعتين اثنتا عشرة تكبيرة، منها سبع في الاولى مع تكبير الافتتاح والركوع، وخمس في الثانية مع تكبيرة القيام، والقراءة فيها عند آل الرسول عليهم السلام قبل التكبير[٥]، والقنوت فيها بين كل

---

(١) في ب و ج «قربتهم».

(٢) في ب و ج «أفخر».

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من ب و ج.

(٤) ليس في ب.

(٥) انظر ما رواه الشيخ الكليني في الكافي ٣ : ٤٥٩ (باب صلاة العيدين الحديث ١ - ٥، والشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٢٤ الحديث ١٤٨٤، والشيخ الطوسي في التهذيب ٣ : ١٣١ الحديث ٢٨٤ - ٢٩٠، والاستبصار ١ : ٤٤٨ الحديث ١٧٣٣ - =

تكبيرتين بعد القراءة.

وفي هذا اليوم فريضة إخراج الفطرة، ووقتها من طلوع الشمس الى الفراغ من صلاة العيد، فمن لم يخرجها من ماله وهو متمكّن من ذلك قبل مضي وقت الصلاة[١] فقد ضيّع فرضاً، واحتقب مائماً. ومن أخرجها من ماله فقد أدّى الواجب، وان تعذّر عليه وجود الفقراء.

والفطرة زكاة واجبة، نطق بها القرآن، وسنّها النبي صلّى الله عليه وآله، وبها يكون تمام الصيام، وهي من الشكر لله تعالى على قبول الاعمال، وهي تسعة أرطال بالبغدادي من التمر، وهو قدر الصاع، أو صاع من الحنطة، أو الشعير، أو الارز، أو الذرة، أوالزبيب حسب ما يغلب على استعماله في كل صقع من الاقوات [وأفضل ذلك التمر][٢] على ما جاءت به الاخبار[٣].

وفي هذا اليوم بعينه وهو أول يوم من شوال سنة (٤١) احدى وأربعين من الهجرة أهلك الله تعالى أحد فراعنة هذه الامة عمرو بن العاص[٤]، وأراح منه أهل الاسلام، وتضاعفت به المسار للمؤمنين.

وفي اليوم النصف من سنة (٣) ثلاث من الهجرة كانت وقعة أُحد،

= ١٧٤٣.

(١) سقط من «ب» وفي ج «الظهر».

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من ب و ج.

(٣) انظر ما رواه الشيخ الطوسي في التهذيب ٤ : ٧٥ الحديث ٢١٠ و٤ : ٨٥ الحديث ٢٤٦ - ٢٤٧.

(٤) قال الطبري في تاريخه ٥ : ١٨١ في حوادث سنة ثلاث وأربعين : وفيها مات عمرو بن العاص بمصر يوم الفطر. وذكر ابن حجر في تهذيب التهذيب ٨ : ٥٠ عدّة أقوال في سنة وفاته فلاحظ.

وفيها استشهد أسد الله وأسد رسول الله، وسيد شهداء وقته وزمانه، عمّ رسول الله صلّى الله عليه وآله حمزة بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف[٢] رضي الله عنه وأرضاه.

وفيه كان التمييز بين الصابرين مع نبيه عليه السلام والمنهزمين عنه من المستضعفين والمنافقين، وظهر لأمير المؤمنين عليه السلام في هذا اليوم من البرهان، ما نادى به جبريل عليه السلام في الملائكة المقربين، ومدحه بفضله في عليّين، وأبان رسول الله صلّى الله عليه وآله لأجله عن منزلته في النسب والدين.

وهو يوم يجتنب فيه المؤمنون كثيراً من الملاذّ لمصاب رسول الله صلّى الله عليه وآله بعمّه وأصحابه المخلصين، وما لحقه من الاذى والألم بفعل المشركين.

* * *

(١) وعليه محمد بن اسحاق كما حكاه عنه ابن كثير في السيرة النبويّة ٣: ١٨ و١٢٠.

ذو القعدة

وهو شهر حرام معظّم في الجاهلية والاسلام.

وفي اليوم الثالث والعشرين منه كانت وفاة سيدنا أبي الحسن علي ابن موسى الرضا عليهما السلام بطوس، من أرض خراسان سنة (٢٠٣) ثلاث ومئتين من الهجرة[١].

وفي اليوم الخامس والعشرين منه نزلت الكعبة، وهي أول يوم رحمة نزلت[٢].

وفيه دحا الله تعالى الارض من تحت الكعبة، وهو يوم شريف عظيم، من صامه كتب الله الكريم له صيام ستين شهراً على

---

(١) قال المصنف في الارشاد: ٣٠٤ «وقبض عليه السلام بطوس من أرض خراسان في صفر سنة ثلاث ومئتين وله يومئذ خمس وخمسون سنة».

وروى الشيخ الصدوق في عيون الأخبار ١: ١٨ (الباب ٣ في ذكر مولد الرضا عليه السلام، الحديث الأول) بسنده عن غياث بن أُسيد قال: سمعت جماعة من أهل المدينة يقولون: ولد الرضا علي بن موسى عليه السلام بالمدينة يوم الخميس لاحدى عشرة ليلة خلت من ربيع الأول سنة ثلاث وخمسين ومائة من الهجرة ـ الى قولهم ـ ودفن في دار حميد بن قحطبة الطائي في القبة التي فيها هارون الرشيدالى جانبه مما يلي القبلة، وذلك في شهر رمضان لتسع بقين منه يوم الجمعة سنة ثلاث ومئتين... الى آخر الحديث.

(٢) روى ذلك الشيخ الكليني في الكافي عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام في أحاديث انظر ذلك في الكافي ٤: ١٤٨ ـ ١٥٠ (باب صيام الترغيب)الحديث ١ ـ ٤ و الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه ٢: ٥٤ الحديث ٢٣٩.

ما جاء به الاثر عن الصادقين عليهم السلام[1].

* * *

(١) انـظر ما تقدم من رواية الشيخ في الكافي ٤ : ١٤٨ ـ ١٥٠ (باب صيام الترغيب) والشيخ الصـدوق في ثواب الاعمال: ١٠٤، ومن لا يحضره الفقيه ٢ : ٥٤ الحديث ٢٣٨ بسنده عن الحسن بن علي الوشاء عن الرضا عليه السـلام.

ذو الحجة

وهو أكبر أشهر الحرم وأعظمها، وفيه الاحرام بالحج واقامة فرضه، ويوم عرفة، ويوم النحر.

وأول يوم منه لسنتين من الهجرة زوّج رسول الله صلّى الله عليه وآله أمير المومنين علي بن أبي طالب بسيدة نساء العالمين فاطمة الزهراء البتول عليهما السلام[١].

وفي اليوم الثالث منه سنة تسع من الهجرة نزل جبريل عليه السلام بردّ أبي بكر عن أداء سورة براءة وتسليمها الى أمير المؤمنين عليه السلام، فكان ذلك عزلاً لابي بكر من السماء، وتولية[٢] لأمير المؤمنين عليه السلام من السماء.

وفي اليوم الثامن منه وهو يوم التروية، ظهر مسلم بن عقيل - رحمة الله عليه - داعياً الى سيدنا أبي عبد الله الحسين عليه السلام.

وفي هذا اليوم عند زوال الشمس ينشىء المتمتع بالعمرة الى الحج الاحرام، فان زالت الشمس ولم يكن طاف بالبيت سبعاً وقصّر فقد فاتته

---

(١) وبه قال الشيخ الطوسي في مصباح المتهجد: ٦١٢ - ٦١٣.

وحكى السيد ابن طاووس في اقبال الاعمال عن الشيخ المفيد في كتاب حدائق الرياض، انه قال: ليلة احدى وعشرين من المحرم وكانت ليلة خميس سنة ثلاث من الهجرة كان زفاف فاطمة ابنة رسول الله صلّى الله عليه وآله الى منزل أمير المؤمنين عليه السلام يستحب صومه شكراً لله تعالى لما وفّق من جمع حجته وصفوته.

اقول: انظر هامش اليوم العاشر من المحرّم والنصف من رجب من هذا الكتاب.

(٢) في «ب و ج» وولاية.

المتعة على أكثر الروايات.

وفي اليوم التاسع منه وهو يوم عرفة تاب الله سبحانه على آدم عليه السلام، وفيه ولد ابراهيم الخليل عليه السلام، وفيه نزلت توبة داود عليه السلام، وفيه ولد عيسى بن مريم عليهما السلام، وفيه يكون الداعي(١) بالموقف بعد صلاة العصر الى غروب الشمس، على ما ثبت(٢) به سنة النبي صلّى الله عليه وآله(٣).

وفيه أيضا يستحب زيارة الحسين بن علي عليهما السلام [والتعريف بمشهده](٤) لمن لم يتمكن من حضور عرفات.

ومن السنّة فيه لأهل سائر الامصار أن يخرجوا الى الجبّانة(٥) [والاجتماع فيه الى الدعاء](٦).

[وفيه استشهد مسلم بن عقيل رضي الله عنه](٧).

وفي اليوم العاشر منه عيد الأضحى، والنحر بعد صلاة العيد سنّة لمن أمكنه، او الذبح والصدقة باللحوم على الفقراء والمتجمّلين من أهل الاسلام، والاضحية فيه لأهل منى، وفي ثلاثة أيام بعده، وهي أيام

---

(١) في «ب و ج» الدعاء.

(٢) في «ب و ج» جاءت.

(٣) انظر ما رواه الشيخ الكليني في الكافي ٤: ٤٦٦ الحديث ١ ـ ٢، والشيخ الطوسي في التهذيب ٥: ١٨٦ الحديث ٦١٨ ـ ٦١٩.

(٤) ليس في نسخة «ب».

(٥) الجبّانة: بالفتح ثم التشديد. والجبّان في الأصل الصحراء. انظر معجم البلدان ٢: ٩٩.

(٦) في «ب و ج» ويجتمعوا هناك للدعاء.

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة «ب».

التشريق. وليس لأهل سائر الأمصار أن يتجاوزوا بالاضحية فيه الى غيره من الأيام.

وفيه صلاة العيد على ما شرحناه. ومن السنّة فيه تأخير تناول الطعام حتى يحصل الفراغ من الصلاة، وتجب وقت الاضحية كما بيّناه.

ويقدم فيه صلاة العيد على الوقت الذي يصلّى فيه يوم الفطر لأجل الاضحية على ما وصفناه، والتكبير من بعد الظهر منه في عقيب عشرة صلوات لسائر أهل الأمصار، وفي خمسة عشرة صلوات لأهل منى، وهو الى أن ينفر الناس.

وشرح التكبير في هذه الايام هو أن يقول المصلّي في عقب كل فريضة: «الله أكبر، الله أكبر [الله أكبر][1] لا إلّه الا الله والله أكبر، والحمد لله على ما رزقنا من بهيمة الانعام». ويستحب فيه التكبير [للنساء والرجال][2].

وفي اليوم النصف منه اشتد الحصار بعثمان بن عفان، وأحاط بداره طلحة والزبير في المهاجرين والأنصار، وطالبوه بخلع نفسه مطالبة حثيثة، وأشرف بذلك على الهلاك.

وفي اليوم الثامن عشر منه سنة عشر من الهجرة عقد رسول الله صلّى الله عليه وآله لمولانا أمير المومنين علي بن أبي طالب العهد بالامامة في رقاب الامة كافة، وذلك بغدير خم، عند مرجعه من حجة الوداع، حين جمع الناس فخطبهم، ووعظهم، ونعىٰ اليهم نفسه عليه السلام، ثم قررهم على فرض طاعته حسب ما نزل[3] به القرآن، وقال لهم على أثر ذلك:

---

(١) ليس «في ب وج» ونحو ما في «ب وج» في المقنعة: ٣٣.

(٢) في «ب وج» للرجال والنساء.

(٣) في «ب وج» نطق.

«فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللّهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله» ثم نزل فأمر الكافة بالتسليم عليه بامرة المؤمنين تهنئة له بالمقام، وكان أول من هناه بذلك عمر ابن الخطاب فقال له: بخ بخ يابن أبي طالب أصبحت مولاي ومولىٰ كل مؤمن ومؤمنة[1].

وقال في ذلك اليوم حسان بن ثابت [شعراً:

يناديهم يوم الغدير نبيهم ... بخُمّ فاسمع بالرسول مناديا

يقول علي مولاكم ووليكم ... فقال ولم يبدوا هناك التعاديا

الهك مولانا وأنت نبينا ... ولم تر منّا في الولاية عاصيا

فقال له قم يا علي فانني ... رضيتك من بعدي اماماً وهادياً

فمن كنت مولاه عليّ أميره ... فكونوا له أنصار صدق مواليا

هناك دعا اللهم وال وليّه ... وكن للذي عادى علياً معادياً][2]

وأُنزل على النبي صلّى الله عليه وآله عند خاتمة كلامه في الحال: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً﴾[3].

وهو يوم عيد عظيم بما أظهره الله تعالى من حجته وأبانه من خلافة وصيّ نبيّه وأوجبه من العهد في رقاب بريتّه.

ويستحب صيامه شكراً لله تعالى على جليل النعمة فيه، ويستحب

---

(١) رواه الشيخ الصدوق في اماليه ١٢: حديث ٢، والخطيب البغدادي ٨: ٢٩٠ بسندهما عن أبي هريرة فلاحظ.

(٢) ليس «في ب و ج» وفيهما ما لفظه: «شعراً يهنّه بالامامة، وقال بعده الشعراء».

(٣) المائدة: ٣.

أن يصلّى فيه قبل الزوال ركعتان يتطوع العبد بهما، ثم يحمد الله تعالى بعدهما، ويشكره ويصلّي على محمد وآله، والصدقة فيه مضاعفة، وادخال السرور فيه على أهل الايمان يحطّ الأوزار.

وفي هذاااليوم بعينه من سنة (٣٤) أربع وثلاثين من الهجرة قتل عثمان بن عفان[١]، وله يومئذ اثنان وثمانون سنة، واخرج من الدار فالقي على بعض مزابل المدينة، لا يقدم أحد على مواراته خوفاً من المهاجرين والأنصار، حتى احتيل له[٢] بعد ثلاث فاخذ سراً، فدفن في حشّ كوكب، وهي [كانت مقبرة][٣] لليهود بالمدينة، فلما ولي معاوية بن أبي سفيان وصلها بمقابر أهل الاسلام[٤].

وفي هذا اليوم بعينه بايع الناس أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بعد عثمان، ورجع الامر اليه في الظاهر والباطن، واتفقت الكافة عليه طوعاً وبالاختيار[٥].

وفي هذا اليوم فلج موسى بن عمران على السحرة، وأخزى الله تعالى فرعون وجنوده من أهل الكفر والضلال.

[وفي هذا اليوم][٦] نجّى الله تعالى ابراهيم الخليل عليه السلام من

---

(١) ذكر الطبري في تاريخه ٤ : ٤١٦ عدّة أقوال في يوم وسنة قتل عثمان، فيها ما رواه عن عامر الشعبي انه قال: وقتل صبيحة ثماني عشرة ليلة مضت من ذي الحجة سنة خمس وعشرين من وفاة رسول الله صلّى الله عليه وآله.

(٢) في «ب و ج» لدفنه.

(٣) في «ب و ج» مقبرة كانت.

(٤) قال ابن سعد في طبقاته ٣/ ٧٧ فهي مقبرة بني امية اليوم.

(٥) في «ب و ج» واختياراً.

(٦) في «ب و ج» وفيه.

النار، وجعلها عليه برداً وسلاماً كما نطق به القرآن.

وفيه نصب موسى [يوشع بن نون وصيّة، ونطق بفضله على رؤوس الاشهاد.

وفيه أظهر عيسى بن مريم][١] عليه السلام وصيه شمعون الصفا.

وفيه أشهد سليمان بن داود عليه السلام سائر رعيته على استخلاف آصف بن برخيا وصيّه، ودل على فضله بالايات والبينات، وهو يوم عظيم كثير البركات.

وفي اليوم الرابع والعشرين منه باهَلَ رسول الله صلّى الله عليه وآله بأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام نصارى نجران، وجاء بذكر المباهلة به وبزوجته وولديه محكم التبيان[٢].

وفيه تصدّق أمير المؤمنين صلوات الله عليه بخاتمه[٣] فنزلت بولايته في[٤] القرآن[٥].

وفي الليلة الخامسة والعشرين منه تصدّق أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام على المسكين واليتيم والأسير بثلاثة

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من النسخة المعتمدة.

(٢) اشارة الى قوله تعالى في سورة آل عمران: ٦١ ﴿ فمن حاجّك فيه من بعد ماجاءك من العلم فقل تعالوا ندع أبناءنا وابناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنت الله على الكاذبين ﴾.

(٣) في «ب» بخاتمه وهو راكع.

(٤) في «ب و ج» أي.

(٥) اشارة الى قوله تعالى في سورة المائدة: ٥٥ ﴿ انّما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون ﴾.

أقراص [شعير كانت قوتهم وآثروهم على أنفسهم وأوصلوا][١] الصيام.

وفي اليوم الخامس والعشرين منه نزلت في أمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام[٢] «هل أتى على الانسان»[٣].

وفي اليوم السادس والعشرين [سنة (٢٣) ثلاث وعشرين][٤] من الهجرة طعن عمر بن الخطاب[٥].

وفي اليوم السابع والعشرين منه سنة (٢١٢) مأتين واثنتي عشرة[٦] من الهجرة كان مولد سيدنا أبي الحسن علي بن محمد العسكري عليهما السلام[٧].

وفي التاسع والعشرين منه سنة (٢٣) ثلاث وعشرين من الهجرة قبض عمر بن الخطاب.

* * *

---

(١) في «ب و ج» كانت قوتهم من الشعير، وآثروهم على أنفسهم، وواصلا الصيام.

(٢) زاد في «ب» سورة.

(٣) سورة (٧٦).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٥) روى الطبري في تاريخه ٤ : ١٩٣ عن اسماعيل بن محمد بن سعد قال: طعن عمر يوم الأربعاء لأربع ليال بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين ودفن يوم الأحد صباح هلال المحرم.

(٦) في «ب وج» اثنتي عشرة ومأتين.

(٧) أقول: ذكر المصنف قدس سره في كتاب الانساب من المقنعة: ٧٤ (كانت ولادته عليه السلام في المنتصف من ذي الحجة).

وذكر ايضاً في ارشاده: ٣٢٧ ، (الانساب) انّه ولد عليه السلام كان مولده بصربا مدينة الرسول للنصف من ذي الحجة سنة اثنتي عشرة ومائتين.

شهر المحرم

هو شهر حرام، كانت الجاهلية تعظّمه، وثبت ذلك في الاسلام.

أول يوم منه استجاب الله تعالى دعوة زكريا عليه السلام.

وفي اليوم الثالث منه كان خلاص يوسف عليه السلام من الجب الذي ألقاه اخوته فيه على ما جاءت به الاخبار[١] [ونطق به القرآن][٢].

وفي اليوم الخامس منه كان عبور موسى بن عمران عليه السلام من البحر.

وفي اليوم السابع منه كلّم الله موسى بن عمران تكليماً على جبل طور سيناء.

وفي اليوم التاسع منه أخرج الله تعالى يونس[٣] عليه السلام من بطن الحوت ونجّاه.

وفي اليوم العاشر منه مقتل سيدنا أبي عبد الله الحسين عليه السلام[٤] من سنة (٦١) احدى وستين من الهجرة، وهو يوم يتجدد فيه أحزان آل محمد عليهم السلام وشيعتهم، وجاءت الرواية عن الصادقين عليهم السلام باجتناب الملاذ، واقامة سنن المصائب، والامساك عن

---

(١) انظر تفسير علي بن ابراهيم القمي ١: ٣٤٠، وتفسير العياشي ٢: ١٧٠.

(٢) ليس في «ب» وهو اشارة الى قوله تعالى في سورة يوسف ١٠ و١٥: ﴿قال قائل منهم لا تقتلوا يوسف والقوه في غيابت الجب يلتقطه بعض السيارة ان كنتم فاعلين﴾ وقوله: ﴿فلمّا ذهبوا به وأجمعوا ان يجعلوه في غيابت الجب﴾.

(٣) في «ب وج» يونس بن متى.

(٤) في «ب وج» الحسين بن علي عليهما السلام.

الـطعام والشراب الى أن تزول الشمس، والتغذي بعد ذلك بما يتغذى به أصحاب أهل المصائب، كالألبان وما أشبهها دون الملذّ[١] من الطعام والشراب[٢].

ويستحب فيه زيارة المشاهد، والاكثار فيها[٣] من الصلاة على محمد وآله عليهم السلام، والابتهال الى الله تعالى باللّعنة على أعدائهم.

وروي أنّ من زار الحسين عليه السلام يوم عاشوراء فكأنما زار الله تعالى في عرشه[٤].

وروي أنّ من زاره عليه السـلام وبات عنده ليلة عاشوراء حتى يصبح، حشره الله تعالى ملطخاً بدم الحسين عليه السلام في جملة الشهداء معه عليه السلام[٥].

وروي أنّ من زاره في هذا اليوم غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر[٦].

وروي من أراد أن يقضي حق رسول الله صلّى الله عليه وآله وحق أمير المؤمنين وفاطمة والحسن عليهم السلام، فليزر الحسين عليه السلام

---

(١) في «ب و ج» اللذيذ

(٢) انـظر ما رواه الشيخ الصـدوق في الفقيه ٢: ١٨٤ الحديث ٨٢٨ ـ ٨٢٩، والشيخ الطوسي في التهذيب ٦: ٧٦ ـ ٧٧ الحديث ١٥١ ـ ١٥٢.

(٣) ليس في «ب و ج».

(٤) روى ابن قولويه في كامل الزيارات: ١٧٤، والشيخ الطوسي في مصباح المتهجد: ٧١٣ نحوه.

(٥) كامل الزيارات: ١٧٣ ـ ١٧٤، ومصباح المتهجد: ٧١٣ نحوه.

(٦) كامل الزيارات: ١٧٤.

في يوم عاشوراء[١].

وفي اليوم السابع عشر منه انصرف أصحاب الفيل عن مكة وقد نزل عليهم العذاب[٢].

وفي اليوم الخامس والعشرين منه سنة (٩٤) أربع وتسعين كانت وفاة [زين العابدين علي بن الحسين][٣] عليهما السلام.

* * *

(١) زاد في نسخة «ج» وفي ليلة احدى وعشرين، سنة ثلاث من الهجرة، كان نقل فاطمة الى أمير المؤمنين عليه السلام وزفافها اليه، ولها يومئذ ستة عشر سنة، وروي تسع سنين.

أقول: وهو قوله في كتابه حدائق الرياض، انظر ما تقدم في هامش اليوم الأول من ذي الحجة.

(٢) في «ب و ج» أبي محمد علي بن الحسين زين العابدين.

(٣) قال المصنف قدس سره في الارشاد: ٢٥٤، وكتاب الانساب من كتاب المقنعة: ٧٤ (توفي عليه السلام سنة خمس وتسعين وله يومئذ سبع وخمسون سنة).

صفر

أول يوم منه سنة (١٢١) احدى وعشرين ومائة كان مقتل زيد بن علي بن الحسين عليهما السلام، وهو يوم يتجدد فيه أحزان آل محمد عليهم السلام.

وفي الثالث منه سنة (٦٤) أربع وستين من الهجرة أحرق مسلم بن عقبة ثياب الكعبة، ورمى حيطانها بالنيران فتصدعت، وكان عبد الله بن الزبير متحصناً بها، وابن عقبة يومئذ يحاربه من قبل يزيد بن معاوية بن أبي سفيان.

وفي اليوم العشرين منه كان رجوع حرم سيدنا ومولانا أبي عبد الله عليه السلام من الشام الى مدينة الرسول صلّى الله عليه وآله، وهو اليوم الذي ورد فيه جابر بن عبد الله [بن حَزام][1] الانصاري ـ صاحب رسول الله صلّى الله عليه وآله ورضى الله تعالىٰ عنه ـ من المدينة الى كربلاء لزيارة قبر سيدنا أبي عبد الله[2] عليه السلام، فكان أول من زاره من الناس[3].

ولليلتين بقيتا منه سنة (١١) احدى عشرة[4] من الهجرة كانت وفاة

---

(١) ليس في «ب».

(٢) في «ب و ج» أبي عبد الله الحسين.

(٣) في «ب و ج» المسلمين. وزاد في «ج» ويستحب زيارته عليه السلام.

(٤) في «ج» سنة عشر.

أقول: وبه قال ابن أبي الثلج البغدادي في تاريخ الأئمة: ٤، والمصنف في كتاب الانساب من المقنعة: ٧١، والشيخ الطوسي في التهذيب ٦: ٢.

أمّا قول المصنف في الارشاد: ١٠١ فهو سنة احدى عشرة من هجرته صلّى الله عليه =

سيدنا رسول الله صلّى الله عليه وآله.

وفي مثله سنة (٥٠) خمسين من الهجرة كانت وفاة سيدنا أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب عليهما السلام.

* * *

= وآله، وهو قول جُلّ المؤرخين فلاحظ.

شهر ربيع الاول

أول ليلة منه هاجر رسول الله صلّى الله عليه وآله من مكة الى المدينة سنة (١٣) ثلاث عشرة من مبعثه، وكانت ليلة الخميس.

وفيها كان مبيت أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على فراش رسول الله صلّى الله عليه وآله ومواساته له بنفسه، حتى نجا عليه السلام من عدوه، فحاز بذلك أمير المؤمنين عليه السلام شرف الدنيا والدين، وأنزل الله تعالى مدحه لذلك في القرآن المبين[١]، وهي ليلة فيها عظيمة الفخر لمولى[٢] المؤمنين، [بما يوجب][٣] مسرّة أوليائه المخلصين.

وفي صبيحة هذه الليلة صار المشركون الى باب الغار عند ارتفاع النهار لطلب النبي صلّى الله عليه وآله، فستره الله تعالى عنهم، وقلق أبو بكر بن أبي قحافة ـ وكان معه في الغار ـ بمصيرهم الى بابه، وظن أنّهم سيدركونه، فحزن لذلك وجزع، فسكّنه النبي صلّى الله عليه وآله، ورفق به، وقوى نفسه بما وعده من النجاة منهم، وتمام الهجرة له.

وهذا اليوم يتجدد فيه سرور الشيعة بنجاة رسول الله صلّى الله عليه وآله من أعدائه وما اظهره الله تعالى من آياته، وما أيده به من نصره، وهو يوم حزن للناصبيّة لاقتدائهم بأبي بكر في ذلك، واجتنابهم المسرة [أو

---

(١) اشارة الى قوله تعالى في سورةالبقرة: ٢٠٧ ﴿ ومن يشري نفسه ابتغاء مرضات الله... ﴾.

(٢) في «ب و ج» لمولانا أمير.

(٣) في «ب و ج» ويجب فيها.

قلّت][1] أحزانه.

وفي الليلة الرابعة منه كان خروج النبي صلّى الله عليه وآله من الغار متوجهاً الى المدينة، فأقام صلّى الله عليه وآله بالغار ـ وهو في جبل عظيم خارج مكة غير بعيد منها اسمه ثور ـ ثلاثة أيام وثلاث ليال، وسار منه فوصل المدينة يوم الاثنين [الثاني عشر من ربيع الاول عند زوال الشمس][2].

وفي اليوم الرابع[3] منه سنة (٢٦٠) ستين ومأتين كانت وفاة سيدنا أبي محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا عليهم السلام[4]، ومصير الخلافة الى القائم بالحق عليه السلام.

وفي اليوم العاشر منه تزوج النبي صلّى الله عليه وآله بخديجة بنت خويلد ام المؤمنين رضي الله عنها لخمس وعشرين سنة من مولده وكان لها يومئذ أربعون سنة.

وفي مثله لثمان سنين من مولده كانت وفاة جده عبد المطلب رضي الله عنه، وهي سنة ثمان من عام الفيل.

وفي اليوم الثاني عشر منه كان قدوم النبي صلّى الله عليه وآله المدينة مع زوال الشمس.

---

(١) في «ب و ج» في وقت.

(٢) في «ب» ثاني عشر الشهر، وفي «ج» ثاني عشر من شهر ربيع الاول عند زوال الشمس منه.

(٣) كذا في جميع النسخ المعتمدة. وفي الارشاد: ٣٣٥، وكتاب الانساب في المقنعة: ٧٤، والتهذيب ٦: ٩٢، انّه قبض عليه السلام يوم الجمعة لثمان ليالي خلون من شهر ربيع الأول.

(٤) زاد في «ب و ج» وله يومئذ ثمان وعشرون سنة.

وفي مثله من سنة (١٣٢) اثنتين وثلاثين ومائة من الهجرة كان [انقضاء دولة بني مروان(١).

وفي اليوم الرابع عشر منه سنة أربع وستين من الهجرة](٢) كان هلاك الملحد الملعون يزيد بن معاوية بن أبي سفيان ضاعف الله عليه العذاب الاليم. وكان سنّه يومئذ ثمان وثلاثين سنة(٣)، وهو يوم يتجدد فيه سرور المؤمنين.

[وفي السابع عشر منه](٤) مولد سيدنا رسول الله صلّى الله عليه وآله عند طلوع الفجر من يوم الجمعة في عام الفيل، وهو يوم شريف، عظيم البركة، ولم يزل الصالحون من آل محمد عليهم السلام على قديم الاوقات يعظّمونه ويعرفون حقه، ويرعون حرمته، ويتطوعون بصيامه.

وروي عن أئمة الهدى عليهم السلام انهم قالوا: من صام اليوم السابع عشر من شهر ربيع الاول ـ وهو مولد سيدنا رسول الله صلّى الله عليه وآله ـ كتب الله سبحانه له صيام سنة(٥).

ويستحب فيه الصدقة [والالمام بزيارة المشاهد](٦)، والتطوع

---

(١) وهو قول الواقدي كما في تاريخ الطبري ٧: ٤٢٠.

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من نسخة «ج».

(٣) وبه قال الطبري في تاريخه ٥: ٤٩٩.

(٤) في «ب و ج» وفي اليوم السابع عشر منه كان.

(٥) قال الشيخ المصنف قدس سره في المقنعة: ٥٩ (باب صيام الاربعة الايام في السنة): وقد ورد الخبر عن الصادقين (ع) بفضل صيام أربعة أيام في السنة. . . فأول يوم فيها يوم السابع عشر من ربيع الأول، وهو اليوم الذي ولد فيه النبي صلّى الله عليه وآله، فمن صامه كتب الله له صيام ستين سنة. . . الى آخر الحديث.

(٦) في «ب و ج» وزيارة المشاهد، وفي بعض النسخ: الاهتمام بزيارة المشاهد.

بالخيرات وادخال [المسرة على أهل الايمان][1].

* * *

(١) في «ب و ج» السرور على أهله.

وفي بعض النسخ : وفي هذا اليوم وهو الرابع عشر من ربيع الأول سنة سبع وأربعمائة احترق مشهد مولانا الحسين عليه السلام.

وأيضاً في بعض النسخ : وفي مثل هذا اليوم [وهو السابع عشر من ربيع الأول كان مولد سيدنا أبي عبدالله جعفر الصادق (ع) بالمدينة يوم الاثنين سنة ثلاث وثمانين من الهجرة وهو يوم شريف عظيم البركة.

شهر ربيع الآخر

اليوم العاشر منه سنة (٢٣٢) اثنتين وثلاثين ومئتين من الهجرة كان مولد سيدنا أبي محمد الحسن بن علي بن محمد بن علي الرضا[١] [صلوات الله عليهم أجمعين][٢]، وهو يوم شريف، عظيم البركة.

وفي اليوم الثاني عشر منه، في أول سنة من الهجرة، استقرّ فرض صلاة الحضر والسفر .

* * *

(١) روى أبو جعفر الطبري في دلائل الامامة : ٢٢٣ بسنده عن أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليهما السلام قال: كان مولدي في ربيع الآخر سنة اثنتين وثلاثين ومئتين بالمدينة.

(٢) في «ب» عليهم السلام.

شهر جمادى الأُولىٰ

في[1] النصف منه سنة (٣٨) ثمان[2] وثلاثين من الهجرة كان مولد سيدنا أبي محمد علي بن الحسين زين العابدين عليه وآبائه السلام، وهو يوم شريف، ويستحب فيه الصيام، والتطوع بالخيرات.

[وفي اليوم العشرين منه سنة ست وثلاثين][3] كان فتح البصرة، ونزول النصر من الله الكريم على أمير المؤمنين عليه السلام.

---

(١) في «ب» في يوم.

(٢) كذا في جميع النسخ، وهو قوله أيضاً في الارشاد: ٢٥٣، وهو قول ابن أبي الثلج البغدادي في تاريخ الأئمة: ٩، وسبط ابن الجوزي في تذكرة الخواص: ٢٩١، والطبري في دلائل الامامة: ٨٠، والطبرسي في تاج المواليد: ١١٢، وغيرهم.

وحكى الشيخ رضي الدين علي بن يوسف بن المطهر الحلي في العدد القوية: ٩/أ عن تاريخ الشيخ المفيد، انه ولد عليه السلام في النصف من جمادى الأُولى من سنة ست وثلاثين من الهجرة، ثم ذكر نحو ما تقدم.

وحكى السيد ابن طاووس أيضاً في الإقبال: ٦٢١ عن المصنف رحمه الله في كتابه حدائق الرياض وزهرة المرتاض انه قال: في النصف من جمادى الاولى سنة ست وثلاثين من الهجرة، كان مولد سيدنا علي بن الحسين... الى آخر ما تقدم.

(٣) في «ب و ج» وفيه بعينه من هذه السنة.

وحكى الشيخ علي بن يوسف المطهر الحلي في العدد القوية: ٨/ ب عن تاريخ المفيد ما لفظه: في النصف من جميدي الأول من سنة ست وثلاثين من الهجرة كان فتح البصرة... وذكر نحو ما تقدم.

وقال الطبري في تاريخه ٤: ٥٣٤ «وكانت الوقعة يوم الخميس لعشر خلون من جمادى الآخرة سنة ست وثلاثين، في قول الواقدي».

شهر جمادى الآخرة

اليوم الثالث منه سنة (١١) احدى[١] عشرة من الهجرة كانت وفاة السيدة[٢] فاطمة بنت رسول الله صلّى الله عليه وآله، وهو يوم يتجدد فيه أحزان [أهل الايمان][٣].

وفي النصف منه سنة ست[*] وسبعين من الهجرة كان مقتل عبدالله ابن الزبير بن العوام، وله يومئذ ثلاث وسبعون سنة.

وفي اليوم العشرين منه سنة (٢) اثنتين من المبعث كان مولد السيدة[٤] الزهراء فاطمة بنت رسول الله عليهما السلام[٥]، وهو يوم شريف يتجدّد فيه سرور المؤمنين، ويستحب فيه التطوّع بالخيرات، والصدقة على المساكين.

وفي اليوم السابع والعشرين منه سنة (١٣) ثلاث عشرة من الهجرة

---

(١) ليس في «ب».

(٢) زاد في «ب و ج» الزهراء البتول.

(٣) في «ب و ج» المؤمنين.

(*) ثلاث كذا في بعض النسخ.

(٤) في «ب و ج» مولاتنا.

(٥) ذكر ذلك ابن أبي الثلج البغدادي في تاريخ الأئمة ومواليدهم: ٦. وروى الطبري في دلائل الامامة: ١٠ و٤٥ بسنده عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام قال: ولدت فاطمة في جمادى الاخرة يوم العشرين منه ـ الى ان قال ـ وقبضت في جمادى الآخر يوم الثلاثاء، لثلاث خلون منه سنة احدى عشرة من الهجرة.

كانت وفاة أبي بكر عتيق[1] بن أبي قحافة وولاية عمر بن الخطاب [مقامه بنصّه][2].

* * *

(١) ليس في «ب و ج».

(٢) في «ب و ج» واقامته مقامه بنصّه عليه ووصيته بالأمر اليه.

شهر رجب

هو آخر أشهر الحرم في السنة على الترتيب الذي قدّمنا، وبينّا أن أول شهورها شهر رمضان. وهو شهر عظيم البركة، شريف، لم تزل الجاهلية تعظمه قبل مجيء الاسلام، ثم تأكد شرفه وعظمه في شريعة النبي صلّى الله عليه وآله. وهو الشهر الأصم، وانما سمي بذلك لان العرب لم تكن تَغِيْر[1] فيه، ولا ترى الحرب وسفك الدماء، وكان لا يسمع فيه حركة السلاح، ولا صهيل الخيل، ولا أصوات الرجال في اللقاء والاجتماع.

ويستحب صيامه، فقد روي عن أمير المومنين عليه السلام انه كان يصومه ويقول: رجب شهري، وشعبان شهر رسول الله صلّى الله عليه وآله، وشهر رمضان شهر الله عز وجل[2].

[أول يوم منه كان مولد مولانا وسيدنا أبي جعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام[3].

روى جابر الجعفي قال: ولد الباقر أبو جعفر محمد بن علي عليه

---

(١) في «ب و ج» تغزو.

(٢) حكاه الشيخ الطوسي في مصباح المتهجد: ٧٣٤. وقال المصنف قدس سره في المقنعة: ٥٩ (وقال أمير المؤمنين عليه السلام: شهر رمضان شهر الله وشهر شعبان شهر رسول الله ورجب شهري).

(٣) روى ذلك أبو جعفر الطبري في دلائل الامامة: ٩٠ عن أبي محمد الحسن بن علي الثاني عليه السلام حيث قال: ولد أبو جعفر محمد الباقر بالمدينة يوم الجمعة غرة رجب سنة سبع وخمسين من الهجرة.

السلام يوم الجمعة غرة رجب سنة (٥٧) سبع وخمسين من الهجرة][1].

وروي أنّ من صام من أوله سبعة أيام متتابعات غلقت عنه سبعة أبواب النار فان صام ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنان، فان صام منه خمسة عشر يوماً اعطي سؤله، فان صام الشهر كلّه أعتق الله الكريم رقبته من النار وقضى له حوائج الدنيا والاخرة، وكتبه في الصدّيقين والشهداء[2]، هذا اذا كان الانسان موماً مجتنباً للكبائر الموبقات، كما قال الله عز اسمه: ﴿ انّما يتقبل الله من المتقين ﴾[3].

وللعمرة فيه فضل كبير قد جاءت به الآثار[4]، ويستحب فيه زيارة سيدنا أبي عبد الله الحسين عليه السلام في أول يوم منه، فقد روي عن الصادق[5] عليه السلام انه قال: (من زار الحسين بن علي عليهما السلام في أول يوم من رجب غفر الله له البتة)[6].

ومن لم يتمكن من زيارة أبي عبد الله[7] عليه السلام في هذا اليوم فليزر بعض مشاهد[8] السادة عليهم السلام. فان لم يتمكن من ذلك

---

(١) ما بين المعقوفين ساقط من «ب».

(٢) روى الشيخ الصدوق في من لا يحضره الفقيه ٢ : ٥٥ الحديث ١، وثواب الاعمال: ٧٧ باب (ثواب صوم رجب) الحديث الأول والشيخ الطوسي في مصباح المتهجد ٧٣٤، نحو ما تقدم.

(٣) المائدة: ٢٧.

(٤) قال الشيخ الطوسي في مصباح المتهجد: ٧٣٥ (وروي عنهم عليهم السلام ان العمرة في رجب تلي الحج).

(٥) زاد في «ب وج» أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق.

(٦) كامل الزيارات: ١٨٢، ومصباح المتهجد: ٧٣٧.

(٧) في «ب وج» أبي عبد الله الحسين.

(٨) وزاد في «ب وج» الأئمة.

فليوم اليهم بالسلام، ويجتهد في أعمال البر والخيرات.

وفي اليوم الثالث منه سنة (٢٥٤) أربع وخمسين ومئتين من الهجرة كانت وفاة سيدنا أبي الحسن علي بن محمد[١] صاحب العسكر عليه السلام وله يومئذ أربعون[٢] سنة.

وفي يوم النصف منه لخمسة أشهر من الهجرة عقد رسول الله صلّى الله عليه وآله لأمير المؤمنين علي[٣] عليه السلام على ابنته فاطمة[٤] عليها السلام عقدة النكاح، وكان فيه الاشهاد له ولها الأملاك، وسنّها يومئذ إحدى عشرة سنة[٥] عليها التحية والرضوان.

ويستحب في هذا اليوم الصيام، وزيارة المشاهد على أصحابها السلام، ويدعىٰ فيه بدعاء أُمّ داود، وهو موجود في كتب أصحابنا على شرح [لا يحتمله هذا المكان][٦] لما قصدناه من الاختصار.

وفي هذا اليوم سنة (٢) اثنتين من الهجرة حوّلت القبلة من البيت المقدس الى الكعبة، وكان الناس في صلاة العصر، فتحوّلوا منها الى البيت الحرام[٧].

---

(١) في «ب و ج» محمد الهادي

(٢) في «ب و ج» احدى وأربعون.

أقول: وبه قال الشيخ الطوسي في مصباح المتهجد: ٧٤١.

(٣) في «ب و ج» علي بن أبي طالب.

(٤) في «ب و ج» فاطمة الزهراء البتول.

(٥) زاد في «ب و ج» وفي رواية ثلاث عشرة سنة.

(٦) في «ب و ج» لا يحمله هذا الكتاب.

(٧) قال ابن كثير في السيرة النبوية ٢ : ٣٧٢ (وبه قال قتادة وزيد بن أسلم وهو رواية عن محمد بن اسحاق).

وفي اليوم الثاني والعشرين[1] منه ولد أمير المومنين [علي بن أبي طالب عليه أفضل الصلاة والسلام بمكة في البيت الحرام][2] سنة ثلاثين من عام الفيل [وهو يوم مسره لأهل الايمان][3].

وفي اليوم الثاني والعشرين[4] منه سنة (٦٠) ستين من الهجرة كان هلاك معاوية بن أبي سفيان، وسنّه يومئذ ثمان وسبعون سنة ،وهو يوم مسرة للمؤمنين[5] ، وحزن لأهل الكفر والطغيان.

وفي اليوم الخامس والعشرين منه سنة ثلاث[6] وثمانين ومئة من الهجرة[7] كانت وفاة سيدنا أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام قتيلا في حبس السندي بن شاهك [وله عليه السلام][8] يومئذ خمس وخمسون سنة، وهو يوم يتجدد فيه أحزان آل محمد عليهم السلام.

وفي اليوم السابع والعشرين منه كان مبعث النبي صلّى الله عليه وآله،

---

(١) كذا في اكثر النسخ.

أقول: المتفق عليه عند أهل السيّر انّه ولد في اليوم الثالث عشر.

(٢) زاد في «ب و ج» وكان ميلاده في جوف الكعبة في بيت الله الحرام.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في «ب وج».

(٤) في «ب و ج» الثاني عشر. وفيهما مقدم ذكر هذا اليوم على يوم النصف فلاحظ.

(٥) في «ب و ج» لأهل الايمان.

(٦) في «ب و ج» ثمان.

(٧) وبه قال ابن أبي الثلج في تاريخ الأئمة: ١١، والشيخ الصدوق في عيون الاخبار ١: ١٠٤ الحديث ٧.

وقال المصنف قدس سره في كتاب الانساب من المقنعة: ٧٣ «لست بقين من رجب».

(٨) في «ب وج» متولي الشرطة للرشيد، وسنّه.

ومن صامه كتب الله له صيام ستين سنة[١].

وروي عن الصادقين عليهم السلام انهم قالوا: من صلّى في اليوم السابـع والعشرين من رجب اثنتي عشرة ركعة يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة يس، فاذا فرغ من هذه الصلاة قرأ في عقبها فاتحة الكتاب ثلاث مرات والمعوذات الثلاث أربع مرات وقال سبحان الله والحمد لله ولا إله الا الله والله أكبر أربع مرات وقال: ألله ربي لا اشرك به شيئاً أربع مرات ثم دعا استجيب له في كلّ ما يدعو به إلاّ أن يدعو بجائحةِ قوم مؤمنين أو قطيعة رحم[٢].

وهو يوم شريف عظيم البركة، ويستحب فيه الصدقة، والتطوع بالخيرات، وادخال السرور على أهل الايمان.

* * *

---

(١) روى الشيخ الكليني في الكافي ٤: ١٤٨ الحديث ١ ـ ٢، والشيخ الصدوق في الفقيه ٢: ٥٤، وفضائل الأشهر الثلاثة: ٢٠ الحديث ٦، والشيخ الطوسي في التهذيب ٤: ٣٠٤ الحديث ٩١٩ بأسانيدهم عن الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام ان ثوابه يعدل ستين شهراً.

(٢) رواه الشيخ الكليني في الكافي ١: ٤٦٩ الحديث ٧ باختلاف.

شهر شعبان

هو شهر [شريف، عظيم البركات][١]، وصيامه سنّة من سنن النبي صلّى الله عليه وآله.

وفي اليوم الثالث منه [مولد الحسين عليه السلام][٢]

[وفي اليوم الثاني منه سنة اثنتين من الهجرة نزل فرض صيام شهر رمضان][٣].

وفي ليلة النصف منه سنة أربع وخمسين ومئتين من الهجرة كان مولد سيدنا[٤] صاحب الزمان صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين.

وبستحب في هذه الليلة الغسل، واحياؤها بالصلاة والدعاء[٥].

وفي هذه الليلة تكون زيارة سيدنا أبي عبد الله الحسين بن علي عليه السلام، فقد روي عن الصادقين عليهم السلام انهم قالوا: اذا كان ليلة النصف من شعبان نادى منادٍ من الافق الاعلى: زائري قبر الحسين بن

---

(١) في ب عظيم البركة.

(٢) في ب ولد أبو عبد الله الحسين بن علي عليهما السلام وهو يوم الخميس وصيامه فيه ثواب عظيم. وذكر المصنف قدس سره في ارشاده: ١٩٨ ولد عليه السلام لخمس ليال خلون من شعبان، وفي كتاب الانساب من المقنعة: ٧٢ انه عليه السلام ولد في آخر ربيع الأول.

(٣) كذا في الأصل مع تأخير اليوم الثاني بعد اليوم الثالث، اما في نسخة «ج» فاليوم الثاني مقدم عليه ونسخة «ب» خالية منه.

(٤) في ب و ج مولد سيدنا أبي القاسم محمد بن الحسن.

(٥) ليس في «ب».

علي ارجعوا مغفوراً لكم، ثوابكم على ربكم، ومحمد نبيكم[١].

ومن لم يستطع زيارة الحسين بن علي عليهما السلام في هذه الليلة فليزر غيره من الائمة عليهم السلام، فان لم يتمكن من ذلك أومى اليهم بالسلام وأحياها بالصلاة والدعاء.

وقد روي ان أمير المؤمنين عليه السلام كان لا ينام في السنة ثلاث ليال: ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان، ويقول: «انها الليلة التي ترجى أن تكون ليلة القدر، وليلة الفطر ويقول: في هذه الليلة يعطى الأجير أجره، وليلة النصف من شعبان ويقول: في هذه الليلة يفرق كل أمر حكيم» وهي ليلة يعظمها المسلّمون جميعاً وأهل الكتاب[٢].

وقد روي عن الصادق جعفر بن محمد عليهما السلام انه قال: «اذا كان ليلة النصف من شعبان اذن الله تعالى للملائكة بالنزول من السماء الى الارض، وفتح فيها أبواب الجنان، واجيب فيها الدعاء، فليصلّ العبد فيها أربع ركعات يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب مرة وسورة الاخلاص مئة مرة، فاذ فرغ منها بسط يديه للدعاء وقال في دعائه: اللهم اني اليك فقير، وبك عائذ، ومنك خائف، وبك مستجير، رب لا تبدّل اسمي ولا تغيّر جسمي، وأعوذ بعفوك من عقابك، وأعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ برحمتك من عذابك انك كما أثنيت على نفسك، وفوق ما يقول القائلون، صلّ على محمد وآل محمد وافعل بي كذا وكذا، ويسأل حوائجه

---

(١) رواه ابن قولويه في كامل الزيارات: ١٧٩ (باب ٧٢) الحديث ١ و٣.

(٢) روى الشيخ الطوسي في مصباح المتهجد: ٧٨٣ بسنده عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين لا ينام ثلاث ليال: ليلة ثلاث وعشرين من شهر رمضان، وليلة الفطر، وليلة النصف من شعبان، وفيها تقسّم الارزاق والآجال وما يكون في السنة.

فان الله تعالى جواد كريم»(١).

وروي أنّ من صلّى هذه الصلاة ليلة النصف من شعبان غفر الله سبحانه(٢) ذنوبه، وقضى حوائجه، وأعطاه سؤله(٣).

واتفق الفراغ من تسويد هذه الاوراق بعون الله وحسن توفيقه سادس عشر ربيع الاول سنة تسع وثمانين وثلاثمائة على يد العبد الفقير الى الله الغني محمد بن محمد بن النعمان أصلح الله حاله.

كتبه المظفر بن علي بن منصور السالار أحسن الله عمله . . . . شهر ربيع الثاني من سنة احدى وتسعين وثلاثمائة حامداً مصلياً عليه ومستغفراً.

* * *

(١) روى الشيخ في المصدر السابق: ٧٦٢، بسنده عن أبي يحيى الصنعاني عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام، وقال: ورواه عنهما ثلاثون رجلاً ممن يوثق به، قالا: اذا كان ليلة النصف من شعبان فصلّ أربع ركعات . . . وذكر نحو ما تقدم باختلاف يسير في شرح الدعاء.

أقول: وذكر المصنف الدعاء المذكور باختلاف يسير في المقنعة: ٣٧ فلاحظ.

(٢) في «ب و ج» تعالى له.

(٣) زاد في «ب و ج» كرماً منه على عباده، ومناً منه عليهم.

في ب تمت كتابة التواريخ الشرعية عن الأئمة المهدية صلوات الله عليهم أجمعين في ١٦ شهر ربيع الثاني سنة ٩٦٨.

تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق

علي موسى الكعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوضح لنا سُبُل الهُدى واليقين، وأوجب علينا التمسّك بشِرْعة الحقّ المبين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على محمدٍ الأمين، خير الورى وسيّد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الهُداة الميامين، سيّما ابن عمّه وخليفته المخصوص بالفضل والمرتضى على جميع الأوصياء المرضيّين، وعلى صحبهم المتّقين، والتابعين لهم باحسانٍ إلى يوم الدين.

عزيزي القارئ:

الرسالة التي بين يديك تُعدّ واحدةً من نفائس ما كتبه الشيخ العَلَم المتكلّم محمد بن محمد بن النُّعمان الحارثي العُكْبَري، المعروف بالشيخ المفيد، بأُسلوبه المتميّز الذي قلّ نظيره بين أساليب الكلام المعهودة في عصره، حيث امتاز بجودة العبارة وحسن الأداء وسهولة التناول وبلوغ الحُجّة، وبراعة متناهية في إخضاع الخصم والوصول إلى الغرض بتوظيف الرواية وتطبيق أُصول الكلام.

وتشتمل هذه الرسالة على توطئة سبعة فصول، ضمّنها المؤلّف الاستدلال على تفضيل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على الخلق كافّة إلّا خاتَم

الأنبياء صلّى الله عليه وآله وسلّم لِما اختصّ به الرسول الأكرم من الوحي والرسالة والنبوّة وغيرها .

وهذا البحث مثار للجدل، وخطير عند أُولي الرأي والنظر، ولأهمّيته وخطورته نرى ـ كثيراً من العلماء ـ قد تصدّى له، فكان أن ألّفوا فيه الرسائل والكتب، فنرى من المناسب ذكر أسماء المصنّفات التي كُتبت في تفضيل النبي المختار وآله الأطهار عليهم السلام على سائر الخلق، لتتمّ بها الفائدة، ولنتعرّف على موقع هذه الرسالة بين المصنّفات الأُخرى التي تناولت نفس الموضوع ؛ وضمن المتاح لنا من المصادر استطعنا الوقوف على ما يلي :

١ ـ التفضيل ـ لأبي طالب عبيدالله بن أبي زيد أحمد بن يعقوب بن نصر الأنباري، المتوفّى سنة ٣٥٦ هـ، ذكره النجاشي في كتابه[١] .

٢ ـ التفضيل ـ لفارس بن حاتم بن ماهويه القزويني، ذكره النجاشي أيضاً[٢] .

٣ ـ تفضيل الأئمّة عليهم السلام على الأنبياء ـ للحسن بن سُليمان بن خالد الحلّي صاحب مختصر بصائر الدرجات، نقل عنه العلامة المجلسي في (بحار الأنوار)[٣] .

قال الميرزا عبدالله أفندي الأصبهاني : ناقش فيها ـ أي في هذه الرسالة ـ مع الشيخ : المفيد في كلامه في كتاب (أوائل المقالات) وكلام الشيخ الطوسي في (المسائل الحائرية) وهذه الرسالة عندنا نسخة[٤] .

٤ ـ تفضيل الأئمّة عليهم السلام على الأنبياء الذين كانوا قبل جدّهم النبيّ

---

(١) رجال النجاشي : ٢٣٣/٦١٧ .
(٢) رجال النجاشي : ٣١٠/٨٤٨ .
(٣) بحار الأنوار ٢٦ : ٣٠٩/٧٧ .
(٤) تعليقة أمل الآمل : ١١٦ .

الخاتَم صلوات الله عليه وعلى آله الذي هو أشرف الخلائق وأفضلهم ـ للسيد هاشم البحراني، المتوفّىٰ سنة ١١٠٧ هـ[٥].

٥ ـ **تفضيل الأئمّة عليهم السلام على غير جدّهم من الأنبياء عليهم السلام** ـ للمولىٰ محمد كاظم بن محمد شفيع الهزار جريبي الحائري صاحب كتاب (البراهين الجليّة) المتوفّىٰ سنة ١٢٣٢ هـ[٦].

٦ ـ **تفضيل الأئمّة عليهم السلام علىٰ الملائكة** ـ للشيخ المفيد، ذكره النجاشي في كتابه[٧] وصاحب إيضاح المكنون[٨].

٧ ـ **تفضيل الأئمّة عليهم السلام علىٰ الملائكة** ـ للشيخ ميرزا يحيىٰ بن محمد شفيع الأصفهاني، صاحب كتاب (تعيين الثقل الأكبر) والمتوفّىٰ سنة ١٣٢٥ هـ[٩].

٨ ـ **تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام** ـ للشيخ أبي الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي، المتوفّىٰ سنة ٤٤٩ هـ، مطبوع[١٠].

٩ ـ **تفضيل علي عليه السلام** ـ لأبي الحسن علي بن عيسىٰ بن علي بن عبدالله الرُمّاني، الأديب النحوي المعتزلي، المتوفّىٰ سنة ٣٨٤ هـ، ترجم له القِفْطي في (إنباه الرواة) وعدّد كتبه الكلامية والأدبية الكثيرة، وعدّ منها هذا الكتاب[١١].

١٠ ـ **تفضيل علي عليه السلام على أُولي العزم من الرسل** ـ للعلامة السيد هاشم البحراني، المتوفّىٰ سنة ١١٠٧ هـ، وهو غير المتقدّم في رقم (٤)[١٢].

---

(٥) الذريعة ٤ : ٣٥٨.

(٦) الذريعة ٤ : ٣٥٨.

(٧) رجال النجاشي: ٤٠١/١٠٦٧.

(٨) إيضاح المكنون ١ : ٣١١.

(٩) الذريعة ٤ : ٣٥٨.

(١٠) الذريعة ٤ : ٣٥٩.

(١١) أهل البيت في المكتبة العربية ـ تراثنا ٣ : ٤٠.

(١٢) الذريعة ٤ : ٣٦٠.

١١ ـ تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على غير النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلمّ، وتفضيل أولاده علىٰ أولاد الشيخين ـ للسيد محمد بن العلاّمة السيد دلدار علي النقوي اللكهنوي، المتوفىّ سنة ١٢٨٤ هـ، ألّفه ردّاً على بعض العامّة المعاصرين له(١٣).

١٢ ـ تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على مَنْ عدا خاتَم النبيّين صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ للعلامة محمد باقر المجلسي، المتوفّى سنة ١١١١ هـ، حكى عنه الشيخ سليمان بن علي بن سليمان في كتابه (عِقْد اللآل في فضائل النبي والآل عليهم السلام)(١٤).

١٣ ـ تفضيل نبيّنا محمد وآله الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين على جميع الأنبياء والمرسلين ـ للشيخ محمد بن عبد علي بن محمد بن أحمد آل عبد الجبار القَطِيفي(١٥).

١٤ ـ تفضيل النبيّ وآله الطاهرين عليهم السلام على الملائكة المقرّبين ـ للمولى محمد مسيح بن إسماعيل الفَسَوي، المتوفّىٰ سنة ١١٢٧ هـ، تعرّض فيه لقـول الفخر الرازي: إن المَلَك أفضل من البشر. ثمّ وجّه كلامه بعدم إرادته العموم حيث إنّ دليله خاصّ بغير النبيّ والآل عيهم السلام(١٦).

١٥ ـ الرسالة الباهرة في العترة الطاهرة عليهم السلام ـ للسيد الشريف المرتضى علم الهدى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي، المتوفّىٰ سنة ٤٣٦ هـ، أثبت فيها تقديم الأئمّة عليهم السلام وتفضيلهم على جميع الخلائق عدا جدّهم خاتَم الأنبياء صلّى الله عليه وآله وسلّم، والرسالة مطبوعة ضمن (رسائل الشريف

---

(١٣) الذريعة : ٣٥٩.

(١٤) الذريعة ٤ : ٣٥٨.

(١٥) الذريعة ٤ : ٣٦٠.

(١٦) الذريعة ٤ : ٣٦١.

المرتضى) [١٧].

١٦ ـ منهاج الحقّ واليقين في تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر الأنبياء والمرسلين عليهم السلام ـ للسيد ولي بن نعمة الله الحسيني الرضوي الحائري، المعاصر لوالد الشيخ البهائي العاملي، جمع فيه الأدلّة والبراهين على تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام من كتب الفريقين ورتّبه على عدّة مطالب[١٨].

١٧ ـ المنهج القويم في تفضيل الصراط المستقيم عليّ عليه السلام على سائر الأنبياء والمرسلين سوى نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلم ذي الفضل العميم ـ للشيخ مهذّب الدين أحمد، من أفاضل تلامذة الحرّ العاملي، المتوفّى سنة ١١٠٤ هـ، صاحب كتاب (فائق المقال في الحديث والرجال) ويبدو من مقدّمة هذا الكتاب أنّه استدراك لما فات السيد ولي بن نعمة الله ـ في كتابه المتقدّم (منهاج الحقّ واليقين) ـ من الأدلّة والبراهين[١٩].

عنوان الرسالة:

وقعت هذه الرسالة تحت عناوين مختلفة، يمكن حصرها بما يلي:

١ ـ **تفضيل عليّ عليه السلام على الأمّة**. كذا عُنونت النسخة المودعة منها في مكتبة السيد المرعشي رحمه الله، المرقمة (١٤) ضمن المجموعة (٢٤٣)[٢٠]، وكذا في النسخة المرقّمة (١٩) ضمن المجموعة (٢٥٥)[٢١] وفقاً لما جاء في فهرس المكتبة.

٢ ـ **تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر الأمّة**. كذا عُنونت في نسخة «أ» من المكتبة المذكورة أعلاه، وهي من النسخ المعتمدة في تحقيقنا هذا،

(١٧) رسائل الشريف المرتضى ـ المجموعة الثانية: ٢٥١ ـ ٢٥٧.

(١٨) الذريعة ٢٣: ١٥٩.

(١٩) الذريعة ٢٣: ١٩٧.

(٢٠) فهرس مكتبة السيد المرعشي ١: ٢٦٩.

(٢١) فهرس مكتبة السيد المرعشي ١: ٢٨٦.

وسيأتي وصفها في منهج التحقيق.

٣ ـ تفضيـل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر البشر. كذا عُنونت في نسخة بدل من نسخة «أ» المذكورة آنفاً.

٤ ـ تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر الأصحاب. كذا عُنونت في (الذريعة)[٢٢].

٥ ـ تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر الصحابة. كذا عُنونت في (أعيان الشيعة)[٢٣].

٦ ـ تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر أصحابه. كذا عُنونت في (رجال النجاشي)[٢٤].

٧ ـ تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على جميع الأنبياء غير محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم. كذا عُنونت في نسخة «جـ» وهي الرسالة المطبوعة والمعتمدة في تحقيقنا هذا أيضاً على ما يأتي لاحقاً.

وإذا أنعمنا النظر في هذه الرسالة نجد أنّ أيّاً من هذه العناوين ـ باستثناء الأخير منها ـ لا يشكّل عنواناً جامعاً مانعاً لمضامينها، ولا شاملاً لمحتواها، إذ المصنّف يحكم فيها بتفضيل أمير المؤمنين عليه السلام على سائر الملائكة والبشر بما فيهم الأنبياء إلّا الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم، والملاحظ أنّ كلّ واحدٍ من العناوين الستّة الأولى يُخرج قسماً ممّا حكم به المؤلف أو أكثر، فالتّفضيل على الأمّة والصحابة يُخرج تفضيله على الملائكة والأنبياء عليهم السلام، والتفضيل على البشر يُخرج تفضيله على الملائكة، وهكذا.

أمّا العنوان الأخير فإنّه يبدو جامعاً لكلّ ما قضىٰ به المؤلّف في التفضيل؛ لأنّ تفضيله على الأنبياء غير الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم يقتضي تفضيله على

---

(٢٢) الذريعة ٤ : ١٥٦١/٣٥٨.

(٢٣) أعيان الشيعة ٩ : ٤٢٣.

(٢٤) رجال النجاشي : ١٠٦٧/٤٠١.

الصحابة والأمّة والبشر والملائكة، وأخرج العنوان الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو مقتضى مراد المؤلّف.

ويظهر لنا من تعدّد العناوين لهذه الرسالة أنّ المؤلّف وضع العنوان مطلقاً دون زيادةٍ أو قيدٍ، أي تحت عنوان (تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام)، وكلّ من اطّلع على هذه الرسالة بعد المؤلّف زاد على عنوانها شيئاً أو قيّده بقيد حسب ما استفاده من بعض عبارات المصنّف فيها؛ فالتفضيل على الصحابة أو على أصحابه جاء من قول المؤلّف في أول الرسالة: «اختلفت الشيعة في هذه المسألة، فقالت الجارودية: إنّه عليه السلام كان أفضل من كافّة الصحابة».

والتفضيل على البشر جاء من قوله فيها: «وقال جمهور من أهل الآثار منهم والنقل والفقه بالروايات وطبقة من المتكلّمين منهم وأصحاب الحجاج: إنّه عليه السلام أفضل من كافّة البشر سوى رسول الله محمد بن عبدالله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فإنّه أفضل منه».

والتفضيل على الأنبياء سوى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لقوله فيها: «وقضينا بأنّه أفضل من جميع الملائكة والأنبياء ومن دونهم من عالم الأنام».

من جملة ما ذكرناه نستنتج أنّ العنوان الأخير هو أصلح العناوين السبعة المذكورة، إلّا أنّه لا يوجد ما يُؤيّده غير الطبعة القديمة لهذه الرسالة، كما لم يرد في فهارس مؤلّفي الكتب سيّما كتاب النجاشي ما يؤيّد ذلك على ما مرّبنا، ولهذا يظهر أنّ هذا العنوان موضوع بعد زمان المؤلّف، وقد اخترنا إطلاق العنوان، أي دون قيدٍ أو زيادة، لأنّه القاسم المشترك بين العناوين السبعة، ممّا يجعله أدعى لاطمئنان النفس، والله المسدّد للصواب.

* * *

منهج التحقيق

١ ـ النسخ المعتمدة:

أ : النسخة المودعة في مكتبة السيد المرعشي رحمه الله برقم (٤) ضمن المجموعة (١١٦١)، مكتوبة في سنة ١١٥٤ هـ، ورمزها «أ».

ب : النسخة المودعة في نفس المكتبة أعلاه برقم (١٣) ضمن المجموعة (٧٨)، مكتوبة في القرن الثالث عشر، ورمزها «ب».

جـ : المطبوع في النجف الأشرف ضمن مجموعة رسائل للشيخ المفيد، أوفست مكتبة المفيد ـ قم المقدّسة ورمزه «جـ».

٢ ـ عملنا في الرسالة:

أ: مقابلة الرسالة المطبوعة مع النسختين المخطوطتين، والملاحظ أنّ الرسالة المطبوعة كثيرة التصحيف والغلط، ويلاحظ أيضاً اتفاق النسختين المخطوطتين في أكثر الموارد.

ب: تخريج الأحاديث والآثار التي أوردها المصنّف من مصادر الفريقين المعتبرة.

جـ: تقويم النصّ بتخليصه ممّا ورد فيه من تصحيفٍ وتحريفٍ، وإثبات ما رأيناه صحيحاً من النسخ المعتمدة في المتن، مع الإشارة لاختلاف النسخ في الهامش، على أنّا قد أهملنا الإشارة لبعض الاختلافات التي لا تؤدّي معنىً.

د: إضافة عناوين تكشف عن مضامين الرسالة المختلفة وحصرها بين معقوفتين.

نسأل الله العليّ القدير أن يَمُنَّ على العاملين في سبيل إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام بالموفقية والسداد.

وآخر دعواهم أنْ الحمد لله ربّ العالمين .

علي موسى الكعبي

قم المشرّفة ـ ١٥ شعبان ١٤١٢ هـ

صورة الصفحة الأولى من نسخة «أ».

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «أ».

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

قال الشيخ المفيد رضي الله عنه اختلفت الشيعة في هذه المسئلة

فقالت الجارودية انه كان عليه السلم افضل من كافة الصحابة فاما غيرهم

فلا نقطع على فضله على كافتهم ونزعوا من سوى نبيه دين من سلف

او فضله او شك في ذلك وتقطعوا على فضل الانبيا عليهم السلم كافة عليه

واختلفت اهل الامامة في هذا الباب فقال كثير من متكلميهم ان الانبيا

عليهم السلم افضل منه على القطع والثبات وقال جمهور اهل الاثار منهم

والنقل والفقه بالروايات وطبقة من المتكلمين منهم واصحاب الحجاج

انه عليه السلم افضل من كافة البشر سوى رسول الله محمد بن عبد الله صلوات

الله عليه فانه افضل منه ووقف منهم نفر قليل في هذا الباب فقالوا

لسنا نعلم اكان افضل من سلف من الانبيا او كان مساويا لهم او دونهم

فيما يستحق به الثواب فاما رسول الله صلى الله عليه وآله محمد بن عبد

الله فكان افضل منه على غير ارتياب [illegible] منهم اخران

امير المؤمنين صلوات الله عليه افضل [illegible] اولي العزم من الرسل

فانهم اثبته [illegible] عند الله [illegible] من حكم لامير المؤمنين

صلوات الله عليه بانه افضل من [illegible] السلم كافة الانبيا

سوى نبي الهدى محمد عليه وآله السلم فلن قال [illegible]

صورة الصفحة الأولى من نسخة «ب».

افضل الشرايع والعلم بها افضل الاعمال ودعم المخالف قوله تعالى كنتم
خير امة اخرجت للناس على انه في امة الاسلام مولد محجوج على ما ذكر
فانا نبين انه نفصل في المنافع الدينية فان اكثر المعتزلة عولوا في
تفضيل النبي عليه وآله السلام على من تقدمه بكثرة المستجيبين له و
المستعين بملته وشريعته على ما سلف من امم الانبيا واذا كانت
شريعة الاسلام انما ثبتت بالنصرة للنبي صلى الله عليه وآله
فما كان لامير المؤمنين عليه السلم وجب تعلق النفع على الوجه الذي تقدم
فضله على كافة من تابعه ذلك من السالفين ومن الامم المتاخرين
ووجه آخر وتاتيها في فروعها انه لما ثبت ان شاء الصحة من الامم [illegible]
غيرها امة ان النفع بالاسلام الذي جاء به النبي صلى الله عليه وآله لا
يتعداها الى غيرها واذا كان انما وصل النفع بامير المؤمنين عليه السلم
من الفضل الذي وجب للنبي عليه السلم من جهة ربه على ما ذكرناه من
قواعد التقدم في التفضيل بالفضائل من جهة النفع العام فبناه الملك
في حسب كرم الفاضلين الذين المستحسن من ذلك من الناس والله
ولي التوفيق وصلى الله على سيدنا رسوله محمد النبي
وآله وسلم كثيرا

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة «ب».

تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

[بيان أقوال الشيعة في المسألة]

قال الشيخ المفيد رضي الله عنه: اختلفت الشيعة في هذه المسألة:

فقالت الجاروديَّة[2]: إنّه كان عليه السلام أفضل من كافّة الصحابة. فأمّا غيرهم فلا يُقطَع على فضله على كافّتهم[3]. وبدَّعوا مَنْ سوّىٰ[4] بينه

---

(١) زاد في «أ»: وبه نستعين، وفي «ب»: ربّ يسّر.

(٢) الجاروديّة: فِرقة من الزيديّة، منسوبة إلى ابي الجارود زياد بن المُنذر، المتوفّىٰ نحو ١٥٠ هـ، قالوا بتفضيل علي عليه السلام، وقالوا: لم يصل أحد من الصحابة إلىٰ مقامه، وإنّ من دفعه عن هذا المقام فهو كافر، وإنّ الأُمّة كفرت وضلّت في تركها بيعته، ثمّ جعلوا الإمامة بعده في الحسن ثمّ الحسين عليهما السلام، ثمّ هي شورى بين أولادهما، فمن خرج وشهر سيفه فهو مستحقّ للامامة.

المقالات والفرق: ١٨، الملل والنحل ١: ١٤٠، الفَرق بين الفِرق: ٣٠، مقالات الإسلاميّين ١: ٢٥٩.

(٣) في «ب»: كافهم.

(٤) في «أ» و«ب»: وندعوا من سوى، وفي «جـ»: ويدّعي التسوية، وكلها تصحيف صحيحه ما أثبتناه.

وبين مَنْ سلف، أو فَضَّله[٥]، أو شكّ في ذلك، وقطعوا على فضل الأنبياء عليهم السلام كلّهم عليه.

واختلف[٦] أهل الامامة في هذا الباب:

فقال كثير من مُتكلّميهم[٧]: إنَّ الأنبياء عليهم السلام أفضل منه على القطع والثبات.

وقال جمهور[٨] أهل الآثار منهم[٩] والنقل والفقه بالروايات، وطبقة من المتكلّمين منهم[١٠] وأصحاب الحَجاج: إنَّه عليه السّلام أفضل من كافّة البشر سوى رسول الله محمّد بن عبدالله صلّى الله عليه وآله فإنّه أفضل منه.

ووقف منهم نَفَرٌ[١١] قليلٌ في هذا الباب فقالوا: لسنا نعلم أكان أفضل ممّن[١٢] سلف من الأنبياء، أو[١٣] كان مساوياً لهم، أو دونهم فيما يستحقُّ به الثواب. فأمّا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم محمّد بن عبدالله فكان أفضل منه على[١٤] غير ارتياب.

وقال فريق آخر منهم[١٥]: إنَّ أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه أفضل البشر سوى أولي العزم من الرّسل فإنّهم أفضل منه عند الله[١٦].

---

(٥) في «جـ»: أفضل.

(٦) في «أ» و«ب»: اختلفت.

(٧) في «أ» و«ب» و«جـ»: متعلّميهم، تصحيف صحيحه ما أثبتناه.

(٨) زاد في «جـ»: من.

(٩) و (١٠): (منهم) ليس في «جـ».

(١١) (منهم نفر): ليس في «جـ».

(١٢) في «أ» و«ب»: من.

(١٣) في «جـ»: أم.

(١٤) في «جـ»: من.

(١٥) في «أ» و «ب»: منهم آخر.

(١٦) انظر تفصيل أقوال الفرق والمذاهب في هذه المسألة في الفصول المختارة: ٦٧ ـ ٦٨.

فصل

٦الاستدلال بآية المباهلة على تفضيل الإمام عليٍّ عليه السلام على مَنْ سوى الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم]

فاستدل من حكم لأمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه :أنّه أفضل من سالف[١٧] الأنبياء عليهم السلام وكافّة[١٨] الناس سوى نبيّ الهدى محمّد عليه وآله السلام بأن قال: قد ثبت أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم أفضل من كافّة البشر بدلائل يُسلِّمها كلُّ الخصوم[١٩]، وقوله صلّى الله عليه وآله وسلم: «أنا سيِّد البشر[٢٠]» وقوله: «أنا[٢١] سيد ولد آدم ولا فَخْر[٢٢]».

---

(١٧) في «أ» و«ب»: سالفي.

(١٨) في «أ» و«ب»: فكافّة.

(١٩) في «أوب»: نسلّمها أكمن الخصوم، وفي «جـ»: تسلّمها أكثر من الحصر، ووضع في «أ» على «أكمن» ضبّة للدلالة على تمريضها.

(٢٠) صحيح البخاري ٦: ٢٢٣، مستدرك الحاكم ٤: ٥٧٣، مجمع الزوائد ٩: ١١٦، شرح الأخبار: ١٥٦/١٩٥، ويأتي مزيد من المصادر في الهامش (٨٨).

(٢١) في «ب»: وقوله له.

(٢٢) صحيح مسلم ٤: ٢٢٧٨/١٧٨٢، سنن الترمذي ٥: ٣٦١٥/٥٨٧، مسند أحمد ١: ٥ و٢ .١ و٢٩٥، مستدرك الحاكم ٣: ١٢٤، التاريخ الكبير للبخاري ٧: ١٧٤٨/٤٠٠، مصابيح السنّة ٤: ٤٤٦٢/٣٢، الفردوس ١: ١٠٤/٤٣، الشفا ٢: ٣٢٥، تهذيب تاريخ دمشق ٧: ٢٤٠، مجمع الزوائد ١٠: ٣٧٦، لسان الميزان ٤: ٨٢٦/٢٩٠، كنز العمال ١١: ٣٢٠٤٠/٤٣٤.

وإذا ثبت أنَّه عليه وآله السلام أفضل البشر وجب أن يليه أمير المؤمنين صلوات الله عليه في الفضل[٢٣] بدلالته على ذلك، وما أقامه عليه من البُرهان[٢٤].

فمن ذلك أنَّه صلّى الله عليه وآله وسلّم[٢٥] لمّا دعا نَصارىٰ نَجْران إلىٰ المُباهلة، ليوضِّح عن حقِّه، ويُبرهِنَ عن ثبوت نبوَّته، ويَدُلَّ علىٰ عِنادهم في مخالفتهم له[٢٦] بعد الذي أقامه من الحُجَّة عليهم، جعل عليّاً عليه السلام في مرتبته، وحكم[٢٧] بأنَّه عِدْله، وقضى له بأنَّه نفسه، ولم يَحْطُطْه عن مرتبته في الفضل، وساوىٰ بينه وبينه، فقال مخبراً عن ربِّه عزَّ وجلَّ بما حكم به من[٢٨] ذلك وشَهِد وقضىٰ وَوَكَّد: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَةَ اللهِ عَلىٰ الْكَاذِبِينَ﴾[٢٩].

فدعا الحسن والحسين عليهما السّلام للمُباهلة فكانا ابنيه في[٣٠] ظاهر اللفظ، ودعا فاطمة سلام الله عليها وكانت المُعبَّر عنها بنسائه، ودعا أمير المؤمنين عليه السّلام فكان المحكوم له بأنَّه نفسه[٣١].

---

(٢٣) في «جـ»: بالفضل.

(٢٤) في «جـ»: وما قام عليه البرهان.

(٢٥) زاد في «أ» و «ب»: أنّه.

(٢٦) في «أ» و«ب»: مخالفته.

(٢٧) في «أ» و «ب»: في ميراثه وحكم، وفي «جـ»: في مرتبة الحكم، تصحيف صحيحه ما أثبتناه.

(٢٨) في «أ» و«ب»: في.

(٢٩) سورة آل عمران ٣: ٦١.

(٣٠) في «أ» و«ب»: من.

(٣١) صحيح مسلم ٤: ٣٢/١٨٧١، سنن الترمذي ٥: ٣٧٢٤/٦٣٨، مسند أحمد ١:

وقد علمنا أنّه لم يُرد بالنّفس ما به قِوام الجسد من الدّم السائل والهواء ونحوه، ولم يُرد نفس ذاته، إذ[٣٢] كان لا يَصِحُّ دُعاء الانسان[٣٣] نفسه إلىٰ نفسه ولا إلى غيره، فلم يبق إلاّ أنّه أراد عليه وآله السّلام بالعبارة عن النفس إفادة العِدْل والمِثْل والنّظير، ومن يَحُلُّ منه في العِزّ والإكرام والمودّة والصّيانة والإيثار والإعظام والإجلال محلّ ذاته عند الله سُبحانه[٣٤]، فيما فرض عليه من الاعتقاد بها وألزمه العباد[٣٥].

ولو لم يدلّ من خارجٍ دليلٌ[٣٦] على أنّ النّبي صلّى الله عليه وآله

← ١٨٥، مستدرك الحاكم ٣: ١٥٠، جامع الأُصول ٩: ٤٦٩/ ٦٤٧٩، أسباب النزول للواحدي: ٦٠، تفسير الطبري ٣: ٢١٢، تفسير ابن كثير ١: ٣٧٨، مصابيح السنة ٢: ١٨٣/ ٤٧٩٥، الاصابة ٢: ٥٠٩، الرياض النضرة ٢: ١٥٢، ذخائر العقبىٰ: ٢٥، الصواعق المحرقة: ١٥٥، فتح القدير ١: ٣٤٧، شواهد التنزيل ١: ١٢٠ - ١٢٩، الدر المنثور ٢: ٢٣١، مناقب ابن المغازلي: ٢٦٣/ ٣١٠، تذكرة الخواص: ٤٣، كفاية الطالب: ١٤١، مناقب الخوارزمي: ٥٩، نظم درر السمطين: ١٠٨، تفسير العياشي ١: ١٧٥، تفسير فرات: ١٥، تفسير الحبري: ٢٤٧، سعد السعود: ٩١، أمالي الطوسي ١: ٣١٣ و٢: ١٥٩ و ١٧٧، أمالي الصدوق: ٤٢١/ ١، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٨٤، الاختصاص: ٥٤ و١١٢، العمدة: ١٨٨ - ١٩٢.

(٣٢) في «أ»: إذا.

(٣٣) في «جـ»: دُعاء الأنبياء.

(٣٤) يدلّ علىٰ ذلك أيضاً قول الرسول الأكرم صلىٰ الله عليه وآله وسلّم متوعّداً أهل الطائف مرّةً وقريشاً أُخرىٰ: «لتسلمنّ أو لأبعثنّ رجلاً منّي - وفي رواية: مثل نفسي - فليضربنّ أعناقكم...» الاستيعاب ٣: ٤٦، أُسد الغابة ٤: ٢٦، شرح الأخبار ١: ١١١/ ٣٢ و٣٣، الصواعق المحرقة: ١٢٦.

(٣٥) في «جـ»: وأكرم العباد.

(٣٦) في «جـ»: من دليل خارج.

وسلّم[٣٧] أفضل من أمير المؤمنين عليه السلام لقضى هذا الاعتبار بالتساوي بينهما في الفضل والرُّتبة، ولكنَّ الدليل أخرج ذلك، وبقي ما سواه بمقتضاه.

* * *

(٣٧) زاد في «أ» و «ب»: كان.

فصل

[الاستدلال بجعل الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم حبّ عليّ عليه السّلام حباً له وبغضه بغضاً له وحربه حرباً له]

ومن ذلك أنّه عليه وآله السّلام جعل أحكام ولائه أحكام ولاء نفسه سَواء[٣٨]، وحُكم عداوته كحُكم العداوة له على الانفراد[٣٩]، وقضىٰ علىٰ مُحاربه بالقضاء علىٰ مُحاربه[٤٠] صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولم يجعل بينهما

---

(٣٨) من ذلك قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «من كنت مولاه فعليّ مولاه» و: «من آمن بي وصدّقني فليتولّ علي بن أبي طالب بعدي، فإنّ ولايته ولايتي، وولايتي ولاية الله» انظر: سنن الترمذي ٥: ٣٧١٣/٦٣٣، مسند أحمد ١: ٨٤ و١١٩ و١٥٢ و٣٣١ و٤: ٢٨١ و٣٦٨ و٣٧٢ و٥: ٣٤٧ و٣٦٦ و٤١٩، ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق ١: ٩١.

(٣٩) من ذلك قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم مخاطباً لعلي عليه السلام: «عدوّك عدوّي، وعدوّي عدوّ الله» انظر: مستدرك الحاكم ٣: ١٢٧ و١٢٨، الرياض النضرة ٣: ١٢٢ و١٢٤ و١٦٧، مجمع الزوائد ٩: ١٣٣.

(٤٠) من ذلك قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام: «أنا حرب لمن حاربتم، وسلم لمن سالمتم» وقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ عليه السلام: «يا علي، حربك حربي، وسلمك سلمي» انظر: سنن الترمذي ٥: ٣٨٧٠/٦٩٩، سنن ابن ماجة ١: ١٤٥/٥٢، مسند أحمد ٢: ٤٤٢، مستدرك الحاكم ٣: ١٤٩.

فصلاً[٤١] بحال، وكذلك[٤٢] حَكَم في بُغضه ووِدّه[٤٣].

وقد علمنا أنّه لم يضع[٤٤] الحكم في ذلك للمُحاباة، بل وضعه على الاستحقاق ووجوب العدل في القضاء.

وإذا كان الحُكم بذلك من حيث وصفناه[٤٥]، وجب أن يكون مساوياً له في الفضل الذي أُوجِبَ له من هذه الخِلال[٤٦]، وإلّا لم يكن له وجهٌ في الفَضْل[٤٧].

وهذا كالأوّل فيما ذكرناه. فوجب التساوي بينهما في كلّ حال، إلّا ما

---

(٤١) في «ب»: فضلاً.

(٤٢) في «جـ»: ولذلك.

(٤٣) من ذلك قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «ما بال أقوام يُبغضون علياً، من أبغض علياً فقد أبغضني، ومن فارق علياً فقد فارقني» و: «من أحبّني فليحبَّ علياً، ومن أبغض علياً فقد أبغضني» و: «من أحبَّ علياً فقد أحبّني، ومن أبغضه فقد أبغضني» وقوله مخاطباً له عليهما السلام: «حبيبك حبيبي، وحبيبي حبيب الله» والأحاديث الواردة في هذا المعنىٰ كثيرة، انظر: مستدرك الحاكم ٣: ١٢٧/ ١٣٠، أسد الغابة ٤: ٣٨٣، الصواعق المحرقة، ١٢٣، الفردوس ٥: ٣١٦/ ٨٣٠٤، ترجمة الامام علي عليه السلام من تاريخ دمشق ٢: ١٨٥ و٢: ١٩٠ و٢: ٢١٧، الرياض النضرة ٣: ١٢٢ و١٢٤ و١٦٧، مجمع الزوائد ٩: ١٣٢ ـ ١٣٣، مناقب ابن المغازلي: ١٠٨/ ١٥١، كنز العمال ١٢: ٢١٨.

(٤٤) في «جـ»: يصنع.

(٤٥) في «جـ»: ما وصفناه.

(٤٦) في «جـ»: الحال، وفي «أ» و«ب»: الجلال، تصحيف صحيحه ما أثبتناه، والخِلال: جمع خَلَّة، الخَصْلَة. إذ المُراد أنَّ أمير المؤمنين علي عليه السلام وجب ـ من خلال الخصال المذكورة أعلاه، وهي حكم الولاء والمحاربة والعداوة والبغض والودّ ـ أن يكون مساوياً للرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم في الفضل الذي أُوجب له منها، لأنّه صلوات الله عليه وعلى آله لم يجعل بَينهما فصلاً، إلّا ما أخرجه الدليل من فضله وقربه الخاصّ والوحي والرسالة والنبوّة.

(٤٧) في «ب»: في القضاء.

أخرجه الدليل من فضله صلّى الله عليه وآله وسلّم الذي اختصّ به بأعماله وقربه الخاصّ[٤٨]، ولم يُسْنِد إليه ما سلّمه وإيّاه من الأحكام، بل أسنده إلى الفضل الذي تساويا فيه ما[٤٩] سوى المخصوص على ما ذكرناه.

* * *

(٤٨) في «أ»: و«ب»: الخاصّة.

(٤٩) في «جـ»: ممّا.

فصل

[الاستدلال بحديث الطائر المشويّ]

ومن ذلك قوله عليه وآله السّلام المرويّ عن الفئتين الخاصّة والعامّة: «اللهمّ إئتني بأحبّ خلقك إليك يأكُل معي من هذا الطائر» فجاء عليّ عليه السّلام، فلمّا بصر به رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، قال: «وإليَّ»(٥٠) يعني به أحبّ(٥١) الخلق إلىٰ الله تعالىٰ وإليه.

وقد علمنا أنَّ محبَّة الله لخلقه إنَّما هي ثوابه لهم، وتعظيمه إيَّاهم، وإكباره وإجلاله لهم، وتعظيمهم، وأنَّها لا تُوضع علىٰ التفصيل(٥٢) الذي يَشْمُلُ(٥٣) الأطفال والبهائم وذوي العاهات والمجانين، لأنَّه لا يقال: إنَّ الله تعالىٰ يُحِبُّ

---

(٥٠) سنن الترمذي ٥: ٣٧٢١/٦٣٦، مستدرك الحاكم ٣: ١٣٠، فضائل الصحابة ٢: ٩٤٥/٥٦٠، جامع الأُصول ٩: ٦٤٨٢/٤٧١، مصابيح السنّة ٤: ٤٧٧٠/١٧٣، حلية الأولياء ٦: ٣٣٩، أُسد الغابة ٤: ٣٠، الرياض النضرة ٣: ١١٤، ذخائر العقبىٰ: ٦١، البداية والنهاية ٧: ٣٦٣، تاريخ بغداد ٩: ٣٦٩، مجمع الزوائد ٩: ١٢٥، كنز العمال ١٣: ٣٦٥٠٧/١٦٧، كفاية الطالب: ١٤٤، مناقب ابن المغازلي: ١٥٦، مناقب الخوارزمي: ٥٩ و ١٣٠، مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي: ٤٦، مناقب ابن شهرآشوب ٢: ٢٨٢، ٣: ٥٩، الطرائف: ٧١، العمدة: ٢٤٢ ـ ٢٥٣، الفصول المختارة: ٦٤ ـ ٦٨.

(٥١) في «أ» و «ب»: وأحبّ.

(٥٢) في «أ» و «ب»: التفضيل.

(٥٣) في «أ»: يشتمل.

الأطفال والبهائم. فعُلم أنها مُفيدة[٥٤] الثواب على الاستحقاق، وليست باتفاق الموحِّدين كمحبّة[٥٥] الطِباع بالميل إلى المُشتهى والملذوذ من الأشياء.

وإذا ثبت أنَّ أمير المؤمنين عليه السّلام أحبُّ الخلق إلى الله تعالى، فقد وضح أنَّه أعظمهم ثواباً عند الله، وأكرمهم عليه، وذلك لا يكون إلّا بكونه أفضلهم عملاً، وأرضاهم فعلاً، وأجلّهم في مراتب العابدين.

وعموم اللفظ بأنَّه أحبُّ خلق الله تعالى إليه على الوجه الذي فسّرناه، وقضينا[٥٦] بأنَّه أفضل من جميع الملائكة والأنبياء عليهم السلام[٥٧]، ومن دونهم من عالِمي[٥٨] الأنام، ولولا أنَّ الدليل أخرج رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من هذا[٥٩] العموم؛ لقضى بدخوله فيه[٦٠] ظاهر الكلام، لكنَّه اختصَّ بالخروج منه بما لا يُمكن قيامه على سواه، ولا[٦١] يَسْلَم لمن ادّعاه.

* * *

(٥٤) في «ب»: مقيّدة.

(٥٥) في «ب» و «جـ»: كمحبته.

(٥٦) كذا، والظاهر أنها تصحيف «يقضينا» أو «يُفضي بنا إلى أنَّه» لتكون خبراً لـ «عموم».

(٥٧) في «جـ»: جميع البشر الأنبياء والملائكة.

(٥٨) في «جـ»: عالم.

(٥٩) في «أ»: هذه.

(٦٠) في «جـ»: فيه بدخول.

(٦١) في «جـ»: ولم.

فصل

[الاستدلال بمقام أمير المؤمنين عليه السلام في القيامة علىٰ أفضليته في الدنيا]

ومن ذلك ما جاءت به الأخبار علىٰ التظاهر والانتشار، ونقله رجال الخاصّة والعامّة علىٰ التطابق والاتّفاق عن النّبي صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنَّ أمير المؤمنين صلوات الله عليه يلي معه الحوض يوم القيامة(٦٢).

ويحمل بين يديه لواء الحمد إلىٰ الجنّة(٦٣).

وأنّه قسيم الجنّة والنار(٦٤).

وأنّه يعلو معه في مراتب المِنْبَر المنصوب له يوم القيامة للمآب، فيَقْعُد الرّسول صلّى الله عليه وآله وسلّم في ذُروته وأعلاه، ويَجْلِس أمير المؤمنين

---

(٦٢) الرياض النضرة ٣: ١٧٣ و١٨٥، ذخائر العقبىٰ: ٨٦، ٩١، مناقب ابن المغازلي: ١١٩، ٢٣٧، مجمع الزوائد ١٠: ٣٦٧، شرح ابن أبي الحديد ٩: ١٧٢، العمدة: ١١٩، بشارة المصطفىٰ: ٢٠٠.

(٦٣) الرياض النضرة ٣: ١٧٢، ذخائر العقبىٰ: ٧٥، ٨٦، مناقب الخوارزمي: ٢٣ و٢٠٨، مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي: ٤٩، شرح ابن ابي الحديد ٩: ١٦٩.

(٦٤) النهاية للجزري ٤: ٦١، الصواعق المحرقة: ١٢٦، مناقب ابن المغازلي: ٦٧، مناقب الخوارزمي: ٢٠٩ و٢٣٦، فرائد السمطين ١: ٢٥٣/٣٢٥ و٢٥٤، ترجمة الامام علي عليه السلام من تاريخ دمشق ٢: ٢٤٣ ـ ٢٤٦، شرح ابن أبي الحديد ٩: ١٦٥، لسان الميزان ٣: ٢٤٧، بشارة المصطفىٰ: ١٢٢.

صلوات الله عليه في المرْقاة التي تلي الذُّروة منه[٦٥]، ويَجْلِس الأنبياء صلوات الله عليهم دونها[٦٦] صلوات الله وسلامه عليهما[٦٧]، وأنّه يُدعىٰ صلّىٰ الله عليه وآله فيُكسىٰ[٦٨] حُلَّة أُخرىٰ[٦٩].

وأنّـه لا يجوز الصراط يوم القيامة إلّا مَنْ معه براءة من علي بن أبي طالب عليه السلام من النار[٧٠].

وأنَّ ذُرِّيَّته الأَئمّة الأبرار عليهم السّلام يومئذٍ أصحاب الأعراف[٧١].

وأمثال هذه[٧٢] الأخبار يطول بذكرها المقام[٧٣]، وينتشر بتعدادها[٧٤] الكلام.

ومَنْ عُني بأخبار العامَّة، وتصفَّح[٧٥] روايات الخاصّة، ولقي النَّقَلة من الفـريقـين، وحمـل عنهم الآثـار، لم يتخالجه رَيْبٌ في ظهورها بينهم،

---

(٦٥) في «جـ»: أمير المؤمنين عليه السلام دونه بمرقاة.

(٦٦) في «جـ»: دونها.

(٦٧) في «جـ»: عليهم.

(٦٨) في «جـ»: فيلبس.

(٦٩) لسان الميزان ٤: ٢٦٦، المحتضر: ١٥١.

(٧٠) الرياض النضرة ٣: ٢٣٢، ذخائر العقبىٰ: ٧١، الصواعق المحرقة: ١٢٦، مناقب ابن المغازلي: ١١٩/١٥٦ و١٣١/١٧٢ و٢٨٩/٢٤٢، مناقب الخوارزمي: ٣١، مقتل الحسين عليه السلام للخوارزمي: ٣٩، فرائد السمطين ١: ٢٩٢/٢٣٠.

(٧١) شواهد التنزيل ١: ١٩٨/٢٥٦، ينابيع المودّة: ١٠٢، الكافي ١: ١٤١/٩، تفسير العياشي ٢: ١٨/٤٤ و٤٥، بصائر الدرجات: ٥١٥، معاني الأخبار: ٥٩/٩، مختصر البصائر: ٥٢ ـ ٥٥، مناقب ابن شهرآشوب ٣: ٢٣٣.

(٧٢) في «ب» و «جـ»: لهذه.

(٧٣) في «أ» و «ب»: التقصاص، ويعني التَّتبُّع.

(٧٤) في «جـ»: وينشر بتعددها.

(٧٥) في «أ» و «ب»: ويصلح.

واتّفاقهم علىٰ تصحيحها والتسليم لها، علىٰ الاصطلاح.

وقد ثبت أنّ القيامة محلّ الجزاء، وأنّ الترتيب في الكرامة[٧٦] فيها بحسب الأعمال[٧٧]، ومقامات الهوان فيها علىٰ الاستحقاق بالأعمال[٧٨].

وإذا كان مضمون هذه الأخبار يُفيد تقدُّم أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه علىٰ كافّة الخلق سوىٰ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم في كرامته والثواب[٧٩]، دلّ ذلك علىٰ أنّه أفضل من سائرهم في[٨٠] الأعمال.

* * *

---

(٧٦) في «جـ»: الكتابة.

(٧٧) في «أ»: بحسب للأعمال.

(٧٨) (بالأعمال) ليس في «جـ».

(٧٩) في «أ» و «ب»: كرامة الثواب.

(٨٠) في «أ» و «ب»: من.

فصل

[الاستدلال بأخبار الخاصّة علىٰ أفضليّة الامام عليّ عليه السلام]

فأمّـا الأخبار التي يختصّ بالاحتجاج[٨١] بها الإماميّة لورودها من طُرقهم وعن أئمّتهم عليهم السلام، فهي كثيرة، مشهورة عند علمائهم، مبثوثة[٨٢] في أُصولهم ومُصنّفاتهم علىٰ الظهور والانتشار:

فمنها قول أبي عبدالله جعفر بن محمد صلوات الله عليهما: «أما والله لو لم يخلُق الله علي بن أبي طالب صلوات الله عليه، لما كان لفاطمة بنت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كُفْءٌ من الخلق[٨٣]، آدم فمن دونه»[٨٤].

وقوله عليه السلام: «كان يُوسُف بن يعقوب نبيّ بن نبيّ بن نبيّ بن خليل الله، وكان صِدِّيقاً رسولاً، وكان ـ والله ـ أبي أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب صلوات الله عليه وسلامه أفضل منه».

وقوله عليه السّلام وقد سُئِل عن أمير المؤمنين صلوات الله عليه: ما

---

(٨١) في «أ»: نخصّ الاحتجاج، وفي «ب»: يخصّ الاحتجاج.

(٨٢) في «جـ»: منسوبة.

(٨٣) زاد في «جـ»: من.

(٨٤) الفردوس ٣: ٣٧٣/ ٥١٣٠، مقتل الحسين عليه السّلام للخوارزمي ١: ٦٦، تفسير البحر المحيط ٦: ٥٠٧، الكافي ١: ٤٦١/ ١٠، التهذيب ٧: ٤٧٠/ ٩٠، الفقيه ٣: ٣٩٣/ ٤٣٨٣، أمالي الطوسي ١: ٤٢، مناقب ابن شهراشوب ٢: ١٨١، كشف الغمة ١: ٤٧٢، بشارة المصطفىٰ: ٣٢٨، المحتضر: ١٣٣ و١٣٦.

كانت منزلته من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم؟

قال: «لم يكن بينه وبينه فضل سوى الرّسالة التي أوردها»[٨٥].

وجاء مثل ذلك بعينه عن أبيه أبي جعفر، وأبي الحسن، وأبي محمد الحسن العسكري عليهم السّلام.

وقـولهم جميعاً بالآثار المشهورة: «لولا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وعلي بن أبي طالب عليه السّلام لم يخلُق الله سماءً ولا أرضاً ولا جَنّةً ولا ناراً»[٨٦].

وهذا يُفيد فضلهما بالأعمال، وتعلّق الخلق في مصالحهم بمعرفتهما، والطاعة لهما، والتعظيم والاجلال.

* * *

(٨٥) المحتضر: ٢٠ «نحوه».

(٨٦) فرائد السمطين ١: ٣٦، ينابيع المودّة: ٤٨٥.

فصل

[الاستدلال بأخبار العامّة]

وقد روت العامّة من طريق جابر بن عبدالله الأنصاري وأبي سعيد الخُدري رحمهما الله تعالى، عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «عليّ خير البشر»(٨٧) وهذا نصّ في موضع الخلاف.

ورُوي عن عائشة أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال ذات يوم: «ادعوا لي سيّد العَرب» فقالت عائشة: ألست سيّد العرب؟

قال: «أنا سيد البشر، وعليّ سيّد العرب»(٨٨).

فجعله تاليه(٨٩) في السيادة للخلق، ولم يجعل بينه وبينه واسطة في السيادة، فدلّ على أنّه تاليه(٩٠) في الفضل.

ورُوي عنها من طريق يرضاه أصحاب الحديث أنّها قالت في الخوارج حين ظهر أمير المؤمنين عليه السلام [عليهم] وقتلهم: ما يمنعني ممّا بيني وبين

---

(٨٧) الفردوس ٣: ٦٢/٤١٧٥، سير أعلام النبلاء ٨: ٢٠٥، ترجمة الإمام علي عليه السلام من تاريخ دمشق ٢: ٤٤٤ ـ ٤٤٨، تاريخ بغداد ٣: ١٩٢ و٧: ٤٢١، كنز العمال ١١: ٦٢٥/ ٣٣٠٤٦، لسان الميزان ٣: ١٦٦.

(٨٨) مستدرك الحاكم ٣: ١٢٤، حلية الأولياء ١: ٦٣ و٥: ٣٨، الصواعق المحرقة: ١٢٢، تاريخ بغداد ١١: ٨٩، ذخائر العقبىٰ: ٧٠، ترجمة الامام علي عليه السلام من تاريخ دمشق ٢: ٢٦١، شرح ابن أبي الحديد ٩: ١٧٠، مجمع الزوائد ٩: ١٣١، كنز العمال ١١: ٣٣٠٠٦/٦١٨.

(٨٩) و(٩٠) في «جـ»: ثانيه.

علي بن أبي طالب أن أقول فيه ما سمعته من رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فيه وفيهم، سمعته يقول: «هم شرُّ الخلق والخليقة، يقتُلُهُم خيرُ الخلق والخليقة»[٩١].

ورووا عن جابر بن عبدالله الأنصاري أنّه قال: «عليّ سيّد البشر، لا يشُكُّ فيه إلّا كافر»[٩٢].

والأخبار في هذا كثيرة[٩٣]، وفيما أثبتناه مُقنع، والاحتجاج بكلّ خبرٍ منها له وجه، والأصل في جميعها منهجه ما ذكرناه، والله وليّ التوفيق.

* * *

---

(٩١) شرح ابن أبي الحديد ٢: ٢٦٧، مناقب ابن المغازلي: ٥٦/٨٠، تذكرة الخواص: ١٠٤، مجمع الزوائد ٦: ٢٣٩.

(٩٢) الرياض النضرة ٣: ١٩٨، فضائل الصحابة ٢: ٥٦٤/٩٤٩، المحتضر: ١٥١، وانظر الهامش (٨٧).

(٩٣) في «أ» و «ب»: كثير.

فصل

[الاستدلال بجهاد أمير المؤمنين عليه السلام وجهوده علىٰ أفضليّته]

وقد اعتمد أكثر أهل النظر في التفضيل علىٰ ثلاث طُرقٍ:

أحدها: ظواهر الأعمال.

والثاني: علىٰ السمع الوارد بمقادير الثواب، وما دلّت عليه[٩٤] معاني الكلام.

والثالث: المنافع في الدين بالأعمال.

فأمّا مقادير الثواب ودلائلها[٩٥] من مضمون الأخبار المستحقّ للجزاء[٩٦]، فقد مضىٰ طَرَفٌ[٩٧] منه فيما قدّمناه.

وأمّا ظواهر الأعمال، فإنّه لا يُوجد أحدٌ في الاسلام له من ظواهر أعمال الخير ما يُوجد لأمير المؤمنين صلوات الله عليه.

فإذا كان الاسلام أفضل الأديان لأنّه أعمّ مصلحةً للعباد، كان العمل في تأييد شرائعه أفضل الأعمال، مع الاجماع أنّ شريعة الاسلام أفضل الشرائع، والعمل بها أفضل الأعمال، وحَمْلُ المخالف قوله تعالىٰ:

---

(٩٤) زاد في «أ» و «ب»: في.

(٩٥) في «جـ»: ودلالتها.

(٩٦) في «أ» و «جـ»: للجزء.

(٩٧) في «أ» و «ب»: طرق.

﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[٩٨] على أنه في أُمَّة الاسلام مؤكَّدُ[٩٩] الحُجَة[١٠٠] على ما ذكرناه.

فأمّا إيجاب الفضل في المنافع الدينية، فإنَّ أكثر المعتزلة عوّلوا[١٠١] في تفضيل النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم على من تقدَّمه بكثرة المستحسنين له والمُتّبعين[١٠٢] لملّته وشريعته على ما سلف من أُمم الأنبياء.

فإذا كانت شريعة الاسلام إنّما تثبُتُ بالنُّصرة للنبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، بما[١٠٣] عددناه ممّا كان لأمير المؤمنين عليه السّلام، وجب تعلُّق النفع على الوجه الذي يقتضي فضله على كافّة من فاته ذلك من السالفين[١٠٤]، ومن الأُمم المتأخّرين.

ووجه آخر، وثانيها في فروعها، أنّه لما ثبت أنَّها المُحقَّة من الأُمم دون غيرها، ثبت أنَّ النفع بالإسلام الذي جاء به النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لا يتعدّاها إلى غيرها، وإذا كان إنّما وصل إليها بأمير المؤمنين عليه السّلام، ثبت له الفضل الذي ثبت[١٠٥] للنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من جهة ربّه، على ما ذكرنا، من قواعد القوم في التفضل[١٠٦]، بالفضائل من جهة النفع

---

(٩٨) سورة آل عمران ٣: ١١٠.

(٩٩) في «أ» و «ب»: مولد.

(١٠٠) في «جـ»: نجحه.

(١٠١) في «جـ»: يقولون.

(١٠٢) في «أ» و «ب»: المستعين، وفي «جـ»: المستعينين، وكلّها تصحيف صحيحه ما أثبتناه «أو لمستجيبين له».

(١٠٣) في «أوب وجـ»: إنّما، تصحيف صحيحه ما أثبتناه.

(١٠٤) في «ب ـ جـ»: السابقين.

(١٠٥) في «أ» و «ب»: وجب.

(١٠٦) في «جـ»: العقل.

العامّ، فتفاضل الخلق فيه حسب كثرة[١٠٧] القائلين بالدين المستبين بذلك من الأنام.

والله وليّ التوفيق، وصلّىٰ الله علىٰ سيّد رسله محمّد النبيّ وآله وسلّم تسليماً كثيراً.

«تمّت الرسالة»

---

(١٠٧) في «أ» و «ب»: كره.

مصادر المقدّمة والتحقيق.

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ الاختصاص.

للشيخ المفيد، المتوفّى سنة ٤١٣ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدّسة ـ تصحيح علي أكبر الغفّاري.

٣ ـ أسباب النزول .

للواحدي، المتوفّى سنة ٤٦٨ هـ، عالم الكتب، بيروت.

٤ ـ الاستيعاب .

لابن عبدالبرّ النمري، المتوفّى سنة ٤٦٣ هـ، مطبوع بهامش (الاصابة في تميز الصحابة)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٨ هـ.

٥ ـ أسد الغابة .

لابن الأثير، المتوفّى سنة ٦٣٠ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦ ـ الإصابة في تمييز الصحابة .

لابن حجر العسقلاني، المتوفّى سنة ٨٥٢ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٨ هـ.

٧ ـ أعيان الشيعة .

للسيد محسن الأمين العاملي، دار التعارف، بيروت.

٨ ـ الأمالي .

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّيّ، المتوفّى سنة ٣٨١ هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت، سنة ١٤٠٠ هـ.

٩ ـ الأمالي .

للشيخ الطوسي أبي جعفر محمد بن الحسن، المتوفّى سنة ٤٦٠ هـ، مكتبة الداوري، قم المقدّسة.

١٠ ـ أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية .

للسيد عبد العزيز الطباطبائي، مطبوع منجّماً في مجلّة (تراثنا) الصادرة عن مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم المقدّسة.

١١ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون .

لإسماعيل باشا البغدادي، أوفست مكتبة المثنى، بغداد.

١٢ ـ بحار الأنوار .

للعلاّمة محمد باقر المجلسي، المتوفّىٰ سنة ١١١٠ هـ، دار الكتب الإسلامية، طهران.

١٣ ـ البداية والنهاية .

لابن كثير الدمشقي، المتوفّىٰ سنة ٧٧٤ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٨ هـ تحقيق الدكتور أحمد أبو ملحم والدكتور علي نجيب عطوي والأستاذ فؤاد السيّد والأستاذ مهدي ناصر الدين والأستاذ علي عبد السّاير.

١٤ ـ بشارة المصطفى لشيعة المرتضى .

لأبي جعفر محمد بن أبي القاسم الطبري، من أعلام القرن السادس الهجري، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، سنة ١٣٨٣ هـ.

١٥ ـ بصائر الدرجات .

لأبي جعفر محمد بن الحسن الصفّار، المتوفّىٰ سنة ٢٩٠ هـ، منشورات الأعلمي، طهران، سنة ١٤٠٤ هـ.

١٦ ـ تاريخ بغداد .

للخطيب البغدادي، المتوفّىٰ سنة ٤٦٣ هـ، مطبعة السعادة، مصر، سنة ١٣٤٩ هـ.

١٧ ـ التاريخ الكبير .

للبخاري، المتوفّىٰ سنة ٢٥٦ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٨ ـ تذكرة الخواص .

لسبط ابن الجوزي، المتوفّىٰ سنة ٦٥٤ هـ، مكتبة نينوى الحديثة، طهران.

١٩ ـ ترجمة الإمام عليّ عليه السلام من تاريخ دمشق .

لابن عساكر الشافعي، المتوفّى سنة ٥٧١ هـ، مؤسسة المحمودي للطباعة والنشر، بيروت الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٨ هـ ـ تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي.

٢٠ ـ تعليقة أمل الآمل .

للميرزا عبدالله أفندي الأصبهاني، من أعلام القرن الثاني عشر، منشورات مكتبة السيد المرعشي، سنة ١٤١٠ هـ ـ تحقيق السيد أحمد الحسيني .

٢١ ـ تفسير البحر المحيط .

لأبي حيان الأندلسي، المتوفّى سنة ٧٥٤ هـ مكتبة ومطابع النشر الحديثة، الرياض، السعودية.

٢٢ ـ التفسير .

للحبري أبي عبدالله الحسين بن الحكم، المتوفّى سنة ٢٨٦ هـ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ ـ تحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي.

٢٣ ـ التفسير .

للعيّاشي أبي النضر محمد بن مسعود، المتوفّى سنة ٣٢٠ هـ، المكتبة العلمية الاسلامية، طهران ـ تحقيق السيد هاشم الرسولي المحلاتي.

٢٤ ـ التفسير .

لفرات بن إبراهيم الكوفي، من أعلام القرن الرابع الهجري، مكتبة الداوري، قم المقدّسة.

٢٥ ـ تفسير القرآن العظيم .

لابن كثير الدمشقي، المتوفّى سنة ٧٧٤ هـ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧ هـ.

٢٦ ـ التهذيب .

للشيخ الطوسي أبي جعفر محمد بن الحسن، المتوفّى سنة ٤٦٠ هـ، دار الكتب الاسلامية، طهران ـ تحقيق السيد حسن الموسوي الخرسان.

٢٧ ـ تهذيب تاريخ دمشق الكبير.
للحافظ ابن عساكر الشافعي، المتوفّى سنة ٥٧١ هـ ـ هذّبه ورتّبه الشيخ عبد القادر بدران، المتوفّى سنة ١٣٤٦ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٧ هـ.
٢٨ ـ جامع البيان في تفسير القرآن .
لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، المتوفّى سنة ٣١٠ هـ، دار المعرفة، بيروت، سنة ١٤٠٣ هـ.
٢٩ ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم .
لابن الأثير الجزري، المتوفّى سنة ٦٠٦ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٤ هـ ـ تحقيق محمد حامد الفقي.
٣٠ ـ حلية الأولياء .
للحافظ أبي نُعيم الأصبهاني، المتوفّى سنة ٤٣٠، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٩ هـ.
٣١ ـ الدرّ المنثور في التفسير المأثور .
لجلال الدين السيوطي، المتوفّى سنة ٩١١ هـ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٣ هـ.
٣٢ ـ ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى
للحافظ محبّ الدين الطبري، المتوفّى سنة ٦٩٤ هـ، مكتبة القدسي، القاهرة، سنة ١٣٥٦ هـ.
٣٣ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة .
للشيخ محمد محسن الرازي الطهراني، المتوفّى سنة ١٣٨٩ هـ، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٣ هـ.
٣٤ ـ الرجال .
لأبي العباس النجاشي، المتوفّى سنة ٤٥٠ هـ، مؤسسة النشر الاسلامي، قم المقدسة، سنة ١٤٠٧ هـ ـ تحقيق السيد موسى الشبيري الزنجاني.
٣٥ ـ الرسائل .
للشريف المرتضى، المتوفّى سنة ٤٣٦ هـ، قم المقدسة، سنة ١٤٠٥ هـ ـ إعداد

السيد مهدي الرجائي.

٣٦ ـ **الرياض النضرة في مناقب العَشَرة** .

للحافظ محبّ الدين الطبري، المتوفّىٰ سنة ٦٩٤ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧ ـ **سعد السعود** .

للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن طاوُس الحسيني، المتوفّىٰ سنة ٦٦٤ هـ، منشورات الرضي، قم المقدّسة.

٣٨ ـ **السنن** .

لأبي عبدالله ابن ماجة، المتوفّىٰ سنة ٢٧٥ هـ، دار الفكر، بيروت ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

٣٩ ـ **السنن أو الجامع الصحيح** .

لأبي عيسىٰ الترمذي، المتوفّىٰ سنة ٢٧٩ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ تحقيق أحمد محمد شاكر.

٤٠ ـ **سير أعلام النبلاء** .

للذهبي، المتوفّىٰ سنة ٧٤٨ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٥ هـ ـ تحقيق شعيب الأرنؤوط.

٤١ ـ **شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار عليهم السلام** .

للقاضي أبي حنيفة النعمان بن محمد التميمي، المتوفّىٰ سنة ٣٦٣ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، سنة ١٤٠٩ هـ ـ تحقيق السيد محمد الحسيني الجلالي.

٤٢ ـ **شرح نهج البلاغة** .

لعزّ الدين ابن أبي الحديد، المتوفّىٰ سنة ٦٥٦ هـ، دار إحياء الكتب العربية، مصر، الطبعة الأُولى، سنة ١٣٧٨ هـ ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

٤٣ ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفى صلوات الله عليه وعلى آله** .

للقاضي عيّاض الأندلسي، المتوفّىٰ سنة ٥٤٤ هـ، دار الفيحاء، عمان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٧ هـ ـ تحقيق محمد أمين قرة علي وأُسامة الرفاعي وجمال السيروان ونورالدين قرة علي وعبدالفتاح السيد.

٤٤ ـ شواهد لتنزيل لقواعد التفضيل .
للحافظ عبيدالله الحَسكاني الحنفي، المتوفىٰ سنة ٤٧٠ هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت، سنة ١٣٩٣ هـ ـ تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي.
٤٥ ـ الصحيح .
لأبي الحسين مسلم بن الحجّاج النيسابوري، المتوفىٰ سنة ٢٦١ هـ، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٨ ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٤٦ ـ الصحيح .
لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفىٰ سنة ٢٥٦ هـ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٠٦ هـ.
٤٧ ـ الصواعق المحرقة في الردّ على أهل البدع والزندقة .
لابن حجر الهيتمي، المتوفىٰ سنة ٩٧٤ هـ، مكتبة القاهرة، مصر، سنة ١٣٨٥ هـ ـ تحقيق عبدالوهاب عبد اللطيف.
٤٨ ـ الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف .
للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى ابن طاوُس الحسيني، المتوفىٰ سـ ة ٦٦٤ هـ، مطبعة الخيام، قم المقدّسة، سنة ١٤٠١ هـ.
٤٩ ـ عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار .
لابن البطريق، المتوفىٰ سنة ٦٠٠ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدّسة، سنة ١٤٠٧ هـ.
٥٠ ـ عيون أخبار الرضا عليه السلام .
للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي، المتوفىٰ سنة ٣٨١ هـ، منشورات رضا مشهدي، إيران.
٥١ ـ فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير.
للشوكاني الصنعاني، المتوفىٰ سنة ١٢٥٠ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٢ ـ فرائد السمطين في فضائل المرتضىٰ والبتول والسبطين عليهم السلام .
للجويني، المتوفىٰ سنة ٧٣٠ هـ، مؤسسة المحمودي، بيروت، سنة ١٣٩٨ هـ ـ تحقيق

الشيخ محمد باقر المحمودي.
٥٣ ـ الفردوس بمأثور الخطاب .
للديلمي، المتوفّىٰ سنة ٥٠٩ هـ ـ تحقيق السعيد بن بسيوني زغلول.
٥٤ ـ الفَرْق بين الفِرَق ـ.
لعبد القاهر الاسفرائيني، المتوفّىٰ سنة ٤٢٩ هـ، دار المعرفة، بيروت ـ تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد.
٥٥ ـ الفصول المختارة من العيون والمحاسن .
للشريف المرتضى، المتوفّىٰ سنة ٤٣٦ هـ، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الرابعة، سنة ١٤٠٥ هـ.
٥٦ ـ فضائل الصحابة .
لأحمد بن حنبل، المتوفّىٰ سنة ٢٤١ هـ، طبعة عام ١٤٠٣ هـ.
٥٧ ـ فهرس مكتبة السيد المرعشي .
للسيد أحمد الحسيني، منشورات مكتبة السيّد المرعشي، قم المقدّسة.
٥٨ ـ الكافي .
لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكُليني، المتوفّىٰ سنة ٣٢٩ هـ، المكتبة الإسلامية، طهران، سنة ١٣٨٨ هـ ـ تحقيق الشيخ نجم الدين الآملي وعلي أكبر الغفّاري.
٥٩ ـ كشف الغمّة .
لأبي الحسن علي بن عيسى الإربلي، المتوفّىٰ سنة ٦٨٩ هـ، تبريز، إيران.
٦٠ ـ كفاية الطالب في مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام .
للكنجي القرشي الشافعي، المتوفّىٰ سنة ٦٥٨ هـ، دار إحياء تراث أهل البيت عليهم السلام، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٤ هـ ـ تحقيق الشيخ هادي الأميني.
٦١ ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال .
للمتّقي الهندي، المتوفّىٰ سنة ٩٧٥ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، سنة ١٤٠٥ هـ ـ تحقيق الشيخ بكري حيّاني والشيخ صفوة السقّا.
٦٢ ـ لسان الميزان .
لابن حجر العسقلاني المتوفّىٰ سنة ٨٥٢ هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات.

٦٣ ـ مجمع الزوائد .

للحافظ نور الدين الهيثمي، المتوفّى سنة ٨٠٧ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٤٠٢ هـ.

٦٤ ـ المحتضر .

للشيخ حسن بن سليمان الحلّي، من أعلام القرن التاسع الهجري، الطبعة الأُولى، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، سنة ١٣٧٠ هـ.

٦٥ ـ مختصر بصائر الدرجات .

للشيخ حسن بن سليمان الحلّي، من أعلام القرن التاسع الهجري، الطبعة الأُولى، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف، سنة ١٣٧٠ هـ.

٦٦ ـ المستدرك على الصحيحين .

لأبي عبدالله الحاكم النيسابوري، المتوفّى سنة ٤٠٥ هـ، حيدر آباد، الهند.

٦٧ ـ المسند .

لأحمد بن حنبل، المتوفّى سنة ٢٤١ هـ، دار الفكر، بيروت.

٦٨ ـ مصابيح السُنّة.

للفرّاء البغوي، المتوفّى سنة ٥١٦ هـ، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأُولى، سنة ١٤٠٧ هـ ـ تحقيق الدكتور يوسف عبدالرحمن المرعشلي ومحمد سليم سمارة وجمال حمدي الذهبي.

٦٩ ـ معاني الأخبار .

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القميّ، المتوفّى سنة ٣٨١ هـ، مؤسسة النشر الاسلامي، سنة ١٣٧٩ هـ تصحيح علي أكبر الغفّاري.

٧٠ ـ مقالات الاسلاميّين .

لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، المتوفّى سنة ٣٣٠ هـ، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٥ هـ ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

٧١ ـ المقالات والفرق .

لسعد بن عبدالله الأشعري، المتوفّى سنة ٣٣١ هـ، منشورات وزارة الثقافة والتعليم العالي، إيران.

٧٢ ـ مقتل الحسين عليه السلام .

للحافظ أبي المؤيّد الموفق بن أحمد المكّي الحنفي، أخطب خوارزم، المتوفّىٰ سنة ٥٦٨ هـ، مكتبة المفيد، قم المقدّسة.

٧٣ ـ الملل والنحل .

للشهرستاني، المتوفّىٰ سنة ٥٤٨ هـ، دار السرور، بيروت، أوفست عن الطبعة الأولى، سنة ١٣٦٨ هـ ـ تصحيح الشيخ أحمد فهمي محمد.

٧٤ ـ مناقب آل أبي طالب .

لابن شهرآشوب المازندراني، المتوفّىٰ سنة ٥٨٨ هـ، دار الأضواء، بيروت.

٧٥ ـ مناقب الامام علي بن أبي طالب عليه السلام .

للحافظ أبي الحسن علي بن محمد بن المغازلي الشافعي، المتوفّىٰ سنة ٤٨٣ هـ، دار الأضواء، بيروت، سنة ١٤٠٣ هـ ـ تحقيق الشيخ محمد باقر المحمودي.

٧٦ ـ مناقب الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام .

للحافظ أبي المؤيّد الموفق بن أحمد المكي الحنفي، أخطب خوارزم، المتوفّىٰ سنة ٥٦٨ هـ، مكتبة نينوى، طهران.

٧٧ ـ من لا يحضره الفقيه .

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّيّ، المتوفّىٰ سنة ٣٨١ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدّسة، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٤ هـ ـ صحّحه وعلّق عليه علي أكبر الغفّاري.

٧٨ ـ نظم درر السمطين في فضائل المصطفىٰ والمرتضىٰ والبتول والسبطين عليهم السلام .

د لجمال الدين الزرندي الحنفي المدني، المتوفّىٰ سنة ٧٥٠ هـ، مطبعة القضاء، النجف الأشرف.

٧٩ ـ النهاية في غريب الحديث .

لابن الأثير الجزري، المتوفّىٰ سنة ٦٠٦ هـ، المكتبة الإسلامية، بيروت ـ تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي.

٨٠ ـ ينابيع المودّة .

للحافظ سليمان بن إبراهيم القندوزي الحنفي، المتوفّى سنة ١٢٩٤ هـ، الطبعة الثامنة، دار الكتب العراقية، الكاظمية، بغداد، سنة ١٣٨٥ هـ.

❁ ❁ ❁

المسائل السروية

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

تسميـة الكتاب:

لعـلّ من أهم ما يواجه المحقق وهو يَمْخُرُ بُحور التحقيق في كتابٍ ما هو تسمية الكتاب، وما يطرأ عليها من اختلاف: بعضُه من جرّاء التصحيف والتحريف.

وبعضُـه من تصرّف النسّاخ تفصيلاً أو إيجازاً، فربّما أضاف أحدهم إليه كلمةً او كلمات، وربّما حَذف، كما يراه أكثر تعبيراً عن المُحتوىٰ، أو كما يستسيغه ذوقه الأدبي أو الفنّي أحياناً.

وبعضُه ناتج عن كون التسمية إنّما جاءت أصلاً من اجتهاد المتأخّرين بعد أن فُقدت الورقة الأُولىٰ من الكتاب والتي تحمل اسمه، أو تآكلت.

وأمـام هذا المعـترك علىٰ المحقّق أن ينتخب التسمية الصحيحـة، مؤيِّداً اختياره بالأدلّـة والقـرائن، والتي مهما تعدّدت فسيبقىٰ البحث في أقدم النُسَخ وأصحّها هو أوّلها وأجدرها بالاعتناء.

ولو اضطُرّ إلىٰ اللجوء إلى الذوق الأدبي والفنيّ فعليه أن يجتهد في معرفة ذوق المؤلّف واختياره، ثمّ ينتخب من العنـاوين ما يناسبه، فالكتاب إنّما هو لمؤلّفه، وليس هو من صنع المُحقّق.

ومن هنا يكون للمُحقّق إبحاران متزامنان في آن: إبحار مع الكتاب، يغوص في أعماقه، ويكشف خفاياه، وإبحار مع المؤلّف نفسه، يصحبه صحبةً حقيقيّةً، فلا يفارقه ولا يجفوه، ولا يصدّ عنه. فإنّه بقدر ما يكون المؤلّف مخفياً علينا ستكون أيدينا مع كتابه جذّاء، وحصيلة جهودنا خِداج. حتّىٰ إذا بلغت رحلتنا معه غايتها وجدناها رحلة ليست مُمتعة، ووجد شاهدوها من قرّاء ونقّاد آثار الجفاء شاخصة سافرةً لا يسترها نقاب.

وهذه لَعمري واحدة من أدقّ خصال التحقيق، ومع هذا فهي من أقلّها حظّاً وأضيعها نصيباً!

ولم ينجُ كتابنا هذا من مشكلة الاختلاف في التسمية، فقد ذكروا لهُ أسماء شتّىٰ، ونسبوها نِسَباً مختلفةً أيضاً، أحصيناها كما يلي:

١ ـ الاختلاف في التسمية:

عُرّف هذا الكتاب بعناوين خمسة، هي:

اولاً: أجوبة المسائل السرويّة:

ورد هذا العنوان في صدر النسخة الخطّية التي رمزنا لها بالرمز «أ» وسيأتي التعريف بها.

وهكذا عرّفه أيضاً العلاّمة الحرّ العاملي (١١٠٤ هـ) في موسوعته الكبيرة المسمّاة (إثبات الهداة)[١].

ثانياً: الأسئلة السَرَويّة:

هكذا عرّفه الشيخ الطهراني في معجمه الكبير (الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة) في باب الألف[٢]. وذكره في مواضع أُخرىٰ بأسماء أُخرىٰ ستأتي.

---

(١) إثبات الهُداة ١: ٥٨، ٣: ٩٩.

(٢) الذريعة ٢: ٨٣ ت/ ٣٣٠.

ثالثاً: جَوابات المسائل السَرَويّة:

هكذا ذكره الشيخ الطهراني في (الذريعة) في باب الجيم[١].

رابعاً: رسالة في أَجْوبة المسائل السَرَويّة:

هكذا جاء في النسخة المطبوعة في النجف الأشرف.

خامساً: المسائل السَرَويّة: عرّفه بهذا الاسم ابن شهر آشوب في (معالم العلماء)[٢]، والشيخ الطهراني في باب الميم من (الذريعة)[٣]، وجاء أيضاً في صدر النسخة الخطّية التي رمزنا لها بالرمز «جـ» وسيأتي بيانها.

وبين هذه الأسماء الخمسة يوجد قاسِمٌ مشترك، وهو (المسائل السَرَويّة).

ولا شكّ انّ هذه التسمية إنّما جاءت من النسبة إلىٰ السائل بنحو من النِسَب، كما سيأتي بيانه في الفقرة اللاحقة بإذن الله تعالىٰ.

والذي ظهر لي من التتبُع أنّ العَلَم الذي كان يتولّىٰ الإجابة عن المسائل هو الذي ينسبها إلىٰ السائل، ويكتفي بهذه النسبة عن ذكر عنوان آخر للكتاب.

وصريحة في هذا كلمة الشريف المرتضىٰ في ختام جوابه عن المسائل الواردة إليه من الشيخ إبراهيم بن الحسن الأباني، الساكن بطرابلس[٤]، إذ قال: «نجزت المسائل الطرابلسِيّات»[٥].

ومثله ما جاء عن شيخ الطائفة في تسمية هذا الصنف من الكتب، فعدّ لنفسه في احصاء كتبه: كتاب (المسائل الحائريّة)[٦]، وهذا الكتاب إنّما تضمّن أجوبته قُدّس سرّه عن المسائل التي وردت إليه من أبي الفرج ابن الرملي نزيل

---

(١) الذريعة ٥: ٢٢٢ ت/١٠٦٠.

(٢) معالم العلماء: ١١٣، ١١٥.

(٣) الذريعة ٢٠: ٣٥١ ت/٣٣٧٠.

(٤) أُنظر: طبقات أعلام الشيعة (النابس في القرن الخامس): ١.

(٥) رسائل الشريف المرتضىٰ ـ الطرابلسيات الثالثة ـ ١: ٤٤٣.

(٦) الفهرست للطوسي: ١٦١.

الحائر[١]، فنسبتها إليه ظاهرة.

وهكذا صنع ـ الشيخ الطوسي ـ في تسمية كتب الشيخ المُفيد حيث ترجم له في (الفهرست) فقال: له كتب ـ منها ـ: (المسائل الصاغانِيّة) و(المسائل الجرْجانيّة) و(المسائل المازندرانية)[٢].

وهكذا عرّفها أيضاً العلاّمة ابن شهرآشوب في (معالم العلماء) وعدّ منها: (المسائل السروية)[٣].

و(المسائل المازندرانية) هي المسائل التي وردت إليه من مدينة مازندران كما أشار إليها هو في كتابه هذا[٤].

وأمّا (المسائل الصاغانيّة) فقد صرّح بنسبتها إلىٰ مدينة صاغان الشيخ الطهراني في (الذريعة)[٥]، وهكذا قل مع نظائرها.

وأمّا كلمة (أجوبة) أو (جواب) أو (جوابات) فهي من وضع المتأخّرين تمييزاً للكتاب المتضمّن للمسائل وأجوبتها.

والذي رأيناه بعد هذا هو المحافظة علىٰ القالب الأصيل تمشّياً مع ذوق المؤلف ومعاصريه رضوان الله عليهم، وما كان متداولاً عندهم معروفاً لديهم، ليبقىٰ هذا الكتاب معروفاً بعنوان: (المسائل السَرَويّة).

٢ ـ الاختلاف في النسبة:

مِن أين جاءت تسمِيَتُها بـ (السَرَويّة)؟

---

(١) الرسائل العشر لشيخ الطائفة: ٢٨٦، ٢٩١، وفيه: (الحائرة) بدلاً من الحائر، وفي نسخة بدل: (الحيرة).

(٢) الفهرست: ١٥٨.

(٣) معالم العلماء: ١١٣ ـ ١١٥.

(٤) في أثناء جوابه عن المسألة الثامنة.

(٥) الذريعة ٥: ٢٢٥ ت/١٠٧١ وصاغان: قرية بمرو. معجم البلدان ٣: ٣٨٩.

مِن ملاحظة النسخ المتعدّدة لهذا الكتاب، والمصادر التي عرّفت به، وقفنا علىٰ ثلاثة آراء في أصل هذه النسبة:

الأول:

ما تصدّر النسخة المطبوعة، ونصّه: رسالة في أجوبة المسائل السَرَويّة التي وردت مِن سيّد فاضل في سارويه.

وعلىٰ هذا فقد جاءت هذه التسمية نسبةً إلىٰ مدينة سارويه التي يقطنها السائل.

ولم أجـد في معاجم البلدان مدينة بهذا الاسم، ولم أجد ما يشهد له في النسخ الخطّية، ولا في معاجم الكتب والمؤلّفين.

الثاني:

أنّها نسبة إلىٰ (سارية) وهو اسم الرجل الذي بعث بهذه الاسئلة إلىٰ الشيخ المفيد، حيث جاء في أوّل النسخة التي رمزنا لها بالرمز «جـ» ما نصّه: المسائل السَرَويّة الواردة من الشريف السيّد الفاضل سارية.

ولم يُعرف سارية هذا مَن هو.

والصحيح أنّ هذه الكلمة قد جاءت مصحّفة عمّا في النسخ الأُخرىٰ، كما يأتي في الرأي الثالث.

الثالث:

أنّ هذه التسمية جاءت نسبةً إلىٰ مدينة (سارية) التي ينتسب إليها الشيخ الفاضل باعث هذه المسائل. فجاء في صدر النسخة التي رمزنا لها «أ» ما نصّه: اجوبة المسائل السَرَويّة الواردة من الشريف الفاضل بسارية.

وجاء في (الذريعة): الأسئلة السَرَويّة ـ جوابات المسائل السَرَويّة ـ الواردة من السيّد الفاضل الشريف بسارية إلىٰ الشيخ المفيد[1].

---

(١) الذريعة ٢: ٨٣ ت/ ٣٣٠، ٥: ٢٢٢/ ١٠٦٠.

هذا، مع أنّ النسخة المعتمدة في (الذريعة) هي غير نسختنا المذكورة بدليل الاختلاف الوارد في أواخرهما، حيث ذكر الشيخ الطهراني أنّ آخر النسخة التي رآها قول المؤلّف: «قد أمليتُ في هذا المعنىٰ كتاباً سمّيته (الموضّح في الوعد والوعيد). . . .».

والذي جاء في نسختنا المذكورة قوله: «وقد أمليت في هذا المعنىٰ كتاباً سمّيته (الوعد والوعيد). . . .».

من هنا تبيّن لنا أن اسم مدينة (سارية) قد تكرّر في أكثر من نسخة، وهو الموافق للمألوف من تسمِيَتهم جواباتهم بالنسبة إلىٰ اسم المدينة التي ترِدُهم منها الأسئلة كما تقدّم في الفقرة السابقة ـ في ذكر الاختلاف بالتسمية ـ.

أمّا مدينة (سارية) فهي من المدن المعروفة، ولها ذكر كثير في معاجم البلدان، وقد خرج منها أعلام مشهورون في مختلف أبواب العلوم الإسلاميّة، وممّا قيل في تعريفها:

١ ـ قال الإدريسيّ: مِن مدن طبرستان ـ وهو الاسم الاقدم لمقاطعة مازندران ـ: آمُل، وناتُل[١]، وكلار، وميلة، ومامطير، وسارية. . .[٢] وقال: سارية مدينة متحضّرة صغيرة[٣].

٢ ـ قال ابن خردازبة: الجَرْبِيُّ بلاد الشمال ربع المملكة، وفيه طبرستان، والرويان، وآمُل، وسارية، وشالوس. . . ومَلِكُهُم يُسمّىٰ جيل جيلان خُراسان، قال محمّد بن عبد الملك:

قَدْ خُضِبَ الفيلُ كعادتِهِ ... لجيل جِيلانِ خُراسانِ

والفيلُ لا تُخْضَبُ أعضاؤهُ ... إلاّ لذي شأنٍ من الشانِ[٤]

(١) كذا، والصواب: بابُل.

(٢) نزهة المشتاق ٢ : ٦٧٨.

(٣) نزهة المشتاق ٢ : ٦٨٦.

(٤) المسالك والممالك: ١٠٥.

٣ ـ قال صفيّ الدين البغدادي: (سارية) مدينة بطبرستان، بينها وبين البحر ثلاثة فراسخ[١].

٤ ـ قال أبو الفرج الكاتب البغدادي: طبرستان، وهي أقصىٰ نحو الشمال ومدنها: آمل وسارية[٢].

٥ ـ قال المقدسي البشاري: أمّا طبرستان فمن مدنها: سَالُوس، ميلة، مامَطير، تُرنَجى، سارية...[٣].

٦ ـ قال ياقوت الحمويّ: (سارية) بعد الألف راء، ثمّ ياء مثنّاة من تحت مفتوحة، بلفظ السارية: وهي الاسطوانة، وهي مدينة بطبرستان... ثمّ قال: قال البلاذُريّ: وبها منزل العامل في أيّام الطاهريّة، وكان العامل قبل ذلك في آمُل، وجَعَلَها أيضاً الحسن بن زيد ومحمّد بن زيد العَلَويّان دار مقامهما، وبين سارية والبحر ثلاثة فراسخ، وبين سارية وآمُل ثمانية عشر فرسخاً[٤].

ولا يبعد كون (سارية) هذه هي المدينة المعروفة اليوم باسم (ساري)، وهي من أكبر وأهم وأجمل مدن شمال إيران، وكذا قال ياقوت أيضاً في ترجمة (ساري)، قال: هي سارية المذكورة قبل[٥].

هذه هي مدينة (سارية) في معاجم البلدان، وأمّا في التاريخ فلها ذكر كثير قبل الإسلام وبعده[٦].

---

(١) مراصد الاطّلاع ٢: ٦٨٢.

(٢) الخراج وصنعة الكتابة: ٦٤.

(٣) أحسن التقاسيم: ٢٧٢.

(٤) معجم البلدان ٣: ١٧٠.

(٥) معجم البلدان ٣: ١٧١.

(٦) أُنظر: الكامل في التاريخ ٦: ٤٩٦، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٢، ٥٠٣ و٧: ١٣٢، ١٦٣، ٢٦٨، ٣٣٥، ٣٣٤ و٨: ١٣٢، ١٨٩، ١٩٠، ٣٨٩، ٥٤٢ و٩: ٤٩٧، و١١: ٢٦١.

النسبة إليها:

قال ياقوت النسبة إليها: ساريّ.

وقال: قال محمد بن طاهر المقدسيّ: يُنسَب إلى سارية من طبرستان: سَرَويّ، ومنهم: أبو الحسين محمد بن صالح بن عبدالله السَرَويّ[1].

واضطرب السمعاني في هذه النسبة، حيث قال في ترجمة (الساريّ): هذه النسبة إلىٰ سارية، وهي بلدة من بلاد مازَندران، أقمتُ بها عشرة أيّام، وكنت أظنّ أنّ النسبة إليها (السَرَويّ)، حتّىٰ رأيت في كتاب (الإكمال) لابن ماكولا: الساريُّ جماعة من طبرستان[2].

ثمّ قال في ترجمة (السَرَويّ): هذه النسبة قد ذكرتها في ترجمة (الساريّ)، وقلتُ بأنَّ النسبة الصحيحة إلىٰ سارية مازَندران: (السَرَويّ)[3].

ولكنّه عاد فأكّد هذه النسبة في ترجمة (السَرْويّ) بسكون الراء، فقال: قيل: إن هذه النسبة إلىٰ سارية مازَندران، والصحيح أنّ النسبة إليها بتحريك الراء ـ سَرَويّ ـ وهذه النسبة بتسكينها إلىٰ (سَرُو)، وهي مدينة ببلاد أردبل[4].

ومن متابعة كتب الرجال ظهر لنا أنّ هذه النسبة (سَرَوي) بفتح الراء هي المعتمدة عندهم، كما هو ظاهر في تراجم الأعلام المنسوبين إلىٰ (سارية)، ومنهم:

١ ـ إبراهيم بن محمّد بن موسىٰ السَرَوي، شيخ الشافعيّة (٣٦٠ ـ ٤٥٨ هـ)[5].

٢ ـ محمّد بن صالح السَرَويّ، أبو الحسين، المحدّث، روىٰ عن بُندار وأبي

---

(١) معجم البلدان ٣: ١٧٠ ـ ١٧١.

(٢) الأنساب ٣: ١٩٧.

(٣) الأنساب ٣: ٢٤٩.

(٤) الأنساب ٣: ٢٥٠.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٨: ١٤٧.

كُرَيب وطبقتها[١].

٣ ـ علي بن إسماعيل بن علي الفقاعي السَرَويّ، المولود سنة ٤٧٥ هـ[٢].

٤ ـ محمّـد بن عليّ بن شهـرآشـوب السَرَويّ المازندراني، من كبار علماء الإمامية (٤٨٨ ـ ٥٨٨ هـ)[٣]. وغيرهم كثير.

والصحيح أن هذه النسبة على غير القياس، كما قيل في البادية: البدويّ، وفي العالية: العَلَويّ.

نتيجة البحث:

أمكننا ممّا تقدّم أن نقطع بأنّ الاسم الصحيح لهذا الكتاب هو: (المسائل السَرَويّة)، وأنّ هذه التسمية جاءت نسبةً إلىٰ مدينة (سارية) من مدن مازندران، التي ينتسب إليها السائل.

هذا الكتاب:

ليس مُثيراً قولُنا إنّه كتاب نفيس، فلم يترك أوحد زمانه الذي فجّ بحور العلوم إلّا النفيس.

وفي هذا الكتاب يكشف العَلَم الفذّ الهُمام الشيخ المفيد كثيراً ممّا يلبِسُ علىٰ أذهان المتعلّمين وحتّى الخواصّ ناهيك عن سواد الناس.

فقـد أجاب فيه عن اسئلةٍ وردت في أبواب شتّىٰ شملت علوم القرآن، والفقـه، والحديث، والعقائد، والكلام، فحمّل أجوبته لباب العلوم، وتعامل معها بصدرٍ رحيب وهمّة عالية، ففصّل حيث لزم التفصيل، وأوجز حيثما يُكتفىٰ بالإيجاز، وأحال الىٰ كتب أُخرىٰ من تآليفه قد فصّل فيها الكلام فيما أوجزه هنا،

---

(١) معجم البلدان ٣: ١٧١، وفيه روىٰ عنه، والصحيح ما اثبتناه.

(٢) الأنساب ٣: ٢٥٠.

(٣) طبقات أعلام الشيعة ـ الثقات والعيون في سادس القرون ـ: ٢٧٣.

فشقّت إجاباتها طريقها حتّىٰ استوت في قمّة ما قيل وما يقال في أبوابها.

ومضىٰ رائد فنون الكلام هنا على منهجه في سائر كتبه يطرح بعد كلّ جواب ما يتعلّق به من أوجه الاستفهام المحتملة، مبرزاً لها بعنوان (فصل)، فيذكر في بعضها حواراً مباشراً جرىٰ بينه وبين مناظر له، وأحياناً يفترض وجود المحاور، ويضع أحياناً أُخرىٰ أسئلةً من شأنها أن تأتي علىٰ جوانب الموضوع ثمّ يجيب علىٰ كلّ ذلك بعبارة مركّزة وجيزة جامعة.

كما برزت هنا أيضاً منهجيّته القويمة في البحث والاستنباط، متمسّكاً بالصحيح الثابت رادّاً كلّ ما سواه وإن صدر عن أجلّاء عظام كالشيخ الصدوق وابن الجُنيد، غير مبالٍ بكثرة الروايات ما لم تثبت صحّة أسانيدها، فيعتمد الرواية الواحدة الصحيحة الإسناد تاركاً الركام الممتدّ من الروايات الضعيفة أو الموضوعة، فهو الغوّاص الماهر الذي ينتقي الدُرّة الصافية غير مكترث بما تعجُّ به البحار وما يطفو عليها.

كلّ هذه الخصائص تبرز جليّةً في هذا الكتاب الذي تضمّن الإجابة عن إحدىٰ عشرة مسألة، كانت كما يلي:

المسألة الأُولىٰ: في المُتعة والرجعة[1].

المسألة الثانية: في الأشباح والذرّ والأرواح[2].

المسألة الثالثة: في ماهيّة الروح[3].

المسألة الرابعة: في ماهيّة الإنسان[4].

المسألة الخامسة: في عذاب القبر[5].

---

(١) نقلها العلاّمة المجلسي في بحار الأنوار ٥٣: ١٣٦ ـ ١٣٨.

(٢) هي في بحار الأنوار ٥: ٢٦١ ـ ٢٦٧.

(٣) في بحار الأنوار ٦١: ٨٧ ـ ٨٨.

(٤) في بحار الأنوار ٦١: ٨٨ ـ ٨٩.

(٥) في بحار الأنوار ٦: ٢٧٢.

المسألة السادسة: في حياة الشُهداء[١].

المسألة السابعة: حكم من قال بالجبر وجوّز الرؤية.

المسالة الثامنة: الاختلاف في ظواهر الروايات.

المسألة التاسعة: في صيانة القرآن من التحريف[٢].

المسألة العاشرة: في تزويج أمّ كلثوم بنت أمير المؤمنين وبنات الرسول[٣].

المسألة الحادية عشرة: في أصحاب الكبائر.

وقد زادنا هذا الكتاب فائدة أُخرىٰ إذ عرّف الشيخ المفيد قدّس سرّه في أثنائه بعدد من كتبٍ له صنّفها في المسائل موضع البحث، وهذه الكتب هي:

١ ـ التمهيـد[٤]: وذكر أنه فصّل فيه الكلام في بحث الاختلافات الواردة في ظواهر بعض الروايات المنسوبة إلىٰ المعصومين عليهم السلام، وبيّن فيه سبل معرفة الحقّ من ذلك، وطريق التعامل مع هذه الروايات. وهو بحث عميق عظيم الفائدة.

٢ ـ المسائل الفارسيّة.

٣ ـ المسائل المازَندرانيّة.

٤ ـ المسائل النَيسابوريّة.

٥ ـ المسائل الموصليّة[٥]: وأجاب في هذه الكتب الأربعة عن مسائل تتعلّق بالاختلافات الظاهرة بين بعض الروايات أيضاً.

٦ ـ مَصابيح النور في علامات أوائل الشهور[٦]: ذكر أنّه قد ضمّنه الردود

---

(١) في بحار الأنوار ٦: ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

(٢) في بحار الأنوار ٩٢: ٧٤ ـ ٧٥.

(٣) في بحار الأنوار ٤٢: ١٠٧.

(٤) ذكره في أثناء جوابه عن المسألة الثامنة.

(٥) الكتب الأربعة (٢ ـ ٥) ذكرها في أثناء جوابه عن المسألة الثامنة أيضاً.

(٦) ذكره في أثناء جوابه عن المسألة الثامنة أيضاً.

علىٰ الشيخ ابن الجنيد وطريقته في استخدام القياس والتعامل مع الروايات المتناقضة في الظاهر.

٧ ـ المُوَضّح في الوعد والوعيد[1]: تضمّن تفصيل الكلام في استحقاق الثواب والعقاب وحكم مرتكبي الذنوب من أهل التوحيد، والردّ علىٰ اقوال المعتزلة ونقض قولهم بالحبط.

نُسَخ الكتاب:

تيسَّر لنا أربع نُسَخ مخطُوطة لهذا الكتاب، أضفنا إليها النسخة المطبوعة في النجف الأشرف لتكون خامسةً.

ومع هذا العدد من النسخ كنّا نواجه مشكلتين:

الأولىٰ: أنّها جميعاً متأخّرة كثيراً عن عصر المؤلّف، باستثناء واحدة منها ذكر فيها أنّها كتُبت علىٰ نسخة مؤرّخة في سنة ٦٧٦ هـ. أي بعد وفاة المؤلّف بـ ٢٦٣ سنةً

والثانية: كثرة السقوطات والأخطاء والتصحيفات التي لم تنجُ منها النسخة المطبوعة أيضاً، بل هي في غير موضع أشدّ ضعفاً، ومن أمثلة هذه المواضع ما وجدناه في كلمة (الحياة) التي تُكتب في المخطوطات (الحيوة) بالواو، فإذا رقّ الواو قليلاً في المخطوطة وجدت الكلمة قد أصحبت في المطبوعة (الحيرة)!.

وكانت هذه النُسخ كما يلي:

١ ـ النسخة المودعة في مكتبة السيد المرعشي النجفي، ضمن المجموعة (٢٥٥)، برقم (١٧٧ ب ـ ١٩٠ ب).

وافق الفراغ منها ضاحي نهار يوم السبت، خمس وعشرين من شهر ربيع الأوّل سنة ١٠٥٦ هـ.

---

(١) ذكره في نهاية الكتاب، آخر جواب المسألة الحادية عشرة.

أوراقها ١٤ ورقة، ومسطرتها ٢٣ سطراً.

سقط من هذه النسخة المسألتان الثالثة والرابعة مع أجوبتهما، وبعض المسألة الثامنة.

أوّلها: (الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين. . . وبعد فقد وصلني المدرج المنطوي على المسائل من جهة السيّد الشريف الفاضل أطال الله عمره. . .).

وآخرها: (وقد أمليت في هذا المعنى كتاباً سمّيته (الوعد والوعيد) إن وصل إلى السيد الشريف الفاضل الخطير أدام الله رفعته أغناه عن غيره من الكتب في المعنى إن شاء الله تعالى).

ورمزنا لها بالرمز «أ».

٢ ـ نسخة مكتبة السيد المرعشي النجفي المودعة ضمن المجموعة (٧٦١٥).

كتبت بخط جميل بتاريخ ١٢٨١ هـ نقلاً عن نسخة نفيسة مكتوبة في سنة ٦٧٦ هـ.

أوراقها ١٦ ورقة، مسطرتها ٢٣ سطراً.

وهي أوضح النسخ، غير أنّها لم تخل من السقط، حيث سقطت منها عدّة كلمات متفرّقة، تُرك محلّ بعضها بياض، وبعضها الآخر لم تُترك فيه إشارة إلى محلّ السقط، كما سقط منها أيضاً: بعض جواب المسألة السادسة، والمسألة السابعة مع جوابها، والمسألة الثامنة مع بداية جوابها.

وأوّلها: «الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين. . . وبعد فقد وصل المُدْرَج المنطوي على المسائل الواردة من السيّد الشريف الفاضل أطال الله في عزّ الدين والدنيا وأدام تأييده ونعمته».

وآخرها: «وقد أمليت في هذا المعنى كتاباً سمّيته (الموضح في الوعد والوعيد) إن وصل إلى السيد الشريف الفاضل الخطير أدام الله رفعته أغناه عن

غيره من الكتاب ـ كذا ـ في المعنىٰ إن شاء الله تعالىٰ».

ورمزنا لها بالرمز «ب».

٣ ـ نسخة مكتبة السيد المرعشي النجفي المودعة ضمن المجموعة (٣٦٩٤). مسطرتها ٢٤ سطراً.

كان الفراغ من كتابتها مع المجموعة يوم الخميس ١٧ ربيع الثاني، سنة ١٠٥٦ هـ، بيد عبد الحميد بن محمد مقيم خط ب عبد العظيمي.

كُتبت بخطّ رديء، لكنّها أتمّ النسخ وأكملها.

اوّلها: «الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين. . . وبعد فقد وصل المَدْرَج المنطوي على المسائل الواردة من جهة السيّد الشريف الفاضل أطال الله عمره. . .».

وآخرها: «وقد أمليت في هذا المعنى كتاباً سميته (الموضح في الوعد والوعيد) إن وصل إلى السيّد الشريف الفاضل الخطير ادام الله ادام الله ـ كذا ـ رفعته أغناه عن غيره من الكتب في المعنى إن شاء الله».

ورمزنا لها بالرمز «جـ».

٤ ـ نسخة منقولة عن نسخة مكتبة آستان قدس رضوي.

كتبت بخط رديء، كثيرة الأخطاء، فيها توافق كبير مع النسخة «ب» وخصوصاً في مواضع سقط الكلمة والكلمتين، غير أنّها حوت جميع المسائل مع أجوبتها.

أوّلها: (الحمد لله ربّ العالمين والعاقبة للمتّقين. . . وبعد فقد وصل المَدْرَج المنطوي على المسائل الواردة من جهة السيد الشريف الفاضل أطال الله في عزّ الدين والدنيا مدّته).

وآخرها: (وقد أمليت في هذا المعنى كتاباً سمّيتهُ «الموضح في الوعد والوعيد» إن وصل إلى السيّد الشريف الفاضل الخطير ادام الله تعالى) انتهى إلى هنا مع نهاية الورقة الأخيرة فالظاهر أنّ تتمّتها في ورقة أُخرىٰ مفقودة أو لم تُصَوَّر

على النسخة.

رمزنا لها بالرمز «د».

٥ ـ والنسخة المطبوعة في النجف الأشرف، ثم طبع ضمن «عدّة رسائل للشيخ المفيد» أوفسيت مكتبة المفيد في قم المشرّفة.

كلّ ما كان فيها من العمل هو نقل المخطوطة إلى أحرف الطباعة، ولم تظهر عليها آثار جهد مبذول في تقويم النصوص أو تخريجها أو ضبطها.

فيها اخطاء طباعية وتصحيفات كثيرة.

وفيها شبه كبير مع النسخة «أ» غير أنّها أتمّ منها كثيراً وإن سقطت منها كلمات متفرّقة.

رمزنا لها بالرمز «م».

نُسَخ أُخرىٰ:

لهذا الكتاب عدّة نسخ اُخرى لم نحصل عليها، منها:

ما ذكره الشيخ الطهراني بقوله: توجد نسخة منها بخط الشيخ شرف الدين المازندراني، كتابتها حدود سنة ١٠٥٥ هـ في مكتبة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء في النجف الأشرف.

وأُخرى في مكتبة راجه السيد محمد مهدي في نواحي فيض آباد[1].

وفي فهرس مكتبة مسجد أعظم في قم المشرّفة وجدت نسخة برقم (ش٦١٤)، أوراقها ١٣ ورقة، تاريخها ١٢٦٠ هـ.

منهجنا في التحقيق:

منهجان في التحقيق يسودان الآن، ولكلٍّ منهما أنصاره وأتباعه:

---

(١) الذريعة ٢: ٨٣.

الأوّل يرى أنّ التحقيق يقتصر على إخراج النصّ مُصحّحاً، سليماً من التصحيف والتحريف، وحسب، فلا مبرّر بعد هذا لأيّ جهد إضافيّ يبذله المحقّق في جوانب خارجة عن تقويم النصّ.

ويرىٰ الثاني ـ علىٰ خلاف الأوّل ـ أنّ تقويم النصّ ليس سوىٰ جزء واحد من العمل التحقيقيّ لابدّ أن ترافقه جهود مكثّفة في الجوانب التي تتّصل مباشرةً بنصّ الكتاب، من قبيل مقابلة نصوص الكتاب مع النصوص المماثلة في المصادر المعتمدة، وتخريج النصوص، وشرح مبهماتها، وضبط مفرداتها، ليأتي العمل متكاملاً متّحد الأجزاء.

والمنهج الأوّل إن كان يوفّر على المحقق جهداً وعناءً كبيرين، ويوفّر عليه من الوقت ما لا يدركه إلّا العاملون في التحقيق، فهو للأسف لا يخدم الكتاب كثيراً.

فالنصّ وإن صُحّح وضُبط إلّا أنّه قد لا يخلو من خطأ ما لم يقابل مع غيره من المصادر المعتمدة الموثوقة.

والقارئ ـ وإن سهلت عليه قراءة المطبوع ـ غير أنّ تخريج النصوص وشرح المبهمات وترجمة المهمّ الغامض من الأعلام والمدن لها الدور الأهم في فهم النصّ وتقبّله، وخصوصاً إذا تنبّهنا إلى حقيقة أنّ ليس كلّ القرّاء علماء.

ولكنّ المنهج الثاني هو الآخر لا يخلو من آفة، وإن لم تكن فيه نفسه كمنهج، وإنّما جاءته من بعض من ركبه وهو لا يُحسن العَوم فيه.

فترى منهم من شأنه أن يُعبّئ في الهوامش كلّ ما امتدت إليه يده، فيُحمّلها كلاماً ثقيلاً مملّاً بلا أدنى مبرّر، يشرح أيسر الألفاظ، ويسهب في تفصيل ما لا تجد ضرورةً لذكره أصلاً، ويطيل في ترجمة أشهر البلدان والأعلام، ناسياً أنّه سيترك ثقله هذا كلّه على صدر القارئ، متسبّباً في ضجره ونفرته من تتبّع الكتاب، وربّما حتّى من تصفّح أوراقه!

ومنهم من اتّخذ هذا المنهج طريقاً لإفراغ آرائه الشخصيّة لا غير، فهو يعلّق على الأحاديث والأخبار فيُبطل منها ما يخالف هواه وإن كان صحيحاً ثابتاً متّفقاً

عليه، ويُصحّح المنكر الباطل إن وافق هواه! وهذا منحىً خطير لا تخفى خطورته.

ومنهم من ذهب إلى أبعد من هذا، فأخذ يتصرّف في النصوص، فيُضيف إليها من تأويله ما يغيّر في مفادها، أو ربّما حذف منها ما لا يروق له نشره!

ولو أحْسَنّا الظنّ وقلنا إنّه اعتمد نسخةً ناقصة، فإنّه يبقى عليه ما لا يُغفر له إهماله، وهو أن يشير إلى مواضع النقص في نسخته.

هذا، بينما تجد صنفاً آخر قد ذهب على العكس من سابقيه، فهو يجاري المصنّف في كلّ آرائه، يخرّج نصوصه ويسند أقواله وهو يظنّ أنّه بهذا إنّما يُبرز قوّة الكاتب والكتاب، معتقداً أنّ وظيفته تكمن في هذه الخصلة!

وبين يديّ نماذج كثيرة من كلّ ما ذكرته إلاّ أنّ ذكرها لا يخلو من تجريح بأصحابها، وليس التجريح غايتنا، وإنّما تصويب المسار ما أمكن ذلك.

ونحن إذ اعتمدنا المنهج الثاني في التحقيق فقد التزمنا أُصوله، ولم نتعدّ حدوده، ولم نُصرع لنزعة الانحياز إلى الكاتب والكتاب أو عليهما، بل مارسنا عملاً تحقيقيّاً علميّاً بحتاً، راجين من ورائه ما عند الله تعالى، فكان عملنا في هذا الكتاب وفق الفقرات التالية:

١ ـ مقابلة النسخ الخمس مع بعضها، واعتماد اللفظ الأصوب والأنسب من بينها، مع الإشارة إلى مواضع الاختلاف المهمة أو ذات الوجه المحتمل وإن بعُد، تاركاً ما سوى ذلك من تصحيفات ظاهرة وأخطاء لغويّة وإملائية.

٢ ـ مقابلة النصوص التي اعتمدها المؤلّف مع مصادرها، وتثبيت الاختلافات في الهامش.

٣ ـ شرح موجز للمفردات المبهمة.

٤ ـ ترجمة موجزة وافية للأعلام والمدن الواردة في المتن، تاركاً المشهور منها.

٥ ـ تخريج الآيات القرآنية وضبطها، وتمييزها بقوسين مزهّرين.

٦ ـ تخريج الأحاديث الشريفة من مصادرها، وخصوصاً المصادر المتقدّمة على عصر المؤلّف، كما ذكرنا بعض المصادر المتأخّرة عنه كشواهد في مواضع

الحاجة. وميّزنا الأحاديث الشريفة بالقوسين الصغيرين « ».

٧ ـ تابعنا الأحاديث التي اعتمدها المؤلّف بذكر درجة كل حديث معتمدين أوثق المصادر في هذا الباب، وإذا ما اعتمد المؤلّف حديثاً في إسناده ضعف مع وجود حديث حسن أو صحيح في موضوعه يصح الاعتماد عليه أشرنا إليه إشارة كافية.

٨ ـ تخريج الأخبار، والأحداث والوقائع من أهم المصادر المعتمدة.

٩ ـ عدم الاقتصار على مصادر الشيعة الإماميّة في التخريج، بل اعتمدنا أيضاً أهم المصادر المعتبرة في السنن والتفسير والسير والكلام عند أهل السنّة إتماماً للفائدة، وتثبيتاً للمعنى وتأليفاً بين قلوب المسلمين.

١٠ ـ ضبط المفردات ضبطاً شاملاً، ناظرين إلىٰ أهميّة تقويم اللسان على اللفظ العربي القويم، مع ما يُضفيه ضبط المفردات من جماليّة إلى الكتاب.

١١ ـ كشفاً لبعض الإبهام أمام القارئ في هذا الكتاب وضعنا عنواناً لكلّ مسألةٍ ولكلّ فصل من فصول الجواب، وميّزناه بالمعقوفتين [ ].

١٢ ـ ألحقنا الكتاب فهرسين: أحدهما يشمل مواضيع الكتاب وفصوله، وتضمّن الآخر أسماء المصادر التي اعتمدناها في المقدّمة وفي التحقيق.

والله ولـي التوفيـق.

صائب عبد الحميد

١٥ ذي القعدة ١٤١٢

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم
المسئلة الأولى ما قول الشيخ المفيد أطال الله
بقاءه وأدام تأييده وعلاه وحرس مهجته
وأقر عيون الشيعة بنصاره وأيامه فيما
يروى عن مولانا جعفر بن محمد الصادق
عليه السلام في الرجعة وما معنى قوله ليس
منا من لم يتمتع بمتعتنا ويؤمن برجعتنا أليس
منا وحشر في الدنيا المؤمنين أو لغيرهم
من الظلمة الجبارين قبل يوم القيمة
الجواب وبالله التوفيق أن المتعة التي
صلى الله عليه وآله أباحها لامته في حياته
ونزل القرآن أيضا بها فينا كذلك

الصفحة الأولى من النسخة «أ».

واطردهم ان الحسنات يذهبن السيئات هذا
مع قوله سبحانه ان الله لا يغفر ان يشرك به و
يغفر ما دون ذلك لمن يشاء فاخبر انه لا يغفر
الشرك مع عدم التوبة منه وانه يغفر ما سواه
بغير التوبة ولولا ذلك لم يكن للتفرقة بين الشرك
وما دونه في حكم الغفران معنى معقول وقال
تبارك وتعالى ربكم اعلم بكم ان يشأ يرحمكم
او ان يشأ يعذبكم وهذا القول لا يجوز
ان يكون متوجها الى المؤمنين الذين [illegible]
بينهم وبين الله تعالى ولا متوجها الى الكافرين
الذين قد قطع الله على خلودهم في النار
فلم يبق الا انه توجه الى مستحق العقاب من
اهل المعرفة والتوحيد وفيما ذكرناه ادلة
شرعية يطول شرحها والذي اثبتناه ههنا
مقنع لمن تامله ان شاء الله تمت المسائل بحمد الله
ومنه ووافق منه الفراغ نهار يوم السبت
خمس وعشرين من شهر [illegible]
سنة ١٠٥٦

الصفحة الأخيرة من النسخة «أ».

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين وصلى الله على محمد خاتم النبيين وعلى اهل بيته الطاهرين
وبعد فقد وصل المدرج المنطوي على المسائل الواردة من جهة الشريف الفاضل اطال
الله في عز الدين والدنيا وادام تأييده ونعمته ووقفت على جميعها وضاق المدرج من اثبات
اجوبتها فاثبت ذلك في كتاب مفرد يأتي على المعنى ان شاء الله تم المسألة الاولى ما قول الشيخ
المفيد اطال الله بقاءه وادام تأييده وعلاه وحرس معالم الدين بحياطة مجده واقر عيون الشيعة
بنصارة ايامه فيما يروى عن مولانا جعفر بن محمد عليهما السلام في الرجعة وما معنى قوله ليس منا
من لم يقل بمتعتنا ويؤمن برجعتنا اهي حشر في الدنيا مخصوص للمؤمن او لغيره من الظلمة الجبارين
قبل يوم القيامة الجواب وبالله التوفيق ان المتعة التي ذكرها الصادق عليه السلام هي النكاح المؤجل
الذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله اباحها لامته في حياته ونزل القرآن باباحتها ايضا فتأكد ذلك باجماع
الكتاب والسنة حيث يقول الله عز وجل واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا باموالكم محصنين غير
مسافحين فما استمتعتم به منهن فآتوهن اجورهن فريضة فلم تزل على الاباحة بين المسلمين لا
يتنازعون فيها حتى رأى عمر بن الخطاب النهي عنها فحظرها وشدد في حظرها وتواعد على فعلها
فاتبعه الجمهور على ذلك وخالفهم جماعة من الصحابة والتابعين فاقاموا على تحليلها الى ان مضوا لسبيلهم

رحمهم

الصفحة الأولى من النسخة «ب».

ان يكون متوجها الى المومنين الذين لا نقطع بعفو الله تعالى عنهم ولا متوجها الى الكافرين
الذين قد قطع الله على خلودهم في النار فلم يبق الا انه توجه الى مستحقي العقاب من اهل
المعرفة والتوحيد وفيما ذكرناه ادلة يطول شرحها والذي اثبتناه ههنا يقنع لمن تامل
ان شاء الله وقد املت في هذا المعنى كتابا استقصيت الوضوح في الوعد
والوعيد ان وصل الى السيد الشريف الفاضل
الخطير دام الله تعالى رفعته اغناه
من غيره من الكتب في المعنى
ان شاء الله
تم

الصفحة الأخيرة من النسخة «ب».

[illegible] ... من الطلاق ... لقوله لا طلاق إلا ... عنده الطلاق في

... بالفقه ... الفتوى تختص بمذاهب. مسألة أخرى في رجل قال لامرأته أنت طالق

في ... قال الشيخ ... طالق عنده يوم الخميس ... يوم ... والله الموفق للصواب

... مذهب ... بالأيمان. مسألة في رجل قال لامرأته ... إن ولدت غلاما فأنت

طالق واحدة وإن ولدت جارية فأنت طالق اثنتين فولدت غلاما ثم جارية الجواب تطلق

... لأنها ... الواحدة حين ولدت الغلام ... ولدت الجارية انقضت عدتها

... الولادة ولم يقع بها طلاق ... وهذا كالذي تقدم ... مذهب العامة. مسألة فإن قال

... ولدت الجارية قبل الغلام ما يكون الحكم؟ الجواب ... طلقت ثلاثا ...

... ولدت الجارية طلقت باثنتين فإذا ولدت الغلام ... إن الطلاق يقع ... فبانت بذلك

بالثلاث وهذا كالذي ... مذهب العامة. مسألة فإن قال لها إن كان ما في بطنك

غلاما فأنت طالق واحدة وإن كانت جارية فأنت طالق اثنتين ما يكون الحكم في ذلك؟ الجواب

تطلق ... التطليقات ... لأنهما جميعا ... وهذا كالمتقدم ذكره أيضا

مسألة فإن قال لها إن كان ما في بطنك غلاما فأنت طالق واحدة وإن كانت في جارية فأنت

طالق اثنتين فولدتهما جميعا ما يكون الحكم في ذلك؟ الجواب لا تطلق ... ولدتهما لأنه

لم ... في شيء ... الطلاقين ... وهذا أيضا على مذهب العامة كما قدمناه. مسألة

في الإقرار إذا قال له علي كذا درهم ولم يبين ... درهم على ما يقتضيه اللسان

فإن قال كذا درهما فعشرون درهما فإن قال كذا كذا درهم فعشر ... أو قال كذا كذا درهما

فأحد عشر درهما فإن قال كذا كذا درهم ... درهم فإن قال كذا وكذا درهما فأحد وعشرون

درهما فإن قال كذا كذا درهم ... وإن قال كذا وكذا درهما ... درهما

فإن قال كذا كذا ... درهما ... الإقرار ...

مائة ... درهما. تم كتاب الموضح بتوفيق الملك القدوس وهو الفتاح

كتاب فيه المسائل السروية للشيخ المفيد أبي عبد الله بن النعمان قدس الله روحه

وفيه أيضا المسائل العكبرية للمفيد وفيه مسائل وجوابات للمرتضى قدس الله سره

بسم الله الرحمن الرحيم جواب المسائل السروية الواردة من الشريف الفاضل السيد

الصفحة الأولى من النسخة «جـ».

الصفحة الأخيرة من النسخة «جـ».

المسائل السروية

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

وَبِهِ نَسْتعين

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِينَ، والعَاقِبَةُ للمُتَّقِينَ، وصلَّىٰ اللهُ علىٰ مُحمَّدٍ خاتَمِ النَّبِيِّينَ وعَلىٰ أَهْلِ بيتِهِ الطاهِرين.

وبَعْد، فَقَدْ وَصَلَني[1] المَدْرَجُ المُنْطَوي علىٰ المَسائِل الوارِدَة[2] مِن جِهَةِ السَّيِّد الشَّريفِ الفاضِل ـ أطالَ اللهُ[3] في عِزِّ الدِّين والدُّنيا مُدَّتَه[4]، وأَدامَ تَأْييدَهُ ونِعْمَتَه[5] ـ وَوَقَفْتُ[6] علىٰ جَميعِها، وضاقَ المَدْرَج عن إِثْباتِ أَجْوِبَتِها، فأمليتُ[7] ذٰلك في كتابٍ مُفْرَدٍ يأتي علىٰ المَعْنَىٰ إنْ شاءَ اللهُ تعالىٰ.

---

(١) في «ب» و«جـ» و«د»: وصل.

(٢) «الواردة» ليس في «أ» و«م».

(٣) في «أ» و«جـ» و«م»: أطال الله عمره.

(٤) «مدّته» ليس في «ب».

(٥) «وأدام تأييده ونعمته» ليس في «م».

(٦) في «أ» ووقعت، وفي «ب» و«جـ»: ووفقت.

(٧) في «د»: قابلتُ.

المسألَةُ الأُولىٰ
[في المُتْعَةِ والرَّجْعَة]

ما قولُ الشَّيخِ المُفيد ـ أطالَ اللهُ بقاءَه، وأَدامَ[١] تَأْييدَهُ وعُلاه، وحَرَسَ مَعالِمَ الدِّينِ بِحِياطَةِ[٢] مُهْجَتِه[٣]، وأَقَرَّ عُيونَ الشيعَةِ بِنَضارَةِ أَيَّامِه ـ فيما يُرْوىٰ عَن مَولانا جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ الصادِق عليهما السَّلام في الرَّجْعَة؟

وما مَعْنَىٰ قوله عليه السّلام «ليس مِنَّا مَن لَمْ يَقُلْ بمُتْعَتِنا، ويُؤْمِنْ بِرَجْعَتِنا»[٤] أَهِيَ حَشْرٌ في الدُّنيا مَخْصوصٌ لِلمُؤْمنين، أو لِغَيرهم[٥] مِنَ الظَّلَمةِ الجائِرين[٦] قَبلَ[٧] يومِ القيامَة؟

الجوابُ:

وباللهِ التَّوفيق.

إنَّ المُتعَةَ التي ذَكَرها الصادِقُ عَليه السَّلامُ هي النِّكاحُ المُؤَجَّلُ الذي

---

(١) «أدام» ليس في «م».

(٢) في «د»: لحياطة.

(٣) في «أ»: وحرس مهجته.

(٤) من لا يحضره الفقيه ـ كتاب النكاح، باب المتعة ح/١. ونصّه: «ليس منّا مَنْ لَمْ يؤمن بكرّتنا، ويستحلّ متعتنا».

(٥) في «ب» و«جـ» و«د»: للمؤمن أو لغيره.

(٦) في «أ»: الجبارين.

(٧) «قبل» ليس في «م».

كانَ[١] رَسُولُ اللهِ صلىٰ الله عَليهِ وَآلِـهِ أَباحَها لأُمَّتهِ في حياتهِ، ونَزَلَ القُرآنُ بإباحَتِها أيضاً[٢]، فتأكَّدَ[٣] ذلكَ بإجماع الكتاب والسُّنَّةِ فيه[٤].

حيثُ يقولُ الله عزّ وجلّ: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَراءَ ذٰلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوالِكُمْ مُحْصِنينَ غيْرَ مُسافِحينَ فَما اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[٥].

فلم تَزَلْ على الإباحَةِ بين المُسلمين، لا يتنازَعون فيها، حتّىٰ رأىٰ عُمَرُ ابنُ الخَطّاب النهيَ عنها، فَحَظَرها وشدَّد في حَظْرِها، وتوعَّد[٦] علىٰ فِعْلِها[٧]، فاتَّبَعَهُ الجُمهورُ علىٰ ذلك، وخالَفَهُم جماعةٌ من الصَّحابَةِ والتابعين فأقامُوا علىٰ

---

(١) «ذكرها الصادق... الذي كان» ليس في «أ».

(٢) في «أ»: أيضاً بها، وفي «ب»: بها.

(٣) في «م»: فيؤكد.

(٤) «فيه» ليس في «ب» و«جـ» و«د».

(٥) النساء ٤: ٢٤.

(٦) «وتوعّد» ليس في «د».

(٧) عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: تمتّعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومع أبي بكر، فلمّا ولي عمر خطب الناس فقال: إنّهما كانتا متعتان علىٰ عهد رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم وأنا أنهى عنهما وأُعاقب عليهما: إحداهما مُتعة النساء، ولا أقدر علىٰ رجل تزوّج امرأةً إلىٰ أجل الا غيّبته بالحجارة، والأُخرىٰ متعة الحج.

السنن الكبرىٰ ٧: ٢٠٦، تفسير الرازي ١٠: ٥٢ ـ ٥٣، الدرّ المنثور ٢: ٤٨٧.

وانظر أيضاً: صحيح البخاري ـ كتاب التفسير ح/٤٣، ١٣٧، صحيح مسلم ـ كتاب النكاح ح/١١ ـ ١٧، سنن الترمذي ٣: ١٨٥ ح/٨٢٢ ـ ٨٢٤، مسند أحمد ١: ٥٢، المستدرك علىٰ الصحيحين ٢: ٣٠٥، تفسير الطبري ٥: ٩، كنز العمال ١٦ ح/٤٥٧١٥، ٤٥٧١٧، ٤٥٧٢٢، ٤٥٧٢٣، ٤٥٧٢٨، ٤٥٧٣٢، الدرّ المنثور ٢: ٤٨٢ ـ ٤٨٧، ٣: ١٤٠.

تَحليلها إلىٰ أنْ مَضَوا لِسَبيلِهم[١].

واخْتَصَّ بإباحَتِها جَماعةٌ[٢] أَئمَّةِ الهُدىٰ مِن آلِ محمّد عَليهمُ السَّلامُ، فلذلكَ أَضافَها الصادِقُ عليه السَّلامُ إلىٰ نَفْسِهِ[٣] بقَولِهِ: «مُتْعَتُنـا»[٤].

وأمّا قولهُ عَليهِ السَّلامُ[٥]: «مَنْ لَمْ يَقُلْ بِرَجْعَتِنا فَلَيْسَ منّا» فإنَّما أرادَ بذلك ما يَخْتَصُّه[٦] مِن القولِ بهِ في أنَّ اللهَ تعالىٰ يُحيي[٧] قوماً مِن أُمّة محمّد صلّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ بَعد موتهم، قَبل[٨] يوم القيامة، وهذا مَذْهَبٌ يَخْتَصُّ بهِ آلُ محمّد صلّىٰ اللهُ عَليهِ وَ عَليهِم.

وقـد أَخْـبَرَ اللهُ عزَّ وجـلَّ في ذِكْـرِ الحَشْرِ الأَكْـبَرِ يَومَ القِيامـة[٩]: ﴿وَحَشَرْناهُمْ فَلَمْ نُغادِرْ مِنْهُمْ أحداً﴾[١٠].

---

(١) ذُكر منهم: أمير المؤمنين عليه السلام، وابن عبّاس، وأُبَيّ بن كعب، وعمران بن حصين، وسعيد بن جبير، وروي عن عبدالله بن عمر في متعة الحجّ أيضاً.
أُنظر: صحيح البخاري ـ كتاب التفسير ح/٤٣، سنن الترمذي ٣: ١٨٥/٨٢٤، تفسير الطبري ٥: ٩، تفسير الرازي ١٠: ٥٠ ـ ٥٢.

(٢) «جماعة» ليس في «جـ»، وزاد في «م»: من الصحابة والتابعين و.

(٣) «إلىٰ نفسه» ليس في «أ» و«م».

(٤) للشيخ المفيد رسالة مستقلّة في المتعة، أخرج منها المجلسي في البحار ٤٣ حديثاً.
بحار الأنوار ١٠٣: ٣٠٥ ـ ٣١١.

(٥) «فلذلك أضافها. . . قوله عليهِ السَّلام» ليس في «جـ».

(٦) في «أ» و«م»: اختصّه.

(٧) في «ب» و«جـ» و«د»: يحشر.

(٨) «بعد موتهم» ليس في «ب» و«د». و«قبل» ليس في «ب» و«د» و«م».

(٩) «وهذا مذهب. . . يوم القيامة» ليس في «ب» و«د».

(١٠) الكهف ١٨: ٤٧.

وقالَ سُبحانَهُ في حَشْرِ الرَّجْعَةِ قَبْلَ يوم القِيامة[١] : ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوجاً مِمَّنْ يُكَذِّبُ بآياتِنا فَهُمْ يُوزَعُون﴾[٢] فَأَخْبَرَ أَنَّ الحَشْرَ حَشْرانِ: عامٌّ وخاصٌّ.

وقالَ سُبحانَه مُخْبِراً[٣] عمَّن يُحْشَر مِن الظالمين أنَّه يقول[٤] يوم الحَشْرِ الأكبر: ﴿رَبَّنا أَمَتَّنا اثْنَتَينِ وأَحْيَيْتَنا اثْنَتَينِ فاعتَرَفْنا بذُنوبِنا فَهَلْ إلىٰ خُروجٍ مِنْ سَبِيلٍ﴾[٥].

وللعامَّة في هذهِ الآيةِ تأويلٌ مَرْدود، وهو[٦]: أنَّ المَعْنيَّ بقولِهِ: ﴿رَبَّنا أَمَتَّنا اثْنَتينِ﴾أنَّه خَلَقهم أمواتاً ثُمَّ أماتَهم بَعد الحياة[٧].

وهذا باطِل لا يَجْري[٨] علىٰ لِسان العَرَب، لأنَّ الفِعل لا يدخُل إلاّ علىٰ ما[٩] كان بِغَيْرِ[١٠]الصِّفَة[١١] التي انْطوىٰ اللفظُ علىٰ معناها، ومَنْ خَلَقَهُ

---

(١) «وهذا مذهب ... حشر الرجعة قبل يوم القيامة» ليس في «جـ».

(٢) النمل ٢٧ : ٨٣.

(٣) في «أ» و«م»: يخبر.

(٤) زاد في «أ» و«م»: في القيامة.

(٥) غافر ٤٠ : ١١.

(٦) في «ب» و«جـ» و«د»: وهو أن قالوا.

(٧) أراد قولهم: إنّه خلقهم أمواتاً في أصلاب آبائهم، ثم أحياهم الحياة الدنيا، ثمّ أماتهم، ثمّ أحياهم في البعث.

أُنظر: تفسير الطبري ١ : ١٤٥، ٢٤ : ٢١، معالم التنزيل للبغوي ١ : ٦٠، تفسير القرطبي ١ : ٢٤٩، ١٥ : ٢٩٧.

(٨) في «أ» و«ب» و«جـ» و«د»: لا يستمرّ.

(٩) في «ب» و«جـ» و«د»: من.

(١٠) في «د»: يغيّر.

(١١) «الصفة» ليس في «جـ».

اللهُ مواتاً[١] لا يُقالُ إنَّهُ[٢] أماته[٣]، وإنَّما يُقالُ ذلكَ فيمَنْ[٤] طرَأَ عليه الموتُ بَعد الحياة.

كذلكَ[٥] لايُقالُ أحيا[٦] اللهُ مَيْتاً إلاّ أنْ يكونَ قد كان قبل إحيائه مَيْتاً[٧]. وهذا بَيِّنٌ لِمَن تَأمَّلَه[٨].

وقد زَعَمَ بَعْضُهم أنَّ المُراد بقوله: ﴿رَبَّنا أَمَتَّنا اثْنَتَيْنِ﴾ المَوْتَةُ التي تكون[٩] بعد حياتهم في القُبور للمُساءَلَة، فتكون الأُولىٰ قَبل الإقبار[١٠]، والثانية بعده[١١].

وهذا أيضاً باطِلٌ مِنْ وجهٍ آخَر، وهو أنَّ الحياة للمُساءَلة لَيستْ للتكليف فَيَنْدَم الإنسان على ما فاته في حالِه[١٢]، ونَدَمُ القوم علىٰ ما[١٣] فاتَهم في حياتهم المرَّتين[١٤] يدُلُّ علىٰ أنّه لم يُرِد حياةَ المُساءَلَةِ، لكنَّهُ أرادَ حياةَ

---

(١) في «ب» و «د»: امواتاً، وفي «م»: ميتاً.

(٢) «أنّه» ليس في «ب» و«جـ» و«د»، وفي «م»: له.

(٣) في «أ»: ميت.

(٤) في «د»: فيما.

(٥) في «م»: ولذلك.

(٦) في «أ» و«م»: جعله.

(٧) في «م»: إلاّ بعد ما كان حيّاً.

(٨) «لمن تأمّله» ليس في «أ» و«م».

(٩) «تكون» ليس في «جـ».

(١٠) في «أ» و«م»: الإحياء.

(١١) ذكره القرطبي في تفسيره الآية (٢٨) من سورة البقرة ١: ٢٤٩.

(١٢) في «أ» و«م»: حياته.

(١٣) في «أ»: لما.

(١٤) في «م»: مرّتين.

الرَّجْعَةِ التي تكون لِتَكْلِيفهم والنَّدَم[1] علىٰ تَفْرِيطِهم، فلا يفعلون[2] ذلك، فيَنْدَمون يومَ العَرْضِ علىٰ ما فاتَهم مِن ذلك.

فصـل:
[في مَنْ يرجع من الأُمـم]

والرَّجْعَةُ عندنا تَخْتَصُّ بمنَ مَحَضَ الإيمانَ ومَحَضَ[3] الكُفْرَ، دون ما سِوىٰ هٰذين الفَـريقَـين[4]، فإذا أرادَ[5] اللهُ تعـالىٰ علىٰ ما[6] ذكـرناه أَوْهَمَ الشيطانُ أعداءَ اللهِ عَزَّ وجلَّ أنَّما رُدُّوا إلىٰ الدُّنيا لِطُغيانهم علىٰ الله، فيزدادُوا عُتُوّاً، فَيَنْتَقِمُ اللهُ تعالىٰ مِنهم بأوليائِه المُؤمنين، ويجعلُ لهم الكرَّةَ عليهم، فلا يَبقىٰ منهم أحـدٌ إلّا وهـو[7] مَغْمُـومٌ بالعَـذابِ والنِّقْمةِ والعِقاب[8] وتَصْفُو الأرضُ مِن الطُّغاةِ، ويكونُ الدِّينُ للهِ تعالىٰ.

والرَّجْعَةُ إنَّما هي لِمُمحِضي الإيمان مَنْ أَهْلِ المِلَّة ومُمْحِضي النِّفاق مِنْهُم دُونَ مَن سَلَفَ مِن الأُمم الخالية.

---

(١) في «ب» و«جـ» و«د» و«م»: لتكليفهم الندم.

(٢) في «م»: فلم يفعلوا.

(٣) في «أ» و«م»: يمحض، في الموضعين. ومَحَض الإيمان: أخلصه.

(٤) تفسير القمّي ٢: ١٣١، منتخب البصائر ـ عنه البحار ٥٣: ٣٩.

(٥) في «جـ» و«م»: فأراد.

(٦) في «أ»: من.

(٧) في «ب» و«جـ»: من هو.

(٨) «والعقاب» ليس في «أ»، و«المساءلة لكنّه أراد. . . والعقاب» سقط من «د».

فصـل :

[شُبهة في الرجعة]

وقد قال قومٌ مِن المُخالِفين لنا: كيف[١] يعودُ كُفّارُ المِلَّة بَعد الموتِ إلىٰ طُغيانِهم وقد عايَنُوا عذابَ الله تعالىٰ في البَرْزَخ، وتَيَقَّنوا بذلك أنَّهم مُبْطِلون؟!

فقلتُ لهم[٢]: ليس ذلـك بأَعْجَبَ مِنْ الكُفّارِ الذين يُشاهِدُون في الـبَرْزَخِ ما يَحِلُّ بِهِم مِنَ العَـذاب[٣]، ويَعْلَمونَهُ ضَرُورَةً بَعد المدافعة[٤] لَهُم والاحْتِجاجِ عَلَيْهِم بِضَلالِهِم في الدنيا[٥]، فَيَقُولُونَ حِينَئِذٍ: ﴿يا لَيْتَنا نُرَدُّ وَ لا نُكَذِّبَ بآياتِ رَبِّنا وَنَكُونَ مِنَ المُؤْمِنينَ﴾[٦]. فقالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿بلْ بَدا لَهُمْ مّا كانُوا يُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكاذِبُونَ﴾[٧].

فَلَمْ يَبْقَ للمُخالِف بَعد هذا الاحْتِجاجِ شُبْهَةٌ يَتَعَلَّقُ بها فِيما ذَكَرْناهُ، والمِنَّة لله.

---

(١) «كيف» ليس في «ب» و«د».

(٢) في «أ» و«م»: له.

(٣) زاد في «م». فيها.

(٤) في «أ» و«د» و«م»: الموافقة.

(٥) «في الدنيا» ليس في «م».

(٦) الأنعام ٦: ٢٧.

(٧) الأنعام ٦: ٢٨.

المسألة الثانية:

[في الأشْباح والذَّرّ والأرواح]

ما[١] قولُه ـ أدامَ اللهُ تأييده ـ في مَعْنَىٰ الأخْبارِ المَرْويَّة عن الأئمّة الهادية عليهم السلام في الأشْباح، وخَلْقِ اللهِ تَعالىٰ الأرْوَاحَ قَبْلَ خَلْقِه[٢] آدمَ عَليهِ السَّلام بألْفَي[٣] عام، وإخراج الذُّرِّيَّةِ مِنْ صُلْبه علىٰ صوَرِ الذَّرِّ؟

ومَعْنَىٰ قَولِ رَسُولِ اللهِ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ: «الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدةٌ، فما تَعارَفَ مِنْها ائْتَلَفَ، ومَا تَناكَرَ مِنْها اخْتَلَفَ»[٤]؟

الجواب:

وبـالله التـوفيق، إنَّ الأخبارَ بِذِكْرِ الأشْباحِ تَخْتَلِفُ ألْفاظُها وتَتَبايَنُ مَعانيها، وقَد بَنَتِ الغُلاةُ عَليها أباطيلَ كثيرةً، وصَنَّفُوا فيها كُتُباً لَغَوا فيها وهَذَوا[٥] فيما أَثْبَتُوهُ مِنه في مَعانيها، وأَضافُوا ما حَوَتْهُ الكُتُبُ إلىٰ جَماعةٍ مِن

---

(١) «ما» ليس في «د».

(٢) «خلقه» ليس في «ب» و«جـ» و«د».

(٣) في «جـ»: بألف.

(٤) علل الشرايع: ٨٤ ـ باب ٧٩ ح/٢، مسند أحمد ٢: ٢٩٥.

(٥) في «م»: وهزأو. وهَذىٰ هذياناً: تكلّم بكلام غير معقول.

شُيوخ[١] أهل الحَقّ وتَخَرَّصُوا[٢] الباطِل بإضافتها[٣] إليهم، مِن جُملَتها كتاب سَمُّوه: (كتاب الأَشباح والأَظِلّة) ونسبوا تأليفه[٤] إلىٰ محمّد بن سِنان[٥].

ولسنا[٦] نعلَمُ صِحَّةَ ما ذَكروهُ في هذا البابِ عَنه، فإن[٧] كان صحيحاً فإنَّ ابنَ سِنان قد[٨] طُعِن[٩] عليه، وهو مُتَّهم بالغُلوّ[١٠].

فإنْ صدقـوا في إضـافـة هذا الكِتاب إليه فهو ضَالٌّ بِضَلالِه[١١] عن الحقّ، وإنْ كَذَبوا فَقد تَحمَّلوا أَوْزارَ ذلك.

---

(١) «شيوخ» ليس في «أ».

(٢) تخرّص: تكذّب بالباطل.

(٣) «ما حوته الكتب. . . بإضافتها» ليس في «جـ».

(٤) في «ب» و«جـ» و«د»: نسبوه في تأليفه.

(٥) هو أبو جعفر الزاهري، من ولد زاهر مولىٰ عمرو بن الحَمِق الخزاعي، توفّي أبوه وهو طفل، فكفله جدّه سنان فنُسب إليه، له كتب منها: (كتاب الأَظلّة)، توفّي سنة ٢٢٠ هـ.

رجال النجاشي: ٣٢٨ ـ ترجمة ٨٨٨.

(٦) في «ب»: وإنّا.

(٧) في «جـ»: وأنّه. وفي «ب» و«د»: وإن.

(٨) «ولسنا نعلم. . . فإن ابن سنان قد» ليس في «أ».

(٩) في «أ»: مطعوناً.

(١٠) قال الفضل ابن شاذان: لا أحلّ لكم أن ترّووا أحاديث محمّد بن سنان. وقال النجاشيّ: هو رجل ضعيف جدّاً لا يُعوّل عليه، ولا يُلتَفت إلىٰ ما تفرّد به. وقال الشيخ الطوسي: طُعن عليه وضُعّف، وكتبه فيها تخليط وغلوّ. وقال ابن داود: روي عنه أنه قال عند موته: لا ترووا عنّي مما حدّثت شيئاً فإنّما هي كتب اشتريتها من السوق. قال: والغالب علىٰ حديثه الفساد.

رجال النجاشي: ٣٢٨ ت/٨٨٨، الفهرست للطوسي: ١٤٣ ت/٦٠٩، كتاب الرجال لابن داود: القسم الثاني: ٢٧٣ ت/٤٥٥، جامع الرواة ٢: ١٢٣، معجم رجال الحديث ١٦: ١٥١ ت/١٠٩١١.

(١١) في «ب» و«د»: ضلال أضللَ. وفي «جـ»: ضلال الضلالة.

والصحيحُ مِن[١] حَديث الأَشْباحِ الروايةُ التي جاءَت عَن الثّقاتِ: بأنَّ آدمَ عَليهِ السَّلام رأىٰ علىٰ العَرْشِ أَشْباحاً يَلْمَعُ[٢] نورُها، فسأَل الله تعالىٰ عنها، فأَوحىٰ[٣] إليه: «أَنَّها أَشْباحُ رسولِ الله وأَمير المُؤمنين وفاطِمة والحَسَنِ والحُسَين[٤] صلوات الله عليهم» وأَعْلَمَه أَنْ لَولا الأَشْباحُ التي رآها[٥] ما[٦] خَلَقَهُ وَلا خَلَقَ سَماءً وَلا أَرْضاً[٧].

والوَجْهُ فيما أَظْهَرَهُ الله تعالىٰ مِن الأَشْباحِ والصوَرِ لآدم عَليهِ السَّلام أَنْ دَلَّهُ[٨] علىٰ تَعْظِيمهم وتَبْجيلِهم، وجَعَلَ ذلك إِجْلالاً لَهُمْ ومقدَّمةً لِما[٩] يَفْتَرِضُهُ[١٠] مِن طاعَتِهم، ودَلِيلاً علىٰ أنَّ مَصالحَ الدِّينِ والدُّنيا لا تَتِمُّ إلاّ بِهم.

ولَمْ يكونوا في تلكَ الحالِ صُوَراً مُحياةً[١١]، ولا أَرواحاً ناطِقةً، لكنَّها كانت صُوَراً[١٢] علىٰ مِثْل صُوَرِهم في البَشَرِيَّة تدُلُّ[١٣] علىٰ ما يكُونُون عَليهِ في

---

(١) في «م»: في.

(٢) في «أ»: بلغ.

(٣) في «أ» و«ب» و«م»: فأوحىٰ الله تعالىٰ.

(٤) «وفاطمة» ليس في «جـ». وفي «أ» و«ب» و«د»: والحسن والحسين وفاطمة.

(٥) في «م»: يراها.

(٦) «ما» ليس في «د».

(٧) قصص الأنبياء للراوندي: ٤٤/١٠، ٤٥/١١.

(٨) في «أ» و«م»: ليدلّه، وفي «جـ»: أن دلّت.

(٩) في «د» بما.

(١٠) في «م»: يفرضه.

(١١) في «أ»: محية، وفي «ب» و«د»: مجيبة.

(١٢) «صوراً» ليس في «ب» و«جـ» و«د».

(١٣) في النسخ: يدل.

المُسْتَقبل مِن الهَيْئة، والنُّور الذي جَعَلَهُ عَلَيْهِم يَدُلّ[١] علىٰ نُورِ الدِّين بِهم، وضِياءِ الحَقّ بِحُجَجِهم.

وقد رُوي أنَّ أسماءَهُم كانَت مَكْتُوبةً إذْ ذاكَ علىٰ العَرْش، وأنَّ آدم عَليهِ السَّلام[٢] لَمّا تاب إلىٰ[٣] اللهِ عزَّ وجلَّ وناجاهُ بِقَبُول[٤] تَوْبَته سَأَلَهُ بِحَقِّهم عليهِ ومَحَلِّهم عِنْدَه[٥] فأَجابَهُ.

وهـذا غَيْرُ مُنْكَـرٍ في العُقـولِ وَلا مُضادّ للشَّرْعِ المَنْقُول، وَقَدْ رَواهُ الصالِحُونَ[٦] الثّقاتُ المَأْمُونُونَ، وسَلَّمَ لِروايَتِهِ طائِفة[٧] الحَقّ، ولا طريقَ[٨] إلىٰ إنكاره[٩]، واللهُ وليّ التوفيق.

* * *

---

(١) في «أ» و«م»: دليلاً.

(٢) «مكتوبة... آدم عليهِ السَّلام» ليس في «أ».

(٣) (إلىٰ) ليس في «أ» و«ب» و«د».

(٤) في «أ»: من قبول.

(٥) في «أ»: ومحلّه عندهم.

(٦) «الصالحون» ليس في «م».

(٧) في «ب»: طابقة.

(٨) في «أ» و«م»: فلا طريق.

(٩) أمـالي الصـدوق: المجلس ١٨ : ٢/٧٠، معاني الأخبار: ٢،١/١٢٥، تفسير فرات الكوفي: ١٦/٥٧، تفسير العياشي ١ : ٢٨/٤١، المناقب لابن المغازلي: ٨٩/٦٣، الدرّ المنثور ١ : ١٤٧، ينابيع المودّة ١ : ٩٧.

فصل:
[البشارة بالنَّبيّ والأئمّة عليهم الصلاة والسلام]

ومِثْل ما بشّر به آدمَ عَليهِ السّلام مِنْ تَأْهِيله[١] نبيّه عليهِ وآلهِ السّلام لِما أهَّلَه له، وتأهِيل أمير المُؤمنين والحَسن والحُسين عليهِمُ السّلام لِما أهَّلهم له، وفَرَضَ عَليهِ تَعْظِيمَهم وإجْلالَهم، كما[٢] بَشَّرَ به في الكُتُب الأُولىٰ من بَعْثِه[٣] لِنبيِّنا صلّىٰ الله عَليهِ وآلِه، فقال في مُحْكَم كتابه: ﴿النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ في التَّوْرٰيةِ والإنْجيلِ يَأْمُرُهُم بالمَعْروفِ وَيَنْهٰيهُمْ عَنِ المُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّباتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الخَبائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إصْرَهُم وَالأَغْلالَ الَّتي كانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولٰئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ﴾[٤].

وقولهُ تعالىٰ مُخْبِراً عَنِ المَسيحِ عَليهِ السَّلام: ﴿وَمُبَشِّراً بِرَسُولٍ يَأْتي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾[٥].

وقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ ميثاقَ النَّبِيِّينَ لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ

---

(١) في «أ»: تأهانه.

(٢) في «أ» لما.

(٣) في «أ» و«ب» و«جـ»: بعثته.

(٤) الأعراف ٧: ١٥٧.

(٥) الصفّ ٦١: ٦.

وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُمْ لَتُؤمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾[١] يعني رسُولَ الله صلَّىٰ الله عَليهِ وَآلِهِ.

فحَصَلَتِ البَشائرُ بهِ مِنَ الأَنبياءِ[٢] أَجْمَعِهم[٣] قبل إخراجه إلىٰ العالَم بالوُجود، وإنَّما أرادَ جلَّ اسْمُهُ بذلك إجلالَهُ وإعظامَهُ، وأن يأْخُذَ العَهْدَ لَهُ علىٰ الأَنبياءِ والأُممِ[٤] كلِّها، فلذلكَ أَظْهَر لآدَم عَليهِ السَّلام صورةَ شَخْصِهِ وأشخاصِ أهْلِ بَيتِهِ عليهِمُ السّلام، وأَثْبتَ أسماءَهُم له لِيُخْبِرَه بعاقِبَتِهم[٥] ويُبيِّنَ لَهُ عن مَحَلِّهم عِندَهُ وَمَنْزِلَتِهم[٦] لَديه[٧].

ولَمْ يكُونوا في تلكَ[٨] الحالِ أحياءً ناطقين ولا أرواحاً مُكَلَّفين، وإنَّما كانتْ أشباحُهم دالَّةً[٩] عَليهِم حَسْبَ مَا ذَكَرْناهُ.

* * *

---

(١) آل عمران ٣: ٨١.

(٢) «بهِ من الأَنبياء» ليس في «أ». وفي «م»: فحصلت البشارة للأنبياء.

(٣) في «أ» و«ب» و«جـ» و«م»: وأُممهم.

(٤) «والأُمم» ليس في «م».

(٥) في «ب»: تعاقبهم. وفي «د» ليخبرهم بعاقبتهم.

(٦) في «م»: منزله.

(٧) «لديه» ليس في «أ».

(٨) في «أ» و«م»: ذلك.

(٩) في «أ» و«م»: دلالةً.

فصل:
[البِشارَةُ بالنبيّ والأئمّة في الكُتب الأُولىٰ]

وقد بَشّرَ اللهُ عزَّ وجلَّ بالنبيّ[1] والأئمَّةِ عليهم السلام في الكُتُبِ الأُولىٰ، فقـال في بَعضِ كُتُبِهِ التي أَنْزَلَها علىٰ أنبيائهِ عليهِمُ السّلام، وأهل الكُتُب يُقـرّونـه[2]، واليهود والنَّصارىٰ يعرفونه[3]: أنّه ناجَى إبراهيمَ الخَليل عليهِ السّـلام في مُنـاجـاتِـهِ: «أنّي قَدْ عَظَّمتُك وبارَكْتُ عَلَيْكَ وعَلىٰ إسماعِيلَ، وجَعَلْتُ مِنْهُ اثْنَي عَشَرَ عَظيماً وكَثَّرْتُهُم[4] جِدّاً جِدّاً، وجَعَلْتُ مِنْهُم شَعْباً[5] عظيماً لأُمّةٍ عظيمة»[6] [7].

وأشباهُ ذلكَ كَثيرٌ في كُتب اللهِ تعالىٰ الأُولىٰ.

---

(١) في «م»: النبيّ.

(٢) في «د»: يقرّوا به، وفي «م»: يقرأونه.

(٣) (والنصارىٰ) ليس في «ب» و«د». و(اليهود والنصارىٰ يعرفونه) ليس في «جـ».

(٤) في «ب» غير منقوطة، وفي «جـ»: وكبّرتهم، وفي «م»: وكرّمته.

(٥) (جدّاً جدّاً) ليس في «أ».

(٦) (لأمّة عظيمة) ليس في «أ» و«م».

(٧) جمع الشيخ المفيد هنا بين نصّين من نصوص (العهد القديم)، الأول: من سفر التكوين ـ أصحاح ١٨، آية ١٨ ـ ونصّه في المصدر: «إبراهيم سيكون أُمّة كبيرةً مقتدرةً، ويتبارك به جميع أُمم الأرض».

والثاني من سفر التكوين ١٧ : ٢٠ ونصّه: «وأمّا إسماعيل فقد سمعت قولك فيه، وها أنذا أباركه وأُنميه وأُكثّره جدّاً جدّاً، اثنا عشر رئيساً يلد، وأجعله أُمّةً عظيمةً». =

فصل :

[حديث الذَّرّ]

أمّا الحديثُ في إخراجِ الذُّرِّيَّة منْ صُلْبِ آدمَ عَليهِ السَّلام علىٰ صورةِ الذَّرِّ، فقد جاءَ الحَديثُ بذلكَ علىٰ اخْتِلافِ أَلْفاظِهِ ومَعانيهِ[1].

والصَّحيحُ أنَّه أَخْرَجَ الذُّرِّيَّةَ مَن ظَهْرِهِ كالذَّرِّ فَمَلأَ بِهِمُ الأُفُقَ وجَعَلَ علىٰ بَعْضِهم نُوراً لا يَشُوبه ظُلْمةٌ، وعلىٰ بَعْضِهم ظُلْمةً لا يَشوبُها نورٌ،وعلىٰ بَعْضِهم نُوراً وظُلْمةً، فلمّا رآهم آدمُ عَليهِ السَّلام عَجِبَ من كَثْرَتِهم وما[2] عليهم مِن النُّور والظُّلْمة، فقال: «يا ربِّ، ما هٰؤلاء؟»

قال الله عزَّ وجلَّ له: «هؤلاء ذُرِّيَّتُك» يُريدُ تَعْرِيفَهُ كَثْرَتهم وامْتِلاءِ

= وهذا نصّه العبري:

«ڤي لِيشْماعيل بيَرخْتي أوتوا ڤي هِفْريتي أوتو

ڤي هِرْبيتي بِمِئوْد مِئوداو شنيم عَـمارنِسيئيم بوليد

ڤي نِتنيڤ لِگوي گدول».

וּלְיִשְׁמָעֵאל שְׁמַעְתִּיךָ
הִנֵּה בֵּרַכְתִּי אֹתוֹ וְהִפְרֵיתִי אֹתוֹ וְהִרְבֵּיתִי אֹתוֹ
שְׁנֵים־עָשָׂר נְשִׂיאִם יוֹלִיד וּנְתַתִּיו לְגוֹי גָּדוֹל׃
«بشارات سفر التكوين ١٧ : ٢٠ (الأصل العبري) بالرسول (ص) وبالأئمة (ع)»

(١) أخرجه سائر أصحاب التفسير عند الآية ١٧٢ من سورة الأعراف، وسائر أصحاب الحديث بألفاظ كثيرة.

(٢) «وعلىٰ بعضهم نوراً... وما» ليس في «أ».

الآفـاقِ بهم، وأنَّ نَسْلَهُ يكـونُ في الكَثْرَةِ كالذَّرِّ الذي رآه، لِيُعَرِّفَه قُدْرَتَهُ، وَيُبَشِّرَهُ باتِّصالِ[١] نَسْلِه وكَثْرَتِهم.

فقال آدمُ عَليهِ السَّلام: «يا رَبِّ، مالي أرىٰ علىٰ بَعْضِهم نُوراً لا ظُلْمَةَ فيه[٢]، وعَلىٰ بَعْضِهم ظُلْمَةً لا يَشُوبُها نورٌ، وعلىٰ بَعْضِهم ظُلْمَةً ونوراً؟»

فقالَ تَبارَكَ وتَعالىٰ: «أمّا الّذينَ عَليهِم النُّورُ مِنْهُم[٣] بلا ظُلْمةٍ فَهم أصْفِيائي مِنْ[٤] ولْـدِكَ، الّذينَ يُطِيعُوني وَلا يَعْصُوني في شيءٍ مِنْ أَمْري، فأُولٰئِكَ سُكّانُ الجَنَّةِ.

وأمّا الّذينَ عَليهِم ظُلْمةٌ لا يَشُوبُها نورٌ فَهُم الكُفّارُ من ولْدِكَ الّذينَ يَعصُوني وَلا يُطيعُوني في شيءٍ مِنْ أمْري، فهؤلاء حَطَبُ جَهَنَّم[٥].

وأمّا الـذينَ عَليهِم نورٌ وظُلْمـةٌ فأُولٰئِـكَ الّذينَ يُطيعُوني مِنْ وِلْدِكَ وَيَعْصُوني، فَيَخْلِطُونَ[٦] أَعْمالَهُم السَّيِّئَةَ بأَعْمالٍ حَسَنَةٍ، فَهؤُلاءِ أمْرُهُمْ إليَّ، إنْ شِئْتُ عَذَّبْتُهم فَبِعَدْلي، وإنْ شِئْتُ عَفَوْتُ عَنْهُم فَبِفَضْلي[٧]».

فأنبأهُ اللهُ تَعالىٰ بِما يكونُ مِنْ وِلْدِه، وشَبَّهَهُم بالذَّرِّ الذي أَخْرَجَه[٨] مِنْ ظَهْرِه، وجَعَلَهُ عَلامَةً علىٰ كَثْرَةِ ولْده.

---

(١) في «جـ» و«م»: بإفضال.

(٢) في «أ» و«م»: لا يشوبه ظلمة.

(٣) «منهم» ليس في «أ» و«م».

(٤) «من» ليس في «أ» و«ب» و«د».

(٥) «في شيء. . . جهنّم» ليس في «ب» و«جـ» و«د».

(٦) في «د»: فيحللون.

(٧) الكافي ٢: ٦ باب ٣ ح/١ بتفصيل أكثر.

(٨) في «ب» و«جـ» و«د»: أخرجهم.

ويُحْتَمِلُ أنْ يكونَ ما أخْرَجَهُ مِن ظَهْرِه أُصُولُ[١] أجْسَامِ ذُرِّيَّتِه دُونَ أرواحهم، وإنّما فَعَلَ اللهُ تَعالىٰ ذٰلكَ لِيَدُلَّ آدمَ عليهِ السّلامُ علىٰ العاقِبة مِنهُ، ويُظْهِرَ لهُ مِنْ قُدْرَتِه وسُلْطانِه وعَجائبِ صُنْعِه[٢]، وأعْلَمَهُ[٣] بالكائنِ قَبْلَ كَونِه لِيَزْدادَ آدمُ عَليهِ السَّلام يقيناً بِرَبِّه، ويدعوه ذلك إلىٰ التَّوفُّرِ علىٰ طاعَتِه، والتَّمَسُّكِ بأوامِره، والاجْتِنابِ لِزَواجِره[٤].

فأمَّا الأَخْبارُ التي جاءَتْ بأنَّ ذُرِّيَّة آدمَ عَليهِ السَّلام استُنْطِقُوا في الذَّرِّ فَنَطَقُوا، فأَخَذَ عَليهم العَهْدَ فأَقَرُّوا، فهي مِنْ أَخبارِ التناسخية[٥]، وَقَدْ خَلَطُوا فيها ومَزَجوا الحَقَّ بالباطِلِ.

والمُعْتَمَدُ مِن إخراجِ الذُّرِّيَّةِ ما ذَكَرْناه ـ دُونَ ما عَداهُ ـ ممّا يَسْتَمِرُّ[٦] القولُ بِهِ علىٰ الأَدِلَّةِ العَقْلِيّةِ والحُجَجِ السَّمْعِيّةِ، وإنَّما هُوَ تَخْليطٌ[٧] لا يَثْبُت بهِ

---

(١) في «ب» و«جـ» و«د»: وجعل.

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: صنعته.

(٣) في «أ» وعمله.

(٤) في «م»: عن زواجره.

(٥) في «أ» و«ب» و«جـ» و«د»: الناسخة. والتناسخية هم أصحاب القول بالتناسخ والأظلّة والدور. ومعنىٰ التناسخ هو أن تتكرر الأدوار إلىٰ ما لا نهاية، وأنّ الثواب والعقاب في هذه الدار لا في دار أُخرىٰ لا عمل فيها، وأن أعمالنا التي نحن فيها إنّما هي أجزية علىٰ أعمال سلفت منّا في الأدوار الماضية، فالراحة والسرور والفرح هي مرتّبة علىٰ أعمال البرّ التي سلفت منّا في الأدوار الماضية، والغمّ والحزن مرتّبة علىٰ اعمال الفجور التي سلفت. وقد أبطل هؤلاء جميع الشرائع والسنن، وزعموا أن هذا هو مذهب جابر بن عبدالله الأنصاري وجابر بن يزيد الجعفي.

فِرَق الشيعة: ٣٤، المقالات والفرق: ٤٣، ١٨٢ الملل والنحل ٢: ٥٩.

(٦) في «ب» و«جـ» و«د»: استمرّ، وفي «ب»: دون ما ينطق القول به.

(٧) في «م»: غلط.

أَثَرٌ على[١] ما وَصَفْناهُ.

فصل:
[شبهة في إنطاق الذَّرّ]

فإنْ تعلَّق مُتَعَلِّقٌ بِقَولِهِ تَبارَكَ اسْمُه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُم وأَشْهَدَهُمْ عَلىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُم قالُوا بَلىٰ شَهِدْنا أَنْ تَقولوا يَوْمَ القِيامَةِ إِنّا كُنّا عَنْ هٰذا غافِلينَ﴾[٢] فَظَنَّ بِظاهِرِ هٰذا القَولِ[٣] تَحَقُّقَ ما رَواهُ أَهْلُ التناسُخ والحشويّة[٤] والعامَّة في إنطاق[٥] الذُّرِّيَّة وخِطابِهِم، وأَنَّهُم كانُوا أَحياءً ناطقين.

فالجواب عَنْه:

أَنَّ هٰذِهِ الآيَة مِنَ المَجاز في اللُّغَةِ، كَنَظائِرِها[٦] مِمّا هُوَ مَجازٌ واسْتِعارَة،

---

(١) «الأدلّة العقلية... أثر على» ليس في «أ».

(٢) الأعراف ٧: ١٧٢.

(٣) في «أ» وظنّ أنّ.

(٤) الحشو في اللغة ما تملأ به الوسادة ونحوها، وفي الاصطلاح هو الزائد الذي لا طائل تحته، وسمّي الحشوية حشوية لأنّهم يحشون الاحاديث التي لا اصل لها في الأحاديث المروية عن الرسول الاكرم صلىٰ الله عليهِ وآلهِ، أي يدخلونها فيها وهي ليست منها. وجميع الحشوية يقولون بالجبر والتشبيه.

المقالات والفِرَق: ١٣٦.

(٥) «في إنطاق» ليس في «أ».

(٦) في «م» كتظاهرها.

والمعنىٰ فيها: أنَّ اللهَ تبارك وتعالىٰ أخذ مِن كلِّ مُكلَّفٍ يَخْرُجُ مِنْ ظَهْرِ[١] آدمَ، وظُهور ذُرِّيَّتِهِ العَهْدَ عَليهِ بِربُوبِيَّتِهِ مِنْ حَيْثُ أَكْمَلَ عَقْلَهُ وَدلَّهُ بآثارِ الصَّنْعَةِ علىٰ حُدوثِـه[٢]، وأنَّ له مُحْدِثـاً أَحْـدَثَهُ لا يشْبِهُهُ[٣]، يَسْتَحِقُّ العِبادَةَ مِنْهُ بِنِعَمِه عليهِ[٤]. فذٰلك هُو أَخْذُ العَهْدِ مِنْهُم[٥]، وآثارُ الصَّنْعَةِ فِيهم هو إشهادهُ[٦] لَهُم علىٰ أنفسهم بأنَّ اللهَ تعالىٰ رَبُّهُم.

وقـولـهُ تعالىٰ: ﴿قَالُوا بَلىٰ﴾ يُريدُ بِهِ أَنَّهُم لَمْ يَمْتَنِعُوا[٧] مِنْ لُزوم آثارِ الصَّنْعَةِ فيهِم ودَلائِلِ حُدوثِهم اللازِمَةِ لَهُم، وحُجَّة العَقْلِ عَلَيهم في إثْباتِ صانِعِهِم[٨]، فكأَنَّهُ سُبحانَه لَمّا أَلْزَمَهُم الحُجَّةَ بعُقُولِهم علىٰ حُدوثِهم وَوُجودِ مُحْدِثِهم قالَ لَهُم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُم﴾؟ فَلَمَّا لَمْ يَقْدِرُوا علىٰ الامْتِناعِ مِنْ لُزومِ دَلائِلِ الحُدوثِ لَهُم كانوا كالقائلين[٩]: بَلىٰ شَهِدْنا.

وقـولهُ تعالىٰ: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ القِيٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هٰذَا غَافِلِينَ * أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آباؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ المُبْطِلُونَ﴾[١٠].

---

(١) في «أ» و«م»: صلب.

(٢) في النسخ: حدثه.

(٣) زاد في «م»: أحد.

(٤) في «أ»: عليك.

(٥) في «أ»: منه.

(٦) في «ب» و«جـ» و«د» و«م»: وآثار الصنعة فيهم والإشهاد.

(٧) في «أ»: بمنعوا، وفي «جـ»: يتمنعوا.

(٨) في «أ»: صنايعهم.

(٩) في «ب»: كأنهم قائلون، وفي «ب» و«جـ» و«د»: كقائلين.

(١٠) الأعراف ٧: ١٧٢ ـ ١٧٣.

ألا ترىٰ أنَّهُ احْتَجَّ عليهِم بما لا يَقْدِرونَ يومَ القيامَةِ أن يتأوَّلوا(١) في إنْكارِهِ ولا يستطيعون؟

وقد قال سُبحانَهُ: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾(٢) ولم يُرِد أنَّ المذكورَ يَسْجُدُ كسُجودِ البَشَرِ في الصَّلاة(٣)، إنَّما أرادَ أنَّه(٤) غيرُ مُمتَنِعٍ مِن فِعْلِ اللهِ، فَهُوَ كالمُطِيعِ للهِ، وَهُوَ مُعَبِّرٌ(٥) عنهُ بالسَّاجِد.

قالَ الشَّاعِرُ:

بِجَمْعٍ تَضِلُّ البُلْقُ في حَجَراتِهِ ... تَرىٰ الأُكْمَ فِيها سُجَّداً لِلحَوافِرِ(٦)

يُريدُ أنَّ الحَوافِرَ تُذِلُّ الأُكْمَ بِوَطْئِها عليها.

وقال الآخر:

سُجوداً لَهُ غَسّانُ يَرْجُونَ فَضْلَهُ ... وَتُرْكٌ وَرَهْطُ الأَعْجَمِينَ وكابُلُ(٧)

يُريدُ أنَّهم مُطيعونَ لَهُ، وَعَبَّرَ عَنْ طاعَتِهِم بالسُّجود.

---

(١) في «ب» و«جـ» و«م»: تناولوا.

(٢) الحجّ ٢٢: ١٨.

(٣) الإخبار بالسجود جاء في صدر الآية ذاتها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمٰوٰتِ وَمَن فِي الأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ...﴾.

(٤) في «ب» و«جـ» و«د»: به.

(٥) في «م»: يعبّر.

(٦) البيت لزيد الخيل يصف جيشاً. والبُلْق: الخيل إذا كان فيها سواد وبياض. والحَجَرات: جمع حَجْرة وهي الناحية. والأُكْم: واحدتها أكَمة وهي التلّ، وسُكّنت الكاف لضرورة الشعر.

(٧) البيت للنابغة الذبياني في رثاء النعمان بن الحارث بن أبي شمر الغسّاني، وهو في الديوان: ٩١، وصدره كما في الديوان (قعوداً له غسان يرجون أوْبَهُ)، وقبله:

بكىٰ حارثُ الجَوْلانِ مِن فَقْدِ ربِّه ... وحَورانُ منه موحِشٌ متضائلُ.

وقولهُ تعالىٰ: ﴿ثُمَّ اسْتَوىٰ إلىٰ السَّماءِ وَهِيَ دُخانٌ فَقالَ لَها وَلِلأَرْضِ ائْتِيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قالَتا اتَيْنا طائِعينَ﴾[١].

وهو سُبحانَه لَمْ يُخاطِب السماءَ بكلامٍ، وَلا السماءُ قالتْ قولاً مَسْمُوعاً، وإنَّما أرادَ أنَّه عَمَدَ[٢] إلىٰ السماءِ فَخَلَقَها وَلَمْ يَتَعذَّرْ عليهِ صُنْعها[٣]، فكأنَّه سُبحانَه لمَّا خَلَقَها قالَ لَها وللأرْضِ[٤]: ﴿ائتِيا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً﴾فلمَّا انْفَعَلَتْ[٥] بقُدْرَتِه كانَتا[٦] كالقائِلِ: أتينا طائِعين.

ومِثْلُهُ قولُه تعالىٰ: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلأتِ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزيدٍ﴾[٧] واللهُ تعالىٰ يجلُّ عَنْ خِطابِ النّارِ، وهي مِمّا لا يَعْقِل ولا يتكلَّم[٨]، وإنَّما عَبَّرَ[٩] عَنْ سَعَتِها، وأنَّها لا تَضِيقُ بمَن يحلُّها[١٠] مِنَ المُعاقَبين.

وذٰلكَ كُلُّه علىٰ مَذْهَبِ أَهْلِ اللُّغَةِ وعادَتِهم في المَجازِ، ألا ترىٰ إلىٰ قول الشاعر:

وقالَتْ لَهُ العَيْنانُ سَمْعاً وَطاعةً ... وَأَسْبَلَتا بالدُّرِّ لَمّا يُثْقب[١١]

والعَيْنان لَمْ تَقولَا قولاً مَسْمُوعاً، ولكنَّه أراد مِنهُما البُكاءَ، فكانَتا كما أرادَ[١٢]

---

(١) فُصّلت ٤١: ١١.

(٢) في «ب» «م»: عهد.

(٣) في «جـ» و«د»: صنعتها.

(٤) في «أ»: لمّا خلقها قال لها.

(٥) في «جـ»: تعلّقت. وفي «د» حُرّفت الكلمة الىٰ: تعدون.

(٦) في «د»: كأنّها.

(٧) ق ٥٠: ٣٠.

(٨) «ولا يتكلّم» ليس في «أ». وفي «م»: لا تعقل ولا تتكلّم.

(٩) في «أ» و«جـ» و«د»: الخبر.

(١٠) في «د»: عن محلّها.

(١١) في «م»: وحدّرتا بالدرّ، وفي «أ»: لم يثبت.

(١٢) «والعينان... كما أراد» ليس في «أ».

مِنْ غَيْرِ تَعَذُّرٍ عَلَيهِ[١].

ومِثْلُه قولُ عَنْتَرَةَ:

فَازْوَرَّ مِنْ وَقْعِ القَنا بِلَبَانِهِ وشَكا إليَّ بِعَبْرَةٍ وتَحَمْحُمِ[٢]

والفَرَسُ[٣] لا يَشْتكي قَوْلًا، لكنَّهُ ظَهَرَ مِنْهُ علامَةُ الخَوفِ والجَزَعِ فَسَمَّىٰ ذٰلكَ قَوْلاً[٤].

ومِنْهُ قولُ الآخَرِ:

شَكَا إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرَىٰ ....[٥]

والجَمَلُ لا يَتكلَّمُ، لكنَّه لَمَّا ظَهَرَ مِنْهُ[٦] النَّصَبُ والوَصَبُ[٧] لِطُولِ السُّرَىٰ عَبَّرَ عَنْ هٰذِه العَلامَةِ بالشَّكوىٰ التي تكون بالنُّطْقِ[٨] والكلام.

ومِنْهُ قَوْلُهم أيضاً[٩]:

امتلأَ الحَوضُ وقالَ: قَطْني حَسْبُكَ مِنّي قدْ مَلأتَ بَطْني[١٠]

---

(١) في «أ» و«م»: وذلك لم يتعذّر عليه.

(٢) البيت من معلّقة عنترة يصف فيه فرسه. وازورّ: أي مالَ. واللَّبَان: وسط الصدر. وبَعده:

لو كانَ يدري ما المُحاورةُ اشتكىٰ ولكانَ لو عَلِمَ الكلامَ مُكَلِّمي

ديوان عنترة: ٣٠.

(٣) من هنا إلىٰ نهاية جواب المسألة الرابعة سقط من «أ».

(٤) في «م»: ذلك، بدلاً من جملة (فسمّىٰ ذلك قولاً).

(٥) تتمّته: صَبْراً جُمَيلي فكِلانا مُبتَلىٰ. لسان العرب: مادّة (شكا).

والسُّرىٰ: سير عامّة الليل.

(٦) «منه» ليس في «م».

(٧) النَّصَب: التَعب، والوَصَب: الوَجَع والمَرَض.

(٨) في «ب» و«م»: كالنطق.

(٩) «أيضاً» ليس في «م»، وزاد في «ب»: شعراً.

(١٠) قَطني: أي حَسْبي، وأصلها قطي، ثمّ أُدخلت النون ليسلم السكون الذي بني عليه =

والحَوضُ لَمْ يَقُل(١) قَطْني، لكنّه لَمّا امْتَلأ بالماءِ عَبّر عَنْهُ(٢) بأنّه قالَ: حَسْبي.

ولـذلـك أمْثـالٌ كَثيرةٌ في مَنْثورِ كلامِ العَرَبِ وَمَنْظُومِه(٣)، وهُوَ مِنَ الشَّواهِد على ما ذَكَرْناهُ في تأويل الآيةِ، والله تَعالىٰ نَسْأَلُ التَّوفيقَ(٤).

فصل:
[في خَلْقِ الأرواحِ والأجْساد]

وأمّا الخَبَرُ بِأنَّ اللهَ تَعالىٰ خَلَقَ الأرْواحَ قَبْلَ الأجْسادِ بألْفَي عامٍ فَهُو مِنْ أخبارِ الآحادِ، وَقَدْ رَوَتْهُ العَامّةُ كَما رَوَتْهُ الخَاصّةُ(٥)، وَلَيْسَ هُوَ مَعَ ذلكَ(٦) بِما يُقْطَع علىٰ اللهِ سُبحانَه بِصِحّتِه، وإنّما نَقَلَهُ رُواته(٧) لِحُسْنِ الظَّنِّ به.

= الاسم (قَطْ)، والمصراع الثاني ليس في «م». و(حسبك مني) هي في لسان العرب: سلاً رويداً، وفي غيره: مهلاً رُويداً. أنظر الصحاح ولسان العرب: مادّة (قطط) وتفسير التبيان وتفسير القرطبي عند الآية (١١) من سورة فُصّلت.

(١) في «م»: لا يقول.

(٢) في «م»: لكنّه امتلأ بالماء فعبّر عنه.

(٣) في «م»: في منظوم كلام العرب ومنثوره.

(٤) في «م»: ونسأل الله تعالىٰ التوفيق.

(٥) معاني الأخبار: ١٠٨ ح/١ وفي إسناده محمد بن سنان وقد تقدّم القول في تضعيفه في جواب المسألة الثانية، وأخرجه أيضاً: ابن الجوزي في الموضوعات ١: ٤٠١، والسيوطي في اللآلي المصنوعة ١: ١٩٩، والشوكاني في الفوائد المجموعة: ٩٤/٣٨٢.

(٦) «هو مع ذلك» ليس في «م».

(٧) «رواته» ليس في «م».

وإنْ ثَبَتَ القولُ فالمَعْنىٰ فيهِ: أَنَّ اللهَ تعالىٰ قَدَّرَ الأَرْواحَ في عِلْمِه قَبْلَ اخْتراعِ الأَجْسادِ، واخْترَعَ الأَجْسادَ، ثُمَّ اخْترَعَ لها الأَرْواحَ، فالخَلْقُ لِلأَرْواحِ قَبْلَ الأَجْسادِ خَلْق تَقْديرٍ في العِلْمِ[1] كما قدّمناه، وليس بِخَلْقٍ لِذَواتِها كما وَصَفْناه.

والخَلْقُ لَها بالإِحْداثِ[2] والاخْتِراعِ[3] بَعْدَ خَلْقِ الأَجْسادِ[4] والصوَرِ التي تُدَبِّرُها الأَرْواحُ، ولولاَ أَنَّ ذلكَ كَذلك لكانَتِ الأَرْواحُ[5] تقومُ بِأَنْفُسِها ولا تَحْتاجُ إلىٰ آلاتٍ تحملها، ولَكُنَّا نَعْرِفُ مَا سَلَفَ لَنا مِنَ الأَحْوالِ قَبْلَ خَلْقِ[6] الأَجْسادِ كَما نَعْلَمُ أَحْوالَنا بَعْدَ خَلْقِ الأَجْسادِ، وهذا مُحالٌ لا خفاءَ بِفَسادِهِ.

[الأَرْواحُ جُنودٌ مجنَّدةٌ]

وأمَّا الحَديثُ بأَنَّ «الأَرْواحَ جنودٌ مجنَّدةٌ، فما تعارَفَ منها ائْتَلَفَ، وما تَناكَرَ منها اخْتلَفَ»[7] فالمعنَىٰ فيه: أنّ الأَرْواحَ التي هي الجَواهِرُ البسائطُ تتناصَرُ[8] بالجِنْسِ وتَتَخاذَلُ[9] بالعَوارِضِ، فَما تَعارَفَ مِنْها باتِّفاقِ الرأْيِ

---

(١) في «د»: في العلّة.
(٢) في «د»: والإحداث.
(٣) زاد في «د»: فيه.
(٤) في «جـ» و«م»: الأجسام.
(٥) «ولولا أنّ... الأرواح» ليس في «د».
(٦) «خلق» ليس في «م».
(٧) تقدّم تخريجه في أوّل هذه المسألة.
(٨) في «جـ» و«م»: تتناظر.
(٩) في «جـ»: وتتمنا ذلك.

والهَوىٰ ائْتَلَفَ، ومَا تناكَر مِنْها بِمُبايَنةٍ في الرأْي والهَوىٰ اخْتَلَفَ، وهٰذا مَوجُودٌ حِسّاً[١] ومُشاهدةً[٢].

وَلَيْسَ المُرادُ بذٰلكَ أَنَّ ما تَعارَفَ مِنْها في الذَّرِّ ائْتَلَفَ، كَما يَذْهَبُ إليهِ الحَشْوِيَّة، وكما بيَّنّاهُ مِنْ أَنَّه لا عِلْمَ للإنْسانِ بِحالٍ كانَ عَلَيها قَبْلَ ظُهورِه في هٰذا العَالَمِ، وَلَو ذُكِّرَ بِكُلٍّ[٣] شيءٍ ما ذَكَر ذٰلك.

فَوَضَحَ بِما ذَكَرْناهُ أَنَّ المُراد بالخَبَرِ ما شَرَحْناهُ، واللهُ المُوَفِّقُ لِلصَّوابِ[٤].

* * *

---

(١) في «ب» و«د»: حياً.

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: ومشاهد.

(٣) في «ب» و«د»: لكلّ، وفي «جـ» في كلّ.

(٤) وللشيخ المفيد قُدس سرّه كلام مفصّل في هذه المسألة الأخيرة مطابق لبيانه هذا، ذكره في شرحه لعقائد الصدوق، المسمّىٰ: (تصحيح الاعتقاد)، أُنظر ص٦٣ ـ ٧٣ منه.

المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ:

[ماهيَّةُ الرُّوح]

ما قَولُـه ـ أدامَ اللهُ تَعـالىٰ عُلُوَّهُ ـ في الأَرْواحِ ومَـاهِيَّتِهـا، وحَقِيقَةِ كَيفِيَّتِها، وما لَها عِنْدَ مُفارَقَتِها الأَجْساد، وَهَلْ حياة[١] النُّمو وقَبُول الغِذاء، والحياة التي هي في[٢] الذوات الفعّالة [هَلْ] هي مَعْنى أم لا؟

الجواب:

إنَّ الأَرْواحَ عِنْدَنا هي أَعْراضٌ لا بَقاءَ لَها، وإنَّما عَبَدَ اللهَ تَعالىٰ مِنْها الحَيُّ حَالاً بِحالٍ، فإذا قُطِعَ امْتِدادُ المُحْيَى بها جاءَ الموتُ الذي هُوَ ضِدُّ الحياةِ[٣] وَلَمْ يَكُنْ للأَرْواحِ وَجودٌ، فإذا أَحْيا اللهُ تَعالىٰ الأَمْواتَ[٤] ابْتَدأت[٥] فيهِمُ الحياةُ التي هي الرُّوحُ.

والحياةُ التي في الذَّواتِ الفَعَّالَةِ هي مَعْنَىٰ تَصْحيح العِلْمِ والقُدْرَةِ،

---

(١) في النسخ: وهي حياة.

(٢) (في) ليس في «م».

(٣) في «جـ» و«م»: الذي هو ضدّه.

(٤) «والأموات» ليس في «م».

(٥) في «ب» و«جـ» و«د»: ابتدأ.

وهي شَرْطٌ في كَوْنِ العالِمِ عالِماً، والقادِرِ قادِراً، ولَيْسَتْ مِنْ نَوعِ الحياةِ التي تكونُ في الأَجْسَادِ[1].

* * *

(١) «في الأجساد» وقعت بعد (المسألة الرابعة) في «ب» و«جـ» و«د».

المَسْأَلَةُ الرابِعَة:

[ماهِيَّةُ الإنْسَان]

ما قَولُه - حَرَسَ اللهُ تَعالىٰ عِزَّهُ - في الإنسان، أهُوَ[١] هٰذا الشَّخْصُ المَرْئيُّ المُدْرَكُ، علىٰ ما يَذْكُرُه[٢] أصحابُ أبي هاشم[٣]؟

أم جُزءٌ حالٌّ في القَلبِ حَسّاسٌ درّاكٌ، كما يُحْكَىٰ عن أبي بَكْرِ بْن الإخْشِيد[٤]؟

---

(١) في «ب» و«د»: وهو.

(٢) في «م»: ذكرناه.

(٣) هو عبد السلام بن محمّد بن عبد الوهاب، أبو هاشم بن ابي عليّ البصري الجُبّائي، وهو وأبوه من رؤساء المعتزلة، له آراء تفرّد بها، وتبعته فرقة من المعتزلة فسمّيت البهشمية نسبةً إليه، توفي سنة ٣٢١ هـ.

الفهرست للنديم: ٢٤٧، تاريخ بغداد ١١: ٥٦، الملل والنحل ١: ٧٣، الوافي بالوفيات ١٨: ٤٣٤.

(٤) في «ب» و«جـ»: الاحشار، وفي «د»: الاخشار، وفي «م»: الإخشاد. وهو: أحمد بن عليّ ابن بيغجور، أبو بكر بن الإخشيد، ورسمه هكذا بالياء والدال المهملة كلّ من: النديم في الفهرست، والنجاشي في الرجال، والذهبي في الأعلام، وقال ابن حجر: هو ابن الاخشاذ - بالمعجمة - ويقال له ابن الأخشيد، وكأنّ الشين ممالة، وهو من رؤساء المعتزلة وزهّادهم، وضبطه الخطيب بالألف والذال المعجمة، وجعله الصفدي: الاخشياد، بياء قبل الألف ثم الذال المعجمة توفّي سنة ٣٢٦ هـ وله ستّ وخمسون سنةً.

الفهرست للنديم: ٢٤٥، الرجال النجاشي: ٤٠٢، سير أعلام النبلاء ١٥: ٢١٧، =

الجواب:

إنَّ الإنْسـانَ هُوَ ما ذَكَرَهُ بنو نُوبَخْت[١]. وقد حُكيَ عَن هِشام بن الحَكَم[٢] أيضاً، والأَخْبارُ عَن مَوالينا عليهِمُ السّلامُ تَدُلُّ عَلىٰ ما نَذْهَبُ[٣] إليهِ:

وهُوَ شَيءٌ[٤] قائمٌ بِنَفْسِه، لا حَجْمَ لَهُ وَلا حَيِّز، لا يَصِحُّ عليهِ التَّرْكِيبُ وَلا الحَرَكَةُ والسُّكونُ، ولا الاجْتِماعُ والافْتِراقُ، وهُوَ الشَّيءُ الذي كانَتْ تُسَمِّيه

= لسان الميزان ١: ٢٣١، تاريخ بغداد ٤: ٣٠٩، الوافي بالوفيات ٧: ٢١٦.

(١) هذه النسبة إلىٰ نوبخت، وهو أحد أجداد هذا البيت، وهم من الشيعة الإماميّة، كان لبعض متكلّميهم آراء خاصة في بعض شعب الكلام والفقه والحديث، ومنهم: أبو سهل إسماعيل بن عليّ النوبختي، شيخ المتكلّمين ببغداد، له احتجاج علىٰ الحلّاج، وله كتب كثيرة، وقد أدرك الإمام الحسن العسكري في وفاته ورأىٰ الإمام صاحب الزمان (عج)، وقد سئل: كيف صارت السفارة لأبي القاسم الحسين بن روح دونك؟ فقال: هم أعلم وما اختاروه، ولكن انا رجل ألقي الخصوم وأناظرهم، توفّي سنة ٤٠٢ هـ. ومنهم ابن اخته أبو محمد الحسن بن موسىٰ النوبختي صاحب كتاب فرق الشيعة.

الأنساب للسمعاني ٥: ٥٢٩، رجال النجاشي: ٦٣ ت/١٤٨، الكنىٰ والألقاب ١: ٩٣، ١٥٤.

(٢) هو أبو محمد هِشام بن الحكم الكوفي الشيباني، حدّث عن الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام، وكان عالي المنزلة عندهما رويت له عنهما عليهما السلام مدائح كثيرة، برع في الكلام، ففتق الكلام وكان فيه حاذقاً حاضر الجواب، له مناظرات عديدة نقل الكشي بعضها في رجاله، وله كتب كثيرة، توفي سنة ١٩٩ هـ علىٰ الأظهر.

رجال النجاشي: ٤٣٣ ت/١١٦٤، رجال الكشي: ٢٥٥ ت/٤٧٥، الفهرست للنديم: ٢٤٩، رجال العلّامة الحلّي: ١٧٨.

(٣) في «ب» و«د»: أذهب.

(٤) «شيء» ليس في «م».

الحُكماء الأوائل: (الجَوْهَر البَسيط)[1].

وكذلكَ كُلُّ حيٍّ فعّالٍ مُحْدَثٍ فهو جَوْهَرٌ بَسيط.

وليسَ كما قالَ الجُبّائي وابْنُه[2] وأصحابهما: أَنَّهُ جُملةٌ مُؤَلَّفة.

وَلا كما قالَ ابْنُ الإخْشيد: انَّهُ جِسْمٌ مُتَخَلْخِل[3] في الجُملةِ الظاهِرة.

ولا كما قال الاعوازي[4]: أنَّه جُزءٌ لا يتجزّأ.

وقَولي فيه قَولُ مَعْمَر[5] مِنْ المُعْتَزِلَة، وبني نُوبَخْت مِنَ الشِّيعَة علىٰ ما قَدَّمْتُ ذِكْرَه:

---

(١) الإنسان هنا هو المفهوم العقلي الكلّي الذي ينطبق علىٰ كل واحد من أفراده، وهذا الإطلاق مشهور بين الخواص.

والجوهر يُطلق علىٰ الذات الموجودة لا في موضوع، أي أنّه لا يحتاج في وجوده إلىٰ شيء يوجد به أو فيه. والجوهر من حيث وجوده الطبيعي يقسم إلىٰ قسمين: بسيط، ومركّب. وله تقسيمات أُخرىٰ من وجوه أُخرىٰ.

أُنظر: تجريد الاعتقاد: ١٤٣، دستور العلماء ١: ١٩٨، ٤١٨، المقابسات: ٢٥٩.

(٢) الجُبّائي: هو أبو عليّ محمد بن عبد الوهاب البصري الجبّائي، أحد أئمّة المعتزلة ومتكلّميهم، تفرّد بآراء فتبعه جماعة فسُمّوا الجبّائية، ولد سنة ٢٣٥ وتوفي سنة ٣٠٣ هـ.

وفيات الأعيان ٤: ٢٦٧، الوافي بالوفيات ٤: ٧٤. وابنه: أبو هاشم الجبائي، تقدمت ترجمته في هذه المسألة.

(٣) في «م»: متخلّل.

(٤) في «ب»: الاعرازي، وفي «جـ» و«م»: الاعواذي، ولم أجده، والظاهر لي أنّها محرفة من الأُسواري، وهو من متكلّمي المعتزلة، ومن شيوخهم، وقد وافق النّظام في معظم أقواله.

أُنظر: الملل والنحل ١: ٦٠، الفصل لابن حزم ٢: ١٨٣ وما بعدها.

(٥) هو مَعْمَر بن عبّاد ـ وقيل عمرو ـ السلمي، أبو المعتمر المعتزلي البصري، سكن بغداد، وناظر النّظام، وله آراء انفرد بها عنهم، وتُنسب إليه طائفة تعرف بالمعمرية. توفّي سنة ٢١٥ هجري.

الملل والنحل: ٦٥، سير أعلام النبلاء ١٠: ٥٤٦.

وَهُـوَ شيءٌ يحتمِـل العِلْمَ والقُدْرَةَ والحياةَ والإرادَةَ والكَراهَة والبُغْض والحُبَّ، قائمٌ بنَفْسِه، مُحتاجٌ في أفْعَالِه إلىٰ الآلَةِ التي هِيَ الجَسَدُ.

والوَصْف لَهُ[١] بأنَّه حَيٌّ يَصِحُّ[٢] عَلَيهِ القَولُ بأنَّهُ عالِمٌ قادِرٌ.

وليسَ الوَصْفُ لَهُ بالحَياةِ كالوَصْفِ لِلأجْسَادِ بالحَياةِ حَسْبَما قَدَّمناه.

وقَد يُعَبَّرُ عَنْهُ بـ (الرُّوح).

وعلىٰ هٰذا المَعْنَىٰ جاءَتِ الأخْبارُ: أنَّ الرُّوحَ إذا فارَقَتْ الجَسَد نُعِّمَتْ وعُذِّبَتْ[٣].

والمُرادُ: أَنَّ الإنْسانَ الذي هُوَ الجَوْهَرُ البَسيطُ يُسمَّىٰ (الرُّوح)، وعليهِ الثَّوابُ والعِقابُ، وإلَيهِ تَوَجَّهَ الأمْرُ والنَّهْيُ والوَعْدُ والوَعِيدُ.

وَقَـد دَلَّ القُـرآنُ علىٰ ذٰلك بِقَوْله: ﴿يا أيُّها الإنْسانُ ما غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَريمِ * الَّذي خَلَقَكَ فَسَوَّيْكَ فَعَدَلَكَ * في أيِّ صُورَةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ﴾[٤] فَأخْبَرَ تَعالىٰ أنَّهُ غَيْرُ الصُّورَةِ، وأنَّه مُرَكَّبٌ فيها.

وَلَوْ كانَ الإنْسانُ هُوَ الصُّورَةُ لَمْ يَكُنْ لِقَوله تَعالىٰ: ﴿في أيِّ صُورَةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ﴾ مَعْنىً، لأنَّ المُرَكَّبَ في الشيءِ غَيْرُ الشيءِ المُرَكب فيهِ[٥].

وَلا مُحالَ أنْ تكون الصُّورَةُ مُرَكَّبَةً في نَفْسِها وعَيْنِها لِما ذَكَرْناهُ.

---

(١) «له» ليس في «جـ» و«م».

(٢) في «م»: يصلح.

(٣) الكافي ٣ ـ ب ٩١ ـ: ٢٤٤ ح/٣، ٤ وباب ٩٢: ٢٤٥ ح/١، ٢، من لا يحضره الفقيه ١: ١٢٢ ح/٣٥، مسند أحمد ٢: ٣٦٤، ٦: ١٤٠، سنن ابن ماجة ـ كتاب الزهد ـ ٢: ١٤٢٣ ح/٤٢٦٢، سنن النسائي ٤: ١٠١.

(٤) الانفطار ٨٢: ٦ ـ ٨.

(٥) «فيه» ليس في «د».

وَقَد قالَ سُبْحانَه في مُؤمِنِ آلِ يس: ﴿قِيلَ ادْخُلِ الجَنَّةَ قالَ يا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ * بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي﴾[١] فأَخبرَ أَنَّهُ حَيٌّ ناطِقٌ مُنعَّمٌ وإنْ كانَ جِسْمُهُ علىٰ ظَهْرِ الأَرْضِ أَو في بَطْنِها.

وقالَ تَعالىٰ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ﴾[٢] فأَخْبَرَ أنهم أحياءٌ، وإنْ كانتْ[٣] أَجْسَادُهُمْ علىٰ وَجْهِ الأَرْضِ أمواتاً لا حياةَ فِيها.

ورُوِيَ عَنِ الصَّادِقِين عَلَيهِمُ السّلامُ أَنَّهُم قالُوا: «إذا فارَقت أرواحُ المؤمنين أجسادَهم أسكنها[٤] الله تعالىٰ في أجسادهم التي فارقوها فيُنَعِّمهم في جنَّته»[٥].

وأنكروا ما ادَّعَتْهُ العامَّة مِن أنَّها تسكُنُ في حَواصِلِ الطُّيورِ الخُضْر، وقالُوا: «المُؤمِنُ أَكْرَمُ علىٰ اللهِ مِنْ ذلك»[٦].

وَلَنـا علىٰ المَذْهَبِ الذي وَصَفْناهُ أدِلَّةٌ عَقْلِيَّةٌ لا يَطْعَن المُخالِفُ فِيها ونَظائِرها لِمَا ذَكَرْناهُ مِنَ الأدِلَّة السَّمْعِيَّة.

وبِاللهِ أَسْتَعِين.

* * *

(١) يس ٣٦: ٢٦ ـ ٢٧.

(٢) آل عمران ٣: ١٦٩ ـ ١٧٠.

(٣) «كانت» ليس في «د» و«م».

(٤) في «ب» و«د»: أسكنه.

(٥) الكافي ٣ ـ باب ٩١ ـ: ٢٤٥ ح/٦.

(٦) الكافي ٣: ٢٤٤ ح/١، ٦، ٧.

المَسْأَلَةُ الخَامِسَةُ:

[عَذابُ القَبْرِ]

ما قَولهُ - أدامَ اللهُ تأْيِيدَهُ[1] - في عَذابِ القَبْرِ وكيْفِيَّتِهِ؟
ومتَىٰ يكونُ؟
وَهَلْ تُرَدُّ الأَرْواحُ إلىٰ الأَجْسادِ عِنْدَ التَّعْذِيب أم لا؟
وَهَلْ يكونُ العَذابُ في القَبْرِ، أو يكونُ بين النَّفْخَتين[2]؟

الجواب:

الجوابُ عَنْ هٰذا السُّؤالِ قَدْ تَقَدَّمَ في المَسْأَلَةِ التي سَبَقت هٰذه المَسْأَلَة[3].

والكَلامُ في عَذابِ القَبْرِ طَرِيقُهُ[4] السَّمْعُ دون العَقْل.

وَقَدْ وَرَدَ[5] عَنْ أَئِمَّةِ الهُدىٰ علَيهِمُ السّلامُ أَنَّهُمْ قالُوا[6]: «ليسَ يُعَذَّبُ

---

(١) في «أ» و«م»: مدّته.

(٢) «النفختين» سقطت من «د».

(٣) في «ب» و«جـ» و«د»: التي سبقها هذه المسألة. والجملة ليست في «أ» و«م».

(٤) في «م»: بطريق.

(٥) في «أ» و«م»: روي.

(٦) في «أ» و«م»: أنه.

في القَبْرِ كُلُّ مَيِّتٍ، وإنَّما يُعَذَّبُ مِنْ جُمْلَتِهم مَن مَحَضَ الكُفْرَ، وَلا يُنَعَّمُ كُلُّ ماضٍ لِسَبيلِهِ، وإنَّما يُنَعَّمُ[1] مِنْهُمْ مَنْ مَحَضَ الإيمانَ مَحضاً، فأمّا سِوىٰ هٰذينِ الصِّنْفَينِ فإنَّه[2] يُلْهىٰ عَنْهم[3]».

وكذٰلك رُوِيَ أنَّهُ لا يُسألُ في قَبْرِهِ إلّا هٰذانِ الصِّنْفَانِ خَاصَّةً[4].

فعلىٰ ما جَاءَ بِهِ الأَثَرُ مِنْ ذٰلكَ يكونُ الحُكْمُ[5] ما ذَكَرْناهُ.

وأَمَّا كَيْفِيَّةُ عَذابِ الكَافِرِ في قَبْرِه[6]، ونَعِيمِ المُؤمنِ فيهِ، فإنَّ الأَثَر[7] أَيضاً قَدْ وَرَدَ بأَنَّ اللهَ تَعالىٰ يَجْعَلُ رُوحَ المُؤمِنِ في قالَبٍ مِثْلَ قالَبِهِ في الدنْيا، في جنَّةٍ من جِنانه[8]، يُنَعِّمه فيها إلىٰ يَوْمِ السَّاعَةِ، فإذا نُفِخَ في الصُّورِ أنشَأَ جَسَدَهُ الذي بَلِيَ في التُّراب[9] وَتَمَزَّقَ، ثُمَّ أَعادَهُ إليهِ وحَشَرَهُ إلىٰ المَوْقِفِ، وأَمَرَ بهِ إلىٰ جَنَّةِ الخُلْدِ، فَلا يَزالُ[10] مُنَعَّماً بِبَقاءِ اللهِ عزَّ وجَلَّ.

غَيْرَ أَنَّ جَسَدَهُ الذي يُعادُ فيهِ لا يكونُ علىٰ تَرْكِيبِهِ في الدُّنيا، بَلْ يُعَدَّلُ طِباعَهُ ويُحَسَّنُ صُوْرَتَهُ فلا يَهْرَمُ[11] مَعَ تَعْديلِ الطِّباعِ، وَلا يَمَسُّه نَصَبٌ في

---

(١) في «م»: يتنعّم. في الموضعين.

(٢) «الصنفين فإنّه» ليس في «م».

(٣) الكافي ٣ ـ باب ٨٨ ـ: ٢٣٥ ح/١ ـ ٣، ٢٣٧ ح/٨.

(٤) الكافي ٣ ـ باب ٨٨ ـ: ١٣٦ ح/٤.

(٥) «من ذلك يكون الحكم» ليس في «م»، وفي «ب» و«د» محلّها بياض.

(٦) في «م»: الكفّار في قبورهم.

(٧) في «أ» و«جـ» و«م»: الخبر.

(٨) «في جنّة من جنانه» ليس في «ب» و«د».

(٩) «الذي بلىٰ في التراب» محلّها بياض في «ب» و«د».

(١٠) «فلا يزال» محلّها بياض في «ب» و«د».

(١١) في «م»: ولا يبدّل.

الجَنَّةِ وَلَا لُغوب[١].

والكافِرُ يُجْعَلُ في قالَبٍ كَقالَبِهِ في الدُّنيا، في مَحَلِّ عَذابٍ يُعاقَبُ به، ونَار يُعَذَّبُ بها حتّىٰ الساعَة، ثُمَّ يُنْشَأ جَسَدُه الذي فارَقَهُ في القَبْرِ، ويُعادُ إليه، ثُمَّ يُعذَّبُ[٢] بهِ في الآخِرَةِ عذابَ الأَبَدِ، ويُركَّبُ أيضاً جَسَدُه تركيباً لا يَفنَىٰ مَعَهُ[٣].

وَقَدْ قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوّاً وَعَشِيّاً وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذابِ﴾[٤].

وَقـالَ في قِصَّةِ[٥] الشُّهَداءِ: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[٦] وهٰذا قَد مَضَىٰ فِيما تَقَدَّم[٧].

فدلّ علىٰ أنَّ العَذابَ والثوابَ[٨] يكونُ قَبْلَ[٩] القِيامَة وبَعْدَها، والخَبَرُ واردٌ بأنَّه يكونُ مَع فِراقِ الرُّوحِ الجَسَدَ[١٠] في الدُّنيا[١١].

---

(١) اللغوب: التعب والإعياء.

(٢) في «م»: الذي فارقه في القبر فيعذبه به.

(٣) أنظر: الكافي ٣: ٢٤٥ ح/٦، ٢٥١ ح/٧.

(٤) غافر ٤٠: ٤٦.

(٥) في «د»: قضية.

(٦) آل عمران ٣: ١٦٩.

(٧) تقدّم في جواب المسألة الرابعة، وقوله: «فيما تقدّم» ليس في «م».

(٨) في «أ» و«م»: الثواب والعذاب.

(٩) زاد في «أ» و«م»: يوم.

(١٠) في «أ» و«م»: والجسد.

(١١) الكافي ٣ ـ باب ٨٨ ـ :٢٣٥ ح/١ ـ ١٨، سنن النسائي ـ كتاب الجنائز ـ ٤: ٩٧ ـ ١٠٨.

والـرُّوحُ هاهُنا عِبارَةٌ عَنِ انفعال الجَوْهَرِ البَسيط، ولَيْسَ بِعبارَةٍ عن الحياة التي يَصِحّ مَعَها العِلْمُ والقُدْرَةُ، لأنَّ هٰذِهِ الحياة عَرَضٌ لا يَبْقىٰ، ولا يَصِحُّ علَيه الإعادَةُ.

فهٰذا ما عَوَّلَ علَيهِ أَهْلُ(1) النَّقْلِ، وجاءَ بِهِ الخَبَرُ علىٰ ما بيَّنّاه.

* * *

---

(١) (أهل) ليس في «أ» و«ب» و«جـ» و«د».

المَسْأَلَةُ السادِسَةُ:

[حَياةُ الشُّهَدَاءِ]

ما قَولُـه ـ أَدامَ اللهُ تَعالىٰ تَمْكِينَهُ ـ في قولِ اللهِ تَعالىٰ: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذينَ قُتِلوا في سَبيلِ اللهِ أَمْواتاً بَلْ أَحْياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾[1] أَهُم أحياءٌ في الحَقيقةِ علىٰ ما تَقْتَضِيهِ الآيةُ الشريفةُ، أم الآيةُ مَجازٌ؟

وهل[2] أجْسَادُهُمُ الآنَ في قُبورِهم، أم في الجَنَّةِ؟

فإنَّ المعْتَـزِلَـة مِن أَصْحابِ أَبي هاشِم يقولُون: إنَّ اللهَ تعالىٰ يَنْزِعُ مِنْ[3] جَسَدِ كُلِّ واحدٍ مِنهُم أجزاءَ قَدْرَ ما تَتَعَلَّقُ به[4] الرُّوحُ، وأنَّه تعالىٰ يَرزُقُهم علىٰ ما[5] نَطقت به الآيةُ، وما سِوىٰ هذ. مِن أجزاءِ أبدانِهم فهي في قُبورِهم كأجساد سائر الموتىٰ[6].

---

(١) آل عمران ٣: ١٦٩.

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: وأنّ.

(٣) (إن الله تعالىٰ ينزع من) ليس في «ب»، وفي «د» محلّها بياض، وفي «أ» و«م»: إن الله تعالىٰ يدع في.

(٤) في «أ»: ـ...

(٥) (علىٰ ما) ليس في «ب»، وفي «د» محلّها بياض.

(٦) «سائر الموتىٰ» وقعت بعد كلمة (الجواب) في «ب» و«جـ» و«د».

الجواب:

هُوَ ما قدَّمنا ذِكْرَهُ[١] في المسألة السابقة[٢]، وقَد ثَبَتَ[٣] ما فيه ببيان يُستغنَىٰ بوُضوحِه عَنْ تكرارِه وإعادَته.

فأمّا هٰذا المَحكيّ عن أصحاب[٤] أبي هاشِم فلأنَّ المَحْفُوظَ عنه: أنَّ الإنْسانَ المُخاطَب المَأمُور المَنْهِي هو البُنية[٥] التي لا تَصِحُّ الحياةُ إلّا بها، وما سِوىٰ ذٰلكَ مِن الجَسَد فليس بإنْسان، ولا يَتَوَجَّهُ[٦] إليهِ أَمْرٌ وَلا نَهْيٌ[٧] ولا تَكليفٌ[٨].

وإنْ كانَ القَومُ يَزْعُمونَ أنَّ تِلكَ البُنْيَة لا تُفارِقُ ما جاوَرَها مِن الجَسَد فيُعذَّبُ أو يُنَعَّمُ، فَهُوَ مَقالٌ يَسْتَمِرُّ علىٰ أَصْلِهِم إذا كانتْ البُنْيَةُ التي ذَكروها هُوَ المُكَلَّفُ المَأمُور المَنْهِيّ، وباقي جَسَدهُ في القَبْرِ.

إلّا أنَّهُم لَمْ يَذْكُروا كَيْفَ يُعَذَّبُ مَن يُعَذَّبُ[٩]، ويُثابُ من يُثابُ[١٠]: أَي

---

(١) «م»: ما قدّمناه.

(٢) في «أ»: التي سبقت هذه المسالة. وفي «ب» و«جـ» و«د»: التي سبقتها لهذه المسألة.

(٣) «وقد ثبت» ليس في «ب» و«جـ» وفي «د» محلّها بياض.

(٤) في «م»: عن أبي هاشم، وفي «ب» و«د»: بياض بقدر كلمتين.

(٥) في «أ» و«د» و«م»: البيّنة.

(٦) في «أ» و«م»: يوجّه.

(٧) في «أ» و«م»: الأمر والنهي.

(٨) في «م»: يتكلّف.

(٩) في «ب» و«جـ» و«د»: عذب.

(١٠) في «د»: وإثبات من أثبت، وفي «ب» و«جـ»: ويُثاب من أثيب.

دارٍ غَيْرِ الدُنيا[١]، أمْ فيها؟

وهل يَحْيَىٰ بَعْدَ المَوتِ،أو يُفارق الجُمْلَةَ[٢] في الدُّنيا فلا[٣] يَلْحَقُهُ مَوتٌ؟ ثُمَّ لَمْ يُحْكَ[٤] عَنْهُمْ في أيِّ مَحَلٍ يُعَذَّبُونَ ويُثابون.

وما[٥] قالُوهُ مِنْ ذٰلكَ فَلَيْسَ بهِ أثَرٌ، ولا يدُلُّ عليهِ العَقْلُ، وإنَّما هو مُخْرَجٌ[٦] مِنْهُم علىٰ الظَّنِّ والحِسْبانِ[٧]. ومَن بنَىٰ مَذْهَبَهُ علىٰ الظَّنِّ[٨] في مِثْلِ هٰذا البابِ كانَ بِمَقالَتِه مُضْطَرِباً[٩].

ثُمَّ إنَّهُ يُفسِد[١٠] قولهم مِنْ بَعْد: ما دَلَّ علىٰ أنَّ الإنْسانَ المَأْمورَ المَنهِي هُوَ الجَوْهَرُ البَسيطُ، وأنَّ الأَجْزاءَ المُؤَلَّفَةَ لا يَصِحُّ أنْ تكونَ فَعّالةً.

ودلائلُ ذٰلكَ يطولُ بإِثْباتِها[١١] الكِتابُ[١٢]، وفيما أَوْمَأْنا إليهِ مِنْها كِفايةٌ فيما يتعلّق بهِ السُّؤالُ.

وباللهِ التَّوفيقُ.

---

(١) في «جـ» و«م» أفي غير دار الدنيا.

(٢) في «د»: في الجملة.

(٣) «فلا» ليس في «م».

(٤) في «أ»: يجد. ومن هنا سقط في «ب» وحتىٰ بعض جواب المسألة الثامنة.

(٥) في «جـ» و«د»: وفيما.

(٦) في «أ»: يخرج. وفي «د» و«م»: تخرّج.

(٧) في «أ»: النظر والحساب، والحِسبان ـ بكسر الحاء ـ: الظّن، وهو بالضمّ: التقدير الدقيق، والأوّل أنسب في المقام.

(٨) في «أ» و«م»: النظر.

(٩) في «أ» و«م»: كان مقاله مضطرباً، وفي «جـ» مظهر، وفي «د»: بمقالته مضطراً.

(١٠) في «د»: الذي يفسد، وفي «م» إنّه يُفيد.

(١١) في «أ» و«م»: ودليل ذلك يطول بإثباته.

(١٢) «ثمّ إنّه يفسد. . . الكتاب» ليس في «جـ».

المَسْأَلةُ السابِعَةُ:

[حُكْمُ مَن قال بالجَبْرِ وجوَّز الرؤية]

ما قولُه ـ حَرَسَ اللهُ تعالىٰ ظِلَّهُ[١] ـ في أصحابِ الإجبارِ[٢] مِنَ الإماميَّة مِمَّن يعتَقِدُ الجَبْرَ، وَيُثْبِتُ إرادَةَ الله تَعالىٰ للمَعاصِي والكُفْرِ، ويُجَوِّزُ الرُّؤيَة علىٰ اللهِ تَعالىٰ؟

وهَلْ يَبْلُغُ[٣] هٰذا القولُ مِنْهُمُ الكُفْرَ، أم لا؟

وهَلْ يَجُوزُ صَرْفُ الزكواتِ إلىٰ ضُعَفائِهِمْ أم لا؟

الجواب:

إنَّ المُجْبِرَةَ كُفّارٌ[٤] لا يَعْرِفُونَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ.

وَمَنْ لا يَعْرِفُ اللهَ تَعالىٰ فهُوَ خارجٌ مِنَ[٥] الإيمانِ، لاحِقٌ بِأَهْلِ الكُفرِ والطُغْيانِ، لا يَنْفَعُهُ عَمَلٌ يرجو به القُرْبَةَ[٦] إلىٰ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلا تصِحُّ مِنهم

---

(١) في «أ» و«م»: أدام الله علوّه.

(٢) في «أ»: الأخبار.

(٣) في «م»: هل مبلغ.

(٤) «كفّار» ليس في «أ».

(٥) في «د»: عن.

(٦) في «د»: يرجونه.

مَعْرِفَةُ الأنبياءِ والأئِمَّةِ عليهِمُ السَّلامُ.

ومَنْ تَعَلَّقَ مِنْهُم[١] بِمَذْهَبِ أَهْلِ الحَقِّ فَهُو مُنْتَحِلٌ لَهُ عَنْ طَرِيقِ الهَوىٰ والإِلْفِ والمَنْشَأ والعَصَبِيَّةِ[٢]، دُونَ المَعْرِفَةِ بِهِ[٣] والعِلم بِحَقِيقَتِه.

ومَنْ كانَ كذلكَ لا يَحِلُّ صَرْفُ الزكاةِ إِلَيهِ.

ومَن صَرَفَهـا إليهِ فَقَدْ وَضَعها في غَير موضِعها، وهي في ذِمَّتِه حتّىٰ يُؤَدِّيها إِلىٰ مُسْتَحِقِّها مِنْ أَهْلِ المَعْرِفَة والوِلايَةِ[٤].

وباللهِ التوفيق.

* * *

(١) في «جـ» و«د»: وإن تعلّق بمذهب...

(٢) «المنشأ» ليس في «أ»، وفي «م»: من طريق الهوىٰ والمعصية.

(٣) «به» ليس في «م».

(٤) في «ب» و«جـ» و«م»: والولاء.

المَسْأَلَةُ الثّامِنةُ[١]:

[الاخْتِلافُ في ظَواهِرِ الرِّواياتِ]

ما قَولُـهُ ـ أدامَ اللهُ تَعالىٰ نَعْماءَه ـ فيمَنْ تَنَدَّسَ[٢] طَرَفاً مِنَ العِلْمِ، ورُفِعَتْ[٣] إليهِ الكُتُبُ المُصَنَّفَةُ في الفِقْهِ عَنِ الأَئِمَّةِ الهادِيَةِ[٤] عليهِمُ السَّلامُ فيهـا اخْتِلافٌ ظَاهِرٌ في المَسائلِ الفِقْهيَّةِ، كَما وَقَعَ الاخْتِلافُ بَيْنَ ما أَثْبَتَهُ الشَّيْخُ أبو جَعْفَر بنُ بابَوَيه رَحِمَهُ اللهُ[٥] في كُتُبِهِ مِنَ الأَخْبارِ المُسْنَدَةِ عَنِ الأَئمَّةِ عَليهِمُ السَّلامُ، وبَيْنَ ما أَثْبَتَهُ الشَّيْخُ أبو عليٍّ بنُ الجُنَيْدِ رَحِمَهُ اللهُ[٦] في كُتُبِهِ مِنَ المَسائلِ الفِقْهيَّةِ المُجَرَّدة عَنِ الأَسانِيدِ؟

---

(١) من هنا سقط من «أ».

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: سدد، وفي «م»: سدله. وهما محرّفتان، وتندُّس الخَبَر: تحرّىٰ عنه.

(٣) في «د» و«م»: ووقعت.

(٤) في «م»: الهادين.

(٥) هو محمّد بن عليّ بن الحسين بن موسىٰ بن بابويه القُمّي، شيخ الحفظة ورئيس المحدّثين، المعـروف بالصدوق، له نحو من ثلاثمائة مصنّف، وهو أُستاذ الشيخ المفيد رضوان الله عليهما، ورد بغداد سنة ٣٥٥ هـ، وسمع منه شيوخ الطائفة وهو حَدَث السنّ، توفّي بالريّ سنة ٣٨١ هـ، وقبره فيها مزار معروف قرب ضريح السيد عبد العظيم الحسني.

رجال النجاشي: ٣٨٩ ت/١٠٤٩، تاريخ بغداد ٣: ٨٩، الكنىٰ والألقاب ١: ٢٢١.

(٦) في «م» عليّ بن الجُنيد، وهو محمّد بن احمد بن الجُنيد، أبو علي الكاتب الاسكافي، من أكـابر علماء الإماميّة، وأدقّهم نظراً، متكلّم فقيه محدّث أديب، روىٰ عنه الشيخ المفيد

هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَجْتَهِدَ[1] رَأْيَهُ، وَيُعَوِّل[2] علىٰ ما هُوَ الحَقُّ عِنْدَهُ والأَصْوَبُ لَديه، أم يَعْتَمِدَ علىٰ المُسْنَداتِ دُونَ المَراسيلِ ؟

الجواب:

إنَّهُ لا يَجُوزُ لاحَدٍ مِنَ الخَلْقِ أنْ يَحْكُم علىٰ الحَقِّ فِيما وَقَعَ فيهِ الاخْتِلافُ مِنْ مَعْنَىٰ كِتابٍ، أَو سُنَّةٍ، أَو مَدْلُولِ دَليلٍ عَقْلِيّ[3]، إلّا بَعْدَ إحاطَةِ العِلْمِ بذلكَ، والتمكُّنِ مِنَ النَّظَرِ المُؤَدّي إلىٰ المَعْرِفَةِ.

فمتىٰ كان مُقَصِّراً عَنْ عِلْمِ طَريقِ ذلك فَلْيَرْجِعْ إلىٰ مَن يَعْلَمهُ، ولا يَقولُ برَأْيِهِ وَظَنِّهِ. فإنْ عَوَّل علىٰ ذلكَ فأصابَ الاتِّفاق لَمْ يكُن مأْجُوراً، وإنْ أخطأ الحَقَّ فيهِ كانَ مَأْزُوراً.

والذي رَواهُ أبو جَعْفَرٍ رَحِمَهُ اللهُ فَلَيْسَ يَجِبُ العَمَلُ بِجَمِيعِه إذا لَمْ يَكُنْ ثابِتاً مِنَ الطُّرقِ التي تَعَلَّقَ بها قولُ الأَئمَّةِ علَيهم السَّلامُ[4]، إذ هِي أَخْبارُ آحادٍ، لا تُوجِبُ علْماً ولا عَمَلاً[5]، ورِوايَتها عَمَّنْ يَجُوزُ علَيهِ السَّهْوُ والغَلَطُ.

= وغيره، وقد حُكي عنه القول بالقياس، وتوفّي سنة ٣٨١ هـ.

رجال النجاشي: ٣٨٥ ت/١٠٤٧، رجال العلامة الحلّي: ١٤٥ ت/٣٥، الكنىٰ والألقاب ٢ : ٢٦ .

(١) في «د» يجهد، وفي «م»: يجمد.

(٢) في «م»: ويقول.

(٣) زاد في «م»: لا يعمل به.

(٤) إلىٰ هنا سقط من «ب».

(٥) في «ب» و«جـ» و«د»: عملاً وعلماً.

وإنّما روىٰ أبو جَعْفرٍ رَحِمَهُ اللهُ ما سَمِعَ، ونَقَلَ ما حَفِظَ، ولَم يَضْمَنِ العُهْدَةَ في ذٰلك.

وأَصْحَابُ الحَدِيثِ يَنْقُلُونَ الغَثَّ والسَّمينَ، ولا يَقْتَصِرُونَ في النَّقْلِ علىٰ المَعْلُومِ[١]، ولَيْسُوا بأَصْحابِ نَظَرٍ وتَفْتيشٍ، ولا فِكْرٍ فِيما يَرْوُونَهُ وتَمْييز، فأَخْبارُهُم مُخْتَلِطَةٌ[٢] لا يَتَميَّزُ مِنها الصَّحِيحُ مِنَ السَّقيمِ إلّا بِنَظَرٍ في الأُصولِ، واعْتِمادٍ علىٰ النَّظر الذي يُوصِل إلىٰ العلمِ بِصِحَّةِ المَنْقول.

فأمّا كُتُبُ أبي عليّ بنِ الجُنَيْد، فَقَدْ حَشاها بأَحْكامٍ عَمِلَ فِيها علىٰ الظَّنِّ، واسْتَعْمَلَ فيها مَذْهَبَ المُخالِفينَ في القِياس[٣] الرَّذل[٤]، فَخَلَطَ بَيْنَ المَنْقُولِ عَنِ الأَئمَّة عَلَيهِمُ السَّلامُ وبَيْنَ ما قالَهُ بِرَأْيِهِ، ولَمْ يُفْرِد أحَدَ الصِّنْفينِ مِنَ الآخَرِ.

ولَوْ أفْرَدَ المَنْقولَ مِن الرَّأْيِ لَمْ يَكُن فيهِ حُجَّةٌ، لأنَّه لَمْ يَعْتَمِدْ في النَّقْلِ المُتواتِرَ مِنَ الأَخْبارِ، وإنَّما عَوَّلَ علىٰ الآحادِ.

وإنْ كانَ[٥] في جُملة[٦] ما نَقَل غَيْرُهُ مِنْ أَصْحابِ الحَديثِ ما هُوَ مَعلُومٌ، وإنْ لَمْ يَتَميَّزْ لَهُمْ[٧] ذٰلكَ لِعُدولِهِمْ عَنْ طَريقِ النَّظَرِ فيهِ، وتَعْويلِهِمْ علىٰ النَّقلِ خاصَّةً، والسَّماعِ مِنَ الرِّجالِ، والتَّقْليدِ دُونَ النَّظَرِ والاعْتِبارِ.

---

(١) في «م»: العلوم.

(٢) في «م»: مختلفة.

(٣) في «م»: والقياس.

(٤) الرذل: الرديء.

(٥) في «م»: واما كانت.

(٦) في «ب» و«جـ»: حمله.

(٧) في «م»: له.

فهـذا ما عندي في الذي تضمَّنته[1] الكُتُب للشَّيْخينِ المَذْكورَين في الحَلالِ والحَرامِ مِنَ الأَحْكَامِ[2].

فصل:

[المَوْقِفُ مِنَ الرِّواياتِ المَخْتَلِفة الظواهِر]

وللشّيعَـةِ أَخْبارٌ في شرائعَ مُجْمَعٌ علَيها بَيْنَ عِصابَةِ الحَقِّ، وأَخْبارٌ[3] مُخْتَلَفٌ فيها، فَيَنْبَغي[4] للعاقِلِ المُتَدَبِّرِ أَنْ يأخُذَ بالمُجْمَعِ عليهِ[5] ـ كما أَمَرَ بذلكَ الإمام الصَّادِقُ عليهِ السَّلامُ ـ ويقِفُ في المُخْتَلَفِ فيهِ ما لَمْ يَعْلَم حُجَّةً في أَحدِ الشَّيْئَينِ مِنْهُ، ويَرُدُّهُ إلىٰ مَن هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ، ولا يَقْنَعَ مَنْهُ بالقياسِ فيهِ دُونَ البَيانِ علىٰ ذٰلـكَ والـبُرهـان، فإنَّهُ يَسْلَمُ بذلكَ من الخَطَأِ في الدِّينِ، والضَّلالِ، إن شاء الله.

وقَد أَجَبْتُ[6] عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الأَخْبارِ المُخْتَلِفَةِ في مَسائلَ وَرَدَتْ[7] عليَّ: بَعْضُها مِن نَيسابور، وبَعْضُها مِنَ المَوصِل، وبَعْضُها مِن فارِس، وبَعْضُها مِن

---

(١) في «ب» و«جـ» و«د»: تضمّنه.

(٢) في «ب» و«جـ»: والفساد والأحكام، وفي «د»: والنساء والأحكام.

(٣) «وأخبار» ليس في «م».

(٤) «فينبغي» ليس في «م».

(٥) في «م»: عليها.

(٦) في «ب» و«د»: أجيب.

(٧) في «م»: ورد.

ناحِيَةٍ تُعْـرَفُ بمازَنْـدَران[١]، تضمَّنَتْ مَسـائـلَ القَـومِ المَـذْكُورينَ أَخْباراً تَخْتَلِفُ[٢] ظواهِرُها في أنواعٍ شتّىٰ مِنَ الأَحْكام.

وأودَعْتُ كِتـابَ (التَّمْهيد) أجـوبـةً عَن مسـائلَ مُخْتَلِفَةٍ جاءَتْ فِيها الأَخْبارُ عَنِ الصَّادِقِين عليهِمُ السَّلامُ، وبيَّنْتُ[٣] ما يَجِبُ العَمَلُ علَيهِ مِنْ ذٰلكَ بدلائِلَ لا يُطْعَنُ فيها، وجَمَعْتُ بَيْنَ[٤] مَعانٍ كَثيرَةٍ مِنْ أَقاوِيلِ الأَئمَّةِ عليهِمُ السَّلامُ يَظُنُّ كَثيرٌمِنَ النَّاسِ أنَّ مَعانِيها تتضادُّ، وكذا، وبيَّنتُ اتِّفاقَها في المَعْنىٰ، وأَزَلْتُ شُبُهاتِ المُسْتَضْعَفِينَ في اخْتِلاَفِها.

وذكرتُ مِثْلَ ذٰلكَ في كتاب (مَصابِيح النُّور في علاماتِ أوائل الشُّهور) وشَرَعْتُ[٥] طُرقـاً يُوصَـلُ بِها إلىٰ مَعْـرِفَـةِ الحَقِّ فِيما وَقَع فيهِ الاخْتِلافُ بَيْنَ أَصْحَابِنا مِنْ جِهَةِ الأَخْبار.

وأَجَبْتُ[٦] عَنِ المَسائِلِ التي كانَ ابْنُ الجُنَيْدِ جَمَعَها وكَتَبها إلىٰ أَهْلِ مِصْرَ، ولقَّبَها بـ (المَسائلِ المِصْرِيَّة) وَجَعَلَ الأَخْبارَ[٧] فِيها أبواباً، وظَنَّ أَنَّها مُخْتَلِفَة في مَعانِيها، ونَسَبَ ذٰلكَ إلىٰ قَولِ الأَئمَّة عليهِم السَّلامُ فيها بالرأي:

---

(١) هي مقاطعة كبيرة في بلاد إيران، تُعرف قديماً بطبرستان، تقع علىٰ الساحل الجنوبي لبحر قزوين، فيها عدّة مدن كبيرة منها: آمل، وبابُل، وگرگان.

(٢) في «م»: وكـلّ ذلـك تتضمّن مسائل مختلفة جاءت فيها الأخبار عن الصادقين عليهما السلام، وللقوم أخبار تختلف.

(٣) في «جـ»: وأثبتُ، وفي «م»: وافتيت.

(٤) «بين» ليس في «م».

(٥) شَرَعَ: اظهَر وبيّن.

(٦) في «ب» و«د»: وأجيب.

(٧) في «م»: للأخبار.

وأبْطَلْتُ ما ظَنَّهُ في ذٰلك وتَخَيَّلَهُ، وجَمَعْتُ بَيْنَ جميعِ مَعانيها، حتّىٰ لَمْ يَحصلْ فيها اختِلافٌ، فَمَنْ ظَفِرَ بهٰذه الأَجْوبة وتأمَّلها بإنْصافٍ[1]، وفكَّرَ فيها فِكْراً شافِياً، سَهُل عَليهِ مَعْرِفَةُ الحَقّ في جَميعِ ما يظنُّ أنَّهُ مُختَلِفٌ، وتيقَّنَ ذٰلك مِمّا يختصُّ بالأَخبارِ المَرْوِيَّةِ عَنْ أئمَّتِنا عليهِمُ السَّلامُ[2].

فصل:

[أصْنافُ أحاديثِ الأَئمَّة]

وفي الجُمْلةِ، إنَّ أقوالَ الأَئمَّةِ عليهِمُ السَّلامُ كانَتْ تَخْرُجُ علىٰ ظاهِرٍ يُوافِقُ باطِنَهُ الأَمْنَ من العواقِبِ في ذٰلك.

ويَخْرُجُ مِنها ما ظاهِرُهُ خِلافُ[3] باطِنِه للتَّقيَّةِ والاضْطِرار.

ومِنها ما ظاهِرُهُ الإيجابُ والإلْزامُ، وهُوَ في نَفْسِه نَدْبٌ ونَفْلٌ واسْتِحْباب.

ومِنها ما ظاهِرُهُ نَفْلٌ ونَدْبٌ، وهوَ علىٰ[4] الوُجوب.

ومِنهـا عامٌّ يُرادُ بِهِ الخُصـوص، وخـاصٌّ يُرادُ بِهِ العُموم، وظاهِرٌ[5]

---

(١) في «م»: وبإنصاف قرأها.

(٢) إلىٰ هنا سقط من «أ».

(٣) في «أ»: بخلاف.

(٤) في «أ»: علىٰ مثل الوجوب.

(٥) في «ب»: وظاهره.

مسْتَعارٌ في غَيْرِ ما وُضِعَ لَهُ حَقيقَةُ الكَلام، وتَعْريضٌ في القَولِ للاسْتِصْلاحِ والمُداراةِ وحقْنِ الدِّماء.

وليسَ ذلكَ بعَجيبٍ منْهم ولا ببِدْعٍ[١]، والقُرآنُ الذي هُوَ كَلامُ اللهِ عزَّ وجلَّ وفيه الشِفاءُ والبيانُ قد اخْتَلَفَتْ ظَواهِرُهُ، وتبايَنَ النَّاسُ في اعْتِقادِ[٢] مَعانيهِ، وكذلكَ السُنَّة الثابِتَةُ عَنِ النَبيِّ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وآلِهِ، فالعُلماء علىٰ اخْتِلافٍ في مَعْنَىٰ كَلامِه عَليهِ السَّلام فيها[٣]، ومَعَ ذلكَ كُلِّه فالنَّاسُ مُمْتَحَنُونَ في الأَخبارِ وسَماعِها: فَساهٍ في النَقل، ومُتَعَمِّدٌ[٤] فيهِ الزيادَةَ[٥] والنُقْصان، ومُبْدِعٌ في[٦] الشَّريعَةِ، مُتَصَنِّعٌ لِحُسْنِ[٧] الظاهِرِ يَقْصدُ به إِضْلالَ العِباد[٨].

واللهُ مُوَفِّقٌ للصَّواب.

* * *

---

(١) البِدْع: المُبْتَدع، وهو الأَمر الذي يُفعل أوّلاً.

(٢) في «أ»: اعتداد.

(٣) «فيها» ليس في «أ» و«م».

(٤) في «ب» و«د» و«م»: ومعتمد.

(٥) في «م»: للزيادة.

(٦) في «ب» و«د» و«م»: مبدع علىٰ، وفي «جـ» مدّع علىٰ.

(٧) في «أ» و«ب»: بحسن، وفي «م»: علىٰ الظاهر.

(٨) في «ب» و«جـ» و«د» و«م»: بإدخاله ضلال العباد وحجج الله تعالىٰ.

المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ:

[صِيانَةُ القُرآنِ منَ التَّحريفِ]

ما قَولُهُ ـ أَدامَ اللهُ تَعالىٰ حِراسَتَه[1] ـ في القُرآن:

أهُوَ ما بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ، الذي في أَيْدي النَّاس، أم هَلْ ضاعَ مِمّا أَنْزَلَ اللهُ تعالىٰ علىٰ نَبيِّهِ مِنْهُ شَيءٌ، أم لا؟

وهَلْ هُوَ ما جَمَعَهُ أميرُ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلام، أم ما جَمَعَهُ عُثْمانُ بنُ عفَّانَ علىٰ ما يَذْكُرُه المُخالِفون؟

الجواب:

لا شكَّ[2] أَنَّ الذي بَيْنَ الدَّفَّتينِ مِنَ القُرآنِ جَميعُهُ[3] كَلامُ اللهِ تعالىٰ وتَنْزيلُهُ، وليسَ فيه شيَءٌ مِنْ كَلامِ البَشَر، وهُوَ جُمْهُورُ المُنْزَلِ.

والباقي مِمّا أنزله[4] اللهُ تعالىٰ[5] عِنْدَ المُسْتَحْفَظِ للشَّريعَةِ، المُسْتَودَع

---

(١) في «أ» و«م»: تمكينه.

(٢) «لا شك» ليس في «ب» و«جـ» و«د».

(٣) «جميعه» ليس في «أ» و«م».

(٤) في «م»: أنزل.

(٥) زاد في «ب» و«د» و«م»: قرآناً.

للأحكام، لَمْ يَضِعْ[١] مِنْهُ شيءٌ[٢].

وإنْ كانَ الذي جَمَعَ ما بَيْنَ الدَّفَّتينِ الآنَ لَمْ يَجْعَلْهُ في جُمْلَةِ ما جَمَعَ لأسْبابٍ[٣] دَعَتْهُ إلىٰ ذٰلكَ، مِنها:

قُصورُهُ عَنْ مَعْرِفَةِ بَعْضِهِ.

ومِنها: شَكُّهُ فيه وعَدَمُ تَيَقُّنِهِ[٤].

ومِنها: ما تَعَمَّد إخْراجَهُ مِنْهُ.

وقَد جَمَعَ أميرُ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ القُرآنَ المُنْزَلَ مِنْ أوَّلِهِ إلىٰ آخِرِهِ، وألَّفَهُ بحَسَبِ ما وَجَبَ مِنْ تأليفِهِ، فَقَدَّمَ المَكِّيَّ علىٰ المَدَنيّ، والمَنْسُوخَ علىٰ النَّاسِخِ، وَوَضَعَ كُلَّ شيءٍ مِنهُ في مَحَلِّه[٥].

فلذٰلكَ قالَ جَعْفَرُ بنُ محمّدٍ الصَّادِقُ علَيهما السَّلامُ: «أمَا واللهِ لَوْ قُرِئَ القُرآنُ كَما أُنزِلَ لألْفَيْتُمونَا فيهِ مُسَمَّينَ كَما سُمِّيَ مَن كانَ قَبلَنا»[٦].

---

(١) في «أ» و«م»: يقع.

(٢) أراد ما كان مُثبتاً في النسخ الأُولىٰ من تأويل لبعض الآيات، وسيأتي بيانه.

(٣) في «أ»: أشياء، وفي «م»: والأسباب.

(٤) في «ب» و«جـ» و«د»: ومنه ما شك فيه ومنه ما عمد بنفيه.

(٥) في «أ» و«ب» و«جـ» و«د»: حقّه.

(٦) تفسير العيّاشي ١: ١٣ ح/٥ ـ ٦ بهذا النص: عن داود بن فرقد، عمّن أخبره، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: «لو قد قرئ القرآن كما أُنزل لألفيتنا فيه مسمّين» وقال سعيد ابن الحسين الكندي عن ابي جعفر عليه السلام بعد مسمّين: «كما سمّي من قبلنا».

قال السيّد الخوئي: يعارض جميع هذه الروايات صحيحة أبي بصير المروية في الكافي، قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسولَ وأُولي الأمرِ منكم﴾ ـ النساء: ٥٩ ـ فقال: «نزلت في عليّ بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام».

فقلتُ له: إنّ الناس يقولون: فماله لم يُسَمِّ عليّاً وأهل بيته في كتاب الله؟ =

وقـالَ عَليهِ السَّلامُ: «نَزَلَ القُرآنُ أَرْبَعَةَ أَرْباعٍ: رُبُعٌ فِينا، ورُبُعٌ في عَدُوِّنـا، ورُبُـعٌ سُنَن[1] وأَمْثالٌ، ورُبُعٌ فرائض[2] وأحكام، ولنا أهل البيت كرائم[3] القُرآن»[4].

= قال عليه السلام: «فقولوا لهم: إن رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ نزلت عليه الصلاة ولم يُسمِّ لهم ثلاثـاً ولا أربعـاً، حتّىٰ كان رسـول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ هو الذي فسّر لهم ذلك...» ـ الكافي ١: ٢٢٦/١ ـ فتكون هذه الصحيحة حاكمة علىٰ جميع تلك الروايات وموضّحة للمراد منها، وأنّ ذِكر أمير المؤمنين عليهِ السّلام في تلك الروايات قد كان بعنوان التفسير، أو بعنوان التنزيل مع عدم الأمر بالتبليغ.

قال: ومما يدلّ علىٰ أنّ اسم أمير المؤمنين عليهِ السّلام لم يُذكر صريحاً في القرآن حديث الغدير، فإنّه صريح في أنّ النّبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ إنّما نصب عليّاً عليهِ السّلام بأمر الله وبعد أن ورد عليه التأكيد في ذلك، وبعد أن وعده الله بالعصمة من الناس، ولو كان اسم عليّ عليهِ السّلام مذكوراً في القرآن لم يحتج إلىٰ ذلك النصب، ولما خشي رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ من إظهار ذلك. وعلىٰ الجملة: فصحّة حديث الغدير توجب الحكم بكذب هذه الروايات التي تقول: إنّ أسماء الأئمّة مذكورة في القرآن، ولا سيّما أن حديث الغدير كان في حجّة الوداع التي وقعت في أواخر حياة النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ ونزول عامّة القرآن...

البيان في تفسير القرآن: ٢٣١.

وسيأتي بيان الشيخ المفيد في هذه الروايات أنّها أخبار آحاد.

وله رحمه الله في كتابه (أوائل المقالات) ص٥٥ ما نصّه: إنّه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة، ولكن حُذف ما كان مُثبتاً في مصحف أمير المؤمنين عليهِ السّلام من تأويله وتفسير معانيه علىٰ حقيقة تنزيله.

وقدفصّل الكلام في هذا الباب الإمام البلاغي في مقدّمة تفسيره (آلاء الرحمٰن) ص٢٤ ـ ٢٩.

(١) في النسخ: قصص، وما أثبتناه من المصدر.

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: قضايا.

(٣) في النسخ: فضائل، وما أثبتناه من المصدر.

(٤) أخرجه بهذا النصّ العياشي في تفسيره ١: ٩ ح/١، وأخرجه ثقة الإسلام الكليني في

فصل:

[لُزوم التَقيُّد بما بينَ الدَّفَّتين]

غيرَ أنَّ الخَبَرَ قَدْ صَحَّ عَنْ أَئمَّتِنا علَيهم السَّلامُ أَنَّهم أَمَرُوا بِقراءَةِ ما بَيْنَ الدَّفَّتينِ، وأن لا[1] يَتَعَدَّاهُ إلىٰ زِيادةٍ فيهِ ولا نُقصانٍ مِنهُ حتّىٰ يَقُومَ القائمُ عَليهِ السَّلامُ فَيَقْرأ للنَّاسِ[2] القُرآنَ على ما أَنْزَلَهُ اللهُ تعالىٰ وجَمَعَهُ أَميرُ المُؤمنين عَليهِ السَّلام[3].

= الكافي ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر ـ ٢ : ٤٥٩ ح/٤ وليس فيه «ولنا أهل البيت كرائم القرآن». وكلاهما عن أبي جعفر عليهما السلام. قال العلاّمة المجلسي: حديث موثق. مرآة العقول ١٢ : ٥١٧. وورد نحوه عن أمير المؤمنين عليهِ السَّلام في الكافي ٢ : ٤٥٩ ح/٢.

(١) «لا» سقطت من «د».

(٢) «للناس» ليس في «جـ» و«م».

(٣) الحديث في الكافي ـ كتاب فضل القرآن، باب النوادر ـ ٢ : ٤٦٢ ح/٢٣، وضعّفه العلاّمة المجلسي في (مرآة العقول) ١٢ : ٥٢٣ ح/٢٣، وانظر أيضاً كتاب (التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف): ٨٠.

ولكن الذي يؤيّد كلام المصنّف الحديث الحسن الإسناد الذي أخرجه الكليني عن الفُضيل بن يسار، قال: قلتُ لأبي عبدالله عليهِ السَّلام: إنّ الناس يقولون: إنّ القرآن نزل علىٰ سبعة أحرف. فقال عليهِ السَّلام: « كذبوا، أعداء الله ، ولكنّه نزل علىٰ حرف واحدٍ من عند الواحد».

الكافي ٢ : ٤٦١ ح/١٣، مرآة العقول ١٢ : ٥٢٠ ويشهد له ما أخرجه الكليني أيضاً =

وإنّما نَهونا عليهم السَّلامُ عَنْ قِراءَةِ ما وَرَدَتْ بهِ الأَخْبارُ مِنْ أَحْرُفٍ تَزيدُ عَلىٰ الثابِتِ في المُصْحَفِ لأنَّها لَمْ تأْتِ علىٰ التواترِ، وإنَّما جاءَ بها الآحادُ، وقد يَغْلَطُ الواحِدُ فِيما يَنْقُلُه.

ولأنَّهُ متىٰ قَرَأَ الإنْسانُ بِما خالَفَ ما بَيْنَ الدَّفَّتينِ غَرَّرَ بِنَفْسِهِ[١] وعرَّضَ نَفْسَهُ للهَلاكِ.

فَنَهَـونـا علَيهِم السَّـلامُ عَنْ[٢] قِراءَةِ القُـرآنِ بِخِـلافِ ما ثَبَتَ بَيْنَ الدَّفَّتينِ[٣] لما ذَكرناه.

فصل[٤]:

[وَحْدَةُ القُرآنِ وَتَعَدُّد القِراءات]

فإنْ قالَ قائلٌ: كيفَ يَصِحُّ القَولُ بأَنَّ الذي بَيْنَ الدَّفَّتينِ هُوَ كَلامُ اللهِ تعالىٰ علىٰ الحَقيقَةِ، مِنْ غَيْرِ زيادةٍ فيهِ ولا نُقصانٍ[٥]، وأنتُم تَرْوُونَ

= عن زُرارة، عن أبي جعفر عليهِ السَّلام قال: «إنَّ القرآن واحد، نزل من عند الواحد، ولكنّ الاختلاف يجيء من قِبَل الرواة».

الكافي ٢: ٤٦١ ح/١٢.

(١) غرّر بنفسه: عرّضها للهلاك. وزاد في «ب» و«جـ» و«د»: مع أهل الخلاف، واغرى به الجبارين.

(٢) في «ب» و«د»: فمنعونا عليهِ السَّلام من.

(٣) «غرّ بنفسه... بين الدفّتين» ليس في «م».

(٤) من هنا حتى نهاية جواب هذه المسألة سقط من «أ».

(٥) صرّح بهذا القول وانتصر له جلُّ أعلام الإماميّة، وبه تواترت تقريراتُهم، ومنهم - غير =

عَنِ الأئمَّةِ عليهِمُ السَّلامُ أنَّهمْ قَرَأُوا: «كُنْتُم خَيْرَ أئمَّةٍ أُخْرِجَتْ للنَّاسِ»، و«كَذٰلكَ جَعَلْناكُمْ أئمَّةً وَسَطاً».

وقَرأوا: «يَسْأَلُونَكَ الأَنْفالَ» وهٰذا بِخِلافِ ما في المُصْحَفِ الذي في أيدي النَّاس[1]؟

قيلَ لَهُ:

قَد مَضىٰ الجَوابُ عَنْ هٰذا، وهو[2]: أنَّ الأَخْبارَ التي جاءَتْ بذٰلكَ

= الشيخ المفيد ـ:

الشيخ الصدوق (٣٨١ هـ)، قال: اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالىٰ علىٰ نبيّه محمّد صلىٰ الله عليهِ وآلهِ هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس.

اعتقادات الصدوق ـ المطبوع مع شرح الباب الحادي عشر ـ: ٩٣.

الشريف المرتضىٰ علم الهدىٰ (٤٣٦ هـ)، وشيخ الطائفة الطوسي (٤٦٠ هـ)، والشيخ أبو علي الطَّبَرْسي (٥٤٨) قالوا: الصحيح من مذهبنا أنّ القرآن الكريم هو ما بين الدفّتين، ولم يطرأ عليه زيادة ولا نقصان.

انظر: تفسير التبيان ١: ٣ مجمع البيان ١: ٣٨.

العلاّمة الحلّي (٦٢٧ هـ)، وقد سُئل عن ذلك، فقال: الحقّ أنّه لا تبديل، ولا تأخير، ولا تقديم فيه، وأنّه لم يُزد ولم يُنقص ونعوذ بالله من أن يُعتقد مثل ذلك، فإنّه يوجب التطرّق إلىٰ معجزة الرسول صلىٰ الله عليهِ وآلهِ المنقولة بالتواتر.

أجوبة المسائل المهناوية: ١٢١.

الشيخ زين الدين البياضي العاملي (٨٧٧ هـ): عُلِمَ بالضرورة تواتر القرآن بجملته وتفاصيله، وكان التشديد في حفظه أتمّ، حتّىٰ نازعوا في أسماء السوَر والتفسيرات، وإنّما اشتغل الأكثر عن حفظه بالتفكّر في معانيه وأحكامه، ولو زيد فيه أو نُقص لَعَلِمَه كلّ عاقل وإن لم يحفظه لمخالفة فصاحته وأسلوبه.

الصراط المستقيم ١: ٤٥.

(١) «وقرأوا: ويسألونك... أيدي الناس» ليس في «م».

(٢) «قد مضىٰ... وهو» ليس في «جـ» و«م».

أخبارُ آحادٍ لا يُقْطَعُ علىٰ اللهِ تَعالىٰ بِصِحَّتِها[١]، فلذلكَ وَقَفْنا فيها، ولَمْ نَعْدِلْ عَمّا في المُصْحَفِ الظاهِرِ علىٰ ما أُمِرْنا بهِ حَسَبَ ما بيَّنّاه.

مع[٢] أنَّه لا يُنكر أن تأتي القراءة[٣] علىٰ وجهين مُنزَلَين:

أَحَدُهما: ما تضمَّنه المُصحف.

والثاني: ما جاءَ بهِ الخَبَرُ، كما يَعْتَرِفُ مُخالِفُونا به مِن نُزولِ القُرآنِ علىٰ أَوْجُهٍ شتَّىٰ.

فَمِن ذٰلك:

قولُه تَعالىٰ: ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[٤] يُريد: ما هو ببخيل.

وبالقراءَة الأُخرىٰ: «وما هو علىٰ الغيب بظَنين» يُريد: بمُتَّهَم[٥].

ومِثْلُ قولِهِ تَعالىٰ: ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ﴾[٦].

---

(١) قال الإمام البلاغي في الردّ على رواية «وجعلناكم أئمّة وسطاً»: إن ما روي مُرسلاً في تفسيري النعماني وسعد من أن الآية: «أئمّة وسطاً» لابدّ من حمله علىٰ التفسير، وأنّ التحريف إنّما هو للمعنىٰ. ودليله حديث أمير المؤمنين عليهِ السّلام: «نحن الذين قال الله: ﴿وجعلناكم أمّةً وسطاً﴾». وحديث الإمام الصادق عليهِ السّلام في قوله تعالىٰ: ﴿وجعلناكم أُمّةً وسطاً﴾: «نحن الأُمّة الوسطىٰ».

آلاء الرحمٰن: ٢٧.

(٢) في «أ» و«ب» و«د» و«م»: مع ما.

(٣) في «م»: يأتي بالقرآن.

(٤) التكوير ٨١: ٢٤.

(٥) تاريخ بغداد ٤: ٣٥١، الدرّ المنثور ٧: ٤٣٤ من حديث عائشة، وفي الدرّ المنثور ٧: ٤٣٥ عن ابن عباس وزرّ.

(٦) التوبة ٩: ١٠٠.

وعلىٰ قِراءَةٍ أخرىٰ: «مِن تَحْتِها الأَنْهارُ»[1].

ونَحْو قَولِه تَعالىٰ: ﴿إنْ هٰذانِ لَسٰاحِرانِ﴾[2].

وفي قِراءَةٍ أخرىٰ[3]: «إنَّ هٰذيْنِ لَسٰاحِرانِ»[4].

وما أشْبَهَ ذٰلكَ مِمّا يَكْثُرُ تعْدادُهُ، ويطولُ الجوابُ بإثباتِهِ. وفِيما ذَكَرْناهُ كِفايَةٌ إن شاءَ اللهُ تَعالىٰ.

* * *

---

(١) الكشّاف للزمخشري ٢: ٣٠٥، قال فيه: في مصاحف أهل مكّة «تجري من تحتها» وهي قراءة ابن كثير.

(٢) طه ٢٠: ٦٣.

(٣) في «م»: قرئ.

(٤) الكشّاف ٣: ٧٢، تفسير الرازي ٢٢: ٧٤ ـ ٧٥، تفسير القرطبي ١١: ٢١٦، وفيها: قرأ أبو عمرو: «إنّ هَذَيْن لساحران» ورُويت عن عثمان، وعائشة وغيرهما من الصحابة، وعن سعيد بن جبير وإبراهيم النَخعي وغيرهم من التابعين، ومن القُرّاء: عيسىٰ بن عمر، وعاصم الجحدري. وذكروا لها ستّ قراءات، وأحصاها جميعاً أبو جعفر النحّاس في (إعراب القرآن) ج٣: ٤٣.

المَسْأَلَةُ العاشِرَةُ:

[في تزويجِ أُمّ كُلثوم وبنات الرسول صلىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ]

ما قَولُهُ - أدامَ اللهُ تَعالىٰ عُلاهُ[1] - في تَزْوِيجِ أميرِ المُؤمنينَ عليّ بنِ أَبي طالبٍ علَيهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ ابْنَتَهُ مِنْ عُمَرَ بْنِ الخَطّابِ.

وتَزْوِيجِ النَّبيِّ صلىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ ابْنَتَيْهِ: زَيْنَبَ ورُقَيَةَ مِنْ عُثْمان[2]؟

الجواب:

إنَّ الخَبَرَ الوارِدَ بتَزْويجِ أَميرِ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ ابْنَتَهُ مِنْ عُمَرَ غيرُ ثابتٍ، وطريقُهُ مِنَ[3] الزُّبَيْر بن بَكّار[4]، ولَمْ يكُن مَوْثُوقاً بهِ في النَّقْلِ، وكانَ

---

(١) في «م»: حرس الله مهجته.

(٢) هكذا ورد هنا وفي الجواب أيضاً، ويوافقه ما ذكره ابو القاسم الكوفي المتوفّى سنة (٣٥٢ هـ) في كتابه (الاستغاثة) ص: ٧٦.

وأمّا المشهور فزواجه من رقيّة أوّلاً وتوفيت عنده، ثمّ تزوّج من أُمّ كلثوم، وكانتا قبل الإسلام عند عُتبة وعُتيبة ابني أبي لهب وفارقاهما بعد الإسلام ولمّا يدخلا بهما.

أُنظر: اعلام الورىٰ ١٤٠ - ١٤١، وتراجم المذكورين في مصادرها.

(٣) في «م»: وهو من طريق.

(٤) هكذا أسنده أيضاً ابن ابي الحديد في شرح نهج البلاغة ١٢: ١٠٦، والسيد الجميلي في مناقب عمر بن الخطّاب: ٢٣٣، وهو مطابق تماماً للخبر الذي جاء في (الاستيعاب) و(أسد الغابة) و(الإصابة) بغير إسناد، عند ترجمة أُمّ كلثوم بنت أمير المؤمنين عليهِ السّلام. =

متَّهماً[١] فِيما يَذْكُره، وكانَ يبْغضُ أميرَ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ[٢]، وَغَيْر مَأْمُونٍ فِيما يَدَّعِيهِ علىٰ بَني هاشِم[٣].

= ولكن ورد في الكافي عن ابي عبدالله عليهِ السَّلام من طريقين، أحدهما موثّق والآخر صحيح الإسناد أنّه عليهِ السَّلام سئل عن المرأة المتوفّى عنها زوجها أتعتدّ في بيتها، أو حيث شاءت؟ فقال: «بل حيث شاءت، إنّ عليّاً عليهِ السَّلام لمّا توفّي عمر أتىٰ اُمّ كلثوم فانطلق بها إلىٰ بيته».

وفيه أيضاً في حديث حَسَن، عنه عليهِ السَّلام أنّه سئل عن هذا النكاح فقال: «ذلك فرج غصبناه»، وفي حديث طويل بعده إسناده حسن يذكر تفصيلاً أدق في معنىٰ الحديث المتقدّم. انظر: الكافي ـ كتاب النكاح ـ ٥: ٣٤٦ ح/١، ٢، كتاب الطلاق ٦: ١١٥ ح/١، ٢، مرآة العقول ٢٠: ٤٢ ح/١، ٢ و٢١: ١٩٧ ح/١، ٢.

(١) في «د»: مبهماً.

(٢) في «ب» و«جـ» و«د»: من بغضه لأمير المؤمنين.

(٣) الزبير بن بكّار: هو أبو عبدالله الزبير بن أبي بكر ـ ويسمّىٰ بكّاراً ـ بن عبدالله بن مصعب ابن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام، صاحب النَّسب، تولّىٰ القضاء للمعتصم العباسي بمكة، وتوفّي وهو قاضٍ عليها سنة ٢٥٦ هـ.

تاريخ بغداد ٨: ٤٦٧، وفيات الأعيان ٢: ٣١١.

قال ابن الأثير في (الكامل): انّ الزبير بن بكّار كان ينال من العلويّين، فتهدّدوه، فهرب منهم وقدم علىٰ عمّه مصعب بن عبدالله بن الزبير، وشكا إليه حاله، وخوفه من العلويّين، وسأله إنهاء حاله إلىٰ المعتصم! فلم يجد عنده ما أراد، وأنكر عليه حاله، ولامه.

الكامل في التاريخ ٦: ٥٢٦.

وكان أبوه بكّار قد ظلم الإمام الرضا عليهِ السَّلام في شيء، فدعا عليه فسقط من قصره فاندقّت عُنقه. وكان جدّه عبدالله بن مصعب هو الذي مزّق عهد يحيىٰ بن عبدالله بن الحسن بين يدي الرشيد، وقال: اقتله يا أمير المؤمنين، فلا أمان له.

عيون أخبار الرضا عليهِ السَّلام ٢: ١/٢٢٤، الكنىٰ والألقاب ٢: ٢٩١.

وكان عمّه مصعب بن عبدالله منحرفاً عن عليّ عليهِ السَّلام.

الكامل في التاريخ ٧: ٥٧.

وإنّما نشَرَ الحديثَ إثباتُ أبي مُحمّدٍ الحَسَن[١] بن يحيىٰ صاحب النَّسَبِ[٢] ذلكَ في كِتابه، فظَنَّ كثيرٌ[٣] مِنَ النّاسِ أنّه حَقٌّ لرواية رَجُلٍ عَلَويٍّ لَهُ، وهو إنّما رواه عن الزُّبَيْرِ بن بكّار.

والحَديثُ بنَفْسِهِ مُختَلِفٌ، فتارةً يُروىٰ: أَنَّ أَميرَ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ تولّىٰ العَقْدَ لَهُ علىٰ ابنته[٤].

وتارةً يُروىٰ أنَّ العبّاس تولّىٰ[٥] ذلك عنه[٦].

وتارةً يُروىٰ: أنَّه لَمْ يَقَعِ العَقْدُ إلاّ بعد وَعِيد مِن عُمَرَ وتَهْدِيدٍ لِبَني هاشِم[٧].

---

(١) «الحسن» سقط من «د».

(٢) هو الحسن بن محمد بن يحيىٰ بن الحسن بن جعفر بن عبدالله بن الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، أبو محمد، المعروف بابن أخي طاهر، النسّابة، له مصنّفات كثيرة. توفّي في شهر ربيع الأوّل سنة ٣٥٨ هـ، ودفن في منزله بسوق العَطَش.

قال فيه النجاشي: روىٰ عن المجاهيل أحاديث منكرة، رأيت أصحابنا يضعّفونه.

وقال السيد الخوئي: لا ينبغي الريب في ضعف الرجل وإن روىٰ عنه غير واحد من الأصحاب.

رجال النجاشي: ١٤٩/٦٤، معجم رجال الحديث ٥: ١٣٣.

(٣) «كثير» سقطت من «د».

(٤) هذا هو ظاهر رواية أُسد الغابة ٥: ٦١٥، والإصابة ٤: ٤٩٢.

(٥) في «ب» و«جـ» و«د» و«م»: يروىٰ عن العباس أنه تولّىٰ.

(٦) الكافي ـ كتاب النكاح ـ ٥: ٢/٣٤٦ وإسناده حسن، والاستغاثة: ٩٢، ٩٣. إعلام الورىٰ: ٢٠٤.

(٧) الكافي ـ كتاب النكاح ـ ٥: ٢/٣٤٦، الاستغاثة: ٩٢، اعلام الورىٰ: ٢٠٤.

وفي (الطبقات الكبرىٰ) و(الاستيعاب) و(أُسد الغابة) و(الإصابة) انّ أمير المؤمنين عليه السّلام اعتذر أوّلاً بصغر سنّها، فقال الناس لعمر إنّه ردّك، فما زال يعاوده حتّىٰ تمّ الأمر، =

وتارةً يُروى أنّهُ كانَ عَن اخْتيارٍ وإيثار.

ثُمَّ إنَّ بَعْضَ الرُّواةِ يَذْكُرُ أنَّ عُمَرَ أوْلَدَها ولداً أسماهُ زَيْداً[١].

وبَعْضُهُمْ يَقولُ: إنَّهُ قُتلَ قَبْلَ دُخولِهِ بَها[٢].

وبعْضُهُمْ يقولُ: إنَّ لِزَيْد بنِ عُمَرَ عَقِباً[٣].

ومِنْهُم مَن يَقُولُ: إنَّهُ قُتِلَ ولا عَقِبَ لَهُ[٤].

ومِنْهُم مَنْ يَقولُ: إنَّه وأُمَّهُ قُتِلا[٥].

= وفي رواية أُخرى أنّه عليهِ السَّلام ردّ عمر بقوله: إني حبست بناتي لأولاد جعفر، فعاوده عمر فأجابه. الطبقات الكبرى ٨: ٤٦٣، الاستيعاب ٤: ٤٩٠، اسد الغابة ٥: ٦١٥، الإصابة ٤: ٤٩٢.

(١) تاريخ الطبري ٥: ٦١، الطبقات الكبرى ٨: ٤٦٣، الاستيعاب ٤: ٤٩١، أُسد الغابة ٥: ٦١٥.

(٢) قال المسعودي (٣٤٦ هـ) في ذكر أولاد عمر: كان له من الولد: عبدالله، وحفصة زوج النبيّ صلىٰ الله عليهِ وآلهِ، وعاصم، وعبيدالله، وزيد من أُمّ، وعبد الرحمن، وفاطمة، وبنات أُخر، وعبد الرحمن الأصغر ـ وهو المحدود في الشراب وهو المعروف بأبي شحمة ـ من أُمّ.

مروج الذهب ٢: ٣٢١.

فلم يذكر أُمّ كلثوم في أُمّهات أولاده، وإنّما كان له ولد اسمه زيد وكان هو وعبدالله وحفصة وعاصم وعبيدالله من أُمّ واحدة، ولا خلاف في أنّ أُمّ عبدالله وحفصة وإخوانهما هي زينب بنت مَظعون بن حبيب بن وَهْب بن حُذافَة بن جُمَح.

أُنظر: الكامل في التاريخ ٣: ٥٣.

(٣) تهذيب تاريخ دمشق ٦: ٢٨.

(٤) جمهرة انساب العرب: ٣٨، ١٥٢.

(٥) أُسد الغابة ٥: ٦١٥، الإصابة ٤: ٤٩٢ وفيهما: أنّ زيداً أُصيب وأُمّه عليلة فماتا معاً في يوم واحد، صلّى عليهما عبدالله بن عمر، قدّمه الحسن بن عليّ عليهما السلام، وفي (الطبقات الكبرى ٨: ٤٦٤): صلّى عليهما ابن عمر وخلفه الحسن والحسين.

ومِنْهم مَنْ يَقولُ: إنَّ أُمَّهُ بَقِيَت بَعده[١].

ومِنْهم مَنْ يَقولُ: إنَّ عُمَرَ أمْهَر أُمَّ كُلثوم أربعينَ أَلْفَ دِرْهَم[٢].

ومِنْهم مَنْ يَقولُ: مَهرَها أربعةَ آلاف دِرْهَم.

ومِنْهم مَنْ يَقولُ: كانَ مَهْرُها خَمسمائة دِرْهَم[٣].

وبُدُوّ هٰذا الاخْتِلافِ فِيه[٤] يُبْطِل الحَديث، فلا يكونُ لَهُ تأْثِيرٌ علىٰ حال.

فصل:

[تَأْوِيلُ الخَبَر]

ثُمَّ إنَّه لو صَحَّ لَكَانَ له وَجْهان لا يُنافيان مَذْهَبَ الشِّيعةِ في ضَلالِ

---

(١) ثبت انّها قد شهدت وقعة الطفّ مع أخيها الإمام الحسين عليهِ السَّلام، وعاشت بعده، ولها في الكوفة بعد مقتل أخيها سيّد الشهداء عليهِ السَّلام خطبة شهيرة هي غاية في البلاغة وقمّة في البيان.

أثبته ابن طيفور (٢٨٠ هـ) في (بلاغات النساء): ٣٤، وأبو حنيفة الدينوري (٢٨٢ هـ) في (الأخبار الطوال): ٢٢٨، والخوارزمي (٥٦٨ هـ) في (مقتل الحسين) ٢: ٣٧، وأبو منصور الطبرسي في (الاحتجاج) ٢: ٣٠٢، وابن طاوس في (اللهوف في قتلىٰ الطفوف): ٦٧، وعمر رضا كحّالة في (أعلام النساء) ٤: ٢٥٩.

(٢) تاريخ الطبري ٥: ٢٣، الطبقات الكبرىٰ ٨: ٤٦٣، الكامل في التاريخ ٣: ٥٣، تهذيب تاريخ دمشق ٦: ٢٨.

(٣) وفي تاريخ اليعقوبي (٢: ١٥٠): أمهرها عشرة آلاف دينار.

(٤) في «ب» و«جـ» و«د»: وبدو هذا الاختلاف وقليله.

المُتَقَدِّمينَ علىٰ أميرِ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ:

أحدهما[١]: أنَّ النِكاحَ إنَّما هُوَ علىٰ ظاهِرِ الإسلامِ الذي هُوَ: الشَّهادَتان، والصَّلاةُ إلىٰ الكَعْبَةِ، والإقْرارُ بجُملَةِ[٢] الشَّريعةِ.

وإن كان الأفْضَل مُناكَحةُ مَنْ يَعْتَقِد الإيمانَ[٣]، وتَرْكُ[٤] مُناكَحةِ مَن ضَمَّ إلىٰ ظاهِرِ الإسلامِ ضَلالاً لا يُخْرِجُهُ عَنِ الإسلامِ[٥]، إلّا أنَّ الضَرورَةَ متىٰ قادَت إلىٰ مُناكَحَة الضَالّ مع إظْهَارِهِ كَلِمة الإسلامِ[٦] زالتِ الكراهةُ مِن ذٰلكَ، وَسَاغَ ما لَمْ يكُن بِمُسْتَحَبٍّ[٧] مع الاخْتِيار.

وأَميرُ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ كانَ مُحتاجاً إلىٰ التَّأْليفِ وحَقْنِ الدِماء، ورأىٰ أنَّه إنْ بَلَغ مَبلغ عُمَر عمّا رَغِبَ فيهِ مِن مُناكحتِهِ ابنته أثَّر[٨] ذٰلك الفَسادَ في الدِّين والدُنيا، وأنَّه إنْ أجابَ إليهِ أعْقَبَ صَلاحاً في الأَمْرَينِ، فأجابَهُ إلىٰ مُلْتَمَسِهِ لِما ذكرناه.

والوَجْهُ الآخَر: أنَّ مُناكَحَة الضَالِّ ـ كَجَحْدِ الإمامة، وادِّعائها لِمَن لا يستَحِقُّها ـ حرامٌ، إلّا أنْ يَخافَ الإنسانُ علىٰ دِينه وَدَمِه، فيجوزُ لَهُ ذٰلك، كما يجوزُ لَهُ إظْهارُ كَلِمة الكُفْرِ المُضَادَّة لِكَلِمةِ الإيمانِ، وكما يَحِلُّ لَهُ أكْلُ الميتَةِ

---

(١) «أحدهما» ليس في «ب» و«د».

(٢) في «م»: بحليّة.

(٣) «مناكحة من يعتقد الإيمان» ليس في «م».

(٤) في «أ»: والمكروه، وفي «ب» و«جـ» و«د»: مكروه.

(٥) في «ب» و«د»: الإيمان.

(٦) «ضلالاً لا يخرجه . . . كلمة الإسلام» ليس في «د».

(٧) في «أ»: بمحتسب، وفي «ب» و«جـ» و«د» و«م»: يُحتسب، وكلاهما تصحيف.

(٨) في «أ»: أثمر.

والدَّمِ ولَحْمِ الخِنْزِيرِ عِنْدَ الضَّروراتِ، وإِنْ كانَ ذٰلكَ مُحَرَّماً مَعَ الاخْتِيار[١].

وأَميرُ المُؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ كانَ مُضطَرّاً إلىٰ مُناكَحةِ الرَّجُلِ لأنَّه يُهَدِّدُه ويُواعِدُه، فَلَمْ يَأْمَنْهُ أميرُ المؤمنينَ عَليهِ السَّلامُ علىٰ نَفْسِه وشِيْعَتِهِ، فأَجابَهُ إلىٰ ذٰلكَ ضَرورةً كما قُلنا إنَّ الضَّرورةَ تُشَرِّعُ إظْهارَ كَلِمَةِ الكُفْرِ، قالَ تعالىٰ: ﴿إلاّ مَن أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بالإيمانِ﴾[٢].

فصل:

[زواجُ بَناتِ الرَّسُولِ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ]

ولَيسَ ذٰلكَ بأَعْجَبَ مِنْ قَولِ لُوطٍ عَليهِ السَّلامُ ـ كما حَكىٰ اللهُ تَعالىٰ عنه ـ: ﴿هٰؤُلاءِ بَناتي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[٣] فَدَعاهُمْ إلىٰ العَقد عليهم[٤] لِبَناتِه وهُم كُفّارٌ ضُلاَّلٌ قد أذِنَ اللهُ تعالىٰ في هلاكِهم[٥].

وقد زَوَّجَ رسولُ اللهِ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ ابْنَتَيهِ قَبْلَ البِعْثَةِ كافِرَينِ كانا يَعْبُدانِ الأَصْنامَ، أَحَدُهما: عُتْبَة بن أبي لَهَبٍ، والآخَر: أبو العاصِ بن الرَّبيع[٦].

---

(١) «وأمير المؤمنين عليه السَّلام كان محتاجاً... مع الاختيار» سقط من «ب» و«جـ» و«د».

(٢) النحل ١٦ : ١٠٦، والآية ليست في «ب» و«جـ» و«د» وبدلاً منها: حسب ما قدّمناه.

(٣) هود ١١ : ٧٨.

(٤) في «أ» و«م»: عليهنّ.

(٥) في «أ» و«م»: إهلاكهم.

(٦) أبو العاص بن الربيع بن عبد العزّى بن عبد شمس بن عبد مناف، وأُمّه هالة بنت خويلد =

فلمّا بُعِث صلّىٰ الله عَليهِ وَآلِهِ فرّق بَيْنَهُما وبين ابْنَتَيْه. فمات عُتْبَةُ على الكُفْرِ، وأَسْلَمَ أبو العاص بَعْدَ إبانةِ الإِسْلام، فَرَدَّها عليهِ بالنكاحِ الأَوَّل[1].

ولَمْ يَكُنْ صلّىٰ الله عَليهِ وَآلِهِ في حالٍ مِنَ الأَحْوالِ مُوالِياً لأَهْلِ الكُفْرِ، وَقَدْ زَوَّج من تبرأَ مِنْ دِينِه[2]، وَهُوَ مُعادٍ لَهُ[3] في اللهِ عزَّ وجلَّ.

= أُخت أمّ المؤمنين خديجة عليها السلّام.

إعلام الورى: ١٤٠، أسد الغابة ٥: ٢٣٦.

(١) كان أبـو العاص قد أبىٰ أن يُطلّق زينب بنت رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ حين امره المشركون بذلك ليؤذوا به رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ، فشكر له رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ ذلك، ثمّ إنّه شهد بدراً مع الكفّار، وأسره المسلمون وبقي في الأسر حتّىٰ بَعث أهل مكّة في فداء أسراهم، فقدم في فدائه عمرو بن الربيع بمال دفعته إليه زينب بنت رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ، من ذلك قلادة لها كانت خديجة عليها السلام قد أدخلتها بها على ابي العاص، فقال رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ: «إن رأيتم ان تطلقوا لها أسيرها وتردّوا عليها الذي لها فافعلوا» فقالوا: نعم. فلمّا أطلقه رسول الله صلىٰ الله عليه وآله اشترط عليه أن يرسل زينب إلىٰ المدينة، فعاد إلىٰ مكّة وأرسلها إلىٰ النبيّ صلىٰ الله عليه وآله بالمدينة، فلهذا قال رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ عنه: «حدّثني فصدقني، ووعدني فوفىٰ لي». وأقام أبو العاص علىٰ شركه حتّىٰ كان قُبيل الفتح خرج بتجارة لقريش فغنمها المسلمون وأسروا بعض رجالها وفرّ أبو العاص ثمّ دخل المدينة ليلاً مستجيراً بزينب، فخرجت إلىٰ المسجد والنبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ في صلاة الصبح فقالت: أيّها الناس قد أجرت أبا العاص ابن الربيع، ثمّ طلب الأموال ليردّها إلىٰ أهلها، فاستأذن رسول الله المسلمين بردّها، فردّوها إليه فعاد إلىٰ مكّة وأدّىٰ إلىٰ الناس أموالهم، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أنّ محمّداً رسول الله، والله ما منعني من الإسلام إلاّ خوفاً أن تظنّوا بي أكل أموالكم، ثمّ قدم علىٰ رسول الله مسلماً، فردّ عليه زينب بنكاحه الأوّل.

الاستيعاب ـ بهامش الإصابة ٤: ٥٢٥، إعلام الورىٰ: ١٤٠، أُسد الغابة ٥: ٢٣٧. الإصابة ٤: ١٢١، الكنىٰ والألقاب ١: ١١٤.

(٢) زاد في «م»: من بني أُميّة.

(٣) في «أ»: وقد زوّج من بني أُميّة من هو يعاديه.

وَهـاتـانِ البِنْتانِ هُما اللَّتانِ تَزَوَّجَهما عُثْمانُ بْنُ عفّانَ بَعْدَ هَلاكِ عُتْبَةَ وَمَـوْتِ أبي العـاص[١]، وإنّـما زوَّجَـهُ النَّبيُّ صلّىٰ الله عَليهِ وَآلِهِ علىٰ ظاهِرِ الإِسْلامِ ،ثُمَّ إنَّه تَغيَّرَ بَعْدَ ذٰلكَ، ولَمْ يكُنْ علىٰ النَّبيِّ صلّىٰ الله عَليهِ وَآلِهِ تَبعةٌ فيما يَحْدُثُ في العاقِبَةِ. هٰذا علىٰ قَولِ بَعْضِ أَصْحابِنا.

وعلىٰ قَولِ فَريقٍ آخَر: إنَّه زَوَّجَهُ[٢] علىٰ الظّاهِر، وكانَ باطِنُهُ مَسْتوراً عَنْهُ.

وليس بمُنكَرٍ[٣] أنْ يَسْتُرَ اللهُ عَن نَبيِّهِ نِفاقَ كثيرٍ مِنَ المُنافِقين، وقَد قَالَ سُبْحانَهُ: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَىٰ النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ﴾[٤] فلا يُنكَرُ أَنْ يكونَ في[٥] أَهْلِ مَكّةَ كذٰلك، والنِكاحُ علىٰ الظاهِرِ دُونَ[٦] الباطِنِ، علىٰ ما بيّنّاه.

---

(١) وكذا عن أبي القاسم الكوفي أيضاً، قال: فبقيت زينب عند أبي العاص بعد ذلك مدّة يسيرة ومات عنها أبو العاص، ثمّ ماتت رقيّة عند عثمان، فخطب بعد موتها زينب فزوجها رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ منه.

الاستغاثة: ٧٩.

والذي عليه غيرهما أنّ زينب هي التي توفّيت أولاً في سنة سبع وقيل ثمان للهجرة بُعَيد رجوع أبي العاص إليها، وبقي أبو العاص بعدها حتّىٰ السنة الثانية عشرة للهجرة.

إعلام الورىٰ: ١٤٠، الطبقات الكبرىٰ ٨: ٣٤، الاستيعاب ٤: ١٢٩، ٣١٢، أُسد الغابة ٥: ٢٣٨، ٤٦٨، الإصابة ٤: ١٢٣، ٣١٢.

(٢) في «م»: وفريق منهم علىٰ أنّه تزوّج.

(٣) في «ب» و«جـ» و«د»: ويمكن.

(٤) التوبة ٩: ١٠١.

(٥) «أن يكون في» ليس في «م».

(٦) «دون» بياض في «د».

فصل :

[للرَّسُولِ خُصوصيَّة]

ويُمكِنُ أَنْ يكونَ اللهُ تعالىٰ قَد أَباحَهُ مَناكَحَةَ مَنْ ظَاهِرُهُ الإِسْلامُ[١] وإِنْ عَلِمَ مِن باطِنِه النِّفاقَ، وخَصَّهُ بذٰلكَ ورَخَّصَ لَهُ فيهِ كما خَصَّهُ في أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِ حَرائرَ في النِكاحِ ، وأباحَهُ أن يَنْكِحَ بِغَيْرِ مَهْرٍ، ولَمْ يَحْظُرْ علَيهِ المُواصَلَةَ في الصِيامِ ولاَ في[٢] الصَلاةِ بَعْدَ قِيامِه مِنَ النَّوْمِ بِغَيْرِ وُضُوء، وَأَشْباه ذٰلكَ مِمَّا خُصَّ بهِ وحُظِرَ علىٰ غيرِهِ مِنْ عامَّة النَّاسِ .

فهٰذه[٣] الأَجْوِبَةُ الثَّلاثَةُ عَنْ تَزْويجِ النبيِّ عليهِ وآلِهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ، لِعُثْمانَ[٤]، وكُلُّ واحِدٍ مِنها كافٍ بِنَفْسِهِ، مُسْتَغْنٍ عمَّا[٥] سِواهُ.

واللهُ المُوَفِّق للصَّواب .

* * *

---

(١) في «ب» و«جـ» و«د» : تظاهر بالإسلام .

(٢) «في الصيام ولا في» بياض في «د» .

(٣) في «أ» و«ب» و«جـ» و«د» : في هذه .

(٤) في «ب» و«جـ» و«د» : وعثمان .

(٥) في «م» : عن .

المَسْأَلَةُ الحادِيَةُ عَشرة

[أَصحابُ الكبائِر]

ما قَولُه ـ أَدامَ اللهُ تَعالىٰ رِفْعَتَهُ[١] ـ في إِخْراجِ اللهِ تَعالىٰ مَنْ ارْتَكَبَ[٢] الكَبائرَ مِنَ النّارِ، أو العفو عنه[٣] في القيامة عند المُحاسبة؟.

والشَّيخُ الجَليلُ المُفيدُ ـ أدامَ اللهُ مُدَّتَهُ ـ يَحْتَسِبُ الأَجْرَ في إِملاءِ مَسأَلَةٍ كافِيَةٍ في هذا الباب حَسَبَ[٤] ما ثَبَتَ عِنْدَهُ عَنِ الأَئمَّةِ الهادِيَةِ علَيْهِمُ السّلامُ، ويُورِدُ شُبَهَ المعْتَزِلَة فيه، ويُجيبُ عَنْها، وَيَتَكَلَّمُ علَيها بِعِبارَتِهِ اللَطِيفَةِ[٥] حَسَبَ ما يَحْسِمُ[٦] أشاغِيبَ الخُصُومِ في هٰذا البابِ، فَقُلْ مُتَفَضِّلاً إن شاء الله[٧].

الجواب:

إنَّ الَّذينَ يَرِدُونَ القيامَة مُسْتَحِقِّينَ العِقابَ[٨] ودخولَ النّارِ صِنفان:

---

(١) في «أ» و«م»: أدام الله توفيقه.

(٢) في «أ» و«ب» و«جـ» و«د»: يرتكب.

(٣) في «أ» و«م»: والعفو عنهم.

(٤) في «م»: على.

(٥) في «م» بعبارة لطيفة.

(٦) في «أ»: يحسم به، وفي «د»: لهم، وفي «م»: يحتسم.

(٧) «فقل متفضلاً» ليس في «م»، «إن شاء الله» ليس في «أ».

(٨) في «م»: ويستحضرون العذاب.

أحدهما: الكافِرُ علىٰ اخْتِلافِ كُفْرِه، واخْتِلافِ أحكامِهم في الدُّنيا[١].

وصِنْفٌ: أَصْحابُ ذُنُوبٍ قَد ضَمُّوها إلىٰ التَوحِيد[٢] ومَعْرِفَةِ اللهِ تَعالىٰ ورَسُولِه وأئمَّةِ الهُدىٰ عليهِمُ السَّلامُ، خَرَجُوا مِن الدُّنيا مِنْ غَيْرِ[٣] تَوبَةٍ، فَاخْتَرَمَتْهُم[٤] المَنِيَّةُ علىٰ الحَوْبَةِ[٥]، وكانُوا قَبْلَ ذٰلكَ يُسَوِّفُونَ التَوبَةَ، ويُحَدِّثُون أَنْفُسَهم بالإقْلاعِ عَنِ المَعْصِيةِ فَفَاتَهم ذٰلكَ لاخْتِرامِ المَنِيَّةِ لَهُم دُونَه.

فهٰذا الصِنْفُ مَرْجُوٌّ لهم العَفْوُ مِنَ اللهِ تَعالىٰ، والشَّفاعَةُ مِنْ رَسولِ اللهِ صلَّىٰ اللهُ عَليهِ وَآلِهِ ومِنْ أئمَّةِ الهُدىٰ علَيهِمُ السَّلامُ، وَمَخُوفٌ[٦] عليهِمُ العِقابُ.

غَيْرَ أَنَّهم إنْ عُوقِبُوا فَلا بُدَّ مِن انْقِطاعِ عِقابِهم[٧] ونَقْلِهِم مِنَ النَّارِ إلىٰ الجَنَّةِ لِيُوَفِّيهُمُ اللهُ تَبارَكَ وتَعالىٰ جَزاءَ أعمالِهِم الحَسَنَةِ الصَالحة[٨] التي وافَوا بها الآخِرة مِن: المَعارِفِ، والتَوحِيدِ، والإقْرارِ بالنُّبُوَّةِ والأَئمَّة، والأَعْمالِ الصالِحات، لأَنَّه لَا يجوزُ في حُكْمِ العَدْلِ أَنْ يأتي العَبْدُ بطاعةٍ وَمَعْصِيَةٍ فَيَخْلُد في النار بالمَعْصِيةِ وَلا يُعْطَىٰ الثوابَ علىٰ الطَّاعَة، لأَنَّ مَنْ مَنَعَ ما عليهِ

---

(١) في «أ»: الذمّة.

(٢) في «م»: أصحاب ذنوب من أهل التوحيد.

(٣) في «أ» و«م»: بغير.

(٤) الخَرْم: القطع، واخترمته المنية: أخذته.

(٥) الحَوبة، بفتح الحاء المهملة وضمّها: الإثم.

(٦) في «أ» و«م»: ويتخوّف.

(٧) في «د»: عذابهم.

(٨) في «ب» و«جـ» و«د»: جزاء أعمالهم الجنّة.

واسْتَوْفَىٰ مالَهُ كان ظالِماً مُعْبِثاً[1] وتَعالىٰ اللهُ[2] عَنْ ذٰلكَ عُلُوّاً كَبيراً.

وبهٰذا قَضَتِ العُقولُ، ونَزَلَ الكِتابُ[3] المَسْطُورُ، وثَبَتَتِ الأَخْبارُ عَنْ أَئمَّةِ أَهْلِ بَيتِ مُحَمَّدٍ عليهِمُ السَّلامُ، وإِجْماعُ شِيعَتِهِمُ المُحَدِّثينَ[4] العُلَماءِ مِنْهُم المُسْتَبصِرِين.

ومَنْ خالَفَ في ذٰلكَ مِنْ مُنْتَحِلي مَذْهَبِ الإِمامِيَّةِ فَهُوَ شاذٌّ عَنِ الطَّائِفَةِ[5]، وخارِقٌ[6] لإِجماعِ العِصابة.

والمُخالِفُ في ذٰلكَ هُم المُعْتَزِلَةُ، وفِرَقٌ مِنَ الخَوارِجِ والزَّيْدِيَّة.

فصل:

[أَدِلَّةُ بُطلان القولِ بالحبط]

ومِمَّا يَدُلُّ علىٰ صِحَّةِ ما ذكرناهُ في هٰذا البابِ ما قدَّمْنَا القَولَ في مَعْناهُ في[7] أَنَّ العارِفَ المُوَحِّدَ يَسْتَحِقُّ بالعُقولِ علىٰ طاعَتِهِ وقُرْبَتِه ثَواباً دائماً.

وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ مَعْصِيَتَهُ لَا تُنافي طاعَاتِهِ، وذُنوبَهُ لَا تُضادُّ حَسناتِهِ[8]

---

(١) في «م»: مبغياً.

(٢) في «أ» و«ب» و«جـ»: والله تعالىٰ، وفي «د»: والله يتعالىٰ.

(٣) في «ب» و«جـ» و«د»: اقتضت العقول والكتاب.

(٤) في «ب» و«جـ» و«د»: المحقّون.

(٥) «عن الطائفة» ليس في «م».

(٦) في «أ»: ومفارق، وفي «م»: مفارق.

(٧) (في) ليس في «أ» و«م». وفي بعض النسخ: «من» بدلها.

(٨) «وذنوبه لا تضاد حسناته» ليس في «أ» و«م».

واستحقاقِه الثّواب.

وأنّه لا تَحابُطَ بَيْنَ المَعاصِي والطّاعاتِ[١]، لاجْتِماعِها مِنَ المُكَلَّفِ في حالةٍ واحِدةٍ[٢].

وأنَّ اسْتِحقاقَ الثّوابِ لا يُضادُّ اسْتِحْقاقَ العِقاب، إذْ لَوْ ضادَّهُ لتضادَّ الجَمْعُ بَينَ المَعاصِي والطّاعات، إذْ بِهما يُسْتَحَقُّ الثّوابُ والعِقاب. وإذا ثَبَتَ اجْتِماعُ الطّاعَةِ والمَعْصِيَةِ دَلَّ علىٰ اسْتِحْقاقِ الثّوابِ والعِقاب[٣].

وهذا يُبْطِلُ قولَ المُعْتَزِلَةِ في التَّحابُط[٤] المُخالِفِ لِدَليلِ الاعْتِبار.

وَقَد قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَىٰ إلاَّ مِثْلَها وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾[٥].

وقالَ تَعالىٰ: ﴿إنَّ الحَسَناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئاتِ ذٰلِكَ ذِكْرىٰ

---

(١) أصل الحبط في اللغة: هو أن تأكل الماشية شيئاً يضرّها فتعظم بطونها فتهلك، فسمّي بطلان الأعمال بهذا لأنّه كفساد الشيء بسبب ورود المُفسد عليه. وحبط الأعمال عند من يقول به ـ من المعتزلة ومن وافقهم ـ معناه: أنّ المعصية اللاحقة تحبط الثواب السابق، إمّا بشرط الموازنة ـ وهو قول أبي هاشم ـ، وإمّا لا بشرط الموازنة، وهو قول أبي عليّ الجُبّائي. ومعنىٰ الموازنة: أن يسقط من الاستحقاق الزائد ما يقابل الاستحقاق الناقص ويبقىٰ الباقي، فلو كان أحد الاستحقاقين عشرة ـ مثلاً ـ والآخر خمسة، تسقط الخمسة من الزائد وتبقىٰ خمسة. وأما علىٰ قول أبي علي فإن الاستحقاق الناقص يبطل كلّياً ويبقىٰ الزائد.
تفسير الرازي ٦: ٣٨، مجمع البحرين ـ حبط ـ ٤: ٢٤١.

(٢) «لاجتماعها. . . واحدة» ليس في «م».

(٣) وعلىٰ هذا القول أجمع الإماميّة، ووافقهم عليه الشافعي، وانتصر له الرازي في تفسيره.
أُنظر: الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد: ١٩٣ ـ ٢٠٦، تجريد الاعتقاد: ٣٠٣، الكشّاف للزمخشري ١: ٢٥٩، تفسير الرازي ٦: ٣٦ ـ ٣٩، تفسير القرطبي ٣: ٤٨.

(٤) في «م»: الحبط.

(٥) الأنعام ٦: ١٦٠.

لِلذَّاكِرِينَ﴾[1].

وقالَ تعالىٰ: ﴿إِنَّ اللهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً﴾[2].

وقالَ تَعالىٰ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرّاً يَرَهُ﴾[3].

وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُم ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ في سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئاً يَغِيظُ الكُفَّار وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ﴾[4].

وقال سُبْحانَهُ: ﴿إِنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عامِلٍ مِنْكُم مِنْ ذَكَرٍ أو أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾[5].

فَأَخْبَرَ تَعالىٰ أَنَّهُ لَا يُضيعُ أَجْرَ المُحْسِنين، وأنَّه يُوَفِّي العامِلينَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِساب، وأنَّه لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ، فأَبْطَلَ بهٰذه الآياتِ[6] دَعوىٰ المُعْتَزِلَة علىٰ اللهِ تَعالىٰ أَنَّه يُحْبِطُ الأَعْمالَ الصَّالِحاتِ[7]، أَوْ بَعْضَها، ولَا يُعطي عليها أَجراً.

وأَبْطَلَ قَوْلَهُم[8]: ﴿إِنَّ الحَسَناتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئات﴾.

---

(١) هود ١١: ١١٤.

(٢) النساء ٤: ١٠٧.

(٣) الزلزلة ٩٩: ٧ ـ ٨.

(٤) التوبة ٩: ١٢٠.

(٥) آل عمران ٣: ١٩٥.

(٦) في «أ»: فبهذه الآيات تبطل.

(٧) في «أ» و«م»: يحبط الأعمال بالسيّئات.

(٨) «وأبطل قولهم» ليس في «م».

هٰذا مَعَ قولِهِ سُبحانَه: ﴿إنَّ اللهَ لا يَغْفِرُ أنْ يُشْرَكَ بِهِ ويَغْفِرُ ما دُونَ ذٰلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾[1] فأَخْبَرَ أَنَّه لا يَغْفِرُ الشِّرْكَ مع عَدَمِ التَّوبَةِ مِنْهُ، وأنَّهُ يَغْفِرُ ما سِواهُ بِغَيْرِ التَّوبَةِ، ولولا ذٰلكَ لَمْ يَكُنْ لِتَفْريقِه بَيْنَ الشِّرْكِ وَما دُونَهُ في حُكْمِ الغُفْرانِ مَعْنىً مَعْقُول.

وقالَ تَبارَكَ وتَعالىٰ: ﴿رَبُّكُم أَعْلَمُ بِكُمْ إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ﴾[2].

وهٰذا القَولُ لا يَجوزُ أَنْ يكونَ مُتَوَجِّهاً إلىٰ المُؤمنينَ الذينَ لا تَبعَةَ بَيْنَهُم وَبَيْنَ اللهِ تَعالىٰ، وَلا مُتَوَجِّهاً إلىٰ الكافرينَ الذين قَدْ قَطَعَ اللهُ علىٰ خُلودِهم في النَّار، فَلَمْ يَبْقَ إلاّ أنَّه تَوَجَّه إلىٰ مُسْتَحِقِّ العِقابِ مِنْ أَهْلِ المَعْرِفَةِ والتَّوحيد.

وفيما ذَكَرْنا أَدِلَّةٌ يَطُولُ شَرْحُها، والذِي أَثْبَتْناهُ هاهنا مُقْنِعٌ لِمَنْ تأَمَّلَهُ إنْ شَاءَ اللهُ.

وقد أَمْلَيتُ في هذا المَعْنىٰ كِتاباً سَمَّيْتُهُ: (المُوَضِّحُ في الوَعْدِ والوَعيد)[3] إنْ وَصَلَ إلىٰ السيِّد الشريفِ الفاضِلِ الخَطيرِ أدامَ اللهُ تَعالىٰ رَفعَتَهُ أَغْناهُ عَنْ غَيْرِهِ مِن الكُتُبِ في المَعنَىٰ إنْ شاءَ اللهُ تَعالىٰ[4].

ـ تَمَّـتْ ـ

---

(١) النساء ٤: ٤٨.

(٢) الإسراء ١٧: ٥٤.

(٣) في «أ» و«م»: الوعد والوعيد. وذكره النجاشي والطهراني باسم (الموضّح في الوعيد). ولكنّ الشيخ المُفيد سمّاه كما أثبتناه في رسالته في المتعة أيضاً. انظر رجال النجاشي: ٣٩٩، الذريعة ٢٣: ٨٩١٥/٢٦٧.

(٤) «رفعته... إن شاء الله تعالىٰ» ليس في «د»، وفي «م» تقديم وتأخير بين ألفاظها.

فهرس المصـادر

١ ـ القرآن الكريم.

٢ ـ آلاء الرحمن في تفسير القرآن:

للإمام محمد جواد البلاغي (١٣٥٢ هـ) ـ مطبعة العرفان ـ صيدا.

٣ ـ إثبات الهُداة بالنصوص والمعجزات:

للحرّ العاملي (١١٠٤ هـ) ـ دار الكتب الإسلامية ـ ط٣.

٤ ـ أجوبة المسائل المهنّائيّة:

للعلاّمة الحلّي (٧٢٦ هـ) ـ بالواسطة عن كتاب التحقيق في نفي التحريف.

٥ ـ الاحتجاج:

للشيخ أبي منصور الطبرسي (القرن السادس الهجري) ـ تحقيق السيد الخرسان ـ مشهد ١٤٠٣ هـ.

٦ ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم:

للمقدسي البشاري ـ تحقيق د. محمد مخزوم ـ دار إحياء التراث العربي.

٧ ـ الأخبار الطوال:

لأبي حنيفة الدينوري (٢٨٢ هـ) ـ تحقيق عبد المنعم عامر ـ دار إحياء الكتب العربية.

٨ ـ الاستغاثة:

لأبي القاسم الكوفي (٣٥٢ هـ) ـ ط١ ـ.

٩ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب:
لابن عبد البرّ (٤٦٣ هـ) ـ بهامش الإصابة ـ دار إحياء التراث العربي ـ ط١ ـ ١٣٢٨ هجري.
١٠ ـ أُسد الغابة في معرفة الصحابة:
لابن الأثير (٦٠٦ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ.
١١ ـ الاصابة في تمييز الصحابة:
لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ ط ١ ـ ١٣٢٨ هـ.
١٢ ـ اعتقادات الصدوق:
للشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) ـ مركز نشر الكتاب ـ ١٣٧٠ هـ.
١٣ ـ إعراب القرآن:
لأبي جعفر النحّاس (٣٣٨ هـ) ـ تحقيق د. زهير غازي زاهد ـ عالم الكتب ـ ١٤٠٥ هجري.
١٤ ـ أعلام النساء:
لعمر رضا كحالة ـ مؤسسة الرسالة ـ ط٥ ـ ١٤٠٤ هـ.
١٥ ـ إعلام الورىٰ بأعلام الهدىٰ:
للشيخ الطبرسي (حوالي سنة ٥٤٨ هـ) ـ منشورات دار الكتب الإسلامية ـ ط٣ ـ.
١٦ ـ الاقتصاد فيما يتعلّق بالاعتقاد:
للشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) ـ دار الأضواء ـ ط٢ ـ ١٤٠٦ هـ.
١٧ ـ أمالي الصدوق:
للشيخ أبي جعفر بن بابويه القمّي الصدوق (٣٨١ هـ) ـ مؤسسة الأعلمي ـ ط٥ ـ ١٤٠٠ هـ.
١٨ ـ الأنساب:
للسمعاني (٥٦٢ هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٨ هـ.
١٩ ـ أوائل المقالات:
للشيخ المفيد (٤١٣ هـ) ـ مكتبة الداوري ـ قم المقدسة.

٢٠ ـ **بحار الأنوار:**
للعلّامة المجلسي (١١١٠ هـ) ـ المطبعة الإسلامية ـ ١٣٨٧ هـ.
٢١ ـ **بلاغات النساء:**
لابن طيفور (٢٨٠ هـ) ـ دار الحداثة ـ ط١ ـ ١٩٨٧ م.
٢٢ ـ **البيان في تفسير القرآن:**
للإمام الخوئي ـ دار الزهراء ـ بيروت ـ.
٢٣ ـ **تاريخ بغداد:**
للخطيب البغدادي (٤٦٣ هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.
٢٤ ـ **التبيان في تفسير القرآن:**
للشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) ـ تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ـ المطبعة العلمية ـ النجف الأشرف.
٢٥ ـ **تجريد الاعتقاد:**
للشيخ نصير الدين الطوسي (٦٧٢ هـ) ـ تحقيق محمد جواد الحسيني الجلالي ـ مكتب الإعلام الإسلامي ـ ط١ ـ ١٤٠٧ هـ.
٢٦ ـ **التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف:**
للسيد علي الميلاني، نشر دار القرآن الكريم ـ قم.
٢٧ ـ **تصحيح الاعتقاد:**
للشيخ المفيد (٤١٣ هـ) ـ تقديم وتعليق السيد هبة الله الشهرستاني ـ منشورات الرضي ـ قم.
٢٨ ـ **تفسير الرازي:**
للفخر الرازي (٦٠٦ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٢٩ ـ **تفسير الطبري:**
لمحمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٤٠٣ هـ.
٣٠ ـ **تفسير العيّاشي:**
لمحمد بن مسعود العياشي (٣٢٠ هـ) ـ المكتبة العلمية الإسلامية ـ طهران.

٣١ ـ تفسير فرات:
لأبي القاسم فرات الكوفي ـ تحقيق محمد الكاظم ـ ط١ ـ ١٤١٠ هـ.
٣٢ ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن):
لمحمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (٦٧١ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
٣٣ ـ تفسير القمّي:
لعلي بن ابراهيم القمّي (القرن الرابع الهجري) ـ تصحيح السيد الجزائري ـ دار الكتاب ـ قـم المقدّسـة.
٣٤ ـ تهذيب تاريخ دمشق:
لابن عساكر (٥٧١ هـ) ـ هذّبه الشيخ عبد القادر بدران (١٣٤٦ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ ط٣ ـ ١٤٠٧ هـ.
٣٥ ـ جامع الرواة:
للغروي الحائري (١١٠١ هـ) ـ مكتبة آية الله العظمىٰ المرعشي النجفي ـ قـم ـ ١٤٠٣ هـ.
٣٦ ـ جمهرة أنساب العرب:
لأبن حزم الأندلسي (٤٥٦ هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط ١٤٠٣ هـ.
٣٧ ـ الخراج وصفة الكتابة:
لأبي الفرج قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي (٣٢٠ هـ) ـ تحقيق د. محمد مخزوم ـ دار إحياء التراث العربي ـ ط١ ـ.
٣٨ ـ الدر المنثور في التفسير المأثور:
للسيوطي (٩١١ هـ) ـ دار الفكر ـ بيروت ـ ط١ ـ ١٤٠٣ هـ.
٣٩ ـ دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون):
للقاضي الأحمد نكري ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٣٩٥ هـ.
٤٠ ـ ديوان عنترة بن شدّاد العبسي ـ
دار بيروت للطباعة والنشر ـ ١٤٠٤ هـ.

٤١ ـ ديوان النابغة الذبياني ـ
تحقيق كرم البستاني ـ دار صادر بيروت.
٤٢ ـ الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة:
للشيخ الطهراني ـ دار الأضواء ـ بيروت.
٤٣ ـ رجال العلّامة الحلّي:
للعلّامة ابن المطهّر الحلّي (٧٢٦ هـ) ـ تحقيق محمد صادق بحر العلوم ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف ـ ١٣٨١ هـ ـ.
٤٤ ـ رجال الكشّي (اختيار معرفة الرجال):
للشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) ـ تصحيح حسن المصطفوي ـ مطبعة جامعة مشهد ـ ١٣٤٨ هـ. ش.
٤٥ ـ رجال النجاشي:
لأبي العباس النجاشي الاسدي الكوفي ـ (٤٥٠ هـ) ـ مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم ـ ١٤٠٧ هـ.
٤٦ ـ الرجال:
لابن داود الحلي المتوفىٰ بعد سنة (٧٠٧ هـ) ـ تحقيق محمد صادق بحر العلوم ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف.
٤٧ ـ رسائل الشريف المرتضىٰ:
المتوفىٰ (٤٣٦ هـ) دار القرآن الكريم ـ قم ـ ١٤٠٥ هـ.
٤٨ ـ الرسائل العشر:
لشيخ الطائفة الشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) ـ مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم.
٤٩ ـ سنن ابن ماجة:
محمد بن يزيد القزويني (٢٧٥ هـ) ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الفكر.
٥٠ ـ سنن الترمذي:
محمد بن عيسىٰ بن سورة (٢٩٧ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ تحقيق أحمد محمد شاكر.

٥١ ـ سنن النسائي:
أحمد بن علي بن شعيب (٣٠٣ هـ) ـ دار الكتب العربي ـ بيروت.
٥٢ ـ السنن الكبرى:
للبيهقي (٤٥٨ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت.
٥٣ ـ سير أعلام النبلاء:
للذهبي (٧٤٨ هـ) ـ مؤسسة الرسالة ـ اشراف د. شعيب الأرنؤوط ـ ط٣ ـ ١٤٠٥ هجري.
٥٤ ـ شرح نهج البلاغة:
لابن أبي الحديد(٦٥٦ هـ) ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية.
٥٥ ـ الصحاح:
للجوهري (٣٩٣ هـ) ـ تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ـ دار العلم للملايين ـ بيروت.
٥٦ ـ صحيح البخاري:
محمد بن إسماعيل البخاري (٢٥٦ هـ) ـ عالم الكتب ـ ط٥ ـ ١٤٠٦ هـ.
٥٧ ـ صحيح مسلم:
مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١ هـ) ـ دار الفكر ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.
٥٨ ـ الصراط المستقيم إلى مستحقّي التقديم:
لعلي بن يونس البياضي (٨٧٧ هـ) ـ مطبعة الحيدري ـ ط١ ـ ١٣٨٤ هـ.
٥٩ ـ طبقات أعلام الشيعة (الثقات والعيون في سادس القرون):
للشيخ الطهراني ـ تحقيق ولده علي نقي ـ دار الكتاب العربي ـ.
٦٠ ـ طبقات أعلام الشيعة (النابس في القرن الخامس):
للشيخ الطهراني ـ تحقيق ولده علي نقي ـ دار الكتاب العربي ـ.

٦١ ـ **الطبقات الكبرىٰ:**

لابن سعد (٢٣٠ هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ١٤٠٥ هـ.

٦٢ ـ **علل الشرائع:**

للشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) ـ مكتبة الداوري ـ منشورات المكتبة الحيدرية ـ ١٣٨٥ هجري.

٦٣ ـ **عيون أخبار الرضا عليهِ السَّلام:**

للشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) ـ تصحيح السيد محمد الحسيني اللاجوردي ـ نشر رضا مشهدي.

٦٤ ـ **فِرَق الشيعة:**

لأبي محمد النوبختي (القرن الثالث الهجري) ـ تحقيق محمد صادق بحر العلوم ـ المكتبة المرتضوية ـ النجف ـ ١٣٥٥ هـ.

٦٥ ـ **الفصل في الملل والنِحل:**

لابن حزم الأندلسي (٤٥٦ هـ) ـ مكتبة المثنىٰ ـ بغداد.

٦٦ ـ **الفهرست:**

للشيخ الطوسي (٤٦٠ هـ) ـ تحقيق محمد صادق بحر العلوم ـ المكتبة المرتضوية ـ النجف.

٦٧ ـ **الفهرست:**

لابن النديم (٣٨٥ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٦٨ ـ **فهرس مكتبة استان قُدس رضوي ـ مشهد المقدّسة.**

٦٩ ـ **فهرس مكتبة السيِّد المرعشي النجفي ـ قم.**

٧٠ ـ **فهرس مكتبة مسجد أعظم ـ قم.**

٧١ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة:**

للشوكاني (١٢٥٠ هـ) ـ تحقيق عبد الرحمٰن يحيىٰ اليماني ـ مطبعة السنّة المحمدية ـ ١٣٩٨ هـ.

٧٢ ـ قصص الأنبياء:

لقطب الدين الراوندي (٥٧٣ هـ) ـ تحقيق غلام رضا اليزدي ـ مجمع البحوث الإسلامية ـ مشهد.

٧٣ ـ الكافي:

للشيخ الكليني (٣٢٨ هـ) ـ تصحيح نجم الدين الآملي ـ منشورات المكتبة الإسلامية ـ ١٣٨٨ هـ.

٧٤ ـ الكامل في التاريخ:

لابن الأثير (٦٠٦ هـ) ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٤٠٢ هـ.

٧٥ ـ الكتاب المقدّس.

٧٦ ـ الكشّاف:

للزمخشري (٥٢٨ هـ) ـ نشر أدب الحوزة ـ قم.

٧٧ ـ كنز العمال:

للمتقي الهندي (٩٧٥ هـ) ـ مؤسّسة الرسالة ـ ط٥ ـ ١٤٠٥ هـ.

٧٨ ـ الكنى والألقاب:

للشيخ عباس القمّي ـ مكتبة الصدر ـ طهران ـ ١٣٦٨ هـ. ش.

٧٩ ـ اللآلىء المصنوعة:

للسيوطي (٩١١ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ.

٨٠ ـ لسان العرب:

لابن منظور (٧١١ هـ) ـ نشر أدب الحوزة ـ قم ـ ١٤٠٥ هـ.

٨١ ـ لسان الميزان:

لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ) ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ـ ١٤٠٦ هـ.

٨٢ ـ اللهوف في قتلى الطفوف:

لابن طاوُس (٦٦٤ هـ) ـ المكتبة الحيدرية ـ ١٣٨٥ هـ.

٨٣ ـ مجمع البحرين:

للطريحي (١٠٨٥ هـ) ـ تحقيق السيد أحمد الحسيني ـ المكتبة المرتضوية.

٨٤ ـ مجمع البيان في تفسير القرآن :
للشيخ الطبرسي (حوالي سنة ٥٤٨ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت .
٨٥ ـ مرآة العقول :
للعلامة محمد باقر المجلسي (١١١٠ هـ) ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران .
٨٦ ـ مراصد الاطلاع :
لصفيّ الدين البغدادي (٧٣٩ هـ) ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ط ـ ١٣٧٣ هـ .
٨٧ ـ مروج الذهب :
للمسعودي (٣٤٦ هـ) ـ تحقيق يوسف اسعد داغر ـ دار الهجرة ـ قم ـ ط٢ ـ ١٤٠٤ هجري .
٨٨ ـ المسائل السروية :
للشيخ المفيد (٤١٣ هـ) .
٨٩ ـ المسالك والممالك :
لابن خردازبة (٣٠٠ هـ) ـ تحقيق د. محمد مخزوم ـ دار إحياء التراث العربي ـ ط ـ ١٤٠٨ هـ .
٩٠ ـ المستدرك على الصحيحين :
للحاكم النيسابوري (٤٠٥ هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت .
٩١ ـ مسند أحمد بن حنبل :
المتوفّى (٢٤١ هـ) ـ دار الفكر .
٩٢ ـ معالم التنزيل في التفسير والتأويل :
للفرّاء البغوي (٥١٠ هـ) ـ دار الفكر ـ ١٤٠٥ هـ .
٩٣ ـ معالم العلماء :
لابن شهرآشوب (٥٨٨ هـ) ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف ـ ١٣٨٠ هـ .
٩٤ ـ معاني الأخبار :
للشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) ـ تصحيح علي أكبر الغفاري ـ مؤسسة النشر الإسلامي

ـ قـم ـ.
٩٥ ـ معجم البلدان:
لياقوت الحموي (٦٢٦ هـ) ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٣٨٨ هـ.
٩٦ ـ معجم رجال الحديث:
للإمام أبي القاسم الخوئي ـ منشورات مدينة العلم ـ قـم ـ ط٣ ـ ١٤٠٣ هـ.
٩٧ ـ المقابسات:
لأبي حيّان التـوحيدي ـ تحقيق محمد توفيق حسين ـ دار الأدب ـ بيروت ـ ط٢ ـ ١٩٨٩ م.
٩٨ ـ المقالات والفرق:
لسعد بن عبدالله الاشعري ـ تحقيق محمد جواد مشكور ـ مركز انتشارات علمي وفرهنكي ـ ايران.
٩٩ ـ مقتل الحسين عليهِ السّلام:
للخوارزمي (٥٦٨ هـ) ـ تحقيق الشيخ محمد السماوي ـ مكتبة المفيد ـ قـم.
١٠٠ ـ الملل والنحل:
للشهرستاني (٥٤٨ هـ) ـ مكتبة الانجلو المصرية.
١٠١ ـ مناقب علي بن أبي طالب عليهِ السّلام:
لابن المغازلي (٤٨٣ هـ) ـ تحقيق محمد باقر البهبودي ـ دار الأضواء ـ بيروت ـ ١٤٠٣ هجري.
١٠٢ ـ مناقب عمر بن الخطاب:
للدكتور السيد الجميلي ـ دار الكتاب العربي ـ ط ـ ١٤٠٥ هـ.
١٠٣ ـ منتخب بصائر الدرجات:
للشيخ حسن بن سليمان الحلي (القرن التاسع) ـ المطبعة الحيدريـة ـ ١٣٧٠ هـ.
١٠٤ ـ من لا يحضره الفقيه:
للشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

١٠٥ ـ الموضوعات:

لابن الجوزي (٥٩٧ هـ) ـ ط١.

١٠٦ ـ نزهة المشتاق في اختراق الآفاق:

للإدريسي (القرن السادس الهجري) ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ط ـ ١٤٠٩ هـ.

١٠٧ ـ الوافي بالوفيات:

لصلاح الدين الصفدي (٧٦٤ هـ) ـ باعتناء هلموت ريتر ـ ١٣٨١ هـ.

١٠٨ ـ وفيات الأعيان:

لابن خلكان (٦٨١ هـ) ـ تحقيق د. احسان عباس ـ منشور الشريف الرضي . قم ط٢.

١٠٩ ـ ينابيع المودّة:

للقندوزي الحنفي (١٢٩٤ هـ) ـ دار الكتب العراقية ـ الكاظمية ـ ط٨ ـ ١٣٨٥ هجري.

* * *

المسائل الجارودية

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ ـ ٤١٣ هـ)

تحقيق

الشيخ محمد كاظم مدير شانجي

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم

الجارودية فرقة من الزيدية نسبوا الىٰ رئيس منهم من أهل خراسان يقال له ابو الجارود، زياد بن منذر[1].

والزيدية هم القائلون بامامة زيد بن علي بن الحسين عليهِ السَّلام الذي خرج عام ١٢١ هـ في الكوفة[2] علىٰ هشام بن عبد الملك، عاشر الخلفاء الاموية (١٠٥ ـ ١٢٥ هـ)، فقتل بالكناسة[3] قرب الكوفة فدفنه اصحابه ليلاً، واخفوا موضع قبره، فاطلع امير الكوفة يوسف بن عمرو الثقفي علىٰ ذلك، فاخرجه وصلبه عارياً،[4] وفرّ ابنه يحييٰ وجملة من خواصه الىٰ خراسان، وخرج في ايام الوليد بن يزيد في جوزجان سنة ١٢٥ هـ وقتل في المعركة[5].

واوصىٰ الىٰ محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي عليهِ السَّلام الملقب بالنفس الزكية[6].

---

(١) مجمع البحرين.

(٢) تاريخ اليعقوبي، مروج الذهب للمسعودي، وقد ذهب مؤلفه في كتابه الآخر، التنبيه والاشراف إلى ان ظهور زيد بن علي بالكوفة سنة ١٢٢ هـ ونقله في مروج الذهب قولاً، ونقل الطبري القولين بلا ترجيح.

(٣) بضم الكاف، محلة بالكوفة (مراصد الاطلاع).

(٤) وقد بسط الطبري في تاريخه (ج٥/٤٨٢) سبب خروجه ومقتله في زهاء خمسة وعشرين صفحة.

(٥) مروج الذهب.

(٦) راجع مقدمة ابن خلدون ترجمة الاستاذ تفضلي، ١/٣٨٣.

وخرج محمد بالمدينة عام ١٤٥ هـ ايام المنصور، ثاني الخلفاء العباسيين، فارسل المنصور الىٰ قتاله عيسىٰ بن موسىٰ، فقاتلوا محمداً بالمدينة حتىٰ قتل، وقد كان تفرق اخوة محمد وولده في البلدان يدعون الىٰ امامته، فكان فيمن توجه، ابنه علي بن محمد الىٰ مصر، فقتل بها، وسار عبدالله الىٰ خراسان فهرب لما طُلب الىٰ السند، فقتل هناك، وسار ابنه الحسن الىٰ اليمن فحبس فمات في الحبس، وسار اخوه موسىٰ الىٰ الجزيرة، ومضىٰ اخوه يحيىٰ الىٰ الري وطبرستان. . . ومضىٰ اخوه ادريس بن عبدالله الىٰ المغرب فاجابه خلق من الناس فبعث المنصور من اغتاله فيما احتوىٰ عليه من مدن المغرب، وقام ولده ادريس بن ادريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن عليهِ السّلام مقامه، فعرف البلد بهم، فقيل بلد ادريس بن ادريس. . .

ومضىٰ ابراهيم اخوه الىٰ البصرة وظهر بها[1] فاجابه اهل فارس والاهواز وغيرهما من الامصار في عساكر كثيرة من الزيدية وجماعة ممن يذهب الىٰ قول البغداديين من المعتزلة وغيرهم[2]، ومعه عيسىٰ بن زيد بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليه السّلام، فسير اليه المنصور عيسىٰ بن موسىٰ وسعيد بن مسلم في العساكر، فحارب حتىٰ قتل في الموضع المعروف بباخمرىٰ، وذلك علىٰ ستة عشر فرسخاً من الكوفة من ارض الطف. . . وقتل معه من الزيدية من شيعته اربعمائة رجل وقيل خمسمائة[3].

ولم يخمد نائـرة القتال من الزيدية بقتل محمد وابراهيم ابني عبدالله، فخرج جماعة من الزيدية بعدهما واكثرهم من ولد الحسن بن علي عليهِ السّلام، وقد عدّ ابو الحسن الاشعري في مقالاته خمسة وعشرين نفراً من العلويين الذين خرجوا

---

(١) وكان خروجه في اول رمضان، وخروجه من البصرة اول ذي القعدة (تاريخ اليعقوبي، ٣/١١٣).

(٢) وقد كان احصى ديوانه فكانوا ستين الفاً (تاريخ اليعقوبي).

(٣) مروج الذهب ٢/٢٣٨، طبعة المطبعة البهية بالقاهرة سنة ١٣٤٦ هـ.

علىٰ الخلفاء العباسيين في بلاد شتى وقتلوا جميعاً[1].

قال المسعودي: وكان المنصور (١٣٦ الىٰ ١٥٨ هـ) قبض على عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي عليهِ السَّلام وكثير من اهل بيته وذلك في سنة اربع واربعين ومائة في منصرفه من الحج فحملوا من المدينة الىٰ الربذة من جادة العراق وكان ممن حمل مع عبدالله بن الحسن، ابراهيم بن الحسن بن الحسن، وابو بكر بن الحسن بن الحسن، وعلي الحبر، واخوه العباس، وعبدالله بن الحسن بن الحسن، والحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن، ومعهم محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان اخو عبدالله بن الحسن بن الحسن لامه فاطمة ابنة الحسين بن علي، وجدتهما فاطمة بنت رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ.

فجرد المنصور بالربذة محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان فضربه الف سوط، وسأله عن ابنىٰ اخيه محمد وابراهيم فانكر ان يعرف مكانهما، فسألت جدته العثماني في ذلك الوقت وارتحل المنصور عن الربذة وهو في قبة، واوهن القوم بالجهد فحملوا علىٰ المحامل المكشفة، فمر بهم المنصور في قبته علىٰ الحمارة، فصاح به عبدالله بن الحسن يا ابا جعفر ما هكذا فعلنا بكم يوم بدر، فصيرهم الىٰ الكوفة، وحبسوا في سرداب تحت الارض لا يفرقون بين ضياء النهار وسواد الليل، وخلىٰ منهم سليمان وعبدالله ابنى داود بن الحسن بن الحسن وموسىٰ بن عبدالله بن الحسن، والحسن بن جعفر، وحبس الاخرين ممن ذكرنا حتىٰ ماتوا وذلك علىٰ شاطئ الفرات من قنطرة الكوفة، ومواضعهم بالكوفة تزار في هذا الوقت وهو سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة، وكان قد هدم عليهم الموضع، وكانوا يتوضؤن في مواضعهم فاشتدت عليهم الرائحة، فاحتال بعض مواليهم حتىٰ ادخل عليهم شيئاً من الغالية، فكانوا يدفعون بشمها تلك الروائح المنتنة، وكان الورم في اقدامهم، فلا يزال يرتفع حتىٰ يبلغ الفؤاد فيموت صاحبه.

---

(١) راجع ترجمة مقالات الاسلاميين، ص٤٨.

وذكر انهم لمّا حبسوا في هذا الموضع اشكل عليهم اوقات الصلوة،فجزّؤوا القران خمسة اجزاء، فكانوا يصلون الصلوة علىٰ فراغ كل واحدمنهم من حزبه(*)، وكان عدد من بقي منهم خمسة، فمات اسماعيل بن الحسن فترك عندهم فجيف، فصعق داود بن الحسن فمات، واتى برأس ابراهيم بن عبدالله فوجه به المنصور مع الربيع اليهم فوضع الرأس بين ايديهم وعبدالله يصلي، فقال له ادريس اخوه اسرع في صلوتك يا ابا محمد، فالتفت اليه واخذ الرأس فوضعه في حجره، وقال له اهلاً وسهلاً يا ابا القاسم، والله لقد كنت من الذين قال الله عز وجل فيهم: **﴿الذين يوفون بعهد الله ولا ينقضون الميثاق، والذين يصلون ما امر الله به ان يوصل﴾** الى اخر الآية، فقال له الربيع كيف ابو القاسم في نفسه، قال كما قال الشاعر:

فتىً كان يحميه من الذلّ سيفه ... ويكفيه أن يأتي الذنوب اجتنابها

ثم التفت الى الربيع فقال: قل لصاحبك قد مضى من بؤسنا أيّام ومن نعيمك أيّام، والملتقى، القيامة. قال الربيع: فما رأيت المنصور قط اشدّ انكساراً منه في الوقت الذي بلغته الرسالة...[1].

لم تخمد نائرة القتال بقتل محمد وابراهيم وعشيرتهما، فخرج جماعة من الزيدية، واكثرهم من بني الحسن بن علي (ع) على العباسيّين، وقد عدّ ابو الحسن الأشعري في مقالاته خمسة وعشرين نفراً من العلويين الذين خرجوا على الخلفاء العباسيّين في بلاد مختلفة وقتلوا جميعاً[2].

(*) جزئه ظ.

(١) مروج الذهب، ٢/٢٤٢.

(٢) راجع ترجمة مقالات الاسلاميين، ص٤٨، ومقاتل الطالبيين، وفيها احوالهم وكيفية خروجهم ومقاتلهم.

الأسر الزيدية

دولة الزيدية في المغرب:

بعد مقتل محمد بن عبدالله في المدينة، فرّ اخوه ادريس بن عبدالله من المدينة الى بلاد المغرب، فأرسل المنصور شخصاً الى المغرب فقتله غيلة، وذلك لبعد المغرب عن مقر الخلافة، فلا يمكن ارسال الجيوش اليه، ولكن بقتله لم تخمد نائرة الفتنة في المغرب، فقام بعده ابنه ادريس بن ادريس وبنى مدينة فاس، واسّس دولة الادارسة في بلاد المغرب التي بقى من سنة ١٦٩ هـ الى ٣٧٥ هـ. وان كان مذهبهم قد تحوّل من الزيدية الى مذهب اهل السنّة.

دولتهم في طبرستان:

وفي سنة ٢٥٠ هـ قام الحسن بن زيد العلوي المعروف بالداعي الكبير في طبرستان، وحارب امير آمل من قبل آل طاهر فتغلّب على آمل، وبعد وقايع دموية تغلّب الداعي على سارية مركز الحكومة واستولى ايضاً على ساير بلاد ديلم وطبرستان وجرجان، وبعده قام محمد بن زيد العلوي مقامه حتى عام ٢٨٧ هـ ففيه ارسل الامير اسماعيل الساماني احد قواده الى حرب العلوي وكان افراد عسكر العلوي بالغة على عشرين الف نفر، فغلبوا اولاً على عسكر السامانية ولكن توسل عسكر السامانية الى حيلة فانعكس الأمر، فاثخن محمد بن زيد في المعركة، وقتل بعد ايام، ودفن جثمانه في جرجان، (شوال ٢٨٧ هـ) واستولى السامانيون موقتاً على بلاد ديلم، حتى قام الناصر الكبير، الحسن بن

علي الاطروشي في سنة ٣٠١ هـ في جيلان فأرسل دعاته الى بلاد ديلم، فنهض في مقابله محمد الصعلوك، الوالي من قبل السامانيين بهذا الصقع، فغلب عليه الداعي وتصرّف آمل واستولى على ساير بلاد مازندران، وفي اواخر عمره انعزل عن السياسة وقام باعباء الدعوة، فألّف كتباً في الفقه والمذهب، حتى توفى سنة ٣٠٤ هـ.

فقام مقامه صهره محمد بن القاسم، المشتهر بالداعي الصغير، حتى قتل في الحرب مع اسفار بن شيرويه على يد قائد حبش اسفار، مرداويج بن زيار، فانقرضت دولة الزيدية من طبرستان، (٣١٦ هـ)[١].

وقد عد ابن النديم من تأليفات الداعي الصغير: كتاب الطهارة، كتاب الاذان والاقامة، كتاب الصلوة كتاب، اصول الزكوة، كتاب الصيام، كتاب المناسك، كتاب السير، كتاب الايمان، كتاب الرهن، كتاب بيع امهات الاولاد، كتاب القسامة، كتاب الشفعة، كتاب الغصب، كتاب الحدود، ثم قال هذه من تاليفاته التي رأيناها، واعتقد بعض بأنّ تأليفاته بلغت على مائة كتاب[٢].

الائمة الرسيّة في اليمن:

قد اسس الامام يحيى الهادي الرسيّ (وهو من احفاد ترجمان الدين، قاسم ابن ابراهيم الطباطبا المتوفى سنة ٢٤٦ هـ المدعي للامامة في زمن المأمون العباسي) دولة زيدية سنة ٢٨٠ هـ في سعداء (الصعدة) من بلاد شمال اليمن، واستولى احفاده غالباً على صنعاء حتى عام ٤٢٦ هـ، فغلب عليهم الصليحيون[٣] المنتمون الى الاسماعيلية على صنعاء الى ان خرج المنصور، عبدالله بن حمزة العلوي (المتولد سنة ٥٦١ والمتوفى ٦١٤ هـ) فاسترد صنعاء منهم سنة ٥٩٤ هـ، وبقي

---

(١) تاريخ ابن اسفنديار، جنبش زيدية در ايران، طبقات سلاطين اسلام، ص١١٤.

(٢) فهرست ابن النديم.

(٣) مدة ملكهم على اليمن من ٤٣٩ الى ١٠٤٧ هـ.

الائمة الرسية الى اوائل ٦٨٠ هـ، تعاقب على كرسي الحكم خلال هذه المدة ١٧ او ١٩ ملكاً[٢]، فغلب عليهم فرع من قرابة بعيدة نسبهم مشكوك فيه، الى ان ظهرت دولة حديثة من احفاد الائمة الرسية بصنعاء حوالي سنة الف من الهجرة، فاشتهروا بائمة صنعاء، اولهم ابو القاسم، المنصور بن محمد بن علي بن محمد، وقد عدّ المستشرق زامباور خمسة عشر اميراً منهم حتى استولى العثمانيون على اليمن (سنة ٩٢٣ الى ١٠٤٥ هـ) فاخرجهم ائمة اليمن وبقيت اليمن تحت سلطتهم الى ان استرد العثمانيون صنعاء منهم عام ١٢٨٩ هـ.

ولكن لم يتمكنوا لسلب السلطة الروحية للائمة الزيدية على اليمنيين.

فثار المتوكل على الله، يحيى بن حميد في ١٣٢٢ هـ واعلن استقلاله بصعده (السعداء) وبايعه العلماء واجتمعت اليه الوفود من بلاد شتى، وقد صاول حميد الدين، الاتراك، وحاصر صنعاء وغيرها من المراكز التي كانوا يحتلونها، فانهزم الاتراك وبقي النزال جوالة بين قوات الترك واليمنيين، فصنعاء تارة بيد الاتراك، واخرىٰ بيد حميد الدين، الى ان انهزمت الدولة العثمانية فاستصوب الوالي، دخول حميد الدين الى صنعاء، فاستقبله العلماء والاعيان ورجال الدولة، ولما استقرت الامور مدّ يده الى اطراف اليمن وتهامة وولّى العمال والقضاة في البلاد، وامّن السبل واخمد الثورات اللاتي قام بها رجال القبائل، وقبض على البلاد.

ولما تأسست الجامعة العربية (المتشكلة من مصر وسوريا) انضمت المملكة المتوكلية اليها، ثم قبلت اليمن في سنة ١٣٦٧ هـ عضواً في هيئة الامم المتحدة، وفي سنة ١٣٦٧ قتل حميد الدين في بلد قرب صنعاء واستولى علىٰ عرشه، عبدالله الوزير وتلقب بالامام الناصر لدين الله، والحال ان احمد اكبر انجال حميد الدين كان ولي عهد المملكة من ناحية ابيه حميد الدين، فخرج وحارب الوزير ففتح

---

(١) باختلاف بين كتاب العالم الاسلامي، عمر رضا كحالة، ١٤٢/٢ وبين كتاب سلسله‌هاى

صنعاء واخذ الثار للامام والده يحيى حميد الدين، واعترفت دول الجامعة العربية باحمد ملكاً على اليمن.

وفي سنة ١٩٦٢ م توفى الامام احمد وقام مقامه ابنه الامام محمد، ولكن ثارت جملة من قواد الجيش المنتمين الى عبد الناصر رئيس جمهورية مصر عليه واسقطوا الملكية في اليمن واعلنوا بالجمهورية بقيادة عبدالله السلال، ولكن الامام محمد البدر قاومهم بمساعدة دولتي السعودية والاردنية واستوثقوا بجبال اليمن واشتدت المعارك الدموية بينهم وبين الجمهوريين الموالين لمصر والاتحاد السوفيتي، حتى ان عبد الناصر ارسل جيشاً من مصر متشكلاً من اربعين الف جندي لحماية الجمهوريين (١٩٦٣ م).

فبقيت نائرة النزال مشتعلة في اليمن الى ان وقعت الحرب الثالث بين العرب واسرائيل في سنة ١٩٦٧ م فاخرج عبد الناصر جيوشه من اليمن، وتوافق الفريقان باخماد النار موقتاً، ولكن بعد شهور تجددت الحروب بين اتباع الامام والدولة الجمهورية، ففي اواسط عام ١٩٦٩ م تسلط الجمهوريون على مراكز القوى للامام فاعلن الطرفان ختام القتال. فالزيدية في اليمن الى اليوم لا يزالون بلا امام مسيطر قائم بالسيف، وانحصر سلطة الائمة الزيدية وبتعبير اصح: العلماء، بالقيادة المذهبية والشؤون الدينية فقط[١].

قال نشوان الحميري[٢] «افترقت الزيدية ثلاث فرق: بترية وجريرية وجارودية. فقالت البترية ان علياً عليهِ السّلام كان افضل الناس بعد رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ واولاهم بالامامة، وان بيعة ابي بكر وعمر ليست بخطأ، لان

---

(١) لخصناها من: معجم الانساب والاسرات الحاكمة في التاريخ الاسلامي للاستاذ زيمباور، ص١٨٨، طبقات سلاطين اسلام لاستانلي لين بول، ترجمة عباس اقبال، العالم الاسلامي عمر رضا كحالة ١٤٢/٢، سلسله هاى اسلامي بوسورث، ترجمة فريدون بدره اى، كيتاشناسى تحت عنون اليمن الشمالي، دائرة المعارف الاسلامية، مادة زيدية.

(٢) تنقيح المقال ٨٥/٣.

علياً عليهِ السّلام سلم لهما ذلك، بمنزلة رجل كان له حق على رجل فتركه له، ووقفت في امر عثمان، وشهدت بالكفر على من حارب علياً، وسموا البترية، لانهم نسبوا الى كثير النوى، وكان المغيرة بن سعيد يلقب بالابتر.

وقالت الجريرية ان علياً كان الامام بعد رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ وان بيعة ابي بكر وعمر كانت خطأ لا يستحق عليه اسم الكفر، ولا اسم الفسوق، وان الامة قد تركت الاصلح، وبرئت من عثمان سبب أحداثه، وشهدت عليه وعلى من حارب علياً بالكفر.

وقالت الجارودية: ان رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ نصَّ على عليّ عليهِ السّلام بالاشارة والوصف، دون التسمية والتعيين، وانه اشار اليه ووصفه بالصفات التي لم توجد الاّ فيه، وان الامة ضلت وكفرت بصرفها الامر الى غيره، وان رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ نص على الحسن والحسين عليهما السّلام بمثل نصّه على عليّ، ثم ان الامام بعد هؤلاء الثلاثة ليس بمنصوص عليه، ولكن الامامة شورى بين الافاضل من ولد الحسن والحسين، فمن شهر منهم سيفه ودعا الى سبيل ربه وباين الظالمين، وكان صحيح النسب من هذين البطنين، وكان عالماً زاهداً شجاعاً، فهو الامام[1].

وافترقت الجارودية في نوع آخر ثلاث فرق:

أ ـ فرقة زعمت ان محمد بن عبدالله النفس الزكية بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب لم يمت ولا يموت، حتى يملأ الارض عدلاً، وانه القائم المهدي المنتظر عندهم، وكان محمد بن عبدالله خرج على المنصور فقتل بالمدينة.

ب ـ وفرقة زعمت ان محمد بن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب، حي لم يمت ولا يموت، حتى يملأ الارض عدلاً، وانه المهدي المنتظر عندهم، وكان محمد بن القاسم هذا خرج على المعتصم بالطالقان

---

(١) الحور العين، ص١٥٥.

فاسره المعتصم، فلم يُدر بعد ذلك كيف كان خبره.

ج ـ وفرقة زعمت ان يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب حي لم يمت، وانه القائم المنتظر عندهم، ولا يموت حتى يملأ الارض عدلاً، وكان يحيى بن عمر هذا خرج على المستعين، فقتل بالكوفة. هذه رواية ابي القاسم البلخي عن الزيدية، وليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية، وهم بصنعاء وصعدة وما يليهما»[١].

وقريب من هذا ما قاله سعد بن عبدالله الاشعري[٢].

قال الشهرستاني[٣]:

الزيدية اتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عليهِ السّلام، ساقوا الامامة في اولاد فاطمة عليها السلام، ولم يجوزوا ثبوت امامة في غيرهم، الا انهم جوزوا ان يكون كل فاطمي عالم زاهد شجاع سخيّ خرج بالامامة يكون اماماً واجب الطاعة، سواء كان من اولاد الحسن او من اولاد الحسين. وعن هذا قالت طائفة منهم بامامة محمد وابراهيم الامامين ابني عبدالله بن الحسن بن الحسن، اللذين خرجا في ايام المنصور، وقتلا على ذلك، وجوزوا خروج امامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال، ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة.

وزيد بن علي لما كان مذهبه هذا المذهب اراد ان يحصل الاصول والفروع حتى يتحلى بالعلم، فتتلمذ في الاصول لواصل بن عطاء الغزال، رأس المعتزلة مع اعتقاد واصل بان جده علي بن ابي طالب في حروبه التي جرت بينه وبين اصحاب الجمل واصحاب الشام ما كان على يقين من الصواب، وان احد الفريقين منهما كان على الخطأ لا بعينه، فاقتبس منه الاعتزال، وصارت اصحابه كلها معتزلة.

---

(١) الحور العين/ ١٥٥.

(٢) في كتاب المقالات والفرق، ص١٨، الطبعة المصححة للذكتر محمد جواد مشكور.

(٣) الملل والنحل في هامش الفصل ١/ ٢٠٧.

وكان من مذهبه جواز امامة المفضول مع قيام الافضل، فقال كان علي بن ابي طالب افضل الصحابة الا ان الخلافة فوّضت الى ابي بكر لمصلحة رأوها وقاعدة دينية راعوها. . . وكذلك يجوز ان يكون المفضول اماماً والافضل قائم فيرجع اليه في الاحكام، ويحكم بحكمه في القضايا. ولما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة منه وعرفوا انه لا يتبرأ عن الشيخين رفضوه، حتى اتى قدره عليه، فسميت رافضة.

وجرت بينه وبين اخيه محمد الباقر مناظرة لا من هذا الوجه، بل من حيث كان يتلمذ لواصل بن عطاء ويقتبس العلم ممن يجوّز الخطأ على جده في قتال الناكثين، والقاسطين، ومن يتكلم في القدر على غير ما ذهب اليه اهل البيت، ومن حيث انه كان يشترط الخروج شرطاً في كون الامام اماماً. قال له يوماً على قضية مذهبك والدك ليس بامام، فانه لم يخرج قطّ ولا تعرض للخروج.

قال ابو الحسن الاشعري ان الزيدية افترقت ستة فرق:

١ ـ الجارودية.

٢ ـ سليمانية اصحاب سليمان بن جرير.

٣ ـ البترية اتباع حسن بن صالح بن حي وكثير النواء.

٤ ـ نعيمية اتباع نعيم بن اليمان.

٥ ـ فرقة لم يسمها الاشعري.

٦ ـ اليعقوبية.

قال المسعودي[١]: ان الزيدية كانت في عصرهم ثمانية فرق: اولها الفرقة المعروفة بالجارودية وهم اصحاب ابي الجارود زياد بن المنذر العبدي، وذهبوا الى ان الامامة مقصورة في ولد الحسن والحسين دون غيرهما ثم الفرقة الثانية المعروفة بالمرئية، ثم الفرقة الثالثة المعروفة بالابرقية، ثم الفرقة الرابعة المعروفة باليعقوبية

---

(١) مروج الذهب ٢/١٨٣.

وهم اصحاب يعقوب بن علي الكوفي، ثم الفرقة الخامسة المعروفة بالعقبية ثم الفرقة السادسة المعروفة بالابترية وهم اصحاب كثير الابتر والحسن بن صالح بن حي، ثم الفرقة السابعة المعروفة بالجريرية وهم اصحاب سليمان بن جرير، ثم الفرقة الثامنة المعروفة باليمانية وهم اصحاب محمد بن يمان الكوفي، وقد زاد هؤلاء في المذاهب وفرعوا مذاهب على ما سلف من اصولهم[١].

وقال مؤلفو دائرة المعارف الاسلامية: يحصى من الزيدية ما تبلغ ثماني فرق: من فرقة ابي الجارود الذي جمع بين الاعمال الحربية وبين القول بتأليه الائمة، الى فرقة مسلمة بن كهيل الذي اقتصر في تمسكه بمذهب الزيدية على مجرد الميل الى الشيعة وكانت الحال شبيهه بذلك في المذهب الاعتقادي للزيدية، وهم لم يصبحوا جماعة متحدة الا بعد ان تولى قيادتهم الروحية رجال من العلويين الذين كانوا يدعون الامامة، واذا نحن اعتمدنا على ما لدينا حتى الآن من معلومات وثيقة وجدنا انه لا يستحق هذا الوصف من العلويين الا رجلان: اولهما الحسن بن زيد الذي اسس منذ حوالي سنة ٢٥٠ دولة زيدية جنوب بحر الخزر، وثانيهما القاسم الرسي وهو ابن ابراهيم طباطبا بن اسماعيل الديباج بن ابراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب (المتوفى سنة ٢٤٦ هـ) وعلى حين انه لا توجد من مؤلفات الحسن بن زيد الا شواهد غير مباشرة فان مؤلفات القاسم الذي لم يوفق على اية حال في ميدان السياسة قد بقيت... ومذهب الزيدية الذي وضعه القاسم ووسعه وفصله من جاء بعده، هو المذهب الزيدي الوحيد الذي بقي الى اليوم، مذهب ينحو فيما يتعلق بالقول في ذات الله منحى الاعتزال، وهو فيما يتعلق بالمسائل الاخلاقية مخالف للمرجئة ويحيل الى ذلك طابعاً من التشدد في الدين يرفض التصوف، ولذلك فالطرق الصوفية ممنوعة في الدولة الزيدية الحالية.

---

(١) كما ان مقارنة اسماء الفرق في مقالات الاسلاميين للاشعري ومروج الذهب للمسعودي معلنة بمذاهب غير ما عدها المسعودي.

واما فيما يتعلق بمسائل العبادات فان مذهب الزيدية هذا يشترك مع بقية الشيعة في مميزات معينة انفردوا بها بوصفهم فرقة من فرق. من ذلك قولهم في الاذان: حي علىٰ خير العمل ، والتكبير خمس مرات في صلوة الجنازة ، رفض المسح علىٰ الخفين، ورفض الصلوة خلف الفاجر، وعدم اكل ذبايح غير المسلمين، وهم فيما يتعلق باحكام الزواج يحرمون الزواج من غيرهم، ولا يجوزون على كل حال زواج المتعة . . . وهنا نجد افراداً من الزيدية يوافقون افراداً من اهل السنة في مخالفة افراد آخرين من الزيدية ومن اهل السنة بحيث اصبح مذهب الزيدية في الفقه بمثابة مذهب خامس الى جانب المذاهب الاربعة.

وقد صور لنا ابو الحسن عبدالله بن مفتاق الزيدي ذلك تصويراً واضحاً ملموساً بان جعل اسم كتابه (المنتزع المختار من الغيث المدرار)[1].

ولابد بطبيعة الحال ان تكون الآراء قد اتحدت في الدولة الزيدية الحالية اتحاداً كبيراً.

ابو الجارود، مؤسس مذهب الجارودية:

قد سبق أن الجارودية فرقة من الزيدية، منسوبة الى مؤسسه أبي الجارود، ونقلنا من نشوان الحميري: أن الزيدية الموجودين هم الذين ينتسبون الى الجارودية، ولم يبق ساير فرق الزيدية.

وسترى أن ابا الجارود غير معتمد بل مطعون عند اهل السنّة والشيعة. مع أن كثيراً من المسائل الاعتقادية مستنده الى اقوال النبي واصحابه بالاسناد، وكذلك فقه الزيدية، حيثما كان اكثر مسائله مأخوذة من فقه الاحناف، وفقههم مستندة في الأكثر الى الأحاديث الواردة عن النبي (ص) بالرواية. فاذا لم يكن امام المذهب ثقة عند الفريقين فكيف يمكن الاستناد الى قوله و روايته في

---

(١) الجزء الاول، طبعة القاهرة ١٣٢٨ هـ.

المسائل الاعتقادية والفقهية.

ونحن الآن ننقل كلام أئمة علم الرجال من الفريقين في الرجل، ولمقال عدم التطويل نكتفي بما ذكر في الكتب الأربعة الرجالية (من مصادر علم الرجال عند الامامية) وما نقله ابن حجر العسقلاني عن ائمة الجرح والتعديل من اهل السنّة، في تهذيب التهذيب.

قال الكشي[1]:

حكى ان ابا الجارود سمى سرحوباً، وتنسب اليه السرحوبية من الزيدية، سماه بذلك ابو جعفر عليهِ السّلام وذكر ان سرحوباً اسم شيطان اعمى يسكن البحر؛ وكان ابو الجارود مكفوفاً اعمى، اعمى القلب.

ثم حكى عن ابي‌نصر[2] قال: كنا عند ابي عبدالله عليهِ السّلام فمرت بنا جارية معها قمقم فقلبته، فقال ابو عبدالله عليهِ السّلام ان الله عز وجل قد قلب قلب ابي الجارود كما قلبت هذه الجارية هذا القمقم، فما ذنبي.

وعن ابي اسامة، قال قال لي ابو عبدالله: ما فعل ابو الجارود، اما والله لا يموت الا تائهاً.

وعن ابي بصير قال: ذكر ابو عبدالله عليهِ السّلام كثير النوا وسالم بن ابي حفصة وابا الجارود، فقال: كذابون، مكذبون، كفار، عليهم لعنة الله. قال قلت جعلت فداك كذابون قد عرفتهم فما معنى مكذبون، قال: كذابون يأتونا فيخبرون انهم يصدقونا، وليس كذلك، ويسمعون حديثنا ويكذبون به.

عن ابي سليمان الحمال قال سمعت ابا عبدالله عليهِ السّلام يقول لابي الجارود بمنى في فسطاطه، رافعاً صوته: يا ابا الجارود، كان والله ابي امام اهل الارض حيث مات لا يجهله الا ضال، ثم رأيته في العام المقبل قال له مثل ذلك، قال فلقيت ابا الجارود بعد ذلك بالكوفة، فقلت له: اليس قد سمعت ما قال ابو

(١) رجال الكشي، ص١٥٠، طبعة بمبئي.
(٢) ابي بصير.

عبدالله عليهِ السَّلام مرتين. قال: انما يعني اباه علي بن ابي طالب عليهِ السَّلام.

قال الشيخ في رجاله ضمن اصحاب الباقر عليهِ السَّلام[1]:

زياد بن المنـذر، ابـو الجارود الهمداني الحوفي الكوفي، تابعي، زيدي، اعمىٰ، اليه تنسب الجارودية منهم.

وذكره ايضاً في اصحاب ابي عبدالله، جعفر بن محمد الصادق وقال:

زياد بن المنذر، ابو الجارود الهمداني الحارفي، الحوفي، مولاهم، كوفي، تابعي.

وقال في الفهرست[2]: زياد بن المنذر يكنى ابا الجارود، زيدي المذهب، واليه تنسب الزيدية الجارودية، له اصل، وله كتاب التفسير عن ابي جعفر الباقر عليهِ السَّلام. اخـبرنا به الشيخ ابو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان... واخبرنا بالتفسير: احمد بن عبدون...

وكان ضعيفاً، وخرج ايام ابي السرايا معه فاصابه جراحة.

وقال النجاشي[3]:

ابو الجارود الهمداني الخارقي الاعمى، اخبرنا ابن عبدون... عن محمد ابن سنان: قال قال لي ابو الجارود: ولدت اعمى، ما رأيت الدنيا قط.

كوفي كان من اصحاب ابي جعفر، وروى عن ابي عبدالله عليهما السلام، وتغير لما خرج زيد رضي الله عنه. وقال ابو العباس بن نوح: هو ثقفي، سمع عطية، وروى عن ابي جعفر، وروى عنه مروان بن معاوية وعلي بن هاشم بن البريد، يتكلمون فيه، قاله البخاري.

له كتاب تفسير القرآن رواه عن ابي جعفر عليهِ السَّلام. اخبرنا به عدة من اصحابنا الخ.

---

(١) رجال الشيخ، ص١٢٢، طبعة النجف.

(٢) الفهرست، ص٧٢، طبعة النجف.

(٣) رجال النجاشي، ص١٧٠، طبعة مؤسسة النشر الاسلامي بقم.

وقال ابن حجر العسقلاني[1]:

زياد بن المنذر الهمداني ويقال النهدي ، ويقال الثقفي ، ابو الجارود الاعمى الكوفي روى عن عطية العوفي، وابي الجحاف داود بن ابي عوف، وابي الزبير، والاصبغ بن نباتة ، وابي بردة بن أبي موسى، وابي جعفر الباقر، وعبدالله بن الحسن ابن الحسن ،والحسن البصري ، ونافع بن الحارث، وهو نفيع ابو داود الاعمى ، وغيرهم .

وعنه مروان بن معاوية الفزاري ويونس بن بكير، وعلي بن هاشم بن البريد، وعمار بن محمد ابن اخت سفيان، ومحمد بن بكر الرساني، ومحمد بن سنان العوفي وغيرهم .

قال عبدالله بن احمد عن ابيه : متروك الحديث، وضعّفه جداً، وقال معاوية ابن صالح عن يحيى بن معين، : كذاب عدو الله ، ليس يسوى فلساً، وقال الدوري عن يحيى : كذاب وقال الآجري عن ابي داود : كذاب، سمعت يحيى يقوّله . وقال البخاري يتكلمون فيه . وقال النسائي متروك . وقال في موضع آخر: ليس بثقة . وقال ابو حاتم ضعيف، وقال يزيد بن زريع لابي عوانة : لا تحدث عن ابي الجارود، فانه اخذ كتابه فاحرقه . قال ابو حاتم بن حبان : كان رافضياً يضع الحديث في مثالب اصحاب رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ ويروي في فضائل اهل البيت رضى الله عنهم اشياء ما لها وصول، لا يحل كتب حديثه ، وقال ابن عدي : عامة احاديثه غير محفوظة وعامة ما يرويه في فضائل اهل البيت، وهو من المعدودين من اهل الكوفة الغالين، واحاديثه عن من يروى عنه فيها نظر.

وقال النوبختي في مقالات الشيعة : والجارودية منهم اصحاب ابي الجارود، زياد بن المنذر.

روى له الترمذي حديثاً واحداً في اطعام الجائع .قلت : قال يحيى بن يحيى

(١) تهذيب التهذيب ج/٣/٣٨٦ الطبعة الاولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد.

النيسـابـوري : يضع الحديث، حكاه الحاكم في التاريخ . وقال ابن عبد البر: اتفقوا على انه ضعيف الحديث منكره، ونسبه بعضهم الى الكذب. قلت: وفي الثقات لابن حبان: زياد بن المنذر، روى عن نافع بن الحارث، وعنه يونس بن بكير، فهو غفل عنه ابن حبان، وذكره البخاري في فصل من مات من الخمسين ومائة الى الستين.

* * *

عملنا في تصحيح النسخة

استفدنا في تصحيح هذه الرسالة من ثلاث نسخ مخطوطة، ومس النسخة المطبوعة، نذكر ذيلاً مختصات كل واحدة منها:

١ ـ نسخة مكتبة آية الله المرعشي في قم المحروسة، وهي ضمن مجموعة مضبوطة تحت رقم ٢٤٣، وكتابة النسخة قديمة جداً، وعليها كتابة التملك المؤرخة: محرم ٨٨٨ هـ. وجعلناها الاساس، وعبرنا عنها بالاصل[1].

٢ ـ نسخة ثانية في مكتبة آية الله المرعشي، ضمن مجموعة برقم ٧٨، ونرمز عنها بـ (عش).

٣ ـ نسخة مكتبة مجلس الشورى الاسلامي، ضمن كتب اهداها امام جمعة خوي، مضبوطة برقم ٨ ونعبر عنها بـ نسخة المجلس، ونرمز عنها بـ (مج).

٤ ـ النسخة المطبوعة في النجف الأشرف ضمن مجموعة من مؤلفات شيخنا المفيد، ونرمز عنه بـ (ط). اي المطبوعة وفيها سقط واخطاء غير مطبعية ولكن في كثير من الموارد تؤيّد احدى النسخ التي استفدنا عنها.

* * *

---

(١) وذلك في موارد كان المذكور في بعض النسخ، اصح، فجعلناها في النصّ، واثبتنا ما في الاصل، ذيلاً.

١٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلواته على خيرته من خلقه محمد
وآله الطاهرين. اتفقت الشيعة العلوية من الامامية
والزيدية الجارودية على ان الامامة كانت بعد وفاة النبي صلى
الله عليه وآله لامير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلم
وانها كانت للحسن بن علي عليه السلم من بعده وللحسين بن علي
بعد اخيه عليهما السلم وانها من بعد الحسين في ولده عليهم
السلم لا تخرج منهم الى غيرهم ولا يستحقها سواهم وانها لا تصلح الا
لهم منهم اهلها دون من عداهم حتى يرث الله الارض ومن عليها
وهو خير الوارثين ثم اختلف هذان الفريقان بعد الذي ذكرناه
من اتفاقهم على ما وصفناه فقالت الامامية ان الامامة
بعد الحسين عليه السلم في ولده لصلبه خاصة دون ولد اخيه
الحسن عليه السلم وغيره من اخوته وبني عمه وسائر الناس وانها
لا تصلح الا لولد الحسين عليه السلم ولا يستحقها غيرهم ولا تخرج
عنهم الى غيرهم ممن عداهم حتى تقوم الساعة وقالت
الزيدية الجارودية انها بعد الحسين عليه السلم في ولد الحسين
والحسن عليهما السلم دون غيرهم من ولد امير المؤمنين عليه
السلم وسائر بني هاشم وكافة الناس وحصروها في ولد امير
المؤمنين عليه السلم من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه
وآله وانكروا قول الامامية في اختصاص ولد الحسين عليه
السلم بها دون ولد الحسن عليه السلم وخالفوهم في حصرها

فيهم

الصفحة الاولى من نسخة الاساس

١٧٢

من كتبنا في الإمامة واستقصيناه فيها إذ

والله المحمود وهو المستعان

وصلى الله على سيدنا محمد بن

عبد الله سيد البشر وعلى أخيه

علي بن أبي طالب الطاهر المطهر

وعلى ذريته الأبرار الصفوة

عترته الغرر وسلم كثيرا

الصفحة الأخيرة من نسخة الأساس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خيرته من خلقه محمد و
آله الطاهرين اتفقت الشيعة العلوية من الامامية
والزيدية والجارودية على ان الامامة كانت عند وفاة
النبي صلى الله عليه وآله لامير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلم
وانها كانت للحسن بن علي عليه السلم من بعده وللحسين بن علي
بعد اخيه عليهما السلم وانها من بعد الحسين من ولد فاطمة عليها السلم
لا يخرج منهم الى غيرهم ولا يستحقها سواهم ولا تصلح الا لهم فهم
اهلها دون من عداهم حتى يرث الله الارض ومن عليها وهو
خير الوارثين ثم اختلف هذان الفريقان بعد الذي ذكرناه
من اتفاقهم على ما وصفناه فقالت الامامية ان الامامة بعد
الحسين عليه السلم في ولده لصلبه خاصة دون ولد اخيه الحسن عليه السلم
وغيره من اخوته وبني عمه وسائر الناس وانها لا تصلح الا
لولد الحسين عليه السلم ولا يستحقها غيرهم ولا تخرج عنهم الى غيرهم
ممن عداهم حتى تقوم الساعة وقالت الزيدية الجارودية انها
بعد الحسين عليه السلم في ولد الحسن والحسين عليهما السلم دون غيرهم
من ولد امير المؤمنين عليه السلم وسائر بني هاشم وكافة الناس
وحصروها في ولد امير المؤمنين عليه السلم من فاطمة بنت رسول
الله صلى الله عليه وآله وانكروا قول الامامية في اختصاص ولد
الحسين عليه السلم بها دون ولد الحسن عليه السلم وخالفوهم في حصرها
فيهم حسب ما ذكرناه باب مسائل الجارودية
للامامية فيما حكيناه عنهم من الاختلاف الذي شرحناه واجوبتها

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله الطاهرين
اتفقت الشيعة العلوية من الامامية والزيدية الجارودية على ان الامامة
كانت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله لامير المؤمنين علي بن ابي طالب
عليه السلام وانها كانت للحسن بن علي عليه السلام من بعده وللحسين بن علي
بعد اخيه عليهما السلام وانها من بعد الحسين في ولد فاطمة عليها السلام
لا تخرج منهم الى غيرهم ولا يستحقها سواهم وانها تصلح الامر لافضلهم
دون من عداهم حتى يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين
ثم اختلف هذان الفريقان بعد الذي ذكرناه من اتفاقهم على ما وصفناه
فقالت الامامية ان الامامة بعد الحسين عليه السلام في ولد صلبه خاصة
دون ولد اخيه الحسن عليه السلام وغيره من اخوته بني عمه وسائر الناس
وانها تصلح الاول فالاول للحسين عليه السلام ولا يستحقها غيرهم ولا تخرج منهم
الى غيرهم ممن عداهم حتى تقوم الساعة وقالت الزيدية الجارودية
انها بعد الحسين عليه السلام في ولد الحسن والحسين عليهما السلام دون غيرهم
من ولد امير المؤمنين عليه السلام وسائر بني هاشم وكافة الناس وخصوها
في ولد امير المؤمنين عليه السلام من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله

الصفحة الاولى من نسخة دمشق

المسائل الجارودية

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ ـ ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلواته على خيرته من خلقه محمد وآله الطاهرين.

(أمّا بعد، فقد)[1] اتفقت الشيعة العلوية من الامامية والزيدية الجارودية [2] على ان الامامة كانت عند وفاة النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ لأمير المؤمنين علي بن ابي طالب عليهِ السّلام وانها كانت للحسن بن علي عليهما السلام من بعده وللحسين بن علي بعد اخيه عليهما السلام وانها من بعد الحسين من[3] ولد فاطمة عليها[4] السلام لا تخرج[5] منهم الى غيرهم ولا يستحقها سواهم ولا تصلح الا لهم فهم اهلها دون من عداهم حتى يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين، ثم اختلف هذان الفريقان بعد

---

(١) ليست في الاصل ولا في عش ومج.

(٢) الجارودية اصحاب ابي الجارود فقد زعموا ان النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ نص على علي بن ابي طالب عليهِ السّلام بالوصف دون التسمية والناس قصروا حيث لم يتعرفوا الوصف ولم يطلبوا الموصوف ولهذا نصبوا ابا بكر باختيارهم، وايضاً هم خالفوا امامة زيد بن علي ولم يعتقدوا بهذا الاعتقاد.

(٣) ط: في.

(٤) عليهم السلام (ط).

(٥) مج، ط: لا يخرج.

الذي ذكرناه من اتفاقهم على ما وصفناه.

فقالت الامامية ان الامامة بعد الحسين عليهِ السّلام في ولده لصلبه خاصة دون ولد اخيه الحسن عليهِ السّلام وغيره من اخوته وبني عمه وساير الناس وانها لا تصلح الا لولد الحسين عليهِ السّلام ولا يستحقها غيرهم ولا تخرج عنهم الى غيرهم ممن عداهم حتى تقوم[1] الساعة.

وقالت الزيدية الجارودية[2] انها بعد الحسين عليهِ السّلام في ولد الحسن والحسين عليهما السلام دون غيرهم من ولد امير المؤمنين عليهِ السّلام وساير بني هاشم وكافة الناس، وحصروها في ولد امير المؤمنين عليهِ السّلام (من فاطمة بنت رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ وانكروا قول الامامية في اختصاص ولد الحسين عليهِ السّلام)[3] بها دون ولد الحسن عليهِ السّلام وخالفوهم في حصرها فيهم حسب ما ذكرناه.

* * *

---

(١) عش: يقوم.

(٢) عش، ط: الزيدية والجارودية.

(٣) ليست في المطبوعة.

باب[1] مسائل الجارودية للامامية[2] فيما حكيناه عنهم من الاختلاف الذي شرحناه واجوبة الإمامية فيه

فمما سألت الجارودية عنه الإمامية ان قالوا لهم: كيف صارت الامامة في ولد الحسين عليهِ السَّلام دون ولد الحسن عليهِ السَّلام وهما جميعاً إمامان على ما تقرر بيننا من الاتفاق؟

قالت الإمامية: ليس اجتماع الحسن والحسين عليهما السلام واستحقاقهما[3] لها بموجب استحقاق ولدهما لها ولا مانعاً من اختصاص ولد الحسين عليهِ السَّلام بها دون ولد الحسن عليهِ السَّلام كما ان ثبوت الامامة في امير المؤمنين عليهِ السَّلام واستحقاقه لها بعد الرسول عليه السّلام[4] دون من سواه من بني هاشم وعامة قريش وكافة الناس لا يوجب استحقاق جميع ولده ولا يمنع من اختصاص الحسن والحسين عليهما السلام بها دون اخوتهما من ولد امير المؤمنين عليهِ السَّلام وغيرهم من الناس وبالمعنى الذي اختص

---

(١) ليس في المطبوعة.

(٢) ليست في المطبوعة.

(٣) ط: واستحقاقها.

(٤) تمام النسخ: ع وفي ط (ص).

الحسن والحسين عليهما السلام من جملة ولد أمير المؤمنين صلوات الله عليه[١] بالامامة دون اخوتهما منه اختصت بولد الحسين عليهِ السَّلام دون غيرهم من بني عمهم وكافة الانام.

قالت الجارودية: فان الحسن والحسين عليهما السّلام انما اختصا بالإمامة دون اخوتهما من ولد امير المؤمنين عليهِ السَّلام في المعاني التي يستحق بها الامامة من العلم والورع والبصيرة بالتدبير والسياسة وكيت وكيت[٢] مما لابد من حوز الائمة له من الفضل[٣] ولولا ذلك لما جوزناها في الحسن والحسين عليهما السلام دونهم[٤].

قالت الإمامية: فقد سقط الان تعجبكم من اختصاص ولد الحسين عليهِ السَّلام بالإمامة مع كونها في اخيه الحسن عليهِ السَّلام مثله كما سقط تعجب المخالف لنا جميعاً من القول باختصاص الحسن والحسين بالإمامة[٥] دون اخوتهما مع كون ابيهم[٦] أمير المؤمنين عليهِ السَّلام اماماً[٧] قبلهم ومستحقاً للامامة دون من سواه وصار ما استبعد من هذا الباب قريباً ونحن نقول لكم في اختصاص ولد الحسين بالإمامة مثل ما قلتم في اختصاصه واخيه عليهما السلام دون اخوتهم ونحتج بذلك مثل حجتكم فنقول[٨] ان ولد الحسين عليهِ السَّلام انما اختصوا بالإمامة لفضلهم على كل

---

(١) ليست في المطبوعة.

(٢) ط: (كذا وكذا).

(٣) عش، مج: من الفضل. وفي ط: بالفضل.

(٤) مج: دون غيرهم.

(٥) مج: لامامته.

(٦) ط: جميعهم من ولد.

(٧) ط: واماماً.

(٨) مج: فيقول.

من عداهم من بني عمهم وغيرهم في المعاني التي يستحق بها الإمامة من العلم والورع والبصيرة بالتدبيروالسياسة وكيت وكيت[١] ممالابدّ من حوز الأئمة له من الفضل لولا ذلك لجوزناها في غير ولدالحسين عليه السلام وماقصرناها فيهم.

قالت الجارودية: هذا[٢] دعوىٰ منكم يا معشر الامامية بلا بينة فدلوا على صحتها بحجة والا فانتم متحكمون.

قالت لهم الإمامية[٣]: فما عدونا طريقكم في الاحتجاج ولا خالفنا سبيلكم في الكلام بل تجرينا[٤] حكاية الفاظكم واوردنا[٥] فيها معانيكم بعينها على التحقيق.

فان كنتم فيما اعتمدتموه[٦] من اختصاص الحسن والحسين عليهما السلام بالامامة واستحقاقهما لها دون اخوتهما على دعوى لا يثبت لها بينة فكفاكم بذلك عاراً عند اهل النظر ومثله شهدتم على انفسكم بالتقصير.

وإن كنتم على حجة او لكم في مقالكم[٧] دليل فانّا مثلكم في ذلك.

وإلّا فقولوا نسمع غير ما ذكرتموه[٨].

قالت الجارودية: انتم توافقونا يا معشر الإمامية على ما ادعيناه من فضل الحسن والحسين عليهما السلام على جميع اخويهما[٩] فيما عددناه

---

(١) ط: وكذا وكذا.

(٢) ط: هذه.

(٣) ط: قالت الامامية.

(٤) ط: تحرينا.

(٥) ط: اوردنا. عش، مج: واردنا.

(٦) الاصل، عش: اعتمدوه.

(٧) ط: مقالاتكم.

(٨) ط: ما ذكرناه.

(٩) اخوتهما.

ووصفناه ونحن نخالفكم فيما تفردتم[١] به من فضل ولد الحسين عليهِ السَّلام على بني عمهم في ذلك فلا[٢] حاجة بنا إلىٰ دليل على مقالتنا فيه.

قالت الإمامية: وأي نفع لكم في وفاقنا ايّاكم[٣] على شيء[٤] لا حجة لنا جميعاً عليه والدعوى فيه عرّية[٥] من برهان على صحته، وخصومنا جميعاً يعيّرونا بالاقتصار فيه على الدعاوي[٦] المجردة من البيان، ويحكمون[٧] علينا من اجل ذلك بالعجز[٨] عن الاحتجاج والتقليد في الاعتقاد اللهم الا ان تزعموا [٩] ان الدعاوي مغنية عن البرهان فيلزمكم ما ذكرناه من الدعوى لولد الحسين عليهِ السَّلام وتسقط مطالبتكم بالبرهان.

قالت الجارودية: انما اقتصرنا في فضل الحسن والحسين عليهما السلام على اخوتهما فيما عدّدناه على الحكم المجرد من البيان لظهور ذلك عند العلماء، وإلّا فمن ذا يخفى عليه فضل الحسن بن علي عليهما السلام على محمد بن الحنفية وفضل الحسين عليهِ السَّلام على جعفر وعثمان والعباس؟

قالت الإمامية: فاقنعوا[١٠] منا بمثل هذا المقال فيما اختصصنا به من الاعتقاد في ولد الحسين عليه السَّلام وظهور فضلهم على بني عمهم عند

---

(١) ط: تقرر.
(٢) ط: ولا.
(٣) ط: معكم.
(٤) ط: على شيء لا شيء و.
(٥) ط: عارية.
(٦) ط: الدعوىٰ.
(٧) مج: يحكمون.
(٨) ط: للعجز.
(٩) ط: يزعموا.
(١٠) عش، الاصل: فاقتنعوا.

العلماء، وإلاّ فمن يخفى عليه فضل زين العابدين علي بن الحسين السجاد عليهِ السَّلام على الحسن بن الحسن وعبدالله بن الحسن؟ وفضل الباقر محمد ابن علي عليهما السلام على محمد بن عبدالله بن الحسن وابراهيم بن عبدالله ابن الحسن؟

فهل معكم شيء اكثر من الدعوىٰ؟[١] .

قالت الجارودية: تفضيلكم مَنْ سمّيتموه من ولد الحسين على (من عدّدتموه من)[٢] ولد الحسن صادر عن هوى وعصبية، وإلاّ فهاتوا عليه برهاناً[٣].

قالت الإمامية: قد عرّفناكم اننا ننزل[٤] على حكمكم في النظر، ولا نتجاوز[٥] طريقكم[٦] في الاحتجاج[٧] ولا نحدث شيئاً يخالف معتمدكم في الكلام.

فان كنا على عصبية وهوى فأنتم قدوتنا فيه[٨] والكيسانية وساير اهل الخلاف لنا جميعاً تحكمون[٩] علينا في تفضيل الحسن والحسين عليهما السلام على اخوتهما بمثل ما حكمتم به علينا من العصبية والضلال تحكم[١٠] علينا

---

(١) ط: من دعوىٰ.

(٢) ليست في المطبوعة.

(٣) ط: برهان.

(٤) مج: ينزل.

(٥) ط: وإلاّ نتجاوز.

(٦) عش: طريقتكم.

(٧) ط: والاحتجاج.

(٨) ط: فيهما.

(٩) ط، مج: يحكمون.

(١٠) ط: منكم.

جميعا في تفضيل الحسن والحسين على عبدالله بن عمر بن الخطاب واسامة بن زيد وعبدالله بن العباس بالعصبية والهوى والتقليد والضلال، فبأي شيء تتفضلون[١] منه فهو فضلنا منكم على البيان؟

قالت الجارودية: فانا نقول: ان الإمامة في الحسن والحسين عليهما السلام بالنص من رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ ولو وجدنا على اخوتهما نصاً لما اختصصناهما بها[٢] دونهم.

قالت الإمامية: هذا كالاول ـ وفيه بطلان توهم من اعتمد ولد الحسن [٣] عليهِ السَّلام على حصولها في ابيهم من قبل ـ فان القول في اختصاص ولد الحسين عليهِ السَّلام بالإمامة لوجود[٤] النص من الرسول[٥] واميرالمؤمنين أو الحسن أو الحسين عليهم السلام[٦] على ولد الحسن[٧] لما حصرنا[٨] الامامة في ولد الحسين عليهِ السَّلام.

قالت الجارودية: ما نعرف هذه النصوص التي تدّعونها ولا يصح[٩] عندنا ولا تثبت[١٠] فدلوا على حقكم فيها.

قالت الإمامية: هذا هو قول الكيسانية لنا جميعاً في امامة الحسن

---

(١) ط: تفضلون. والصحيح: تنفصلون منه فهو فصلنا.

(٢) ط: به.

(٣) مج، ط: الحسين.

(٤) عش: بوجود.

(٥) ط: الرسول الاعظم.

(٦) ط: والحسن والحسين.

(٧) عش، ط: الحسين.

(٨) ط: والا لما حصرنا.

(٩) ط: تدعون بها فلا تصح.

(١٠) لا تثبت.

والحسين عليهما السلام وتعلقنا بالنص عليهما[١] وقول المعتزلة والمرجئة والحشوية والخوارج وحكمهم على بطلان دعوانا في ذلك وانها غير ثابتة ولا صادقة ومطالبتهم لنا بالحجة عليها.

فماذا يكون جوابنا لهم دلّونا على وجه نعتمده[٢]، وإلّا فنحن جميعاً[٣] على ضلال!

قالت الجارودية: فقد ورد الخبر عن النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ انه قال ابناي هذان امامان قاما او قعدا يعني الحسن والحسين عليهما السّلام وهذا نص صريح

قالت الإمامية: وقد ورد الخبر عن النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ انه قال: ان الله (تعالىٰ[٤]) اختارني نبياً واختار علياً لي وصياً واختار الحسن والحسين وتسعة من اولاد الحسين اوصياء الىٰ ان يقوم[٥] الساعة في امثال هذا الحديث في لفظه ومعناه.

ووردت الاخبار بقصة اللوح الذي اهبطه الله على نبيه صلىٰ الله عليه وآلهِ فدفعه الى فاطمة عليها السلام فيه اسماء الائمة من ولد الحسين عليه السَّلام والنص على امامتهم الى اخرهم بصريح المقال.

قالت الجارودية: هذه خرافات واخبار موضوعات، وإلّا فدلّوا على صحتها ببرهان.

---

(١) ط: عدمها.
(٢) ط: نعتمد منه.
(٣) ط: جميعنا.
(٤) ليست في المطبوعة.
(٥) ط: تقوم.

قالت الإمامية: هكذا تقول[١] لنا جميعاً[٢] الكيسانية في الخبر الذي اثبتناه في النص على الحسن والحسين عليهما السلام وتقول[٣] لنا الناصبة باسرهم فيه ويحكمون بأنه[٤] خرافة وموضوع فبأي شيء انفصل[٥] بيننا وبينهم فهو فصل لنا منكم بغير اشكال.

قالت الجارودية: كيف يثبت اخباركم في النص على ولد الحسين عليهِ السَّلام وهي غير معروفة عند ولد الحسن عليهِ السَّلام؟ اللهم الا ان تحكموا عليهم من دعوى الإمامة لأنفسهم بالعناد!

قالت الإمامية: لسنا نقطع على ان المدعين الإمامة[٦] من ولد الحسن عليهِ السَّلام كانوا عارفين بالنصوص على غيرهم من الائمة فسلكوا في خلافها طريق العناد، ولا نحكم ايضاً عليهم فيما ادعّوه من ذلك بالضلال الموجب للتأويل[٧] بخبر العفو عنهم في ذلك ونرجوا [٨] لهم فيه الغفران، فلا يمتنع ان يكون ما هم فيه لنصرة الدين وما نالهم به القتل والآلام مكفراً لزللهم في دعوى الإمامة ومثمراً لهم كثيراً من الثواب ومن اصحابنا من يقطع بالجنة لجميع ولد فاطمة عليها السلام فهو يحكم لهم بالتوبة قبل خروجهم من الدنيا فيما بينهم وبين الله عز وجل وان لم يظهر ذلك للعباد.

---

(١) مج: يقول.
(٢) في الاصل: جمعاً.
(٣) مج: يقول.
(٤) عش، ط انه.
(٥) عش: يفصل.
(٦) عش: للامامة. ط: بالامامة.
(٧) في الاصل وساير النسخ: التاويل.
(٨) في الاصل ومج: يرجوا.

(فصل)[١]:

وبعد[٢] فان مقالتكم لنا في هذا الباب كمقال الناصبة لنا جميعاً فيما ذهبنا اليه في النص على امير المؤمنين عليهِ السَّلام وذلك انهم قالوا لنا: كيف يثبت اخباركم في ذلك وهي غير معروفة عند ابي بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن والمهاجرين بأسرهم والانصار[٣] والتابعين لهم باحسان، اللهم إلّا ان تحكموا على الخلفاء الراشدين بالعناد والخروج عن الإيمان وتضلّلوا[٤] الصحابة من المهاجرين والانصار وتفسقوا التابعين[٥] باحسان وتشهدوا على الجماعة بالردة عن الاسلام، وهذا من افحش المقال.

قالت الجارودية: ما يمنع من الحكم على من خالف الحق بالضلال وان كانوا صحابة وتابعين للاصحاب[٦] اذ الواجب[٧] المرور مع البرهان دون التقليد للرجال.

قالت الإمامية: فارضوا منّا بمثل ما رضيتموه لانفسكم في هذا الباب، فانا قوم مع الحجة والبرهان، ولسنا ندفع خطأ جماعة من ولد امير

(١) ليس في المطبوعة.

(٢) ط: (ثم) بدل (وبعد).

(٣) ليست كلمة بأسرهم والانصار في (عش) و(ط).

(٤) ط: تضالّوا.

(٥) مج: التابعة.

(٦) ط: للصحابة.

(٧) ط: اذا الواجب.

المؤمنين عليهِ السَّلام ولا نمنع(١) من جواز السهو عليهم والشبهات(٢) ولا يجب بذلك من مذهبنا علينا الحجة ولا يلزمنا به من عقدبافساد(٣)هذامع ما بيناه لكم من قولنا في القوم واوضحنا عن معناه ما لا تمكننا(٤) واياكم مثله في المتقدمين على امير المؤمنين عليهِ السَّلام ومن اتبعهم من الصحابة(٥) في الضلال وهو عند جميع الناصبة بدع في المقال يقارب الردة عن الاسلام والشناعة به علينا جميعا عند الجمهور اعظم من الشناعة بقولنا في ولد الحسن(٦) عليهِ السَّلام وغيرهم وغيرهم ممن ادعى الامامة من بني هاشم وسائر الناس.

قالت الجارودية: ما ندري ما تقولون، إلاّ أن الحكم منكم بخطأ ولد فاطمة عليها السلام فيما ادعوه من الإمامة التي يوجبونها(٧) لغيرهم منهم يدل على عصبية منكم عليهم وعداوة لها(٨) وعناد.

قالت الإمامية: س الامر كما تدّعون، وقد بينا لكم عن عقدنا فيهم ومودتنا لهم واشفاقنا عليهم ورجائنا فيهم بما لا نحيل(٩) الحق فيه على العقلاء.

وبعد، فما الفصل بينكم وبين الناصبة اذا قالوا قد بانت لنا عداوتكم

---

(١) ط: يمنع.
(٢) والاشتباه.
(٣) ولعلّ الصحيح: ولا يلزمنا به من عقدنا فساد.
(٤) ط: ما لا يمكننا.
(٥) ليست في المطبوعة.
(٦) مج: في الحسن.
(٧) ط وعش: توجبونها.
(٨) ط: لهم.
(٩) عش: لا يحيل. ولعلّ الصحيح: يختلّ.

لاصحاب رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ وعصبيتكم[١] عليهم[٢] وبغضكم لهم وبغضكم لحقّهم عليكم[٣] وطعنكم بذلك في الاسلام.

مع ما بان من قولكم في حصر الامامة في ولد فاطمة عليها السلام من العداوة لبني عم الرسول صلىٰ الله عليهِ وآلهِ من الخلفاء، وتضليلكم جميع من ادعى الامامة من ولد جعفر بن ابي طالب عليهِ السَّلام (وولد محمد بن علي بن ابي طالب)[٤] عليه السّلام، وتجريدكم الطعن على جعفر بن محمد عليهما السلام في تاخّره عن نصرة عمّه زيد، وعلى موسى بن جعفر وقد ظهر دعاؤه[٥] الى نفسه حتى حبسه هارون الى ان مات، وعلى الرضا علي بن موسى عليهما السلام وقد ولي العهد من قبل المأمون وانكر على اخيه زيد بن موسى الخروج على السلطان.

وظهرت عداوتكم ايضا لكل امام من ولد امير المؤمنن عليهِ السَّلام لتضليلكم[٦] لهم في الاعتقاد.

فقولوا في هذا الباب ما شِئتم وتخلفوا مما اعتمدتموه في الحجاج من الشناعات.

قالت الجارودية: فإنّ لنا حجةً في اختصاص الحسن والحسين عليهما السلام وولدهما بالامامة دون غيرهم من ولد امير المؤمنين عليهِ السَّلام وسائر بني هاشم وكافة الناس وهي قول النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ: اني مخلف فيكم

---

(١) ط: وطعنكم.
(٢) عش: عليه.
(٣) ط: لحقوقهم.
(٤) ليست في نسخة المجلس.
(٥) ط: وقد ظهر إدّعائه.
(٦) ط: لفضلكم.

ما ان تمسكتم به لن تضلّوا: كتاب الله، وعترتي اهل بيتي، وانّهما لن[1] يفترقا حتى يردا عليّ الحوض.

قالت الإمامية: هذا الخبر بأن يكون حجة لمن جعل الامامة في جميع بني هاشم اولى من ان يكون حجة لمن جعلها في ولد فاطمة عليها السلام لان جميع بني هاشم عترة النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ وأهل بيته بلا اختلاف، وإلاّ فان اقترحتم فيه الحكم على انّه مصروف الى ولد فاطمة عليها السلام اقترح خصومكم من الإماميّة الحكم به[2] على انه من ولد فاطمة في ولد الحسين بعده وبعد اخيه الحسن عليهِ السّلام.

فلا تجدون[3] منه فصلاً.

قالت الجارودية: فإنّ العترة في اللغة هم اللباب[4] والخاصّة، من ذلك قيل: عترة[5] المسك، يراد به خاصته[6] وذلك موجب لكون عترة النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ ورثته دون غيرهم من بني هاشم[7].

قالت الإمامية: أجل عترة النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ، خاصته ولبابه كما استشهد تم به في المسك، لكنه ليس اللباب والخاصة هم الذريّة دون الإخوة والعمومة وبني العمّ، ولو كان الامر على ما ذكرتموه خرج امير المؤمنين عليهِ السّلام من العترة، وهو سيّد الأئمة وافضلها، لخروجه من جملة الذريّة،

---

(١) مج: ان.

(٢) مج، ط: الحكم على...

(٣) في بعض النسخ: يجدون.

(٤) مج: الباب.

(٥) ط: عتره. مج: غير.

(٦) ط: خاصة.

(٧) العترة، عترة الرجل: اخصُّ اقاربه وعترة النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ: بنو عبد المطلب. وقيل اهل بيته الاقربون وهم اولاده وعلي واولاده. النهاية ابن الاثير. ج٣.

وهذا باطل بالاتفاق.

قالت الجارودية: فهذا[1] يلزم الإماميّة فيجب[2] ان يكون[3] العباس وولده وعبد شمس وولده داخلين في جملة العترة التي خلّفها النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ في أمته[4] إذا كانت العترة تتعدىٰ الورثة الى غيرها من الأهل، وهذا نقض[5] مذهب الشيعة.

قالت الإماميّة: هذا يلزمنا[6] لو تعلّقنا في الامامة باسم العترة كما تعلّقت الزيديّة، لكنّا لا نعتمد على ذلك[7] ولا نجعلهُ اصلاً لنا[8] في الحجة وكيف[9] يوجّه علينا ما ظننتموه لولا التحريف في الاحكام.

قالت الجارودية: فهب انكم لم تعتمدوا في تخصيص ولد الحسين عليهِ السّلام بالامامة على قول النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ إنّي مخلّف فيكم[10] الكتاب والعترة كما اعتمدنا نحن ذلك في تخصيص ولد فاطمة عليها السلام بها، ألستم تثبتون هذا الخبر وتجعلونه حجة لكم في الامامة من وجه من الوجوه؟

فما الذي يمنع من قول[11] خصومكم انه يوجب الامامة[12] في جميع بني

---

(١) مج، ط: لهذا.

(٢) ط: ويجب.

(٣) ط: حينئذٍ ان يكون.

(٤) ط: في امته وقومه.

(٥) ط: ينقض.

(٦) ط: يلزم هنا.

(٧) عش، مج، ط: لا نعتمد ذلك.

(٨) ط: اصلنا.

(٩) تمام النسخ: فكيف.

(١٠) ط: الثقلين.

(١١) مج: قوله.

(١٢) مج، ط: الامامية.

هاشم او[١] قريش على اختلافهم في هذا الباب، إذ[٢] كانت العترة عندكم تفيد الذريّة وغيرها من الآل؟

قالت الإمامية: نحن وإن احتججنا بقول النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ: اني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي في امامة امير المؤمنين عليه السلام ومن بعده من الائمة عليهم السلام فانا نرجع فيه الى معناه المعلوم بالاعتبار وهو أن عترة الرجل كبار اهله واجلهم وخاصتهم في الفضل ولبابهم.

وقد ثبت عندنا بأدلّة من غير هذا الخبر فضل امير المؤمنين عليهِ السَّلام في وقته على سائر اهل بيت النبي عليهم السلام وكذلك فضل الحسن والحسين عليهما السلام من بعده وفضل الائمة من ولد الحسين عليهِ السَّلام على غيرهم من كافّة الناس، فوجب لذلك ان يكون المخلّفون فينا من جملة الرسول صلىٰ الله عليهِ وآلهِ هم، دون[٣] من سواهم على ما ذكرناه، وانّهم العترة للنبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ من جملة أهله لما بيناه.

ووجه آخر: وهو ان لفظ الخبر في ذكر العترة عموم مخصوص بما اقترن إليه من البيان من قوله عليهِ السَّلام: «إنّهم لا يفارقون الكتاب» وذلك موجب لعصمتهم من الآثام ومانع من تعلّق السهو بهم والنسيان، إذ لو وقع منهم عصيان او سهو في الأحكام لفارقوا به القرآن فيما ضمنه البرهان.

واذا[٤] ثبتت[٥] عصمة امير المؤمنين عليهِ السَّلام والائمة من ولده بواضح البيان ثبت انهم المرادون بالعترة من ذكر الاستخلاف.

---

(١) مج: و.
(٢) ط، مج: اذلو.
(٣) ط: دون.
(٤) ط: فاذا.
(٥) مج، ط: ثبت.

وهذا خلاف مذهب الجارودية في الائمة ولو انتحلوه لنا[١] في اصولهم من دفع الخصوم[٢] الى ان هيىّء[٣] طريق العلم بما ذكرناه من العصمة والفضل على الانام.

(فصل آخر)

فان قال قائل: قد وضح عندي قصور الزيدية عن الاحتجاج لصحة مقالهم وبان وثبتت[٤] الحجة عليهم فيما عارضتموهم به من الكلام غير انّي لم أجدكم رددتم[٥] عليهم من الدعوىٰ التي بها ظهر عجزهم[٦] عن الحجاج[٧].

فهل ترجعون في إثبات الحقّ بما انفردتم به منهم إلى دليل يختصّ به مذهبكم على البيان أم تقتصرون[٨] على الدعوىٰ التي لا حجة فيها عند احد من العقلاء فتشاركوهم[٩] في العجز والحكم عليهم بالخطأ في الرأي والاعتقاد؟.

---

(١) مج: له.

(٢) الخصوص.

(٣) مج: الى ما هي طريق وفي نسخة الاصل: الى ان هي، والظاهر انه غلط فصححناها من المطبوعة.

(٤) ط: ثبت.

(٥) عش: زدتم.

(٦) ط: عجزها.

(٧) ط: عن الاحتجاج.

(٨) مج: يقتصرون.

(٩) ط: فشاركتموهم.

قيل له: لسنا نقتصر[١] فيما ذهبنا اليه من إمامة ائمتنا عليهم السلام على ما لجأ اليه مخالفونا في مذاهبهم[٢] الذي افسدناه بالحجاج، وبيّنا[٣] عن تعرّي قولهم فيه من البرهان بل نعتمد ادلّة في صوابه لا يمكن الطعن فيها مع الانصاف.

فإن قال: ثبّتوا[٤] لي موضع الحجة على ما تذهبون اليه في الإمامة وحصرها في ولد الحسين عليهِ السَّلام بعده وبعد اخيه وابيهما أمير المؤمنين عليهِ السَّلام[٥] بعده بما يباين[٦] حجة الزيدية الراجعة الى محض الدعاوي العريّة من البيان؟

قيل له: الكلام في أعيان الأئمّة عليهم السلام فرع على أصول في صفاتهم الواجبة لهم بصحيح الاعتبار، فمتى لم تستقرّ هذه الأصول لم يمكن القول في فروعها من التعيين على ما ذكرناه.

فمن[٧] ذلك: وجوب وجود إمام في كلّ زمان.

لما يجب من اللطف للعباد، وحس التدبير لهم والاستصلاح[٨] لحصول العلم بانّ الخلق يكونون ابداً عند وجود الرئيس العادل أكثر صلاحاً منهم وأقل فساداً عند الانتشار وعدم السلطان.

---

(١) نقتص.

(٢) مج، ط: في مذهبهم.

(٣) عش: بيّناه.

(٤) عش، ط: اثبتوا.

(٥) عش، مج، ط: بدون كلمة (بعده).

(٦) ط نتباين.

(٧) ط: ومن.

(٨) ط: الاستطلاع.

ومنها[١]: ان الامام معصوم من العصيان مأمون عليه[٢] السهو والنسيان.

لفساد الخلق بسياسة مَنْ يقارف الآثام[٣]، ويسهو عن الحق في الأحكام، ويضلّ عن الصواب وحاجة[٤] من هذه صفته الى رئيس يكون من ورائه لينبهه عند الغفلة ويقوّمه عند الاعوجاج.

ومنها: انّه يجب ان يكون عالماً بجميع ما يحتاج[٥] اليه الامة في الاحكام.

وإلاّ، لحقه العجز فيها واحتاج[٦] الى مسدّد له وإمام.

ومنها: وجوب فضله على كافة رعيته في الدين عند الله.

لتقدّمه[٧] على جماعتهم في التعظيم الديني (قولاً وفعلاً بلا ارتياب، واستحالة وجوب التقدم في التعظيم الديني)[٨] لمن غيره أفضل منه عند الله، كما يستحيل إيصال أعظم الثواب إلىٰ من غيره افضل عملاً منه عند الله تعالىٰ.

واذا ثبتت[٩] هذه الاصول وجب ابانة الامام من رعيته بالنص على

---

(١) في الاصل ومج: وبها.

(٢) عليه من.

(٣) في بعض النسخ: يتعارف الأيّام.

(٤) الاصل وعش وط: خاصة.

(٥) عش: تحتاج.

(٦) ط: احتجاج.

(٧) مج: لمقدمه.

(٨) ليس في نسختي: مج وط.

(٩) مج: ثبت.

عينه والعلم المعجز الخارق للعادات، إذ لا طريق الى المعرفة بمن يجتمع[1] له هذه الصفات إلّا بنصّ الصادق عن الله تعالىٰ، او المعجز[2] على ما ذكرناه.

كما أنّه لا طريق إلىٰ المعرفة بالنبوة[3] والرسالة الواردة عن الله جلّ اسمه إلّا بنصّ نبيٍّ تقدم[4]، او معجز باهر للعقول حسب ما وصفناه.

واذا وجب النصّ على أعيان الائمة عليهم السلام ولم نجد ذلك في احد بعد النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ على الدعوى او البيان إلّا في امير المؤمنين والحسن والحسين والأئمة من ولده عليهم السلام ثبت[5] أنّهم [الأئمة] بشاهد العقل وايجابه لصحة الأصول المقررة على ما قدمناه.

(فصل)

فإن قال قائل من أهل الخلاف: إنّ النصوص التي يروونها الإماميّة موضوعة والاخبار بها آحاد، وإلّا فليذكروا طرقها او يدلّوا على صحّتها بما يزيل الشك فيها والارتياب.

قيل له: ليس يضرّ الاماميّة في مذهبها الذي وصفناه عدم التواتر في أخبار النصوص على ائمتهم عليهم السلام، ولا يمنع من الحجّة لهم بها كونها اخبار آحاد لما اقترن اليها من الدلائل العقلية فيما سميناه وشرحناه من

---

(١) ط: تجتمع.

(٢) مج: العجز.

(٣) مج: النبوة.

(٤) مج: يقدّم. ط بـ مقدم.

(٥) ط: فثبتت.

وجوب الامامة وصفات الائمة عليهم السلام بدلالة انها لو كانت باطلة على ما تتوهم[1] الخصوم لبطل بذلك[2] دلائل العقول الموجبة لورود النصوص على الائمة بما بيّناه، وعدم ذلك في سوى من ذكرناه من ائمتنا عليهم السلام بالاتفاق والظاهر الذي لا يوجد اختلاف وهذا بيّن ـ بحمد الله ومنّه ـ لمن كان له عقل يدرك به الاشياء.

وهو[3] طرف من جملةٍ قد بسطتها في غير هذا الكتاب من كتبي وأماليّ[4] في الامامة واستقصيت فيها الكلام.

والله المحمود وهو المستعان وصلّى الله على سيّدنا محمّد بن عبدالله سيّد البشر وعلى اخيه علي بن ابي طالب الطاهر المطهر وعلى ذرّيته الابرار الصفوة من عترته الغرر وسلّم[5].

* * *

---

(١) عش، مج: يتوهم.

(٢) ط: ذلك.

(٣) ط: وهذا.

(٤) ط: بالامالي.

(٥) عش: مسلم كثيراً كثيراً.

مسألة في

النص على علي عليه السلام

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق

الشيخ مهدي نجف

بسم الله الرحمن الرحيم

احتلّتْ البحوث المرتبطة بالإمامة و الخلافة مجالاً واسعاً من تراث الشيخ المفيد باعتبارها الفارق المهم بين أكبر طائفتين من طوائف الاسلام منذ صدر التاريخ الاسلامي.

و باعتبار انّ من الواجب على علماء الامة السعي في إزاحة الا موارق بتحديد الملتزمات الحقّة و البتّ فيما يجب على الأُمة اعتقاده توصّلاً الى ما يجب متابعته و نصره في سبيل توحيد صفوف الأُمة و رصّها و بناء البنيان المرصوص عليها.

و من المسائل المثارة في هذا المجال ـ بعد إثبات إمامة الامام عليّ امير المؤمنين عليه السلام ـ هو: لما ذا قعدَ الامامُ عن مطالبة حقّه في الامامة و الخلافة بعد النبي صلى اللّه عليه و آله و سلم؟!

و لماذا سكت عن مَنْ تقدّم عليه من الخلفاء؟!

و لماذا لم يُظهر معارضته لهم، بل خالطهم مخالطة سلميّة، مما يوحي، او استوحى منه كثير من الناس، أنّه موافق لهم؟!

كأخذه العطاء منهم، و الاشتراك في صلواتهم جماعة، و الحضور في مجالسهم، و غير ذلك مما يدلّ على عدم المقاطعة و على الرضا عنهم و عن تصرّفاتهم او حتى نكاح سبي حروبهم!

و قد تصدّى الشيخ المفيد في هذه الرسالة لهذه الاسئلة و الشُبَه، باسلوبه الرصين الهادئ، و الواضح، عارضاً لما تقوله الشيعة بهذا الصدد من الأجوبة عن كل واحد من تلك الاسئلة المثارة و الظريف أنه اجاب عن مسألة نكاح الإمام عليه السلام سبي الخلفاء، من طريقين:

١ـ طريق الممانعة:

أي يدفع دعوى السائل أن الإمام عليه السلام نكح السبي على أساس ملك اليمين، بل يمكن دعوى انّه عليه السلام نكح السبي على أساس عقد الزواج.

فلا طريق للسائل الى إثبات دعواه تلك!

٢ـ طريق المتابعة:

اى مع الموافقة على فرض السائل أنّه عليه السلام نكح السبي على أساس ملك اليمين، و الاجابة عن ذلك.

و هذا يعطي أن الشيخ المفيد كان يتوخّى منتهى النصفة مع الخصوم و لا يكتفي برد الدعاوي و إنكارها، بل يتنزّل معهم و يحاول أن يجيبهم على مبانيهم و ملتزماتهم أيضاً.

و الظاهر أن مثل هذه الاسئلة كانت مثارة في زمن الشيخ المفيد و عصره، فقد أثار أبو هاشم ـ من المعتزلة ـ سؤالاً بعنوان:

كيف رضي أمير المؤمنين عليه السلام أن يكون في الشورى العمرية مع ما تردد فيه من القول حالاً بعد حال؟

نقله القاضي عبدالجبار في المغني (ج٢٠ ق١ ص١٢٢)

و قد أجاب السيد المرتضى عن ذلك في الشافي بقوله: ذكر أصحابنا فيه وجوها:

أحدها: أنّه عليه السلام إنّما دخلها ليتمكّن من إيراد النصوص عليه و الاحتجاج بفضائله و سوابقه و ما يدل على أنّه احقّ بالأمر و أولى. و منها: أنه عليه السلام جوّز أن يسلّم القومُ الأمر له، و يذعنوا لما يورده من الحجج عليهم بحقّه، فجعل الدخول في الشورى توصّلا الى حقّه، و سبباً الى التمكّن من الأمر و القيام فيه بحدود اللّه، و للإنسان أن يتوصّل الى حقّه و يتسبّب اليه بكل أمر لا يكون قبيحاً.

و منها: أنّ السبب في دخوله عليه السلام كان التقيّة و الاستصلاح، ...، فحمله على الدخول ما حمله في الابتداء على إظهار الرضا و التسليمَ.

لاحظ الشافي في الامامة (١٥٥/٢) و تلخيص الشافي (١٥٠/٢ـ ١٥٤)

و قد اختار الشيخ الطوسي الوجه الثاني من الوجوه التي ذكرها المرتضى فذكره بشيء من التفصيل ـ في جواب الاعتراض على قبول الامام عليّ الرضا عليه السلام لولاية العهد من قبل المأمون العباسي ـ فقال ما نصّه:

كلّ ما مضى من الكلام في أسباب دخول أمير المؤمنين عليه السلام في الشورى، فهو بعينه سبب في هذا الموضوع، و جملته: أن صاحب الحقّ له أن يتوصّل اليه من كلّ جهة و سبب، لا سيّما إذا كان يتعلّق بذلك الحق تكليف عليه، فإنّه يصير واجباً عليه التوصّل و التصرف في الامامة.

لاحظ تلخيص الشافي (٢٠٦/٤).

و رسالة الشيخ المفيد هذه على صغر حجمها جامعة للأجوبة على كلّ

تلك الاسئلة المثارة، بأوضح وجه.

على أن الظاهر من نسختها المتوفّرة: أنّ كاتبها لم ينقل جميع ما أملاه الشيخ رحمه اللّه، بل اختصرها.

و الحمدللّه على توفيقه.

وكتب
السيّد محمد رضا الحسيني
الجلالي

مسألة من كلامه رضي الله عنه في النص على أمير المؤمنين عليه السلام
سأله عنها الباقلاني بسم الله الرحمن الرحيم الملك الحق
المبين وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الهادين إن قال قائل
أخبرونا عن الذين نقلوا النص أكثير أم قليل فإن قلتم قليل قيل لكم
فلا تنكرون أن يتواطؤوا على الكذب لأن افتعال الكذب يجوز على القليل
وإن قلتم كثير قيل لكم فما بال أمير المؤمنين سلام الله عليه لم يقاتل بهم
ابتداء لا سيما وأنتم تزعمون أنه لو أصاب أعوانا لقاتل الجواب وبالله
الثقة قيل له إن ناقلي النص بحمد الله في الكثرة لا يجوز عليهم افتعال
الكذب لكن ليس كل من يصلح لنقل الخبر يصلح للجهاد لأنه قد يصلح لنقل
الخبر الشيخ الكبير الثقة الأمين وقد لا يصلح ذلك لضرب السيف
وأيضا فليس الحروب الدينية موقوفة على كثرة الرجال وإنما هي موقوفة
على المصلحة ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وآله جاهد وهو في
ثلثمائة وثلاثة عشر رجلا وقعد عن الجهاد يوم الحديبية وهو في ألف
وستمائة رجل فعلمنا أن الحروب الدينية الشرعية موقوفة على
المصلحة لا على العدد قال السائل فأرنا وجه المصلحة في قعوده عن
أخذ حقه لنعلم بذلك صحة ما ذكرتموه قيل له أول ما في هذا أنه لا يلزمنا
ما ذكرت لأن الإمام المعصوم من الخطأ والزلل لا اعتراض عليه في قعوده

وقتا به بل يعلم في الجملة أن تعود المصلحة في الدين والدنيا بتأخير بعد
ذلك بعض وجوه المصلحة فيكون بعض ذلك أنه علم أن في المخالفين من أن د
يرجع عن الباطل إلى الحق بعد مدة ويستبصر فكان ترك قتاله مصلحة
ومنه أنه علم أن في ظهورهم مؤمنين لا يجوز قتلهم ولا يجتاحهم
فكان ترك قتالهم مصلحة ومنه شفقة منه على شيعته وولده أن
يصطلموا فينقطع نظام الإمامة وهذا كلام معروف يعرفه أهل العدل
والمتكلمون وهو من أصول الدين ألا ترى أنا إذا سئلنا عن تفريق
قوم نوح وهلاك قوم صالح لأجل ناقته وبقاء قاتل الحسين عليه السلم
والحسين عند الله أعظم من ناقة صالح لم يكن الجواب إلا ما ذكرناه حاله
من المصلحة وما علمه الله من بقاء ذريتهم ، هـ

مسألة أخرى في النص عن الشيخ المفيد رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله ولي
كل نعمة سأل سائل فقال إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عندكم قد نص على أمير المؤمنين سلام الله عليه واستخلفه على
أمته فلم تعدوا عن حق له وقد عول النبي صلى الله عليه وآله عليه فيه
فإن قلتم فعلوا ذلك باختيارهم نسبتموهم إلى التضييع لأمر الله وأمر رسوله نسبتموه
وإن قلتم فعلوا ذلك مضطرين نسبتموه إلى الجبن والضعف وقد علم

الناس منه خلاف ذلك لأن صاحب المواقف المشهورة والفروسية
المذكورة وبعد ذلك فلم أخذ عطاياهم ونكح سبيهم وصلى خلفهم
وحكم في مجالسهم وكل ذلك يدل على فساد ما ذهبتم إليه في النص
الجواب قيل له إنما أخذ من العطايا إنما أخذ بعض حقه وأما الصلاة
خلفهم فهو الإمام من تقدم بين يديه فصلاته فاسدة على أن كلا منهم
فريضة وأما نكاحه من سبيهم فنقول إن أحدهما على طريق الممانعة
فإن الشيعة يروي أن الحنفية تزوجها من خالها القسم بن مسلم الحنفي
واستدلوا على ذلك بأن عمر بن الخطاب لما رد من كان أبو بكر سباه لم
يرد الحنفية ولو كانت من السبي لردها وأما الذي على طريق المنافعه
فهو أنا إذا سلمنا لكم أنه نكح من سبيهم لم يكن لكم فيه ما أردتم لأن
الذين سباهم أبو بكر كانوا قادحين في نبوة رسول الله صلى الله عليه
وآله ومن قدح في نبوته كفر ونكاحهم حلال لكل أحد ولو سباهم
يزيد لما كان يسوغ لكم ما ذكرتموه لو كان الذي سباهم قادحين في
إمامته ثم نكح أمير المؤمنين سلام الله عليه من سبيهم لكن الأمر بخلاف
ذلك وأما حكمه في مجالسهم فإنه لو قدر الأيدي عمهم يكون حكما ولحدا
لنعل إذا تحكم له وإليه دون غيره وبالله التوفيق قال من كتب خطه هذه
المسألة لخصها كاتبها وليست مستوفاة حسب ما أملاها رضي الله عنه
وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

حكمه في مجالسهم

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين

مسألة: سأل سائل فقال: إذا كان رسول الله صلى الله
عليه وآله عندكم قد نص على أمير المؤمنين سلام الله
عليه واستخلفه على أمته فلم قعد عن حقه ولم يدعو إلى نفسه
صلى الله عليه وآله علیه فيه فإن قلتم فعل ذلك باختيار
نسبتموه إلى التضييع لأمر الله وأمر رسوله وإن قلتم فعل
ذلك مضطراً نسبتموه إلى الجبن والضعف وقد علم الناس منه
خلاف ذلك لأنه صاحب المواقف المشهورة والفروسية
المذكورة وبعد ذلك فقد أخذ عطاءهم ونكح سبيهم وصلى خلفهم
وحكم في مجالسهم وذلك يدل على فساد ما ذهبتم إليه في النص

الجواب

قيل له أما أخذه العطاء فإنما أخذ بعض حقه وأما الصلاة
خلفهم فهو الإمام من تقدم بين يديه فصلاته فاسدة على أن
كلامه دون فرائضه وأما نكاحه من سبيهم ففيه جوابان
أحدهما على طريق الممانعة والآخر على طريق المتابعة
فالذي على طريق الممانعة فإن الشيعة تروي أن الحنفية
من خالها الغنم بن مسلم الحنفي واستدلوا على ذلك بأن عمر
ابن الخطاب لما رد من كان أبو بكر سباه لم يرد الحنفية
ولو كانت من السبي لردها وأما الذي على طريق المتابعة
فهو أنا إذا سلمنا لكم أنه نكح من سبيهم لم يكن لكم فيه
ما أردتم لأن الذين سباهم أبو بكر كانوا أهل ردة

بقول رسول الله صلى الله عليه وآله ومن تلج في نبوته لغير

ويا جهم ضلال الذي اخذ لو سنا هم بهله وانما كان يسوغ

ذلك ما ادا ايده لو كان الذي سنا هم قادحين في امامته

... امير المؤمنين سلام الله عليه ومن شيم لكن الامر

بخلاف ذلك واما حكمهم في مجالسهم فانه لو قبل الابد عنهم

حكم من حكما واحل الفعل اذا حكم له والية دونهم والله

الموفق تم ما انكتب خطه هذه المسالة احسن الله اليها

ولسبيته ... حسب ما املاه رضي الله عنه

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله وليّ كلّ نعمة.

سأل سائل فقال: إذا كان رسول الله صلّى الله عليه وآله عندكم قد نصّ على أمير المؤمنين سلام الله عليه، واستخلفه على أُمّته، فَلِمَ قعد[1] عن حقّ له، وقد عوّل النبي صلّى الله عليه وآله عليه فيه؟.

فان قلتم: فعل ذلك باختياره. نسبتموه إلى التضييع لأمر الله وأمر رسوله.

وإن قلتم: فعل ذلك مضطراً. نسبتموه إلى الجُبن والضعف، وقد علم الناس منه خلاف ذلك، لأنّه صاحب المواقف المشهورة، والفروسيّة المذكورة.

وبعد ذلك، فَلِمَ أخذ عطاياهم[2]، ونكح سبيهم، وصلّىٰ

(١) في ب «بعد».

(٢) في ب «عطائهم».

خلفهم، وحكم في مجالسهم؟! وكلّ ذلك يدلّ على فساد ما ذهبتم اليه في النصّ.

الجواب: قيل له: أمّا أخذه العطايا، إنّما أخذ بعض حقّه.

وأمّا الصلاة خلفهم، فهو الامام، من تقدم بين يديه فصلاته فاسدة، على أن كلاً مؤدٍ فريضة.

وأمّا نكاحه من سبيهم، ففيه جوابان:

أحدهما: على طريق الممانعة.

والآخر: على طريق المتابعة.

فأمّا الذي على طريق الممانعة، فان الشيعة تروي أنّ الحنفيّة[1] تزوّجها من خالها القاسم بن مسلم الحنفي، واستدلوا على ذلك، بأن عمر ابن الخطّاب لمّا ردّ من كان أبو بكر سباه، لم يَردّ الحنفيّة، ولو كانت من السبي لردّها.

وأمّا الذي على طريق المتابعة: فهو انّا إذا سلّمنا لكم أنّه نكح من سبيهم، لم يكن لكم فيه ما أردتم، لأنّ الذين سباهم أبو بكر كانوا قادحين في نبوة رسول الله صلّى الله عليه وآله، ومن قدح في نبوته كفر، ونكاحهم حلال لكلّ أحد، ولو سباهم يزيد. وإنّما كان يسوغ لكم ما ذكرتموه لو كان الذي سباهم قادحين في إمامته، فنكح أمير المؤمنين سلام الله عليه من سبيهم، لكن الأمر خلاف ذلك.

وأمّا حكمه[2] في مجالسهم، فانه لو قَدرَ الّا يدعهم يحكمون حكماً

---

(١) هي خولة بنت جعفر بن قيس بن مَسْلَمَة بن ثعلبة بن يربوع بن ثعلبة بن الدوّل بن حنيفة بن لُجيم بن صَعْب بن علي بن بكر بن وائل. أُم محمد المعروف بـ«محمد بن الحنفية».

(٢) في ب «حكمهم».

واحداً لفعل، إذ الحكم له وإليه دونهم. وبالله التوفيق.

قال من كتب بخـطه هذه المسـألـة: إختصرهـا كاتبها، وليست مستوفاة حسب ما أملاها رضي الله عنه، وصلّى الله على سيدنا محمد النبي وآله اجمعين الطيبين الطاهرين.

* * *

مسألة أخرى في

النص على علي عليه السلام

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق

محمد رضا الانصاري

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدلله رب العالمين و افضل الصلاة و السلام على خير خلقه محمد - صلّى اللّه عليه وآله - و على وصيه امير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - الذي ورد النص على امامته و خلافته في الكتاب و السنة.

النصّ في اللغة هو المبالغة في الإظهار(١)، أو التعيين و التحديد على شئ ما(٢) او الدليل الذي لايتطرق اليه الخلاف. و المقصود بهذا الإصطلاح عند المتكلمين هو البحثُ عن الأدلة التي وردت في القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة على خلافة امير المؤمنين علي بن أبي طالب - عليه السلام - و وصايته لرسول اللّه - صلّى اللّه عليه وآله -.

و البحثُ عن النص على خلافته - عليه السلام - من اقدم البحوث التي تناولها علماء الفريقين، حيث سعى علماء الامامية في جمع و احصاء اكبر عدد من النصوص التي تثبت احقية على(ع) بالخلافة من غيره من نصوص الكتاب و السنة.

و من أشهر النصوص التي تمسك بها الامامية هي النصوص الآتية:

١) نص يوم الدار (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص١٢٤)

٢) نصوص في فضائل على(ع) (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص١٣٠)

---

(١) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٤٠٣/٣ - الفصول المختارة ص٢.

(٢) تاج العروس و المعجم الوسيط مادة (نصّ).

٣) نص المنزلة (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص١٣٣)

٤) نص المؤاخاة (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص١٤٠و١٤٥)

٥) نص سدّ الابواب (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص١٤٥)

٦) نص الغدير (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص١٩٢)

٧) نص الوراثة (راجع مصادره في كتاب المراجعات، ص٦٦و ٢٢١)

و قد دار الجدل بين الامامية و خصومهم في هذه النصوص حول مدى دلالتها وحجية اسانيدها وتواترها. وقد اثبتت الامامية دلالة هذه النصوص و صحة اسانيدها و تواترها عند العامّة و الخاصة. اما خصومهم فقد شككوا ـ بعد تسليمهم بصدور هذه النصوص ـ تارةً في دلالتها على الأفضلية و الأحقيه بالخلافة، و أُخرى حاولوا أن يعارضوا هذه النصوص بنصوص أُخرى ادعوا صدورها عن الرسول ـ ص ـ ولكن الحقّ يَعلُو و لا يُعلى عليه، فهذه نصوصٌ متضافرة و متواترة رواها مشايخ الحديث خلفاً عن سلف، و اثبتها اصحاب الصحاح و السنن و المسانيد بأسانيد صحيحة و عالية لا يتسرب اليها الشك و لا تحوم حولها الشبهات، و لا يتردد في قبوله من كانت له أدنى بصيرة إلاّ من أعمى اللّه قلبه و جعل عليها غشاوة، أو أعمته العصبية العمياء فاعرضَ عن الحق و نأى.

و قد افرد جماعة من علماء الامامية هذا البحث في كتب و رسائل كتبوها، منهم شيخ الأُمة و معلمها، الفقيه الألمعي و المتكلم البارع الشيخ محمد بن محمد بن النعمان العُكبرى البغدادي الملقب بالمفيد ـ رضوان الله تعالى عليه ـ فانه قد ناقش خصومه في مجالسه و أفحمهم[1]، كما ناقشهم على صفحات كتبه و رسائله. و من رسائله التي

---

(١) من ذلك مناظرته مع القاضي ابي بكر احمد بن سيار في اول الفصول المختارة.

وصلتنا رسالتان تحملان عنوان (النصّ على عليّ عليه السلام) احداها هذه الرسالة التي وفقنا الله تعالى لتحقيقه، فانها برغم صغر حجمها كبيرة في مفاهيمها، عظيمةٌ في مضمونها، فهى كما جاء في صدرها تقريرٌ عن المناظرة التي جرت بين الشيخ المفيد وبين أبى بكر محمدبن الطيب الباقلاني القاضي، و لم يرد في الرسالة ذكرٌ لمكان المناظرة ولاذكرٌ للمشاركين في تلك الجلسة و لا تاريخها.

فاما الباقلاني فانه كان رأس الأشعرية وشيخها و المدافع عن مذهبهم

و اما الشيخ المفيد فانه شيخ الامامية و رئيسها و المدافع عن مذهب اهل البيت(ع).

و نجدُ على صفحات كتب السير و الكلام مناظرات عديدة جرت بينهما سجلها لنا التاريخ. و لكن يرى المتتبع أن المنحرفين عن جادة الصواب يحاولون أن يقلبوا هزيمة الباقلاني في مناظراته مع المفيد(ره) الى نصرٍ ساحق و أن يشوهوا صورة المفيد امام القارئ.

أُنظر الى ترجمة الباقلاني في تاريخ بغداد [تاريخ بغداد ٣٧٩/٥] يترائى لك الخطيب متعصباً حقوداً و يستشف من خلال عباراته حقده على المفيد(ره) و تبرمه منه، فانه يحاول أن يَنقص من قيمة المفيد و يُنزل قدره امام أعين القارئ، مثلاً حينما ينقل حادثة مزعومة حاكها مخيلة الخطيب فيقول (... و حدث أن ابن المعلم ـ شيخ الرافضة و متكلمها ـ حضر بعض مجالس النظر مع اصحابٍ له اذ أقبل القاضي ابوبكر الأشعري، فالتفت ابن المعلم الى اصحابه و قال لهم: قد جاءكم الشيطان، فسمع القاضي كلامهم ـ و كان بعيداً من القوم ـ فلما جَلس أقبل على ابن المعلم و اصحابه و قال لهم: قال الله تعالى: (إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزّهم أزاً) اى ان كنت شيطاناً فانتم كفار...) الخ.

و هكذا يريد الخطيب أن يصور المفيد للقارئ انساناً شتاماً، سباباً، لايراعى

للآخرين حرمة و يتعرض لهم بسوء، ثم انظر كيف يحاول أن يرفع شأن الباقلاني بهذه القصة المفتعلة، و ليس هذا بعيداً عن كاتب عاش في عصور الظلام و تربى في معاهد الحقد و مدارس الطائفية، و كم للخطيب في تاريخه مثل هذه السفاسف و الاكاذيب حول رجالات اهل البيت(ع) و علمائهم. فانا للّه و انا اليه راجعون.

اما المفيد(ره) فانه لايحط من قدره و لا يهبط من شأنه هذه المناظرات الوهمية التي ينهزم فيها (كما يصورها الخطيب) لانه اعظم شأناً و اجل قدراً من أن يشينه مثل هذه الاكاذيب، و كفاه شاناً و علواً انه ربّى افذاذ الامة و اعاظم علمائها امثال الشيخ الطوسي و الشريفين الرضي و المرتضى و النجاشي و الديلمي و غيرهم فهؤلاء الذين هم أقربُ الناس الى المفيد من امثال الخطيب (الذي لعله لم يتشرف و لو بلقائه مرة واحدة) يصورونه انساناً، متواضعاً، ديناً، عفَّ اللسان ـ قائم الليل، لا يبتعدُ ذكر الله عن لسانه. يقول ابن حجر العسقلاني ي لسان الميزان[1] [قلت: و كان كثير التقشّف و التخشّع والاكباب على العلم ... ما كان المفيد ينام من الليل الا هجعة ثم يقوم يصلى أو يطالع أو يدرس أو يتلو القرآن].

و هذه الرسالة تدور حول سؤال سأله الباقلاني من الشيخ المفيد عن عدد مَن يروى النصّ على خلافة امير المؤمنين(ع) ثم يضيف بانهم ان كانوا قلة فلايفيد شيئاً و ان كانوا كثرة فلماذا لم يقاتل بهم عليّ (ع) اعداءه.

فيبدأ الشيخ بالاجابة فينفى قلة الرواة، ويُثبت الكثرة ثم يستمر في كلامه الى أن يُفحم الباقلاني كمايُفهم من كلام مَن روَى الرسالة حيث يقول أخيراً (فلم يأتِ ـ اي الباقلاني ـ بشيءٍ).

---

(١) ٥/٣٦٨.

عملنافي التحقيق:

اعتمدت في تحقيق هذه الرسالة على النسخ التالية:

الاولى= النسخة الموجودة ضمن مجموعة و المحفوظة في خزانة المخطوطات بمكتبة آية الله المرعشى(ره) بقم و هي ورقة واحدة و من مخطوطات القرن السابع الهجري و رقمها (٢٤٣ رسالة رقم١٦). و يبدو انها اقدم نسخة وصلتنا منها و عليها تملك سنة ٨٨٨، و هي النسخة الاصلية التي اعتمدتُ عليها في تحقيقي و رمزت لها بحرف (ألف) و قياسها ٢٥×١٧/٥ سم.

الثانية= النسخة الموجودة ضمن مجموعة بخزانة مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي(ره) و هي من مخطوطات القرن الثالث عشر و رقمها (٧٨ رسالة رقم ١٩) و رمزت لها بحرف (ب) و هي بقياس ٢٤×١٤/٥ سم.

الثالثة= النسخة الموجودة ضمن مجموعة و المحفوظة في خزانة المخطوطات بمكتبة آية الله المرعشى(ره) و رقمها (٢٥٥ رسالة رقم ٢٢) و هي من مخطوطات القرن الحادي عشر (١٠٥٦هـ) و رمزت لها بحرف(ج) و قياسها ٢٥×١٣/٥ سم.

الرابعة= النسخة الموجودة ضمن مجموعة و المحفوظة في مكتبة (مجلس شوراى اسلامي) و هي ضمن مجموعة مخطوطات (امام جمعة خوي) المهداة الى مكتبة المجلس ورقمها (٨ رسالة رقم ٣٠) و هي من مخطوطات القرن الحادي عشر و رمزت لها بحرف (د) و قياسها ٢٠×١٤ سم.

الخامسة= النسخة الموجودة في مكتبة الامام الحكيم(ره) العامة في النجف الأشرف و رقمها (٩٩٨) و هي بخط الشيخ محمد بن الشيخ طاهر السماوى(ره) و قد كتبها في سلخ رجب سنة الف و ثلثمائة و اربع و ثلاثين في بلد الكاظمية، و توجد

منها صورة في المكتبة المركزية لجامعة طهران برقم (٣٣٤٣) و قد رمزنا لها بحرف (هـ) و قياسها ٥/٢٠×١٣ سم.

السادسة= النسخة المطبوعة من هذه الرسالة ضمن كتاب (عدة رسائل) صفحة ١٨١ و ١٨٢ و التي تحتوي على مجموعة من رسائل الشيخ المفيد و قد طبعت هذه المجموعة اولاً في النجف الاشرف ثم أُعيد طبعها في قم عن دار منشورات المفيد و قد رمزنا لها بـ(ح).

و آخر دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين

محمد رضا الانصاري القُمّي

٢٤ صفر الخير ١٤١٣هـ

مسألة

من كلام المرتضى رضي الله عنه في النص

على أمير المؤمنين عليه السلام

سأله عنها [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الحق المبين وصلى

الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين.

إن قال قائل: أخبرونا عن أسلافكم في النص [illegible] وقليل

فإن قلتم: قليل، قيل لكم: فلا تسلمون أن يتواطؤوا على الكذب

لأن افتعال الكذب يجوز على القليل، وإن قلتم: كثير، قيل لكم:

فما بال أمير المؤمنين سلام الله عليه لم يقاتل بهم أعداءه

لا سيما وأنتم تدعون أنه لو طلب أعواناً لقاتل؟

الجواب وبالله التوفيق

قيل له: أسلافنا الحجة في النص كثير لا يجوز عليهم افتعال

الكذب، لكن ليس كل من يصلح لنقل الخبر يصلح [illegible] ولأنه

قد يصلح لنقل الخبر الشيخ الكبير [illegible] ولا يصلح

ذلك للضرب بالسيف. وأيضاً فليس الحروب والمنابذة موقوفة

على كثرة الرجال، وإنما هي موقوفة على المصلحة التي [illegible]

الصفحة الأولى من النسخة «أ»

الله صلى الله عليه وآله جاهدهم وهو في البداية وبلغ عند
رجلك وتعلل عن الجهاد يوم الحديبية وهو في تلبية العمرة
رجل علمت أن الحروب الدينية الشرعية موقوفة على المصالح
لا على العدد فسأل السائل إن يأت به المصلحة في
فعون عن أصحابه التعلم بدال الحجة ما ذكرتموه قيل له
أو ما في هذا أنه لا يلزمنا ما ذكره لأنه الإمام المعصوم
من الخطأ والزلل لا اعتراض عليه في فعله وقيامه بل نعلم
في الجملة أن يكون لمصلحة في الترك والقيام بين فعل
ذلك الفعل وجوه المصلحة فإن تعين ذلك أنه علم أنه من الجند
من يرجع عن الباطل إلى الحق بعد مدة واستبصر وكان
ترك قتاله مصلحة ٥ ومنه أنه علم أن في ظهورهم من
لا يجوز قتلهم واجتياحهم وكان ترك قتالهم مصلحة ومنه
شفقة منه على شيعته وولده أن يصطلموا فيقع
نظام الإمامة وهذا ظاهر معروف يعرفه أهل العدل
والمتكلمون وهو من أصول الدين لا يرتاب إذا أنصف لما عن
لو كان في قوم نوح وهذا القوم صالح لأخرجناه ولما
قال الحسن عليه السلام والحسين عليه السلام أعظم من ناقة
صالح لم يكن الجواب إلا ما ذكرناه من المصالح وما
علمه الله من نفاقهم ٥

الصفحة الأخيرة من النسخة «أ»

مسـألة من كلام المرتضى رضي الله عنه في النص على أمير المؤمنين عليه السلام
سأله عنها السائل ... بسم الله الرحمن الرحيم الملك الحق
المبين وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الهادين إن قال قائل
أخبرونا عن السلف أكان في النص كثيراً أم قليلاً فإن قلتم قليلاً قيل لكم
فلا تنكرون أن يتواطؤوا على الكذب لأن تعمد الكذب يجوز على القليل
وإن قلتم كثيراً قيل لكم فما بال أمير المؤمنين صلوات الله عليه لم يقاتل بهم
أعداءه ... وأنتم تزعمون أنه لو صادف أعواناً لقاتل ... الجواب
إنه قيل له السلف بحمد الله في النص كثير لا يجوز عليهم تعمد
الكذب لكن ليس كل من يصلح لنقل الخبر يصلح للجهاد لأنه قد يصلح لنقل
الخبر الشيخ الكبير والمرأة والأمين وقد لا يصلح ذلك لضرب السيف
وأيضاً فليس الحروب الدينية موقوفة على كثرة الرجال وإنما هي موقوفة
على المصلحة ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وآله جاهد وهو في
ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلاً وقعد عن الجهاد يوم الحديبية وهو في ألف
ألف وستمائة رجل فعلمنا أن الحروب الدينية الشرعية موقوفة على
المصلحة لا على العدد قال السائل فإن كانت وجه المصلحة في قعوده عمن
أخذ حقه لنعلم أن المصلحة ما ذكرتم قيل له ... أنه لا يلزمنا
ما ذكرت لأن الإمام المعصوم من الخطأ والزلل لا اعتراض عليه في قعوده

الصفحة الأولى من النسخة «ب»

وقيامه بما يقتضيه الحال أن تعود المصلحة في الدين والدنيا أن تنبني بعد
ذلك بعض وجوه المصلحة فيكون بعض ذلك. ثم علم أنه في المخالفين من
يرجع عن الباطل الى الحق بمدة من الزمان ويستبصر فكان ترك قتالهم مصلحة
ومنها أنه علم أن في ظهورهم مؤمنين لا يجوز قتلهم واجتياحهم
فكان من ذلك [illegible] ومنه شفقته منه على شيعته وولده أن
يصطلموا وينقطع نظام الامامة وهذه كلها [illegible] يعرفه أهل السنة
والمتكلمون وهو من أصول الدين ألا ترى أنا قد سكتنا عن تفريق
قوم نوح وهلاكهم وصالح لأجل ناقته وهذا قال الحسين عليه السلام
والحسين عند الله أعظم من ناقة صالح لم يكن الجواب الا ما ذكرناه
من العلة وبالله التوفيق [illegible]

مسألة أخرى [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله في
كل نعمة سأل سائل فقال إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
عندكم قد نص على أمير المؤمنين صلوات الله عليه واستخلفه على
أمته فلم يقعد عن حقه وقد دعوا النبي صلى الله عليه وآله [illegible]
فإن قلتم فعل ذلك باختياره نسبتموه الى التضييع لأمر الله وأمر رسوله
وإن قلتم فعل ذلك مضطراً نسبتموه الى الجبن والضعف وقد علم

أ ز د

نسبتموه

الصفحة الأخيرة من النسخة «ب»

فإذا سئل لذلك كانت الحجة لازمة في الغيبة مسألة
من كلام مرتضى رضي الله عنه في النص على أمير المؤمنين
عليه السلام ومسائل عنها الباقلاني بسم الله
الرحمن الرحيم الملك الحق المبين وصلى الله
على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين إن قال
قائل أخبرونا عن الإمام نص كم في النص أكثير
أم قليل فإن قلتم قليل قيل لكم فلا ينكر
أن يتواطؤوا على الكذب لأن افتعال الكذب
يجوز على القليل وإن قلتم كثير قيل لكم فما
بال أمير المؤمنين سلام الله عليه لم يستعن بهم على قتال
بهم أعداءه لا سيما وأنتم تدعون أنه لو
أصاب أعوانا لقاتل الجواب وبالله التوفيق
قيل له إن السلام فإن الجهاد شيء والنقل كثير لا
يجوز عليهم افتعال الكذب لكن ليس كل
من يصلح لنقل الخبر يصلح للجهاد لأنه قد
يصلح لنقل الخبر الشيخ الكبير الثقة الأمين
وقد لا يصلح ذلك لضرب السيف وأيضا
فليس الحروب الدينية موقوفة على كثرة
الرجال وإنما هي موقوفة على المصلحة ألا ترى
أن رسول الله صلى الله عليه وآله جاهد
وهو في ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا وقعد
عن الجهاد يوم الحديبية وهو في ثلاثة آلاف
وستمائة رجل فعلمت أن الحروب الدينية

الشرعية

الصفحة الأولى من النسخة «ج»

الشرعية موقوفة على المصلحة لا على العدد فسال
السايل فانا وجدنا المصلحة في قعوده عن
حقه لنعلم بذلك صحة ما ذكرتموه قيل له اول
ما في هذا انه لا يلزمنا ما ذكرت لانه الامام
المعصوم من الخطا والزلل لا اعتراض عليه
في قعوده وقيامه لعلمه في الجملة ان قعوده
لمصلحة في الدين والدنيا ثم سلمنا بعد ذلك
بعض وجوه المصلحة فيكون بعض ذلك انه علم
ان في المخالفين من يرجع عن الباطل الى الحق
بعد مدة ويستبصر فكان ترك قتاله مصلحة
ومنها انه علم ان في ظهورهم مومنين لا يجوز
قتلهم واحتياجهم فكان ترك قتالهم افضل
ومنه وشفقته منه على شيعته وولده ان يصطلموا
فينقطع نظام الامامة وهذا الكلام معروف
يعرفه اهل العدل والمتكلمون وهو من
اصول الدين الا ترى انا اذا سئلنا عن
تفرق قوم نوح وهلاك قوم صالح بعقر
ناقته وبقاء قاتل الحسين عليه السلام و
الحسين عند الله اعظم من ناقة صالح لم يكن
الجواب الا ما ذكرناه من المصلحة والله اعلم
تمت مسالة اخرى في النص
عن الشيخ المفيد رحمه الله
بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة الأخيرة من النسخة «ج»

ان قال قائل اخبرونا عن اسلافكم في النص اكثر ام قليل فان قلتم
قليل قيل لكم فلا ينكر دون ان يتواطؤا على الكذب لان افتعال الكذب
يجوز على القليل وان قلتم كثير قيل لكم فما بال امير المؤمنين سلام
الله عليه لم يقاتل بهم اعداءه لا سيما وانتم تدعون انه لو اصاب
اعوانا لقاتل الجواب وبالله التوفيق قيل له [illegible]
الله في النص كثير لا يجوز عليهم افتعال الكذب لكن ليس كل من يصلح
لنقل الخبر يصلح للجهاد لانه قد يصلح لنقل الخبر الشيخ الكبير والمرأة
الامين ونحوه ولا يصلح ذلك لضرب السيف وايضا فليس الحروب
الدينية موقوفة على كثرة الرجال وانما هي موقوفة على المصلحة
الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وآله جاهد وهو في ثلثمائة وبضعة
عشر رجلا وقعد عن الجهاد يوم الحديبية وهو ثلثة الف وستمائة
رجل فعلمت ان الحروب الدينية الشرعية موقوفة على المصلحة
لا على العدد فان قال السائل فاذكروا وجه المصلحة في قعوده عن اخذ
حقه لنعلم بذلك صحة ما ذكرتموه قيل له اول ما في هذا انه لا
يلزمنا ما ذكرت لان الامام المعصوم من الخطأ والزلل لا
اعتراض عليه في قعوده وقيامه بل نعلم في الجملة ان قعوده
لمصلحة في الدين والدنيا ثم نبين بعد ذلك بعض وجوه المصلحة
فيكون بعض ذلك انه علم ان في المخالفين من يرجع عن الباطل
الى الحق بعد مدة ويستبصر فكان ترك قتله مصلحة ومنها انه علم
ان في ظهورهم مؤمنين لا يجوز قتلهم واجتياحهم فكان ترك
قتلهم مصلحة ومنها شفقته على شيعته وولده ان يصطلموا
فينقطع نظام الامامة وهذا كلام معروف بين اهل العدل
والمتكلمين وهو من اصول الدين الا ترى انا اذا سئلنا عن تطويل
قوم نوح وهلاك قوم صالح لاجل ناقة ودنيا، وقاتل الحسين

تعرّض

الصفحة الاولى من النسخة «د»

عليهما السلام والحسين عند الله اعظم من ناقة صالح لم يكن الجواب
الا ما ذكرناه من المصلحة والله اعلم سبل تناقضناه
مسألة اخرى في النص عن الشيخ المفيد رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله على كل نعمة سأل سائل فقال اذا كان رسول
الله صلى الله عليه وآله عندكم قد نص على امير المؤمنين سلام
الله عليه واستخلفه على امته فلم تقدم من تقدم عليه بعد فوت النبي
صلى الله عليه وآله عليه فيه فان قلتم فعل ذلك باختياره
نسبتموه الى التضييع لامر الله وامر رسوله وان قلتم فعل ذلك
مضطرا نسبتموه الى الجبن والضعف وقد علم الناس منه خلاف
ذلك لانه صاحب المواقف المشهورة والفروسية المذكورة وبعد
ذلك فلم اخذ عطاياهم ونكح سبيهم وصلى خلفهم وحكم في مجالسهم
وكل ذلك يدل على فساد ما ذهبتم اليه في النص الجواب
يقال له اما اخذه العطايا فانما اخذ بعض حقه واما الصلاة
خلفهم فهو الامام من تقدم بين يديه فصلاته فاسدة على
كل وجه فريضة واما نكاحه من سبيهم ففيه جوابان احدهما
على طريق الممانعة فان الشيعة تروي ان الحنفية تزوجها ابن
خالها المسمى مسلم الحنفي واستدلوا على ذلك بان عمر بن الخطاب
لما رد من كان ابو بكر سباه لم يرد الحنفية ولو كانت من السبي
لردها واما الذي على طريق المتابعة فهو انا اذا سلمنا لكم
انه نكح من سبيهم لم يكن لكم فيه ما اردتم لان الذين سباهم
ابو بكر كانوا قادحين في نبوة رسول الله صلى الله عليه وآله ومن
قدح في نبوته كفر ونكاحهم حلال لكل احد ولو سباهم مرتد وان ثم

الصفحة الاخيرة من النسخة «د»

بسم الله الرحمن الرحيم

سألني القاضي الباقلاني فقال اخبرونا عن اسلافكم في النص أكثير ام قليل
فان قلتم قليل قيل لكم فما تنكرون ان يتواطأوا على الكذب لان افتعال الكذب
يجوز على القليل وان قلتم كثير قيل لكم فما بال امير المؤمنين ع لم يقاتل بهم
اعداءه لا سيما وانتم تدعون انه لو اصاب اعوانا لقاتل فقلت له
اسلافنا بحمد الله في النص كثير لا يجوز عليهم افتعال الكذب لكن ليس
كل من يصلح لنقل الخبر يصلح للجهاد لانه قد يصلح لنقل الخبر الشيخ الكبير
الشفيق الاعمى وقد لا يصلح ذلك لضرب السيف وايضا فليست الحروب
الدينية موقوفة على كثرة الرجال وانما هي موقوفة على المصلحة الا ترى
ان رسول الله جاهد وهو في ثلثماية وثلثة عشر رجلا وقعد عن الجهاد
يوم الحديبية وهو في ثلاثة الاف وستماية رجل فعلمنا ان الحروب الدينية
الشرعية موقوفة على المصلحة لا على العدد فقال ما وجه المصلحة في
قعوده عمن تقدمه خبرونا لنعلم بذلك صحة ما ذكرتموه فقلت له
اول ما في هذا انه لا يلزمنا ما ذكرت لانه الامام المعصوم من الخطا
والزلل لا اعتراض عليه في قعوده وقيامه بل يعلم في الجملة ان قعوده
لمصلحة في الدين والدنيا ثم نبين بعد ذلك بعض وجوه المصلحة فيكون
بعد ذلك حجة اخرى فنقول يمكن انه علم ان في المخالفين من يرجع عن
الباطل الى الحق بعد مدة ويستبصر فكان في تركه قتله مصلحة ويمكن انه
علم ان في ظهورهم مؤمنين لا يجوز قتلهم واجتياحهم فكان في تركه
قتلهم

الصفحة الاولى من النسخة «هـ»

فلم يصلحه بتمكين امته من شيعته وولده ان يقتلوهم
فينقطع نظام الامامة وهذا كلام معروف يعرفه اهل العدل والتوحيد
وهو من اصول الدين اما اذا سئلنا عن تغريق قوم نوح واهلاك قوم
صالح وادخلنا في زيادة قتل الحسين ع والحسين عند الله تعالى اعظم من ناقة
صالح لم يكن الجواب الا ما ذكرناه من المصلحة فلما ثبت تبين لذلك
تمت بحمد الله والصلوة على النبي واله الطاهرين على يد عبد الله
الفقير اليه محمد بن الشيخ طاهر السماوي
في سلخ رجب من سنة الف وثلثمائة
واربع وثلاثين في بلد الكاظمين
حامدا مصليا
مسل
ام

الصفحة الاخيرة من النسخة «هـ»

رسالة فى النص على امير المؤمنين بالخلافة
وهى صورة مناظرة دارة بين شيخنا
المفيد والقاضى الباقلانى

بسم الله الرحمن الرحيم

الملك الحق المبين وصلى الله على سيدنا محمد النبى وآله الهادين وبعد فقد سألنى القاضى الباقلانى فقال اخبرونا عن اسلافكم فى النص على امير المؤمنين (ع) اكثير ام قليل فان قلتم قليل قيل لكم فما تنكرون ان يتواطئوا على الكذب لان افتعال الكذب يجوز على القليل وان قلتم كثير قيل لكم فما بال امير المؤمنين (ع) لم يقاتل اعدائه ولا سيما انتم تدعون انه لو اصاب اعوانا لقاتل فقلت له : وبالله الثقة اسلافنا بحمد الله فى النص كثير لا يجوز عليهم افتعال الكذب لكن ليس كل من يصلح لنقل الخبر يصلح للجهاد لانه قد يصلح لنقل الخبر الشيخ الكبير الثقة الامين ولا يصلح لضرب السيف وايضا فليست الحروب الدينية موقوفة على كثرة الرجال وانما هى موقوفة على المصلحة الا ترى ان رسول الله «ص» جاهد ومعه ثلثمائة وثلاثة عشر رجل وقعد عن الجهاد وهو فى ثلاثة الآف وستمائة رجل (١) فعلمنا ان الحروب الدينية الشرعية موقوفة على المصلحة لا على كثرة العدد واقله .

«١» وكنهضة الحسين «ع» وقد كان عدد اعوانه لا يزيد على ٧٢ رجلا

الصفحة الأولى من النسخة «ح»

واذا قال ارنا مابه المصلحة فى قعوده عليه السلام عن اخذ حقه لنعلم صحة ما ذكرتموه وقلت له :اولا لا يلزمنا ماذكرت لان الامام المعصوم من الخطأ والزلل لا اعتراض عليه فى قعوده وقيامه بل انا نعلم فى الجملة ان قعوده كان لمصلحة فى الدين والدنيا ثم تبين بعض وجوه المصلحة وهو انه علم ان فى المخالفين من يرجع عن الباطل الى الحق بعد مدة ويستبصر فكان ترك قتله مصلحة ويمكن انه علم ان فى ظهورهم مؤمنين لا يجوز قتلهم عليه السلام وتضييع ما فى اصلابهم فكان فى ترك قتلهم مصلحة ويمكن ان يقال انه كان شفقة منه (ع) على شيعته وولده ان يصطلحوا فينقطع نظام الامامة ويختل وهذا كلام معروف يعرفه اهل العدل والمتكلمون وهو من اصول الدين الا ترى انا اذا سئلنا عن تفريق قوم نوح عليه السلام وهلاك قوم صالح لاجل ناقته وابقاء قاتل الحسين عليه السلام والحسين اعظم عند الله من ناقة صالح فلم يكن الجواب الا ما ذكرناه من المصلحة فلم يات بشئ لذلك.

تمت صورة السؤال والجواب فى النص على

امير المؤمنين عليه السلام

الصفحة الأخيرة من النسخة «ح»

بسم الله الرحمن الرحيم

الملك الحقّ المُبينِ، و صلّى اللهُ علَى سيّدنا محمد النبيّ وآله الهادين.

[و بَعد، فقد سألنى القاضي الباقلاني[1] فقال][2]: أخبرونا عن أسلافِكُم في النصّ [علَى أمير المؤمنين عليه السلام][3] أكثيرٌ أم قليل؟

---

(١) هو أبوبكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني القاضي، أصله من البصرة، والمرجح انه ولد في النصف الثانى من القرن الرابع الهجري، و عاش في بغداد. استدعاه عضدالدولة الديلمي الى بلاطه في شيراز فمكث هناك مدة ثم عاد الى بغداد بعد وفاة عضدالدولة. و يُعد الباقلاني أنبه متكلمي المدرسة الأشعرية و يقال انه أول من وجَد لبعض افكار الأشاعرة شكلها الصحيح. و له مناظرات عديدة مع الشيخ المفيد(ره). توفي سنة ٤٠٣ هـ ببغداد.

[تجد مصادر ترجمته في: تاريخ التراث العربي/فؤاد سزگين ج ٤ من المجلد الاول ص ٤٨]

(٢) زيادة في نسخة (ح).

(٣) زيادة في نسخة (ح).

فإنْ قُلتم: قليلٌ، قيلَ لكم: فلاتنكرونَ أن يتواطؤوا على الكذب لأنَّ إفتعال الكذب يجوزُ على القليل.

و إنْ قلتم كثيرٌ، قيلَ لكم: فما بالُ أمير المؤمنين سلامُ الله عليه لم يقاتل بهم أعداءَه، لاسيّما و أنتم تدَّعونَ أنّه لو أصابَ أعواناً لقاتلَ![١]

الجوابُ و بالله الثقة:

---

(١) ان الامامية تدعي انه ـ عليه السلام ـ لو اصاب اعواناً لحاول أن يسترد حقه المغصوب و ذلك بُعيد وفاة رسول الله(ص) و لكنه لم ينوِ الحرب مع خصومه لأجل إمرة كانت تعدل عنده قيمة نعلٍ كان يخصفها ـ كما في رواية ابن عباس ـ فانه كان أحرص على سلامة شريعة أخيه(ص) من كيد الأعداء عن الذين غصبوا حقه، و قد روَى اصحابُ السِّيَر أن اباسفيان مدَّ اليه يده ليبايعه للخلافة و رغَّبه فيها، لكن لا حُباً في تطبيق وصية سيدالمرسلين و انما طمعاً في وقوع الفتنة و زوال الإسلام و عودة الجاهلية الجهلاء الى ربوع الجزيرة العربية، و لكنه(ع) أَبى و رفض و حاول أن يُذكِّر اصحاب رسول الله(ص) ببيعتهم اياه في يوم الغدير و النصوص التى سمعوها في مواقع عديدة عن رسول الله(ص)، و لكن حالت دونهم المُغريات فلم يَستجب له سوَى عدد قليل فأثر سلام الله عليه أن يعمل بوصية رسول الله(ص) و هكذا صَبر امير المؤمنين في هذه المحنة التى وصفها هو بقوله (فصبرتُ و في العين قذًى و في الحَلق شجًى أرَى تراثى نهبا).

و برغم ذلك فانه شارك المسلمين (حكاماً و محكومين) في حياتهم الأجتماعية و نصح لحكامهم و سار على سنة اخيه رسول الله(ص) و قد وصف عليه السلام موقفه بعد ابعاده عن الخلافة في رسالة بعث بها الى مالك الأشتر يقول فيها (فامسكت يدى حتى رأيتُ راجعة الناس قد رجعت عن الإسلام يدعون الى محق دين محمد(ص) فخشيت ان لم أنصر الاسلام و أهله، أرى فيه ثلماً أو هدماً تكون المصيبة به عليَّ اعظم من فوت ولايتكم التي انما هي متاع ايام قلائل).

قيل له: أسلافنا ـ بحمدالله ـ في النصّ كثيرٌ لا يجوزُ علَيهم إفتعالُ الكَذب، لكن ليسَ كلُّ من يَصلحُ لنقل الخَبر يَصلحُ للجهاد، لأنَّه قد يَصلحُ لنقل الخَبر الشيخُ الكبير، الثقةُ، الأمين، و لا يَصلحُ ذلكَ لضرب السَيف.

و أيضاً فليست الحروبُ الدينية موقوفةً علَى كثرة الرجال، و إنَّما هي موقوفةٌ علَى المَصلحة، ألا ترَى أن رسولَ اللّه صلّى اللّه عليه وآله جاهدَ و هو في ثلاثمائة و ثلاثة عشرَ رجلاً[1]، و قعدَ عن الجهاد يوم الحديبية[2] و هو في ثلاثة ألاف و ستمائة رَجل[3]. فَعلمت أنّ الحرُوب الدينية الشرعية موقوفةٌ علَى

---

(١) يقصد الشيخُ(ره) بذلك معركة بدر الكبرَى، و هي أُولَى المعارك التي خاضها رسول الله(ص) والمسلمون مع المشركين. وقعت هذه المعركة بين المسلمين و كفار قريش عند آبار بدر في يوم ١٧(أو ١٩) من شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة، و كان عدد المسلمين ٣١٣ رجلاً والكفار ٩٥٠ رجلاً، و قد نصر الله المسلمين على عدوهم فهزموا و كان عدد قتلَى المشركين ٧٠ رجلاً كما أسر المسلمون ٧٠ من الكفار، و عدد شهداء المسلمين ١٤ شهيداً.

(٢) الحديبية قريةٌ سُميت ببئر هناك و بينها و بين مكة مرحلة، و بينها و بين المدينة تسعُ مراحل. و اما يوم الحديبية فان الشيخ(ره) يقصد بذلك سَفر رسول الله(ص) مع المسلمين من المدينة الى مكة لأداء العُمرة في ذى القعدة من سنة ٦ هجرية، حيث انتَهى الى صد المشركين له و لأصحابه عن الدخول الى مكة حيث عقد معهم صلح الحُديبية، و قد بايع المسلمون في ذلك اليوم مع رسول الله(ص) بيعةً سُميّت ببيعة الرضوان.

(٣) هناك خلافٌ بين اصحاب السير في عدد المسلمين يوم الحديبية، فقد روَى ابن اسحاق انهم كانوا ٧٠٠ رجل، و اما ابن هشام فانه روَى عن جابر بن عبدالله انهم كانوا أربع عشرة مئة [سيرة ابن هشام ٣٢٢/٣] و اما ابنُ سعد فانه روَى في طبقاته أن الخارجين مع رسول الله(ص) يوم الحديبية (الفٌ وتسعمائة رجل) ثم اضاف (و يقال الف واربعمائة و يقال الفٌ و ←

المصلحة لا علَى العدد.

قال السائل: فأرنا وجَه المصلحة في قعُوده عَن أخذ حَقه لنعلَم بذلك صحة ماذكرتموه؟

قيل له: أولُ ما في هذا أنّه لا يلزمنا ماذكرت، لأنّه الامامُ المَعصُوم منَ الخطأ والزَلل، لا اعتراض عليه في قعُوده و قيامه، بَل يُعلم ـ في الجملة ـ أنّ قعوده لمصلحة في الدين والدّنيا.(١)

→ خمسمائة و خمسة و عشرون رجلاً) [الطبقات ٢/٩٥] و اما الطبرى فانه نقل الأعداد السابقة و اضاف اليهم رقمين آخرين و هما (بضعة عشر و مائة من اصحابه) و (الفاً و ثلاثمائة) [الطبرى/حوادث السنة السادسة] و اما ابن الأثير فقد روَى في [الكامل] ثلاثة أرقام (الف و اربعمائة و قيل ألف و خمسمائة وقيل ثلاثمائة) [الكامل ٢/٢٠٠].

واما زينى دحلان فقد روَى في سيرته انه (كان الناسُ سبعمائة رجل ... و قيل كانوا اربعة عشرة و مائة و قيل خمس عشرة و قيل ست عشرة و قيل كانوا الفاً و ثلاثمائة و قيل أربعمائة و قيل خمسمائة و خمسة و عشرين و قيل الف و سبعمائة)، [السيرة الحلبية ٣/٩].

(١) و قد تواترت النصوص على عصمته ـ عليه السلام ـ و قد رواه العامة والخاصة:

اما الآيات: فمنها قوله تعالَى (انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطُهّركم تطهيرا) فقد اجمع المفسرون و الرواة على أنها نزلت في حق علي و فاطمة والحسن والحسين ـ عليهم السلام ـ

و اما الروايات: فمتضافرة ايضاً، منها ما رواه جماعة عن شَهر بن حوشب عن أُمّ سلمة: أن النبىّ ـ صلى الله عليه و سلم ـ جَلل علياً و فاطمة و ابنيهما بكساء ثم قال: (اللهم هؤلاء اهل بيت بنتي و حامّتى، اللهم أذهب عنهم الرجسَ و طهرهم تطهيرا) الحديث. والحديث صحيحٌ بشواهده و طرقه و قد اخرجه احمد بن حنبل في مُسنده والطبراني فى مسنده و الطبرى في تفسيره و الترمذي في سننه و ابن جرير في صحاحه والحاكم النيشابورى في ←

ثُمَّ تبين بعد ذلك بعض وجُوه المَصلحة، فيكونُ بعضُ ذلك أنّه عَلم أنَّ في المُخالفين من يَرجعُ عن الباطل الَى الحقّ بعد مدة و يَستبصر، فكان تركُ قتله مصلحة.

و منه أنّه علم أنَّ في ظُهورهم مؤمنين لايجُوز قتلهم و اجتياحهم، فكانَ تركُ قتلهم مصلحةً.

و منه شفقة منه علَى شيعته و وُلده أن يُصْطلَموا[1] فينقطعُ نظام الإمـامة. و هذا كلامٌ معروفٌ يعرفه أهلُ العدل و المُتكلّمون، و هو من أصول الدين، ألاترَى أنّا اذا سُئلنا عن تَغريق قوم نوح [عليه السلام] و هلاك قوم صالح لأجل ناقته، و بقاء قاتل الحُسَين عليه السلام، والحُسَين عند اللّه أعظم من ناقة صالح[2]، لم يكن الجوابُ إلاّ ماذكرناه من المصلحة، و ما علمه اللهُ من

→

مستدركه و مسلم في صحيحه و ابن حبان في صحاحه و وافقهم الذهبى. (راجع سير اعلام النبلاء٣/٢٥٤و٢٨٣)

ومنها: الرواية المتواترة والمشهورة (يا ايها الناس إني تاركٌ فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله و عترتي اهل بيتى)

(راجع صحيح الترمذي ٣٢٨/٥ و مستدرك الحاكم ١٤٨/٣ و مسنداحمد بن حنبل ١٨٩/٥)

و منها: حديث السفينة (إنما مثلُ أهل بيتى فيكم كمثل سفينة نوح، من ركبها نجا، و من تخلف عنها غرق)

(راجع مستدرك الحاكم ٣٤٢/٢، الصواعق المُحرقة ١٨٤)، و غيرها من الروايات

(١) أي يُستأصلوا و يُبادوا.

(٢) أقولُ: ليس المقصود أن الله تعالَى لم يُجازِ قتلة الحسين(ع) في الدنيا فان أغلبهم قد قتلوا على

←

بقاء مَنْ بقّاه.[١]

فلم يأت بشيء لذلك.[٢]

←

يد المومنين الذين ندموا على عدم نصرتهم لسبط رسول الله (ص) فقاموا مطالبين بالثأر لدم الحسين(ع) فاخرجوا الذين حاربوه و قتلوا أصحابه و اولاده من تحت كل حَجرٍ و مدرٍ و قتلوهم شر قتله، بل يقصد الشيخ(ره)، انهم لم يجازوا سريعاً و لم ينزل عليهم البلاء كما عاقب الله تعالٰى قوم صالح و قوم نوح لمصلحةٍ اقتَضتُه حكمته سبحانه و تعالى.

(١) كذا في نسخة الاصل (الف) و نسخة (د). و في نسخة (ب) [و ما علّمه اللهُ من بقاء فريقاً] و في نسخة (ج) [مثل بقاء فريقاه]. و قد اسقطت نسخة (ح) هٰذه العبارة. يعني إن علم اللّه تعالى ببقاء من أبقاه اللّه، هو السبب في بقاءهم، لأنّ علم اللّه عين إرادته، فلاتتخلّف.

(٢) كذا في (ح) و لم يرد في سائر النسخ.

تكميل من كلام الشيخ الطوسيّ (ره) في المفصح

فان قيل: لوكان النص عليه صحيحا على ما ادعيتموه وجب ان يحتج به و ينكر على من يدفعه عن ذلک بيده ولسانه ولما جاز منه ان يصلى معهم ولا أن ينكح سبيهم ولا ان يأخذ من فيئهم ولا ان يجاهد معهم. وفى فعله عليه‌السلام ذلک كله دليل على بطلان ماتدّعونه.

قيل له: الذى منع أميرالمؤمنين عليه‌السلام من الاحتجاج بالنص عليه ماظهر له بالأمارات اللايحة من...[1] القوم على الامر واطراح العهد فيه وعزمهم على الاستبداد به مع البدار منهم اليه والانتهازله وأيسه[2] ذلک عن الانتفاع بالحجة، وربما ادى ذلک الى دعواهم النسخ لوقوع النص عليه فتكون البلية بذلک اعظم، وان ينكروا وقوع النص جملة و يكذبوه فى دعواه فيكون البلاء به أشد.

واما ترک النكير عليهم باليد فهو انه لم يجد ناصراً ولامعينا على ذلک، ولو تولاه بنفسه وحامته لربما ادى ذلک الى قتله اوقتل اهله واحبته فلأجل ذلک عدل عن النكير.

وقد بين ذلک عليه‌السلام فى قوله: (اما والله لو وجدت اعوانا لقاتلتهم) وقوله ايضا بعد بيعة الناس له حين توجه الى البصرة: (اما والله لولاحضور الناصر ولزوم الحجة وما أخذ الله على اوليائه ألاّ يقروا على كظة ظالم ولاسغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس اولها ولألفيتم دنياكم عندى اهون من عفطة غنز).

فبين عليه‌السلام انه انما قاتل من قاتل لوجود النصّار وعدل عن قتال من عدل عن قتالهم لعدمهم.

وايضاً فلو قاتلهم لربما ادى ذلک الى بوار الاسلام والى ارتداد الناس اذ

١ــ بياض بالاصل، وعبارة كتاب الاقتصاد هكذا: من اقدام القوم على طلب الامر.

٢ــ فآيسه. ظ.

اكثر[1] وقد ذكر ذلک فی قوله: (اما والله لولا قرب عهد الناس بالكفر لجاهد تهم).

فاما الانكار باللسان فقد انكر عليه السلام فی مقام بعد مقام، ألا ترى الى قوله عليه السلام: (لم ازل مظلوما منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله)، وقوله: (اللهم إنی استعديک على قريش فانهم منعونی حقی وغصبونی ارثی)، وفی رواية اخرى: (اللهم انی استعديک على قريش فانهم ظلمونی[فی] الحجر والمدر...)، وقوله فی خطبته المعروفة: (اما والله لقد تقمصها ابن ابی قحافة وانه ليعلم ان محلی منها محل القطب من الرحی ينحدر عنی السيل ولايرقی الیّ الطير...) الى آخر الخطبة، صريح بالانكار والتظلم من الحق.

فامّاماذكره السائل من صلاته معهم فانه عليه السلام انما كان يصلی معهم لاعلى طريق الاقتداء بهم بل كان يصلی لنفسه وانما كان يركع بركوعهم و يكبر بتكبيرهم، وليس ذلک بدليل الاقتداء عنداحدمن الفقهاء.

فاما الجهاد معهم فانه لم ير واحد انه عليه السلام جاهد معهم ولا سار تحت لوائهم، واكثر ماروی فی ذلک دفاعه عن حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وعن نفسه، وذلک واجب عليه وعلى كل احد أن يدفع عن نفسه وعن أهله وإن لم يكن هناک احد يقتدی به.

فاما أخذه من فيئهم فان ماكان يأخذ بعض حقه، ولمن له حق، له أن يتوصل الى اخذه بجميع انواع التوصل ولم يكن يأخذ من اموالهم هم.

و أما نكاحه لسبيهم فقد اختلف فی ذلک فمنهم من قال: ان النبی عليه السلام وهب له الحنفية[2] وانما استحل فرجها بقوله عليه السلام.

وقيل ايضاً: إنها أسلمت وتزوجها اميرالمؤمنين عليه السلام.

وقيل ايضاً: إنه اشتراها فاعتقهاثم تزوجها.

وكل ذلک ممكن جائز، على ان عند نايجوز وطء سبي اهل الضلال اذاكان المسبي مستحقا لذلک، وهذا يسقط اصل السؤال.

فان قيل: لوكان عليه السلام منصوصاً عليه لماجاز منه الدخول فی الشورى، ولا الرضا بذلک، لأن ذلک خطأ على مذهبكم.

١ـ كذا فی الاصل، والظاهر: او اكثرهم.

٢ ـ ام ابنه عليه السلام: محمد.

قيل له: انما دخل عليه‌السلام فى الشورى لامور:

منها انه دخلها ليتمكن من ايراد النص عليه والاحتجاج بفضائله وسوابقه، ومايدل على انه احق بالامر وأولى، وقد علمنا انه لولم يدخلها لم يجز منه أن يبتدئ بالاحتجاج، وليس هناک مقام احتجاج وبحث فجعل عليه‌السلام الدخول فيها ذريعة الى التنبيه على الحق بحسب الامكان، على ماوردت به الرواية، فانها وردت بأنه عليه‌السلام عدد فى ذلک اليوم جميع فضائله ومناقبه او اكثرها.

ومنها ان السبب فى دخوله عليه‌السلام كان للتقية والاستصلاح لانه عليه‌السلام لما دعى الدخول فى الشورى اشفق من ان‌يمتنع فينسب[1] منه الامتناع الى المظاهرة والمكاشفة، والى أن تأخره عن الدخول انما كان لاعتقاده انه صاحب الامر دون من ضمّ اليه فحمله على الدخول ما حمله فى الابتداء على اظهار الرضا والتسليم.

نان قيل: لوكان عليه‌السلام منصوصاً عليه‌السلام[2] على ماتدّعون لوجب أن يكون من دفعه عن مقامه مرتداً كافراً، وفى ذلک، اكفار الامة باجمعها، وذلک خروج عن الاسلام:

قيل له: الذى نقوله فى ذلک: إن الناس لم يكونوا بأسرهم دافعين للنص وعاملين بخلافه مع علمهم الضرورى به، وانما بادر قوم من الأنصار- لما قبض الرسول عليه‌السلام- الى طلب الامامة واختلفت كلمةٌ رؤسائهم واتصلت حالهم بجماعة من المهاجرين فقصدوا السقيفة عاملين على ازالة الامر من مستحقه والاستبداد به، وكان الداعى لهم الى ذلک والحامل لهم عليه رغبتهم فى عاجل الرياسة والتمكن من الحل والعقد، وانضاف الى هذا الداعى ماكان فى نفس جماعة منهم من الحسد لأميرالمؤمنين عليه‌السلام والعداوة له لقتل من قتل من أقاربهم ولتقدمه واختصاصه بالفضائل الباهرة والمناقب الظاهرة التى لم يخل من اختص ببعضها من حسد وغبطة وقصد بعداوة وآنسهم بتمام ماحاولوه بعض الانس بتشاغل بنى هاشم وعكوفهم على تجهيز النبى عليه‌السلام فحضروا السقيفة ونازعوا فى الأمر وقوّوا على الامر وجرى ماهو مذكور.

١- فيتسبب.

٢- كذا فى الاصل، والظاهر انه زايد.

فلما رأى الناس فعلهم — وهم وجوه الصحابة ومن يحسن الظن بمثله وتدخل الشبهة بفعله — توهم اكثرهم انهم لم يتلبسوا بالأمر ولا اقدموا فيه على ما أقدموا عليه الالعذر يسوغ لهم و يجوزه، فدخلت عليهم الشبهة واستحكمت فى نفوسهم، ولم يمعنوا النظر فى حلها فمالوا ميلهم وسلموا لهم، و بقي العارفون بالحق والثابتون عليه غير متمكنين من اظهار ما فى نفوسهم فتكلم بعضهم ووقع منهم من النزاع ما قدانت به الرواية، ثم عاد عند الضرورة الى الكف والامساک واظهار التسليم مع إبطان الاعتقاد للحق ولم يكن فى وسع هؤلاء الانقل ما علموه وسمعوه من النص الى اخلافهم ومن يأمنونه على نفوسهم فنقلوه وتواتروا الخبربه عنهم.

على ان الله تعالى قد اخبر عن امة موسى عليه السلام أنها قد ارتدت بعد مفارقة موسى اياها الى ميقات ربه وعبدوا العجل واتبعوا السامرى وهم قد شاهدوا المعجزات مثل فلق البحر وقلب العصاحية واليد البيضاء وغير ذلک من المعجزات، وفارقهم موسى اياما معلومة، والنبى عليه السلام خرج من الدنيا بالموت فاذا كان كل ذلک جايزا عليهم فعلى امتنا اجوز وأجوز.

على ان الله تعالى قد حكى فى هذه الامة واخبر انها ترتد، قال الله تعالى: «وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل افان مات اوقتل انقلبتم على اعقابكم».

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: (لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة حتى لو ان احدهم دخل جحر ضبّ لدخلتموه! قالوا: فاليهود والنصارى يا رسول الله؟ قال: فمن اذن؟!).

وقال عليه السلام: (ستفترق امتى ثلاثة وسبعين فرقة، واحدة منها ناجية وثنتان وسبعون فى النار).

وهذا كله يدل على جواز الخطأ عليهم بل على وقوعه فأين التعجب من ذلک؟ .

فان قيل: كيف يكون منهم ماذكرتموه من الضلال وقد اخبرالله تعالى انه رضى عنهم، وأعدّلهم جنات فى قوله: «السابقون الاولون من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم باحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه واعدلهم جنات تجرى تحتها

الانهار»[١] وقال: «لقد رضى الله عن المؤمنين اذيبا يعونک تحت الشجرة فعلم ما فى قلوبهم فانزل السكينة عليهم»[٢] وذلک مانع من وقوع الضلال الموجب لدخول النار.

قيل له: اما قوله: «والسابقون الاولون...» فانما ذكر فيها الاولون منهم، ومن ذكرناه ممن دفع النص لم يكن من السابقين الاولين لانهم اميرالمؤمنين عليه السلام وجعفر بن ابى طالب وحمزة بن عبدالمطلب وزيد بن حارثة وخباب بن الارت، وغيرهم ممن قد ذكروا، ومن دفع النص كان اسلامه متأخراً عن اسلام هؤلاء.

على ان من ذكروه لوثبت له السبق فانما يثبت له السبق الى الاسلام فى الظاهر لان الباطن لايعلمه الا الله، وليس كل من اظهر السبق الى الاسلام كان سبقه على وجه يستحق به الثواب، والله تعالى انما عنى من يكون سبقه مرضياً على الظاهر والباطن، فمن أين لهم ان من ذكروه كان سبقه على وجه يستحق به الثواب.

على انهم لو كانوا هم المعنيين بالآية لم يمنع ذلک من وقوع الخطأ منهم ولا اوجب لهم العصمة لان الرضى المذكور فى الآية وما اعدالله من النعيم انما يكون مشروطا بالاقامة على ذلک والموافاة به، وذلک يجرى مجرى قوله «وعدالله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الانهار»[٣] ولا احد يقول ان ذلک يوجب لهم العصمة ولايؤمّن وقوع الخطأ منهم بل ذلک مشروط بما ذكرناه وكذلک حكم الآية.

وايضاً فانه لايجوز ان يكون هذا الوعد غير مشروط وان يكون على الاطلاق الا لمن علم عصمته ولايجوز عليه شئ من الخطأ، لانه لوعنى من يجوز عليه الخطأ بالاطلاق وعلى كل وجه كان ذلک اغراء له بالقبيح وذلک فاسد بالاجماع، وليس احد يدعى للمذكورين العصمة فبطل ان يكونوا معنيين بالآية على الاطلاق.

واما قوله تعالى: «لقد رضى الله عن المؤمنين...» فالظاهر يدل على

١ــ التوبة: الآية: ١٠٠.
٢ــ الفتح: الآية: ١٨.
٣ــ التوبة: الآية: ٧٢.

تعليق الرصى بالمؤمنين، والمؤمن هو المستحق للثواب وألاّ يكون مستحقاً لشئ من العقاب فمن اين لهم ان القوم بهذه الصفة؟ فان دون ذلک خرط القتاد.

على انه تعالى قد بين ان المعنى بالآية من كان باطنه مثل ظاهره بقوله: «فعلم مافى قلوبهم فانزل السكينة عليهم...» ثم قال: «وأثابهم فتحاً قريبا»[١].

فبين ان الذى انزل السكينة عليه هوالذى يكون الفتح على يديه، ولاخلاف ان اول حرب كانت بعد بيعة الرضوان خيبر، وكان الفتح فيها على يدى اميرالمؤمنين عليه السلام بعد انهزام من انهزم من القوم فيجب ان يكون هو المعنيّ بالآية.

على ان ماقدمناه فى الاية الاولى من انها ينبغى ان تكون مشروطة وان لا تكون مطلقة، يمكن اعتماده ها هنا، وكذلک ماقلناه من ان الآية لوكانت مطلقة كان ذلک اغراء بالقبيح موجود فى هذه الآية.

ثم يقال لهم: قد رأينا من جملة السابقين ومن جملة المبايعين تحت الشجرة من وقع منهم الخطأ، الا ترى أن طلحة والزبير كانا من جملة السابقين ومن جملة المبايعين تحت الشجرة وقد نكثا بيعة اميرالمؤمنين عليه السلام وقاتلاه وسفكادماء شيعته، وتغلبا على اموال المسلمين، وكذلک فعلت عائشة، وهذا سعدبن ابى وقاص من جملة السابقين والمبايعين تحت الشجرة وقد تأخر عن بيعة اميرالمؤمنين عليه السلام، وكذلک محمدبن مسلمة، وماكان ايضا من سعدبن عبادة وطلبه الامر خطأ، بلاخلاف، وقد استوفينا الكلام على هذه الطريقة فى كتابنا المعروف بالاستيفاء فى الامامة، فمن اراد الوقوف عليه فليطلبه من هناک ان شاء الله.

* * *

الرسالة الأولى

في الغيبة

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ ـ ٤١٣ هـ)

تحقيق

علاء آل جعفر

«مَنْ مات و هو لايعرف إمام زمانه مات ميْتةً جاهليّة»

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الحديث المتسالم بين الأُمة على صحته و قبوله.

و قد قال المفيد فيه: خبر صحيح يشهد به إجماع أهل الآثار.

و قال في الافصاح: انه خبر متواتر.

و قد رواه علماء المذاهب الإسلامية الكبرى، كافةً: الشيعة الإمامية، والزيديّة، و أهل السنة:

و أمر اسناده مفروغ عنه، فلذلك لم يطوّل الشيخ في البحث عنه، و إنّما تعرّض لمعناه و مدلوله.

فذكر أوّلاً: أن القرآن يشهد لمعناه في آيات صريحة:

منها قوله تعالى: «**يوم ندعوا كلّ أُناس بإمامهم...**».

و قوله تعالى: «**فكيف إذا جئنا من كلّ أُمّة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيداً**».

و مدلول الحديث: أن عدم معرفة الإنسان إمام زمانه يؤدى إلى أن يموت ميتةً جاهليّة، على غير ملّة الإسلام، «فالجهل بالإمام يخرج صاحبه عن الاسلام» كما يقول المفيد في الإفصاح (ص٢٨).

إذن، لابدّ من وجود إمام في كل عصر و زمان، و لا بدّ للمسلم أن يعرف صاحب عصره، و إمام زمانه، و إلاّ مات ميتة الكفر و الضلالة الجاهليّة.

والشيعة الإماميّة يعتقدون بامام العصر و صاحب الزمان عندهم و أنه هو محمّدبن الحسن العسكري عليه السلام، و أنه المهديّ المنتظر خروجه في آخر الزمان، و أنه غاب بعد فترة من ولادته، و هم يعتقدون بغيبته.

و قد اعترض بعض المخالفين على هذا الاعتقاد بأنّه يتعارض ومنطوق الحديث، و تصوّر أن غيبة الإمام تنافي معرفتنا به، لأن وجوده تستلزم العلم بمكانه، والاتصال به والاستفادة منه.

فقدّم اعتراضات عديدة:

١ـ فاعترض على الغيبة بأنّه: إذا كان الخبر صحيحاً، فكيف يصحّ قول الشيعة في امام هذا الزمان أنّه غائب، مستتر عن الجميع، لا يتصل به أحد، و لا يعلم مكانه و مستقره؟

و أجاب الشيخ المفيد عن هذا، بأن مدلول الخبر هو «لزوم وجود الإمام و لزوم معرفة المسلم به» و لم يتضمن «وجوب ظهوره و عدم غيبته» فالاعتقاد بالغيبة لا ينافي مدلول الخبر، و توضيح ذلك:

أنّ الوجود والمعرفة لا تستلزم ما ذكر في الاعتراض من الاتصال والعلم بالمكان، فإنّ معرفة الأمر لا تتوقف على مشاهدته والحضور عنده فقط، لما هو المحسوس من معرفتنا لأُمور كثيرة لم نرها و لم نحضرها، كالأُمور والحوادث الماضية التي عرفناها و حصل عندنا العلم بها، و كذا نعرف أشياء و أموراً تقع في المستقبل من دون أن نتصل بها كيوم القيامة والحشر والنشر.

ثمّ إنّ المصلحة قد تتعلّق بمجرد معرفة الشيء او الشخص، و لا تتعلّق

بمشاهدته و معرفة مكانه او الاتصال به.

٢ـ واعترض على الغيبة بأنّه: ما هي المصلحة في مجرّد معرفة الإمام مع عدم الاتصال به؟

و أجاب الشيخ المفيد بأنّ نفس معرفتنا بوجوده و إمامته و عصمته و فضله و كماله، تنفعنا بأن نكتسب بها الثواب والأجر، لامتثالنا لأمر اللّه بذلك، و نستدفع بذلك العقاب الذي توعدنا عليه بجهله ثمّ إن انتظارنا لظهوره عبادة نثاب عليها، ندفع بها عن أنفسنا العقاب.

ثمّ إنّا نؤدي بهذه العقيدة واجباً إلهيّاً فرضه اللّه علينا.

٣ـ ثمّ فرض المخالف سؤالاً حاصله: إذا كان الإمام غائباً و مكانه مجهولاً فماذا يصنع المكلّف و على ماذا يعتمد المبتلى بالحوادث الواقعة، إذا لم يعرف أحكامها؟!

و إلى من يرجع المتخاصمون؟!

و إنما المرجع في هذه الأُمور إلى الإمام، و هو المنصوب لها!

و أجاب الشيخ المفيد:

أولاً: أنّ هذا السؤال لا ربط له بموضوع البحث عن حديث «من مات ...» بل هو سؤال جديد، و بحث مستأنف.

فأشار بهذا إلى مخالفة المعترض في تقديم هذا السؤال لقواعد البحث والمناظرة حيث أدخل سؤالاً أجنبيّاً ضمن البحث، و قبل الفراغ عنه!

و مع ذلك، فقد أجاب الشيخ عن هذا السؤال بكل أدب و صبر.

و ثانياً: إن واجبات الإمام ـ المنصوب لأجلها ـ كثيرة:

منها: الفصل بين المتنازعين.

و منها: بيان الأحكام الشرعية للمكلّفين

و امور أُخرى من مصالح الدين و الدنيا.

لكن الإمام إنّما يجب عليه القيام بهذه الأُمور كلها بشرط التمكّن و القدرة على إنفاذ كلمته، و بشرط الاختيار.

و لا يجب على الإمام شيء لا يستطيعه، و لا يجب عليه الإيثار مع الاضطرار.

و ثالثاً: إنّ الإمام إذا كان في ظروف التقيّة و الاضطرار، فليس ذلك من فعل اللّه تعالى، و لا من فعل الامام نفسه، و لا من فعل المؤمنين من شيعته.

بل ذلك من فعل الظالمين، من أعدائه الغاصبين للخلافة و الحكم على المسلمين الذين أبحوا دمه، ونفوا نسبه، و أنكروا حقّه، و غير ذلك من التصرّفات التي أدّت إلى [illegible]ته، و عدم ظهوره.

فالنتائج المؤسفة المترتبة على الغيبة من تضييع الأحكام، و تعطل الحدود، و تأخّر المصالح، و عروض المفاسد، كل تلك الأضرار تقع مسؤليّتها على عاتق أولئك الأعداء الظالمين.

و الإمام، و المؤمنون، بريئون عن ذلك كلّه، فلا يحاسبون به!

و أما المبتلى بالحوادث الواقعة: فيجب عليه الرجوع إلى العلماء من فقهاء الشيعة، ليعلم من طريقهم احكام الشريعة المستودَعة عندهم.

و مع عدم المرجع للأحكام، أو عدم النصّ في مقام الحكم المبتلى به، فالمرجع في ذلك هو حكم العقل، ببيان أنه لو كان حكم شرعي سمعي - في المقام - لتعبّدنا اللّه به، بابلاغه، و إظهاره، فعدم الدليل عليه، دليل على عدم حكم شرعي خاص في مورده، بل المرجع هو حكم العقل.

و هكذا المتخاصمون: يرجعون إلى الاحكام الواردة عن الشارع من خلال الرجوع الى فقهاء الشيعة، و مع عدم النصّ فالمرجع إلى احكام العقول المقبولة عندالأعراف.

والحادث الذي لا يعلم بالسمع إباحته من حظره؟ فإنّه على «أصل الإباحة».

و قد ذكر مثل الاعتراض، و نفس الجواب فيما أورده الشيخ الصدوق في مقدمة (إكمال الدين) (ص ٨١).

٤ـ واعترض أخيراً: بأن الأُمة إذا كان بإمكانها الاعتماد في العمل بالدين على ما ذكر من النصوص، والاجتهاد، واحكام العقول، ثم الاصول، فهي ـ إذن ـ مستغنية عن الإمام، و ليست بحاجة إليه! فلماذا الالتزام بوجوده في الغيبة؟

و أجاب الشيخ المفيد عن ذلك: بأنّ الحاجة إلى الامام مستمرّة و لو كان غائباً، فعدم الحضور، و عدم الاتصال به لا يوجب الاستغناء عن وجوده، كما أن عدم حضور الدواء عند المريض لا يؤدّي الى استغناء المريض عنه، و مع عدم حصول الدليل لا يستغني المتحيّر عنه، بل هو بحاجة إليه و ان كان مفقوداً له.

ثمّ لو التزم بالاستغناء عند الغيبة، للزم عدم الحاجة إلى الانبياء عند غيباتهم، كغيبة النبي صلى اللّه عليه و آله و سلم في شعب أبي طالب ثلاث سنين، و في الغار عدّة أيام، و غيبة موسى النبيّ عليه السلام في الميقات، و غيبة يونس في بطن الحوت.

و هذا مما لا يلتزم به مسلم، بل و لا أي شخص ملّي يعتقد برسالة سماويّة.

و قد ذكر هذا الاعتراض في (إكمال الدين) أيضاً (ص ٨١) لكن جواب الشيخ المفيد هو الجواب الوافي.

و قد ذكر الشيخ في الجواب عن الاعتراض الثالث نكتة مهمّة، و هي: أنّ الخصوم يلتزمون ـ كافةً ـ بالاجتهاد في الأحكام، و يلجأون إلى الاجتهاد، من بعد زمان رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله و سلّم مباشرةً (اى بعد سنة (١١) هجرية).

و أما نحن فنلتزم بالاجتهاد بعد عصر ظهور الأئمة عليهم السلام و بالتحديد بعد الغيبة الصغرى (سنة (٣٢٩) هجرية).

فحالنا في عصر الغيبة، هى عين حالهم؟ فما وجه اعتراضهم علينا في مسألة الأحكام.

و نحن، و إن اضطررنا ـ لمكان الغيبة ـ إلى اللجوء إلى الاجتهاد ـ بهذا الشكل ـ لكنّا مع ذلك ملتزمون بوجود إمام لعصرنا، نعرفه بالشخص والاسم والصفة، فنحن ممتثلون لما ورد في الخبر المذكور، بعيدون عن الجاهليّة و ميتتها.

و اما الخصوم ـ فمهما كانت معالجتهم لفروع الشريعة ـ فما هو موقفهم من مدلول هذا الحديث المجمع عليه سنداً، والواضح دلالة؟

و بمن يأتمّون في دينهم، و مَنْ هو «الإمام» عليهم في عصرهم و زمانهم؟!

و إذا كانوا لا يعرفون «إماماً» فالحديث عيّن بأيّة مِيتة يموتون؟

وكتب

السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

الحمد لله وصلواته على عباده الذين اصطفى وبعد فقد سأل سائل فقال
اخبرني عما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال من مات وهو لا يعرف
امام زمانه مات ميتة جاهلية هل هو ثابت صحيح ام هو معتل سقيم
الجواب وبالله التوفيق والثقة قيل له بل هو خبر صحيح يشهد له اجماع
اهل الآثار ويقوي معناه صريح القرآن حيث يقول جل اسمه يوم ندعو
كل اناس بامامهم فمن اوتي كتابه بيمينه فاولئك يقرؤون كتابهم ولا يظلمون
فتيلا وقوله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء
شهيدا وآي كثيرة من القرآن فان قال فاذا كان الخبر صحيحا فكيف
يصح قولكم في غيبة امام هذا الزمان وتغيبه واستتاره على الكل
الوصول اليه وعدم علمهم بمكانه قيل له لا مضادة بين المعرفة بالامام
وبين جميع ما ذكرت من احواله لان العلم بوجوده في العالم لا يفتقر الى
العلم بمشاهدته لمعرفتنا بما لا يصح ادراكه بشيء من الحواس فضلا عمن يجوز
ادراكه واحاطة العلم بما لا مكان له فضلا عمن يخفى مكانه والظفر بمعرفة
المعدوم والماضي والمنتظر فضلا عن المستخفي المستتر وقد بشر الله
تعالى الانبياء المتقدمين بنبينا محمد صلى الله عليه وآله قبل وجوده

في العالم

الصفحة الاولى من النسخة «م»

فان لم يوجد له مثل كان له ان يرضي خصمه بما يزول معه ظلامته فان لم
يستطع ذلك ولم يفعله مختاراً كان في ذمته الى يوم القيامة وان كان
جار حتى على غيره جناية لا يمكن تلافيها كانت في ذمته وكان المجني
عليه ممتحنا بالصبر الى ان ينصفه الله تعالى يوم الحساب وان كان
الحادث مما لا يعلم بالسمع اباحته من حظره فانه على الاباحة الا ان
يقوم دليل سمعي على حظره وهذا الذي وصفناه انما جاز للمكلف
الاعتماد عليه والرجوع اليه عند الضرورة بفقد الامام المرشد ولو
كان الامام ظاهراً ما وسعه غير الرد اليه والعمل على قوله وهذا كقول
خصومنا كافة ان على الناس في نوازلهم بعد النبي صلى الله عليه وآله
ان يجتهدوا فيها عند فقدهم النص عليها ولا يجوز لهم الاجتهاد
واستعمال الراي بحضرة النبي صلى الله عليه وآله فان قال فاذا كانت
عبادتكم تتم بما وصفتموه مع غيبة الامام فقد استغنيتم عن الامام
قيل له ليس الامر كما ظننت في ذلك لان الحاجة قد تكون قائمة مع فقد
ما يسدها ولولا ذلك ما كان الفقير محتاجا الى المال مع فقده ولا المريض
محتاجا الى الدواء وان بعد وجوده والجاهل محتاجا الى العلم وان
عدم الطريق اليه والمتحير محتاجا الى الدليل وان لم يظفر به ولو لزمنا
ما ادعيتموه وتوهمتموه للزم جميع المسلمين ان يقولوا ان الناس
كانوا في حال غيبة النبي صلى الله عليه وآله للهجرة وفي الغار اغنياء عنه
وكذلك كانت حالهم في وقت استتاره بشعب ابي طالب عليه السلام وكان
قوم موسى عليه السلام اغنياء عنه لما ذهب مغاضبا والتقمه الحوت وهو
مليم وهذا ما لا يذهب اليه مسلم ولا ملي فعلم بذلك بطلان ما
ظنه الخصوم وبالله التوفيق ٥

الصفحة الاخيرة من النسخة «م»

بسم اللّه الرحمن الرحيم

الحمد للّه و صلاته على عباده الذين اصطفى.

و بعد:

سأل سائل فقال: اخبروني عما روي عن النبي صلى اللّه عليه و آله انه قال: «من مات و هو لايعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»[1] هل هو ثابت صحيح ام هو معتل سقيم؟

الجواب ـ و باللّه التوفيق و الثقة ـ:

۱ـ الحديث متواتر و مشهور، و قد روته مصادر الفريقين، و ان وقع بعض التفاوت في الفاظه. انظر من كتبنا: الكافي ١: ٣٧٧ /٣، المحاسن: ١٥٣ /٧٨ و ١٥٤ /٨٠ و ١٥٥ / ٨٢. عيون اخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥٨/ ٢١٤. اكمال الدين: ٤١٣ /١٥. عقاب الاعمال: ٢٤٤ / ١. غيبة النعماني: ١٣٠ / ٦. رجال الكشي ٢: ٧٢٤ /٧٩٩. الاختصاص: ٢٦٩.

و من مصادر العامة: مسند ابي داود الطيالسي: ٢٥٩ / ١٩١٣. حلية الاولياء ٣: ٢٢٤. هامش مستدرك الحاكم (للذهبي) ١: ٧٧. شرح نهج البلاغة لابن ابي الحديد المعتزلي ٩: ١٥٥. ينابيع المودة: ١١٧. المعجم الكبير لطبراني ١٠: ٣٥٠ / ١٠٦٨٧. مجمع الزوائد ٥: ٢٢٤.

قيل له: بل هو خبر صحيح يشهد له اجماع اهل الآثار و يقوّي معناه صريح القرآن، حيث يقول جل اسمه (**يومَ ندعُو كلَّ أُناس بإمامِهِم فَمن اوتيَ كتابهُ بيمينه فأولئكَ يقرأونَ كتابَهُم و لايُظلمونَ فتيلاً**)[٢] و قوله تعالى (**فكيفَ اذا جِئنَا مِن كُلِّ امة بِشَهيدٍ و جِئنَا بكَ على هؤلاءِ شَهيداً**)[٣] و آي كثيرة من القرآن.

فإن قال: فإذا كان الخبر صحيحا كيف يصح قولكم في غيبة امام هذا الزمان و تغيبه و استتاره على الكل الوصول اليه و عدم علمهم بمكانه؟

قيل له: لامضادة بين المعرفة بالإمام و بين جميع ما ذكرت من احواله، لأن العلم بوجوده في العالم لايفتقر الى العلم بمشاهدته لمعرفتنا ما لايصح ادراكه بشئ من الحواس، فضلا عمن يجوز ادراكه و احاطة العلم بما لا مكان له، فضلا عمن يخفى مكانه و الظفر بمعرفة المعدوم و الماضي و المنتظر، فضلا عن المستخفي المستتر.

و قد بشر اللّه تعالى الأنبياء المتقدمين بنبينا محمد صلى اللّه عليه و آله قبل وجوده في العالم فقال سبحانه (**و إذ اخذَ اللّهُ ميثاقَ النبيينَ لَمَّا اتيتُكُم مِن كتابٍ و حكمةٍ ثُمَّ جَآئكُم رسُولٌ مُصَدقٌ لِما معَكُم لتُؤمِنُنَّ بهِ و لَتَنصُرُنَّه**) يعني رسول اللّه صلى اللّه عليه و آله (**قالَ ءأقررتُم و أخذتُم على ذلِكُم إصري**) يعني عهدي (**قالُوا اقررنَا قالَ فَاشهَدوا و أنا معَكُم مِنَ الشَّاهدين**)[٤] قال جل اسمه (**النبيَّ الأميَّ الَّذِي يجِدونَهُ مكتُوباً عِندَهُم في التوراةِ و الانجيلِ**)[٥]

٢ـ الاسراء ١٧: ٧١.

٣ـ النساء ٤: ٤١.

٤ـ آل عمران ٣: ٨١.

٥ـ الاعراف ٧: ١٥٧.

فكان نبينا عليه و آله السلام مكتوباً مذكوراً في كتب اللّه الأولى، و قد اوجب على الأمم الماضية معرفته و الاقرار به و انتظاره، و هو عليه السلام وديعة في صلب ابائه لم يخرج الى الوجود، و نحن اليوم عارفون بالقيامة و البعث والحساب و هو معدوم غير موجود، و قد عرفنا آدم و نوحاً و ابراهيم و موسى و عيسى عليهم السلام و لم نشاهدهم و لا شاهدنا من اخبر عن مشاهدتهم، ونعرف جبرئيل و ميكائيل و اسرافيل و ملك الموت عليهم السلام و لسنا نعرف لهم شخصاً و لا نعرف لهم مكاناً، فقد فرض اللّه علينا معرفتهم والاقرار بهم و ان كنّا لانجدَ الى الوصول اليهم سبيلاً، و نعلم ان فرض (المعرفة لشخص في نفسه من المصالح مما لايتعلق لوجود مشاهدة)[6] المعروف و لا يعرف مستقره و لا الوصول اليه في مكانه، و هذا بيّن لمن تدبره.

فإن قال: فما ينفعنا من معرفته مع عدم الأنتفاع به من الوجه الذي ذكرنا؟

قيل له: نفس معرفتنا بوجوده و امامته و عصمته و كماله نفع لنا في اكتساب الثواب، و انتظارنا لظهوره عبادة نستدفع بها عظيم العقاب، و نؤدي بها فرضاً الزمناه ربنا المالك للرقاب، كما كانت المعرفة بمن عددناه من الانبياء والملائكة من اجل النفع لنا في مصالحنا، و اكتسابنا المثوبة في اجلنا؛ و ان لم يصح المعرفة لهم على كل حال و كما أنّ معرفة الأُمم الماضية نبينا قبل وجوده مع انها كانت من اوكد فرائضهم لأجل منافعهم، و معرفة الباري جل اسمه أصل الفرائض كلها، و هو اعظم من ان يدرك بشيء من الحواس.

فإن قال: اذا كان الامام عندكم غائباً، و مكانه مجهولاً، فكيف يصنع

٦ـ ما بين القوسين لم يرد في نسخة «م» و «ث».

المسترشد؟ و على مذا يعتمد الممتحن فيما ينزل به من حادث لا يعرف له حكما؟ و الى من يرجع المتنازعون، لاسيما و الامام انما نصب لما وصفناه؟

قيل له: هذا السؤال مستأنف لا نسبة له بما تقدم، و لا و صلة بينه و بينه، و قد مضى السؤال الأول في معنى الخبر و فرض المعرفة و جوابه على انتظام، و نحن نجيب عن هذا المستأنف بموجز لا يخل بمعنى التمام منقول و باللّه التوفيق:

انما الأمام نصب لاشياء كثيرة: احدها: الفصل بين المختلفين.

الثاني: بيان الحكم للمسترشدين.

و لم ينصب لهذين دون غيرهما من مصالح الدنيا و الدين، غير انه انما يجب عليه القيام فيما نصب له مع التمكن من ذلك و الأختيار، و ليس يجب عليه شئ لا يستطيعه، و لا يلزمه فعل الأيثار مع الاضطرار، و لم يؤت الامام في التقية من قبل الله عزوجل و لا من جهة نفسه و اوليائه المؤمنين، و انما أُتي ذلك من قبل الظالمين الذين اباحوا دمه و دفعوا [7] نسبه، و أنكروا حقه، و حملوا الجمهور على عداوته و مناصبة القائلين بأمامته. و كانت البلية فيما يضيع من الاحكام، و يتعطل من الحدود، و يفوت من الصلاح، متعلقة بالظالمين، و إمام الأنام برئ منها و جميع المؤمنين. فاما الممتحن بحادث يحتاج الى علم الحكم فيه فقد وجب عليه ان يرجع في ذلك الى العلماء من شيعة الامام و ليعلم [8] ذلك من جهتهم بما استودعوه من أئمة الهدى المتقدمين، و ان عدم ذلك - والعياذ باللّه - و لم يكن فيه حكم منصوص على حال فيعلم انه على حكم العقل،

٧- في نسخة «ق»: و نفوا.

٨- في نسخة «ث» و «م»: لعدم علم.

لانه [٩] لو اراد اللّه ان يتعبد فيه بحكم سمعي لفعل ذلك، و لو فعله لسهل السبيل إليه.

و كذلك القول في المتنازعين، يجب عليهم رد ما اختلفوا فيه الى الكتاب والسنّة عن رسول اللّه صلى الله عليه و آله من جهة خلفائه الراشدين من عترته الطاهرين، و يستعينوا [١٠] في معرفة ذلك بعلماء الشيعة و فقهائهم، و ان كان ـ و العياذ باللّه ـ لم يوجد فيما اختلفوا فيه نص على حكم سمعي فليعلم ان ذلك مما كان في العقول و مفهوم احكام العقول، مثل: أنّ من غصب انساناً شيئاً فعليه رده بعينه ان كانت عينه قائمة، فإن لم تكن عينه قائمة كان عليه تعويضه منه بمثله، فان لم يوجد له مثل كان ان يرضي خصمه بما تزول معه ظلامته، فإن لم يستطع ذلك او لم يفعله مختاراً كان في ذمته الى يوم القيامة.

و ان كان جان جنى على غيره جناية لا يمكن تلافيها كانت في ذمته، وكان المجني عليه ممتحناً بالصبر الى ان ينصفه اللّه تعالى يوم الحساب. فان كان الحادث مما لا يعلم بالسمع اباحته من خطره، فانه على الاباحة الاّ ان يقوم دليل سمعي على خطره.

و هذا الذي وصفناه انما جاز للمكلّف الاعتماد عليه و الرجوع اليه عند الضرورة بفقد الامام المرشد، و لو كان الامام ظاهراً [١١] ما وسعه غير الرد اليه، والعمل على قوله، و هذا كقول خصومنا كافة: ان على الناس في نوازلهم بعد

٩ـ في نسختي «م» و «ث»: و لو.

١٠ـ في نسخة «ق»: و يستغنوا.

١١ـ في نسخة «ق»: حاضراً.

النبي صلى اللّه عليه و آله ان يجتهدوا فيها عند فقدهم النص عليها، و لا يجوز لهم الاجتهاد و استعمال الرأي بحضرة النبي صلى اللّه عليه و آله.

فإن قال: فاذا كانت عبادتكم تتم بما وصفتموه مع غيبة الامام فقد استغنيتم عن الإمام.

قيل له: ليس الأمر كما ظننت في ذلك، لأن الحاجة إلى الشئ قد تكون قائمة مع فقد ما يسدها، و لو لا ذلك ما كان الفقير محتاجاً الى المال مع فقده، ولا المريض محتاجاً الى الدواء و ان بَعُدَ وجوده، والجاهل محتاجا الى العلم وان عدم الطريق اليه، و المتحير محتاجاً الى الدليل و ان يظفر به.

و لو لزمنا ما ادعيتموه و توهمتموه للزم جميع المسلمين ان يقولوا ان الناس كانوا في حال غيبة النبى صلي اللّه عليه و آله للهجرة و في الغار اغنياء عنه، وكذلك كانت حالهم في وقت استتاره بشعب ابي طالب عليه السلام، و كان قوم (موسى عليه السلام اغنياء عنه في حال غيبته عنهم لميقات ربه، و كذلك اصحاب)[١٢] يونس عليه السلام اغنياء عنه لمّا ذهب مغضباً و التقمه الحوت وهو مليم، و هذا مما لا يذهب اليه مسلم و لا ملّي. فيعلم بذلك بطلان ما ظنه الخصوم و توهموه على الظنة و الرجوم[١٣].

و باللّه التوفيق.

١٢ـ ما بين القوسين لم يرد في نسختي «م» و «ث».

١٣ـ (و توهموه على الظنّة و الرجوم) ليس في «م» و «ث».

الرسالة الثانية

في الغيبة

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق

علاء ال جعفر

الدليل على وجود صاحب الزمان عليه السلام في الغيبة

بسم الله الرحمن الرحيم

يأتي البحث في موضوع «وجود الإمام المهديّ عليه السلام» الذي تعتقد الشيعة الإمامية بغيبته، بعد البحث عن وجوب الاعتقاد بإمام، و لزوم معرفته.

و قد فصّل الشيخ المفيد الكلام في البحث الأول، في الرسالة السابقة حول حديث «من مات ...»

ولذلك وضع البحث عن هذه الرسالة، بعد تلك.

و هذه الرسالة تحتوى على حوارٍ بين الشيخ و بين من سأله عن الدليل المقنع على وجود الإمام صاحب الزمان عليه السلام؟ ضمن أسئلة أُخرى، يتوصّل الشيخ من الإجابة عليها إلى الحقّ.

السؤال الأول: ما الدليل على وجود الإمام صاحب الغيبة عليه السلام؟ مع اختلاف الناس في وجوده!؟

أجاب الشيخ: الدليل على ذلك: نقل الشيعة الإمامية، نقلاً متواتراً، والإخبار بغيبته كذلك، عن أمير المؤمنين عليه السلام: أن الثاني عشر من الأئمة عليهم السلام يغيب، و أنّ الغيبة قد وقعت على ما أخبروا به.

و قد وجدنا الشيعة الإمامية قد طبقت الارض شرقاً و غرباً، مختلفي

الآراء والهمم، متباعدي الديار، لا يتعارفون، و كلّهم متديّنون بتحريم الكذب و قول الزور، و عالمون بقبحه، و مثل هؤلاء يستحيل عليهم الاجتماع على الكذب في هذه الأخبار، اذ لو جاز عليهم ذلك، واحتمل فيهم، لجاز على سائر الامم والفرق، حتى لا يصحّ خبر في الدنيا، و ذلك إبطال للشرائع كلها، و هو أمر واضح الفساد والبطلان.

السؤال الثاني: لعل جماعة تواطأت في الاصل على وضع تلك الأخبار، ثمّ نقلتها الشيعة و تعلّقت بها، و هي غير عالمة بالأصل كيف حصل؟

و اجاب الشيخ عن هذا:

أولاً: إن هذا الاحتمال يأتي في جميع الأخبار المتواترة، و هو الطريق إلى ابطال الشرائع، كما قلنا.

و ثانياً: لو كان أمر هذا الاحتمال صحيحاً، و ما ذكر فيه واقعاً، لظهر واشتهر على ألسن المعارضين للشيعة، و هم يطلبون نقص مذهبهم، و يتتبعون عثرات عقيدتهم، و كان ذلك أظهر و أشهر من أن يخفى.

و في عدم معروفيته، و عدم العلم به ما يدل على بطلانه و فساده.

ثم ان الشيخ المفيد أورد بعض الأخبار المنبئة عن صاحب الزمان عليه السلام و غيبته، المرفوعة إلى أمير المؤمنين و الباقر و الصادق عليهم السلام.

و نقل عن السيّد محمد الحميري شعراً في قصيدة قالها قبل الغيبة بـ (مائة و خمسين سنة) و فيه:

له غيبة لابدّ أن سيغيبها

فصلّى عليه اللّهُ من متغيّبٌ

و علّق الشيخ عليه بقوله: فانظروا ـ رحمكم الله ـ قول السيّد هذا، و هو

في الغيبة ـ كيف وقع له أن يقوله، لولا انه سمعه من أئمّته عليهم السلام، و أئمته سمعوه من النبي صلى اللّه عليه و آله.

و إلاّ، فهل يجوز لقائل أن يقول قولاً، فيقع كما قال [بعد (١٥٠) عاماً] ما يخرم منه حرف!

السؤال الثالث: من اللازم أن تنقل هذه الأخبار من طريق غير الشيعة أيضاً، لو كانت ثابتة؟

أجاب الشيخ: هذا غير لازم و لا واجب!

و إلاّ، لوجب أن لا يصحّ خبر لاينقله المؤالف والمخالف، و لبطلت الأخبار، إذ لو لم يُقبل خبر إلا إذا نقله المعارضون، سهل إنكار الأخبار من كلا الطرفين، و لم يتمّ الاحتجاج بشيء من الأخبار.

و هذا الجواب موجود في كلام ابن قبة المنقول في إكمال الدين (ص٢٣).

السؤال الرابع: إذا كان الإمام عليه السلام غائباً طول هذه المدّة، فهو لاينتفع به، فما الفرق بين وجوده و عدمه؟!

أجاب الشيخ: إن اللّه نصبه عليه السلام دليلاً و حجّة، لكن الظالمين هم الذين أخافوه، فمنعوا من الاستفادة منه، فهم المسؤولون عن ذلك، و إذا لم يوجده اللّه أو أعدمه لكانت العلة في عدم الاستفادة منه صنع اللّه تعالى. و الفرق بين الأمرين واضح.

السؤال الخامس: ألا رفعه اللّه إلى السماء؟

أجاب الشيخ: إنّ الإمام حجّة على أهل الأرض، والحجّة لابدّ أن يتواجد بين المحجوجين، والأرض لا تخلو من حجّة، فلم يجز أن يرفعه إلى السماء.

و بما أن الحجة لا بدّ ان يكون على صفات معيّنة، منها أن يكون معصوماً، و لم نر في ولد العباس، ولا ولد علي عليه السلام، و لا في كلّ قريش قاطبة، من يتصف بتلك الصفات، فلابد ان يكون المعصوم هو الإمام عليه السلام.

و إذا سلم كلّ ذلك، كانت الغيبة لازمة.

و هذا الاستدلال بعينه هو الذي بنى السيّد الشريف المرتضى عليه كتابه (المقنع في الغيبة).

و يظهر من قول المعترض: «إن المعتقد منكم يقول: إن له ـ اى لصاحب الزمان عليه السلام ـ خمسة و أربعون و مائة سنة» أن الاعتراض كان سنة (٤٠٠) هجرية.

والله الموفق للصواب.

وكتب
السيّد محمد رضا الحسيني
الجلالي

فصل في الغيبة سأل عنها الشيخ المفيد رضي الله عنه في اثبات وجود الامام صاحب الزمان عليه وعليهم السلم واستتاره وغيبته فلا يخلو من ذكر التمهيد بما والله المستعان

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليما

مسئله سائل سائل للشيخ المفيد رضي الله عنه فقال ما الدليل على وجود الامام صاحب الغيبة عليه السلم فقد اختلف الناس في وجوده اختلافا ظاهرا

فصل

قال الشيخ الدليل على ذلك انا وجدنا الشيعة الامامية فرقة قد طبقت الارض شرقا وغربا مختلفي الاراء والهمم متباعدي الديار لا يتعارفون متدينين بتحريم الكذب عالمين بقبحه ينقلون نقلا مستفيضا عن ائمتهم عليهم السلم عن امير المؤمنين علي عليه السلم ان الثاني عشر يغيب غيبة يرتاب فيها المبطلون ويحكون ان الغيبة تقع على ما هي عليه فليس يخلو هذا الخبر ان يكون صدقا او كذبا فان كان صدقا فقد صح ما نقول وان كان كذبا استحال ذلك لانه لو جاز على سائر المسلمين نقلهم معجزات النبي صلى الله عليه وآله مثل ذلك ولجاز على سائر الامم والفرق مثل ذلك حتى لا يصح خبر في الدنيا وذلك باطل بابطال الشرائع كلها

فصل قال السائل

فلعل قوما تواطؤوا في الاصل فوضعوا هذه الاخبار وتناقلتها الشيعة بعد ذلك بما هي عليه ...

فصل

وايضا فقد كان هذا لا يمتنع في العقل لولا الاخبار الواردة
ان الارض لا تخلو من حجة فيها لما لم احل لو بقي في السما واحدنا
لو بقي في الارض وبالله التوفيق وقام انسان من المعتزلة
وقال للشيخ المفيد كيف يجوز لمثلك واستظهارهم
قائلا بالعدل والتوحيد قائلا باحكام العقول العقيدة امامة
رجل ما صحت ولادته ولا وجوده دون عدمه
وقد تطاول لنا السنون حتى ان المقتصد منكم تقول ان له منذ
ولد حسنا والعشر سنة مائة فان يكون هذا في عقل او سمع
قال له الشيخ قد قلت فافهم اعلم ان الادلة عند ما قد
قامت على ان الارض لا تخلو من حجة قال السائل فسلم الادلة
ثم ابتنى قال له الشيخ ثم ان الحجة على صفات متى
يكون عليها لم يكن فيه فقال له السائل هذا عندي
ولم ار في ولد العباس ولا في ولد علي ولا في قريش ما طبه
من هو بتلك الصفات علمت بذلك القول ان الحجة غيرهم
ولو غاب الف سنة لان هذا الكلام حجة في معناه اذا تفكرت
فيه لانه اذا امنا الدلالة بان الارض لا تخلو من حجة وان
الحجة لا تكون الا معصوما من الخطا والزلل لا يجوز عليه ما
يجوز على الامة وكان ذلك لا تمتنع فيه لا في الغيبة فاذا
سلم ذلك ثبتت الحجة لازمة في الغيبة

فصل مسألة في الغيبة سئل عنها الشيخ المفيد رضي الله عنه
في اثبات وجود الامام صاحب الزمان عليه وآله السلم
واستتاره وغيبته وما يحكم من ذلك بها والله المستعان
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد
وآله وسلم تسليما مسألة سأل سائل الشيخ المفيد رضي الله عنه
فقال له ما الدليل على وجود الامام صاحب الغيبة عليه السلم فقد
اختلف الناس في وجوده اختلافا ظاهرا فصل
فقال له الشيخ الدليل على ذلك انا وجدنا الشيعة الامامية
فرقة قد طبقت الارض شرقا وغربا مختلفي الاراء لهم متباعدي
الديار لا يتعارفون متدينين بتحريم الكذب عالمين بقبحه ينقلون
نقلا متواترا عن ائمتهم عليهم السلم عن امير المؤمنين صلوات الله عليه
ان الثاني عشر يغيب غيبة يرتاب فيها المبطلون ويحكون
ان الغيبة تقع على ما تقع عليه فليس يخلو هذه الاخبار ان
يكون صدقا او كذبا فان كانت صدقا فقد صح ما نقول
وان كانت كذبا فاستحال ذلك لا تدلوه على الامامية وهم
على ما هم عليه لجاز على سائر المسلمين في نقلهم معجزات النبي صلى الله
عليه وآله مثل ذلك ولجاز على سائر الامم والفرق مثل ذلك
حتى لا يصح خبر في الدنيا وكان ذلك ابطال الشرائع كلها
فصل قال السائل فلعل قوما تواطؤوا في الاصل فوضعوا
هذه الاخبار ونقلها الشيعة وتدينت بها وهي غير عالمة بالاصل

(هامش: ما هي عليه — لجاز)

الصفحة الأولى من النسخة «ق»

د الحجة لا يكون الا بين الخلق حين يد ... وايضا
فقد كان هذا الاسم في العقل لولا الاخبار الواردة ان الارض
لا تخلو من حجة فهذا لم اجز كونه في السماء واوجبنا كونه في الارض
وبالله التوفيق فقام انسان من المعتزلة فقال للشيخ المفيد
كيف يجوز ذلك منك وانت تقارنهم بالعدل والتوحيد
فالحال احكام العقول التعبد بامامة رجل ما صحت ولادته
امامته ولا وجوده دون عدمه وقد تقطعت السنون على
المتعصبين منكم بقولكم ان قد ولد لخمس واربعين ومائتين سنة
فهل يجوز هذا في عقل وسمع فقال له الشيخ قد تكلمت فانهم امرهم
الدلالة عندنا قد قامت على ان الارض لا تخلو من حجة قال السائل
سلم لك ذلك ثم ايش قال له الشيخ ثم ان الحجة على صفات متى لا
يكون عليها لم يكن فيه قال له السائل هذا عندي ولم ار في ولد
العباس ولا في ولد علي ولا في قريش قاطبة من هو بتلك الصفات
علمت بدليل العقل ان الحجة غيرهم ولو غاب الف سنة وهذا
كلام جيد في معناه اذا تفكرت فيه لانه اذا قامت الدلالة
بان الارض لا تخلو من حجة وان الحجة لا يكون الا معصوما
من الخطا والزلل لا يجوز عليه ما يجوز على الامة وكانت المنازعة
فيه لا في الغيبة فاذا سلم ذلك كانت الحجة لازمة في الغيبة

الصفحة الأخيرة من النسخة «ق»

بسم اللّه الرحمن الرحيم

و صلى اللّه على محمد و آله و سلم تسليماً.

سأل سائل الشيخ المفيد رضي اللّه عنه فقال: ما الدليل على وجود الامام صاحب الغيبة عليه السلام، فقد اختلف الناس في وجوده اختلافاً ظاهراً؟

فقال له الشيخ: الدليل على ذلك إنّا وجدنا الشيعة الامامية فرقة قد طبقت الارض شرقا و غرباً مختلفي الآراء و الهمم، متباعدي الديار لا يتعارفون، متدينين بتحريم الكذب، عالمين بقبحه، ينقلون نقلاً متواتراً عن ائمتهم عليهم السلام عن امير المؤمنين صلوات الله عليه: ان الثاني عشر يغيب غيبة يرتاب فيها المبطلون[1] و يحكون ان الغيبة تقع على ما هي عليه، فليس تخلوا هذه الاخبار ان تكون صدقا او كذباً، فان كانت صدقاً فقد صح ما نقول، و ان كانت

١ـ انظر: كمال الدين: ٣٠٢ / ٩ و ٣٠٣ / ١٤، ١٥، ١٦ و ٣٠٤ / ١٧، ارشاد المفيد: ١٥٤، الغيبة (للنعماني): ١٥٦ / ١٨.

كذباً استحال ذلك، لأنه لو جاز على الامامية و هم على ما هم عليه لجاز على سائر المسلمين في نقلهم معجزات النبي صلى الله و عليه و آله مثل ذلك، و لجاز على سائر الأمم و الفرق مثله، حتى لا يصح خبر في الدنيا، و كان ذلك ابطال الشرائع كلها.

قال السائل: فلعل قوماً تواطئوا في الأصل فوضعوا هذه الاخبار و نقلتها الشيعة و تدينت بها و هي غير عالمة بالاصل كيف كان.

قال له الشيخ رضي اللّه عنه: اول ما في هذا انه طعن في جميع الاخبار، لأن قائلاً لو قال للمسلمين في نقلهم لمعجزات النبي صلى الله عليه و آله لعلها في الاصل موضوعة، و لعل قوماً تواطئوا عليها فنقلها من لا يعلم حالها في الاصل، و هذا طريق الى ابطال الشرائع، و ايضاً فلو كان الامر على ما ذكره السائل لظهر و انتشر على ألسُن المخالفين ـ مع طلبهم لعيوبهم و طلب الحيلة في كسر مذاهبهم ـ و كان ذلك اظهر و اشهر مما يخفى، و في عدم العلم بذلك ما يدل على بطلان هذه المعارضة.

قال: فأرنا طرق هذه الأخبار، و ما وجهها و وجه دلالتها.

قال: الاول ما في هذا الخبر الذى روته العامة و الخاصة و هو خبر كميل ابن زياد قال: دخلت على امير المؤمنين صلوات الله عليه و هو ينكث في الارض فقلت له: يا مولاي مالك تنكث الارض ارغبة فيها؟

فقال: و اللّه ما رغبت فيها ساعة قط، و لكني افكر في التاسع من ولد الحسين هو الذي يملأ الارض قسطا و عدلا كما ملأت ظلما و جوراً، تكون له غيبة يرتاب فيها المبطلون، يا كميل بن زياد لابد لله في ارضه من حجة، اما ظاهر مشهور شخصه، و اما باطن مغمور لكيلا تبطل حجج

اللّه[٢]. و الخبر طويل و انما اقتصرنا على موضع الدلالة.

و ماروي عن الباقر(ع): ان الشيعة قالت له يوماً: انت صاحبنا الذى يقوم بالسيف؟ قال: لست بصاحبكم، انظروا من خفيت ولادته فيقول قوم ولد و يقول قوم ما ولد، فهو صاحبكم[٣].

و ما روي عن الصادق(ع) انه قال: كيف بكم اذا التفتم يميناً فلم تروا احداً، و التفتم شمالاً فلم تروا احداً، و استولت اقوام بني عبدالمطلب، و رجع عن هذا الامر كثير ممن يعتقده، يمسي احدكم مؤمناً و يصبح كافراً، فاللّه اللّه في اديانكم هنالك فانتظروا الفرج.

و ما روي عن موسى بن جعفر عليهما السلام انه قال: اذا توالت ثلاثة اسماء محمد و علي و الحسن فالرابع هو القائم صلوات الله عليه و عليهم[٤].

و لو ذهبنا الى ما روي في هذا المعنى لطال به الشرح، و هذا السيد ابن محمد الحميري يقول في قصيدة له قبل الغيبة بخمسين و مائة سنة:

و كذا[٥] روينا عن وصي محمد. و ما كان[٦] فيما قاله بالمتكذب.

٢ـ كمال الدين: ٢٨٩ / ٢، الكافي ١: ٢٧٣، الغيبة (للطوسي): ١٠٤ و ٢٠٤ (و في الاخيرين: الاصبغ بن نباتة بدلا عن كميل بن زياد).

٣ـ كمال الدين: ٣٢٥ / ٢.

٤ ـ كمال الدين: ٣٣٤ / ٣، الغيبة للنعماني: ١٧٩ / ٢٦ (و فيهما عن ابي عبدالله عليه السلام).

٥ ـ في نسخة «م» و «ث»: وكنا، و في الاكمال: و لكن.

٦ـ في نسخة «ق»: و لم يك.

بأن ولي الامر يفقد لا يرى ستيراً[٧] كفعل الخائف المترقب

فيقسم اموال الفقيد[٨] كأنما تغيبة[٩] تحت الصفيح المنصب

فيمكث حيا ثم ينبع نبعة كنبعة درى من الارض يوهب

له غيبة لابد من ان يغيبها فصلى عليه اللّه من متغيب[١٠]

فانظروا رحمكم اللّه قول السيد هذا القول و هو (الغَيبة) كيف وقع له ان يقوله لولا ان سمعه من ائمته، و ائمته سمعوه من النبي صلى اللّه عليه و اله، والا فهل يجوز لقائل ان يقول قولاً فيقع كما قال ما يخرم منه حرف ؟! عصمنا اللّه و اياكم من الهوى، و به نستعين، و عليه نتوكل.

٧ـ في نسخة «ق» و «م»: سنين.

٨ـ في نسخة «ق»: العقود.

٩ـ في نسخة «ق»: تضمنه.

١٠ـ القصيدة طويلة و مطلعها:

ايا راكباً نحو المدينة جسرة عذافرة يطوى بها كل سبسب

اذا ما هداك الله عاينت جعفراً فقل لولي الله و ابن المهذب

الا يا امين الله و ابن امينه اتوب الى الرحمن ثم تأوُّبي

اليك في الامر الذي كنت مطنباً معاندة مني لنسل المطيب

و لكن روينا عن وصي محمد و ما كان فيما قال بالمتكذب

واسترسل بالقصيدة كما وردت اعلاه.

و لهذا القصيدة قصة يرويها الصدوق في كمال الدين (٣٣) حول اعتقاد السيد رحمه الله اول الامر بمذهب الكيسانية التي تدعي الغيبة لمحمد بن الحنفية قدس الله روحه، حيث قال السيد في ذلك:

الا ان الائمة من قريش ولاة الامر اربعة سواء

←

قال السائل: فقد كان يجب ان ينقل هذه الاخبار مع الشيعة غيرهم.

فقال له: هذا غير لازم و لاواجب، و لو وجب وجب ان لا يصح خبر لا ينقله المؤالف والمخالف و بطلت الاخبار كلها.

فقال السائل: فأذا كان الامام(ع) غائباً طول هذه المدة لاينتفع به، فما الفرق بين وجوده و عدمه.

قال له: ان اللّه سبحانه اذا نصب دليلاً و حجة على سائر خلقه فأخافه الظالمون كانت الحجة على من اخافه لاعلى اللّه سبحانه، ولو اعدمه اللّه كانت الحجة على اللّه لاعلى الظالمين، و هذا الفرق بين وجوده و عدمه.

قال السائل: الا رفعه اللّه الى السماء فاذا آن قيامه انزله؟

فقال له: ليس هو حجة على اهل السماء، انما هو حجة على اهل الارض، والحجة لاتكون الا بين المحجوجين به، و ايضا فقد كان هذا لايمتنع في العقل لولا الأخبار الواردة ان الارض لاتخلو من حجة، فلهذا لم يجز كونه فى السماء،

→

الى اخر ابياته الشعرية. و بقي على ذلك ردحاً من الزمن حتى التقى الامام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام و راى منه علامات الامامة و شاهد فيه دلالات الوصية، فسأله عن الغيبة، فذكر له انها حق، و لكنها تقع في الثاني عشر من الائمة عليهم السلام، و اخبره بموت محمد بن الحنفية و ان اباه شاهد دفنه، فرجع السيد عن مقالته و استغفر من اعتقاده، و رجع الى الحق عند اتضاحه له، و دان بالامامة.

و هكذا فالامر يوضح بلا ادنى ريبة اعتقاد المسلمين بالغيبة و تواتر الاخبار عنها قبل وقوعها سواء عن رسول الله صلى الله عليه و اله او عن اهل بيته عليهم السلام، او حتى من المخالفين لهم، و لقد افرد علماء الشيعة الامامية و رجالاتها مؤلفات ضخمة في هذا الامر اقاموا فيه الحجج البينة والشواهد الثابتة التي لاتدع للتساؤل منفذاً.

و اوجبنا كونه في الارض و باللّه التوفيق.

فقام انسان من المعتزلة و قال للشيخ المفيد : كيف يجوز ذلك منك و انت نظّار منهم قائل بالعدل والتوحيد، و قائل باحكام العقول، تعتقد امامة رجل ما صحت ولادته دون امامته، ولا وجوده دون عدمه، و قد تطاولت السنون حتى ان المعتقد منكم يقول ان له منذ ولد خمساً و اربعين و مائة سنة فهل يجوز هذا في عقل او سمع؟

قال له الشيخ: قد قلت فافهم، اعلم: ان الدلالة عندنا قامت على ان الارض لاتخلو من حجة.

قال السائل: مسلّم لك ذلك ثم ايش؟

قال له الشيخ: ثم ان الحجة على صفات، ومن لايكون عليها لم تكن فيه

قال له السائل: هذا عندي، و لم ار في ولد العباس ولا في ولد علي و لا في قريش قاطبة من هو بتلك الصفات، فعلمت بدليل العقل ان الحجة غيرهم ولو غاب الف سنة، و هذا كلام جيد في معناه اذا تفكرت فيه، لانه اذا قامت الدلالة بان الارض لاتخلو من حجة، و ان الحجة لايكون الا معصوماً من الخطأ والزلل، لايجوز عليه ما يجوز على الامة، و كانت المنازعة فيه لافي الغيبة، فاذا سلّم ذلك كانت الحجة لازمة في الغيبة.

* * *

الرسالة الثالثة

في الغيبة

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق

علاء ال جعفر

الفرق بين الأئمة و صاحب الزمان في ظهورهم عليهم السلام و غيبته عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

يأتي موضوع هذه الرسالة في الرتبة بعد الرسالتين السابقتين، فبعد أن ثبت لزوم وجود الإمام، و ثبت بالدليل وجود صاحب الزمان عليه السلام و غيبته.

عرض السائل في هذه الرسالة: سؤال الفرق بين الإمام عليه السلام و بين الأئمة من آبائه عليه السلام، حيث ظهروا سلام اللّه عليهم، و غاب هو عليه السلام، و كأنه سمع أن علّة الغيبة هي «الخوف من الظالمين» فانبرى للاعتراض، و قد وجه بعض السائلين بهذا الاعتراض الى الشيخ قائلاً: «سألتك أدام اللّه عزّك الجواب عن ذلك».

و حاصل السؤال: إذا كان السبب في الغيبة - التي طالت مدّتها، و امتدّت بها الأيام - هو كثرة الأعداء والخوف على نفسه منهم، فقد كان الزمن الأول على الأئمة من آبائه أصعب، و كان اعداؤهم أكثر، والخوف على أنفسهم أشدّ و اكثر، و مع ذلك فإنّهم كانوا ظاهرين، و لم يستتروا، و لا غابوا عن شيعتهم، حتى أتاهم اليقين فهذا يُبطل هذه العلة في الغيبة.

و أجاب الشيخ: باختلاف الحالتين، حالة صاحب الزمان عليه السلام، و

حالة الأئمّة من آبائه عليهم السلام.

إنّ الذي يظهر من أحوال الأئمّة الماضين عليهم السلام أنّهم أُبيحت لهم التقيّة من الأعداء، و لم يكلّفوا بالقيام بالسيف مع الظهور، لعدم مصلحة في ذلك، و لم يكونوا ملزمين بالدعوة، بل كانت المصلحة تقتضي الحضور في مجالس الاعداء، والمخالطة لهم، و لهذا أذاعوا تحريم إشهار السيوف عنهم، و حظر الدعوة إليها، لئلا يزاحم الأعداء ظهورهم و تواجدهم بين الناس.

و قد أشاروا إلى مجيء منتظر يكون في آخر الزمان، إمام منهم، يكشف اللّه به الغمّة، و يحيي به السنّة، يهدي به الأُمّة، لا تسعه التقيّة عند ظهوره. [و قد ذكر الشيخ في هذا المورد عدّة من علامات الظهور.] فلمّا ظهر ذلك من السلف من آباء صاحب الزمان عليهم السلام، و تحقق عند سلطان كلّ زمان و ملك كلّ أوان، علموا من الأئمة الماضين عليهم السلام انهم لا يتديّنون بالقيام بالسيف، و لا يرون الدعاء إلى أنفسهم، و أنّهم ملتزمون بالتقيّة، و كفّ اليد، و حفظ اللسان، و التوفّر على العبادات، و الانقطاع إلى اللّه بالأعمال الصالحات.

لما عرف الظالمون من الأئمة هذه الحالات: أمنوهم على أنفسهم، مطمئنّين بذلك إلى ما يدبّرونه من شؤون أنفسهم، و يحققوه من دياناتهم، و كفّهم ذلك عن الظهور والانتشار، واستغنوا به عن الغيبة والاستتار.

لكن إمام هذا الزمان عليه السلام لما كان هو المشار اليه بسلّ السيف، والجهاد لأعدائه، و أنّه هو المهديّ الذي يظهر اللّه به الحقّ، و يبيد بسيفه الضلال، كان الأعداء يترصّدونه، و يبغون قتله، و يطلبون قتله و سفك دمه.

و حيث لم يكن أنصاره متهيّئين إلى وقت ظهوره، لزمته التقية، و فرضت عليه الغيبة، إذ لو ظهر بغير أعوان لألقى نفسه بيده إلى التهلكة، و لو أظهر

نفسه في غير وقته لم يألُ الأعداء جُهداً في استئصاله و جميع شيعته و إراقة دمائهم على الاستحلال.

و لمّا ثبتت عصمته بأدلتها وجب استتاره من أعدائه حتى يعلم ـ يقيناً لا شك فيه ـ حضور الأعوان و اجتماع الأنصار و تكون المصلحة العامة في ظهوره بالسيف.

فافترقت حاله عن حال آبائه الأئمة عليهم السلام.

ثم إن الشيخ عارض الخصوم ببيان أحوال النبي صلى اللّه عليه و آله و سيرته الشريفة حيث أقام في مكة ثلاثة عشر سنة، لا يرى سلّ السيف و لا الجهاد، و تصبّر على التكذيب، و صنوف الاذى، و تعذيب أصحابه بأنواع العذاب و كان المسلمون يسألونه الإذن لهم في سلّ السيف و مباينة الأعداء فيمنعهم و يأمرهم بالصبر، و لم يزل كذلك حتى طلب من النجاشي ملك الحبشة أن يخفر أصحابه من قريش، ثمّ أخرجهم إليه واستتر خائفا على دمه في شعب أبي طالب، ثلاث سنين، ثم هرب من مكة بعد موت عمّه أبي طالب مستخفيا، و أقام في الغار ثلاثة أيام، ثمّ هاجر إلى المدينة.

و هناك رأى القيام بالسيف و استنفر أصحابه، و هم يومئذٍ ثلاثمائة و بضعة عشر رجلاً، و لقي بهم ألف رجل من أهل بدرٍ، و رفع التقيّة عن نفسه، إذ ذاك.

و سرد الشيخ حوادث عديدة من السيرة الشريفة، ثم قال: فلِمَ لم يقاتل في مكة؟. و ماله صبر على الأذى؟ و لم منع أصحابه من الجهاد! و قد بذلوا انفسهم في نصرة الإسلام؟ و ما الذى اضطره إلى الاستجارة بالنجاشي؟

و ما الذي دعاه إلى القتال بأصحابه مع قلة عددهم و تثاقل بعضهم؟ و ما

وجه اختلاف أحواله و أعماله في هذه المواضع؟

فما كان في ذلك جوابكم فهو جوابنا! في الفرق بين الأئمّة عليهم السلام و بين صاحب الزمان عليه السلام في الظهور والغيبة.

والوجه عندنا واضح، و هو التعبّد ـ في كل الأحوال ـ بما أمرهم اللّه تعالى، و ما قرّره عليهم من العمل و السيرة، طبقا للمصالح التي هي لعامة الخلق، والمعصومون عليهم السلام عباده المكرمون لا يسبقونه بالقول و هم بأمره يعملون.

و قد ورد مثل هذه المعارضة في كلمات السابقين، فلاحظها في إكمال الدين للصدوق.

واللّه الموفق للصواب.

وكتب

السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي

مسألة اخرى في الغيبة من املائه رضي الله عنه قال الشيخ
المفيد رضي الله عنه حضرت مجلس رئيس من الرؤساء فجرى كلام
في الامامة فانتهى الى القول في الغيبة فقال صاحب المجلس أليست
الشيعة يروي عن جعفر بن محمد عليه السلام انه لو اجتمع للامام عدة اهل
بدر ثلثمائة وبضعة عشر رجلا لوجب عليه الخروج بالسيف فقلت قد
روي هذا الحديث قال أولسنا نعلم يقيناً ان الشيعة في هذا الوقت
اضعاف عدة اهل بدر فكيف يجوز للامام الغيبة مع الرواية التي ذكرناها
فقلت له ان الشيعة وان كانت في وقتنا كثيرا عددها حتى تزيد
على عدة اهل بدر اضعافا مضاعفة فان الجماعة التي اذا اجتمعت على
عدد اهل بدر ولم يسع للامام عليه السلام التقية ووجب عليه الظهور لم
يجتمع في هذا الوقت ولا حصلت في هذا الزمان في صفتها وشروطها
وذلك انه يجب ان يكون هؤلاء القوم معلوم من حالهم الشجاعة

الصفحة الأُولى من النسخة «م»

يقولون ان ائمتكم عليهم السلام قد كانوا ظاهرين الى وقت زمان الغيبة
عندكم فما عذرهم في ترك اقامة الحدود وتنفيذ الاحكام فقلت له ان هؤلاء
القوم وان اعتصموا في تضييع الحدود والاحكام بعد الائمة الذين
يقومون بها في الزمان فانهم يعترفون بان في كل زمان طايفة منهم
من اهل الحل والعقد وقد جعل لهم اقامة الامام الذي يقوم بالحدود و
تنفيذ الاحكام فما عذرهم عن كفهم عن اقامة الامام وهم موجودون معروفوا
الاعيان فلان وجب عليهم لوجودهم ظاهرين في كل زمان اقامة الامام لتنفيذ
الاحكام ويعلموا ان ترك ذلك في طول هذه المدة عاصين ضالين عن طريق
الرشاد كان لنا مثل ذلك عليهم فقال ولن يقولوا هذا ابدا وان كان لهم عذر
في ترك اقامة الامام وان كانوا في كل وقت موجودين فذلك العذر لا
لائمتنا عليهم السلام في ترك اقامة الحدود وان كانوا موجودين في كل زمان
على ان عذر ائمتنا عليهم السلام [illegible] تنفيذ الاحكام اوضح واظهر من عذر
المعتزلة في ترك نصبهم الامام لانا نعلم بعينا ابتداء رئاسة ان الشر من اهل بيت
رسول الله صلى الله عليه وآله قد شردوا عن اوطانهم وسفكت دماؤهم
والزم الباقين منهم الخوف على النفوس عليهم انهم يرون الخروج بالسيف
وانهم ممن ينبهم للاحكام ولم ير احد من المعتزلة ولا الحشوية سفك دمه
ولا شرد عن وطنه ولا حيف على النفوس عليه والعقيق منه انه يرى

الصفحة الأخيرة من النسخة «م»

في ايام النبي صلى الله عليه واله وان كان المذهب ما قدمناه فقال
لم لا يظهر الامام وان ادى ظهوره الى قتله فيكون البرهان له والحجة
له في امامته اوضح ويزول الشك في وجوده بلا ارتياب قيل
له لا يجب ذلك كما لا يجب على الله تعالى معاجلة العصاة بالعقوبات
واظهار الايات في كل وقت فان قال انا نعلم انه لو عاجل
العصاة لكان البرهان على قدرته اوضح والامر في نهيه اوكد
والحجة في خلافه ابين ولكان يزدجر الخلق عن معاصيه ان
وان لم يجب ذلك عليه لان في حكمته وتدبيره لعلمه بالمصلحة
فيه على التفصيل فالقول في الثاني كالاول مثله على انه لا معنى
لظهور الامام في وقت يحيط العلم فيه بان ظهوره منه فساد
وانه لا يؤول الى الصلاح وانما يكون ذلك حكمة وصوابا
اذا كانت عاقبته الصلاح ولو علم عليه السلام ان في ظهوره صلاحا
في الدين مع مقامه في العالم او هلاكه وهلاك جميع شيعته
وانصاره لما اتقاه طرفة عين ولا فتر عن المسارعة الى مرضاة
الله جل اسمه لكن الدليل قائم على عصمته كاشف عن معرفته لرد
هذه الحال عند ظهوره في هذا الزمان بما قدمناه من ذكر
العهد اليه من ابائه والحدود والرسوم المذكورة له في
الاعمال فقال السائل ان هذه الاجوبة على الاصول المقررة
لاهل الامامة مستمرة والمنازع فيها لعله يسلم الاصول لا
ينال شيئا ولا يظفر بطائل فقال ... من الحجة اذا المعترضة
في حجة الامامة ويحكم بالحاجة اليها في كل زمان ونقطع على الخطا

الاحكام او فيحوا الطهر من علل المعتزلة في نصب الامام
لانا نعلم يقينا بلا ارتياب ان اكثر اهل بيت رسول الله صلى
الله عليه وآله قد شردوا عن اوطانهم وسفكت دماءهم والزم
الباقون منهم الخوف على النفس عليهم انهم يريدون الخروج بالسيف
فانهم ممن اليهم للاحكام فهم تناجرا من المعتزلة ولا الحشوية
سقط دمه ولا شرد عن وطنه ولا خيف على النفس عنهم
فالتحقيق منه انه يرى العقود للائمة والامر بالمعروف والنهي
عن المنكر بل هؤلاء القوم يصرحون في المجالس انهم اصحاب
الاختيار وان اليهم الحل والعقد والانكار على الطاعة
وان من مذهبهم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فرضا
لا انما على اعتقادهم وهم مع ذلك آمنون من السلطان
غير خائفين من نكيره عليهم من هذا المقال فان بطل
لا عندكم ترك الامامة لامام زمان العدو الواضح الذي
لا شبهة فيه حاصل لانا على السلم من ترك امامة احد
وتنفيذ الاحكام لما بيناه من حالهم ووصفناه وهذا واضح
والله الموفق للصواب

بسم اللّه الرحمن الرحيم

[1] قال الشيخ المفيد رضي اللّه عنه: حضرت مجلس رئيس من الرؤساء، فجرى كلام في الامامة، فانتهى الى القول في الغيبة.

فقال صاحب المجلس: أليست الشيعة تروي عن جعفر بن محمد عليه السلام: انه لو اجتمع للإمام عدة اهل بدر ثلاثمائة و بضعة عشر رجلاً لوجب عليه الخروج بالسيف[2]؟

فقلت: قد روي هذا الحديث.

قال: او لسنا نعلم يقينا ان الشيعة في هذا الوقت اضعاف عدة اهل بدر، فكيف يجوز للامام الغيبة مع الرواية التى ذكرناها؟

فقلت له: ان الشيعة و ان كانت في وقتنا كثيراً عددها حتى تزيد على عدة اهل

١ـ في نسخة «م» و «ث»: مسألة اخرى في الغيبة من املائه رضي الله عنه.

٢ـ انظر: عيون اخبار الرضا عليه السلام ١: ٦٣، كمال الدين ٢: ٦٥٤ / ٢١ و ٢: ٦٧٢ / ٢٥، تفسير علي بن ابراهيم ١: ٣٢٣، غيبة النعماني: ٣١٥ / ٩.

بدر اضعافاً مضاعفة، فان الجماعة التي (عدتهم عدة اهل بدر اذا اجتمعت)[٣]، فلم يسع الامام التقية و وجب عليه الظهور. لم تجتمع في هذا الوقت، ولاحصلت في هذا الزمان بصفتها و شروطها. و ذلك انه يجب ان يكون هؤلاء القوم معلوم من حالهم الشجاعة، و الصبر على اللقاء، و الأخلاص في الجهاد، ايثار الآخرة على الدنيا، و نقاء السرائر من العيوب، و صحّة العقول[٤]، و انهم لايهنون و لاينتظرون عند اللقاء؛ و يكون العلم من اللّه تعالى بعموم المصلحة في ظهورهم بالسيف. و ليس كل الشيعة بهذه الصفة، و لو علم اللّه تعالى ان في جملتهم العدد المذكور على ما شرطناه لظهر الامام عليه السلام لا محاله، ولم يغب بعد اجتماعهم طرفة عين، لكن المعلوم خلاف ما و صفناه، فلذلك ساغ للامام الغيبة على ما ذكرناه.

قال: و من اين لنا ان شروط القوم على ما ذكرت، و ان كانت شروطهم هذه فمن اين لنا ان الأمر كما وصفت؟

فقلت: اذا ثبت وجوب الامامة و صحت الغيبة لم يكن لنا طريق الى تصحيح الخبر الا بما شرحناه، فمن حيث قامت دلائل الامامة و العصمة وصدق الخبر حكمنا بما ذكرناه.

ثم قلت: و نظير هذا الامر و مثاله ما علمناه من جهاد النبي صلى اللّه عليه و آله اهل بدر بالعدد اليسير الذين كانوا معه و اكثرهم اعزل راجل، ثم قعد عليه و آله السلام في عام الحديبية و معه من اصحابه اضعاف اهل بدر في

٣ـ في نسخة «م، و «ث»: اذا اجتمعت على عدة اهل بدر و .

٤ ـ في نسخة «م»: العقود.

العدد، و قد علمنا انه صلى اللّه عليه و آله و سلم مصيباً في الامرين جميعاً، وانه لو كان المعلوم من اصحابه في عام الحديبية ما كان المعلوم منهم في حال بدر لما وسعه القعود و المهادنة، و لوجب عليه الجهاد كما وجب عليه قبل ذلك، و لو وجب عليه ما تركه لما ذكرناه من العلم بصوابه و عصمته على ما بيناه.

فقال: ان رسول اللّه صلى الله و عليه و آله كان يوحى[٥] اليه فيعلم بالوحي العواقب، و يعرف الفرق من صواب التدبير و خطأه بمعرفة ما يكون، فمن قال في علم الامام بما ذكرت، و ما طريق معرفته بذلك؟

فقلت له: الامام عندنا معهود اليه، مُوقَف على ما ياتي و ما يذكر، منصوب له امارات تدله على العواقب في التدبيرات و الصالح في الأفعال، و انما حصل له العهد بذلك عن النبي صلى الله عليه و آله الذي يو حى اليه و يطلع على علم السماء، و لو لم نذكر هذاالباب و اقتصرنا على انه متعبّد في ذلك بغلبة الظن و ما يظهرله من الصلاح لكفى و اغنى وقام مقام الاظهار على التحقيق كائنا ما كان[٦] بلا ارتياب، لا سيما على مذهب المخالفين في الاجتهاد. وقولهم في رأي النبي صلى الله عليه وآله و ان كان المذهب ما قدمناه.

فقال: لم لايظهر الامام و ان ادي ظهوره الى قتله فيكون البرهان له والحجة في امامته اوضح، و يزول الشك في وجوده بلا ارتياب؟

فقلت: انه لايجب ذلك عليه السلام، كما لايجب على اللّه تعالى معاجلة العصاة بالنقمات و اظهار الآيات في كل وقت متتابعات، و ان كنّا نعلم انه لو

٥ـ في نسخة «ث»: موحى.

٦ـ لم ترد في نسختي «م» و «ث».

عاجل العصاة لكان البرهان على قدرته اوضح، و الأمر في نهيه اوكد، والحجة في قبح خلافه ابين، و لكان بذلك الخلق عن معاصيه ازجر، و ان لم يجب ذلك عليه و لا في حكمته و تدبيره لعلمه بالمصلحة فيه على التفضيل، فالقول في الباب الاول مثله على انه لا معنى لظهور الأمام في وقت يحيط العلم فيه بأن ظهوره منه فساد، و انه لا يؤول الى اصلاح، و انما يكون ذلك حكمة و صواباً اذا كانت عاقبته الصلاح. و لو علم عليه السلام ان في ظهوره صلاحا في الدين مع مقامه في العالم او هلاكه وهلاك جميع شيعته و انصاره لما ابقاه طرفة عين، و لافتر عن المسارعة الى مرضاة اللّه جل اسمه، لكن الدليل على عصمته كاشف عن معرفته لرد هذه الحال عند ظهوره في هذا الزمان بما قدمناه من ذكر العهد اليه، و نصب الدلائل و الحد و الرسم المذكورين له في الافعال.

فقال: لعمري ان هـ الأجوبة على الاصول المقررة لأهل الامامة مستمرة، و المنازع فيها ـ بعد تسليم الأصول ـ لاينال شيئاً و لا يظفر بطائل.

فقلت: من العجب انّا و المعتزلة نوجب الامامة، و نحكم بالحاجة اليها في كل زمان، و نقطع بخطأ من اوجب الأستغناء عنها في حال بعد النبي (ص)، و هم دائما يشنّعون علينا بالقول في الغيبة و مرور الزمان بغير ظهور امام، و هم انفسهم يعترفون بأنهم لا امام لهم بعد امير المؤمنين (ع) الى هذا الزمان، ولا يرجون اقامة امام في قرب هذا من الاوان، فعلى كل حال نحن اعذر في (القول بالغيبة)[٧] و اولى بالصواب عند الموازنة للاصل الثابت من وجوب الامام، ولدفع الحاجة اليها في كل أوان.

٧ـ في نسخة «ق»: الغيبة.

فقال: هؤلاء القوم و ان قالوا بالحاجة الى الامام فعذرهم واضح في بطلان الاحكام لعدم غيبة الامام الذي يقوم بالأحكام، و انتم تقولون ان ائمتكم عليهم السلام قد كانوا ظاهرين الى وقت زمان الغيبة عندكم، فما عذركم في ترك اقامة الحدود و تنفيذ الاحكام.

فقلت له: ان هؤلاء القوم و ان اعتصموا في تضييع الحدود و الاحكام بعد الأئمة الذين يقومون بها في الزمان، فأنهم يعترفون بأن في كل زمان طائفة منهم من اهل الحل و العقد قد جعل اليهم اقامة الامام الذي يقوم بالحدود وتنفيذ الأحكام، فما عذرهم عن كفهم عن اقامة الامام و هم موجودون معروفو الأعيان، فان وجب عليهم لوجودهم ظاهرين في كل زمان اقامة الامام المنفذ للاحكام، و عانوا ترك ذلك في طول هذه المدة عاصين ضالين عن طريق الرشاد كان لنا بذلك عليهم[٨] و لن يقولوا بهذا ابداً، و أن كان لهم عذر في ترك اقامة الامام، و ان كانوا في كل وقت موجودين، فذلك العذر لأئمتنا عليهم السلام في ترك اقامة الحدود و ان كانوا موجودين في كل زمان، على ان عذر ائمتنا عليهم السلام في ترك اقامة الاحكام اوضح و اظهر من عذر المعتزلة في ترك نصب الامام، لأنّا نعلم يقيناً بلا ارتياب ان كثيراً من اهل بيت رسول اللّه صلى الله عليه و آله قد شرّدوا عن اوطانهم، و سفكت دماؤهم، و الزم الباقون منهم الخوف على التوهم عليهم انهم يرون الخروج بالسيف و انهم ممن اليهم الاحكام، و لم ير أحد من المعتزلة و لا الحشوية سفك[٩] دمه، و لا شرّد عن

٨- في نسخة «ق»: قال، و في نسختي «ث» و «م»: فقال. و لم نثبت اي منهما لعدم اتفاقهما مع السياق.

٩- في نسخة «م» و «ث»: سقط.

وطنه، و لاخيف على التوهم عليه و التحقيق منه انه يرى في قعود الأئمة والامر بالمعروف و النهي عن المنكر، بل هؤلاء القوم يصرّحون في المجالس بأنهم اصحاب الاختيار، و ان اليهم الحل و العقد و الانكار على الطاعة، و ان من مذهبهم الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر فرضاً لازماً على اعتقادهم، و هم مع ذلك آمنون من السلطان، غير خائفين من نكره عليهم من هذا المقال.

فبان بذلك أنه لاعذر لهم في ترك اقامة الامام، و ان العذر الواضح الذي لا شبهة فيه حاصل لأئمتنا عليهم السلام من ترك اقامة الحدود و تنفيذ الاحكام لما بيّناه من حالهم و وصفناه و هذا واضح. (فلم يأتِ بشيء و للّه الحمد و لرسوله و آله الصلاة و السلام)[١٠] .

و اللّه الموفق للصواب.

١٠ـ ما بين القوسين لم يرد في نسختي «م» و «ث»

الرسالة الرابعة

في الغيبة

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

«لو اجتمع على الإمام عدّة أهل بدر لوجب عليه الخروج»

بسم الله الرحمن الرحيم

لماذا لم يظهر المهديّ؟ و متى سيظهر؟

سؤال كثيراً ما يُسمع من المعتقدين بالإمام صاحب الزمان عليه السلام عند ما يمتلئون غيظاً من الأعداء، فيحسبون أن الدنيا ملئت ظلماً و جوراً، و قد عيّن ذلك وقتاً لظهوره عليه السلام كي يملأها عدلاً و رحمةً.

و يبدو أنّ توقيتاً آخر كان معروفاً في زمان الشيخ المفيد، حيث قد روي حديث عن الإمام الصادق جعفر بن محمد عليه السلام يقول: انه لو اجتمع على الامام عدّة أهل بدر، ثلاثمائة و بضعة عشر رجلاً، لوجب عليه الخروج بالسيف.

و قد طرح على الشيخ المفيد سؤال عن هذا الحديث، فأقرّ الشيخ أنه حديث مرويّ.

فحاول صاحب السؤال أن يناقش الشيخ حول الغيبة و شؤونها من خلال هذا الحديث، و قد ضمّهما مجلسٌ في بيت السائل الذي عبرّ عنه بـ «رئيس من الرؤساء».

قال السائل: إنا نعلم ـ يقيناً ـ أن الشيعة في هذا الوقت أضعاف عدّة أهل

بدر، فكيف تجوز للإمام الغيبة مع تلك الرواية؟

أجاب الشيخ: إن الشيعة و إن كانت كثيرةً من حيث العدد والكم، لكن العدد المذكور في الرواية ليس المراد بهم العدد والكم فقط، و إنما هم على كيفية خاصة، و تلك الكيفية لم نعلم حصولها بعد بصفتها و شروطها، حيث أنّه يجب ان يكونوا على حالة مأمونة من الشجاعة، والصبر على اللقاء، والاخلاص في الجهاد، إيثاراً للآخرة على الدنيا، و نقاء السرائر من العيوب، و صحة الأبدان والعقول، و أنهم لا يهنون، و لا يفترون عند اللقاء، و يكون العلم من اللّه لعموم المصلحة في ظهورهم بالسيف.

و لم نعلم أن كل الشيعة بهذه الصفات و على هذه الشروط.

و لو علم اللّه أن في جملتهم مَنْ هذه صفته على العدد المذكور، و لم يكن معذوراً عن حمل السيف، لظهر الإمام عليه السلام لا محالة، و لم يغب بعد اجتماعهم طرفة عين.

لكن من الواضح عدم حصول مثل هذا الاجتماع، فلذلك استمرت الغيبة.

واعترض السائل: و من أين عرفت لزوم هذه الصفات والشروط مع خلوّ النصّ المذكور عن شيء منها؟

أجاب الشيخ: إن مسلّمات الإمامة تفرض علينا إثبات هذه الصفات لأصحاب الإمام عليه السلام، فحيث ثبت لنا وجوب الإمامة، و صحت عندنا عصمة الأئمة بحججها القويمة، فلا بدّ أن نشرح الحديث المذكور بما يوافق تلك الثوابت، حتى يصح عندنا معناه.

فتلك الاصول و صحة الخبر المذكور تقتضي أن يكون العدد المذكور موصوفا بتلك الصفات.

و قد مثل الشيخ لما ذكر، بما ثبت من جهاد النبي صلى اللّه عليه و آله و سلم يوم بدر بـ (٣١٣) رجلاً من أصحابه، لكنه يوم الحديبية أعرض عن الحرب، وقعد، مع أن أصحابه يومئذ كانوا أضعاف أهل بدر في العدد.

و بما أنا نعلم عصمة النبي صلّى اللّه عليه و آله و سلم، و أنّه لا يقوم بأمر الاّ ما هو الصواب، علمنا أن اصحابه في الحديبية لم يتصفوا بما اتصف به أصحابه يوم بدر و إلاّ لما وسعه صلى اللّه عليه و آله القعود عن جهاد المشركين، و لوجب عليه كما وجب عليه في بدر، و لو وجب عليه لما تركه لما نعلم من عصمته و صوابه.

و حاول السائل: أن يفرّق بين النبي صلى اللّه عليه و آله، و بين الإمام عليه السلام، بأن النبي يوحى اليه، و يعرف وجه المصلحة في الأُمور من خلال الوحي، ولكن ما طريق الإمام إلى معرفة ذلك؟

أجاب الشيخ: إن الإمام ـ عند الشيعة ـ معهود إليه، واقف على ما يأتي و ما يذكر، منصوبة له أمارات تدلّه على العواقب في التدبيرات والمصالح في الأفعال، بعهد من النبي صلى اللّه عليه و آله الذى يوحى إليه و يطلع على علم السماء.

و لو كان الإمام عليه السلام كسائر العقلاء معتبراً ذلك بغلبة الظن والحدس، و ما يظهر له من الصلاح لكفى وأغنى، و قام مقام التحقيق بلاارتياب، لاسيّما على مذهب المخالفين في جواز الاجتهاد حتى للنبي صلى اللّه عليه و آله. و إن كنّا لا نرى ذلك.

واعترض السائل: لِمَ لم يظهر الإمام عليه السلام و ان كان ظهوره يؤدي إلى قتله، فيكون البرهان له، والحجة في إمامته أوضح، و يزول الشك في وجوده

والارتياب؟

أجاب الشيخ: لم يجب ذلك على الإمام عليه السلام بعد أن كان الناس هم سبب الغيبة والمسؤولين عن عواقبها، كما أن اللّه تعالى لا يجب عليه تعجيل النقمة على العصاة والمفسدين، مع أن في ذلك توضيحا لقدرته، و تاكيداً في حجته، و زجراً للناس عن معاصيه.

مع أن العلم بترتب الفساد على ظهوره يمنع من ايجاب ذلك عليه، و هو الدليل على كون اقتراحه عليه خطأً، و إنما يكون صواباً إذا ترتب عليه الصلاح والإصلاح، والإمام عليه السلام لو علم في ظهوره مصلحة لما بقي في الغيبة طرفة عين، و لا فتر عن المسارعة إلى الظهور.

والدليل على عصمته، مع عدم ظهوره، هو الدليل على معرفته لعدم المصلحة في الظهور في هذا الزمان.

والحاصل ان الالتزام بمسلّمات الإمامة و أُصولها الثابتة، يؤدي الى الالتزام بالواقع حقّا لا ريب فيه.

و لا بدّ أن يجعل هذا أساساً لما يدور من بحوث حول الغيبة، و إلاّ فالبحث عن الغيبة بدون ذلك لغوٌ غير منتجٍ.

أقول: و قد اتبع هذا النهج من الاستدلال السيد الشريف المرتضى في كتاب (المقنع في الغيبة) تماماً.

ثم إن الشيخ المفيد عارض المعتزلة:

حيث أنّهم من المتصلّبين في التشنيع على الإماميّة بالقول فى الغيبة، و مرور الزمان بغير ظهور الإمام؟!

مع أنهم يوافقون على الاصول المسلمة للامامة: فهم يقولون بوجوب

الامامة، و يقولون بالحاجة إلى الامام في كل زمان، و هم يقطعون على خطأ مَنْ يقول بالاستغناء عن الامام!

و مع هذا فهم يعترفون بانهم لا إمام لهم بعد أمير المؤمنين علي عليه السلام الى هذا الزمان! بل، لا يرجون إقامة إمامٍ لهم في هذا الأوان.

فلو صحّت تلك الاصول التي نقول بها نحن و هم، فنحن أعذر منهم بقولنا بإمامٍ ـ و لو في الغيبة ـ والقول بوجوده و معرفتناله، و هذا موافق لأُصول الامامة، و للخبر المجمع عليه: «من مات ...»

ولكن المعتزلة لا عذر لهم في الاعراض عن اصول الإمامة التي وافقوا عليها و سلّموا بها.

و دافع بعض الحاضرين عنهم: بأنهم معذورون من جهة أُخرى، في عدم إقامة الاحكام والحدود، لكن الشيعة ـ مع ظهور أئمتهم من وفاة الرسول صلى اللّه عليه و آله و سلم الى زمان الغيبة، فما عذرهم في ترك إقامة الأحكام، و في تعطيل الحدود؟!

فأجاب الشيخ: إن عدم وجود إمامٍ لهم، ليس عذراً لهؤلاء في تعطيل الحدود و ترك الأحكام، لأن من مذهبهم أن في كل زمان طائفة من أهل الحلّ والعقد تكون إقامة الامام إليهم، فبامكانهم ـ في كل وقت ـ نصب الإمام، و لا يعذرون في كفّهم عن نصبه، و هم موجودون ـ في زمان الشيخ ـ معروفون ظاهرون، فإذا تركوا ذلك كانوا عاصين ضالّين.

أفهل يعترفون بالعصيان والضلال؟ كلا طبعاً.

فإن كانوا معذورين في إقامة الاحكام و تنفيذ الحدود، مع إمكانهم نصب الإمام القائم بذلك، فكذلك أئمة الشيعة معذورون من إقامتها و تنفيذها مع

الظهور.

على أن لأئمتنا عليهم السلام عذراً أوضح في ترك إقامة الحدود والأحكام و أظهر، و هو ما لا يعذر المعتزلة به في ترك نصبهم لإمام عليه السلام، و هو: أن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام كانوا دائماً مطاردين من قبل السلطان يعيشون الخوف والفزع لاحتمال الظالمين أنّهم يرون الخروج بالسيف، و أنّهم ممن يعتقد جماعة فيهم الإمامة، و أنّهم مراجع لإقامة الاحكام و تنفيذ الحدود.

و هذا أمر واضح لا يشك فيه أحد.

لكن المعتزلة و غيرهم من الفرق لم يتعرض واحد منهم لسفك دمه و لا للتشريد والتعذيب والمطاردة، و لا خيف و لم يؤخذ على التهمة، و لا على التحقّق، مع أن المعتزلة يصارحون بآرائهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر و وجوبهما، و يتظاهرون بأنهم أصحاب الحق في الولاية والحكم و الاختيار، و أن منهم أهل الحلّ والعقد، و ينكرون طاعة الخلفاء، و هم مع ذلك آمنون من السلطان غير خائفين من سطوته.

فلا عذر لهم في تركِ ما يجب عليهم من نصب الإمام لاقامة الأحكام و تنفيذ الحدود.

و أما أئمتنا فهم في تلك الاحوال معذورون بلاريب.

والله الموفق للصواب.

وكتب

السيّد محمّد رضا الحسيني

الجلاليّ

مسألة
أخرى في غيبة الإمام عليه
السلام من إملائه رضي الله عنه
بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين

سأل بعض المخالفين فقال: ما السبب الموجب لاستتار إمام
الزمان عليه السلام وغيبته التي قد طالت مدتها وامتدت بها
الأيام، ثم قال: فإن قلتم إن سبب ذلك تصعّب الزمان عليه بكثرة
أعدائه وخوفه منهم على نفسه، قيل لكم: فقد كان الزمان على
آبائه عليهم السلام أصعب، وأعداؤهم فيما مضى أكثر، وخوفهم من
أنفسهم أشد وأكبر، ولم يستتروا مع ذلك ولا غابوا عن أشياعهم،
بل كانوا ظاهرين حتى أتاهم اليقين، وهذا يبطل اعتلالكم في
غيبة صاحب الزمان عليه السلام واستتاره، فماذا تزعمونه؟ وسألت
أدام الله عزك الجواب عن ذلك.

الجواب وبالله التوفيق

إن اختلاف حالتي صاحب الزمان وآبائه عليه وعليهم السلام
فيما يقتضيه استتاره اليوم وظهورهم إذ كان المراد السيف نفسه
بطلان ما يتوهمه الخصم وادعاه من سهولة هذا الزمان على
صاحب الأمر وصعوبته على آبائه فيما سلف من قبله، وخوفه اليوم
وكثرته خوف آبائه فيما سلف، وذلك أنه لم يكن أحد من آبائه
عليهم السلام كلف القيام بالسيف مع ظهوره ولا ألزم الدعاء إلى
نفسه حسب ما كلفه إمام زماننا هذا بشرط ظهوره،
وكان من مضى من آبائه صلوات الله عليهم قد أبيحوا التقية من

الكفار ومركوه، فاجابهم الى كف القتال وقد ظهر عليهم في الحرب
فاذا كان الخصم يلحق بالامامية في ذلك السائل كان من اهل العلم وذوي
المعرفة بالاخبار قيل له فلم لم يقاتل بمكة وما باله صبر
على الاذى فلم يمنع اصحابه من الجهاد وقد بذلوا انفسهم في نصرة
الاسلام وما الذي اضطره الى ان استجار بالنجاشي واخراج
اصحابه من مكة الى بلاد الحبشة خوفا على دمائهم من الاعداء
وما الذي دعاه الى القتال وقد قل اصحابه وكانوا قلوا عليه
فقاتلهم مع قلة عددهم ولم يقاتل بالجيش مع كثرة
انصاره وبعثهم له على الحرب وما وجه الاختلاف افعاله
في هذه الاحوال مهما قال في ذلك فهو جوابنا في ظهوره والسلف
من آبائه الصالحين عليه وعليهم السلام واستتاره وغيبته بلا
كلام في ذلك يكثر والحمد لله المستعان
وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم

بسم اللّه الرحمن الرحيم

و صلاته على سيدنا محمد و آله الطاهرين.

و بعد:

سأل بعض المخالفين فقال: ما السبب الموجب لأستتار امام الزمان عليه السلام و غيبته التي قد طالت مدتها و امتدت بها الايام، ثم قال: فان قلتم: ان سبب ذلك صعوبة الزمان عليه بكثرة اعدائه و خوفه منهم على نفسه، قيل لكم: فقد كان الزمان الأول على آبائه عليهم السلام اصعب، و اعداؤهم فيما مضى اكثر، و خوفهم على نفسهم اشد و اكثر، و لم يستتروا مع ذلك و لاغابوا عن اشياعهم، بل كانوا ظاهرين حتى أتاهم اليقين، و هذا يبطل اعتلالكم في غيبة صاحب الزمان عنكم و استتاره فيما ذكرتموه، و سألتك ادام اللّه عزك.

الجواب عن ذلك:

الجواب و باللّه التوفيق: ان اختلاف حالتي صاحب الزمان و آبائه عليه وعليهم السلام فيما يقتضيه استتاره اليوم و ظهوره، اذ ذاك يقضي ببطلان ما

توهمه الخصم و ادعاه من سهولة هذا الزمان على صاحب الأمر عليه السلام وصعوبته على آبائه عليهم السلام فيما سلف، و قلة خوفه اليوم و كثرة خوف آبائه فيما سلف، و ذلك انه لم يكن احد من آبائه عليهم السلام كلّف القيام بالسيف مع ظهوره، و لاالزم بترك التقية، و لاالزم الدعاء الى نفسه حسبما كلّفه امام زماننا، هذا بشرط ظهوره عليه السلام، و كان من مضى من آبائه صلوات اللّه عليهم قد ابيحوا التقية من اعدائهم، والمخالطة لهم، والحضور في مجالسهم، واذاعوا تحريم اشهار السيوف على انفسهم، و خطر الدعوة اليها. و اشاروا الى منتظر يكون في اخر الزمان منهم يكشف اللّه به الغمة، و يحيي و يهدي به الأُمة ،لاتسعه التقية ،عند ظهوره ينادي باسمه فى السماء الملائكة الكرام، ويدعوا الى بيعته جبرئيل و ميكائيل في الانام، و تظهر قبله امارات القيامة في الارض والسماء، و يحيا عند ظهوره اموات، و تروع ايات قيامه و نهوضه بالأمر الابصار.

فلما ظهر ذلك عن السلف الصالح من آبائه عليهم السلام، و تحقق ذلك عند سلطان كل زمان و ملك كل اوان، و علموا انهم لايتدينون بالقيام بالسيف، و لايرون الدعاء الى مثله على احد من اهل الخلاف، و ان دينهم الذى يتقربون به الى اللّه عزوجل التقية، و كف اليد، و حفظ اللسان، والتوفر على العبادات، والأنقطاع الى اللّه عزوجل بالاعمال الصالحات، امنوهم على انفسهم مطمئنين بذلك الى ما يدبرونه من شأنهم، و يحققونه من دياناتهم، و كفوا بذلك عن الظهور والانتشار، واستغنوا به عن التغيّب والاستتار.

و لما كان امام هذا الزمان عليه السلام هو المشار اليه بسل السيف من اول الدهر في تقادم الايام المذكورة، والجهاد لاعداء اللّه عند ظهوره، و رفع التقية عن

اوليائه، و الزامه لهم بالجهاد، وانه المهدي الذي يظهر اللّه به الحق، و يبيد بسيفه الضلال، و كان المعلوم انه لايقوم بالسيف الا مع وجود الأنصار و اجتماع الحفدة والأعوان، و لم يكن انصاره عليه السلام عند وجوده متهيئين الى هذا الوقت موجودين، ولا على نصرته مجمعين، ولاكان في الأرض من شيعته طراً من يصلح للجهاد و ان كانوا يصلحون لنقل الآثار و حفظ الاحكام والدعاء له بحصول التمكن من ذلك الى اللّه عزوجل، لزمته التقية، و وجب فرضها عليه كما فرضت على آبائه عليهم السلام، لأنه لو ظهر بغير اعوان لألقى بيده الى التهلكة، و لو ابدى شخصه للأعداء لم يألوا جهداً في ايقاع الضرر به، واستئصال شيعته، و اراقة دمائهم على الاستحلال، فيكون في ذلك اعظم الفساد في الدين والدنيا، و يخرج به عليه السلام عن احكام الدين و تدبير الحكماء.

و لما ثبت عصمته، وجب استتاره حتى يعلم يقيناً ـ لاشك فيه ـ حضور الأعوان له، و اجتماع الانصار، و تكون المصلحة العامة في ظهوره بالسيف، ويعلم تمكنه من اقامة الحدود، و تنفيذ الاحكام، و اذا كان الامر على ما بيناه سقط ما ظنه المخالف من مناقضة اصحابنا الامامية فيما يعتقدونه من علة ظهور السلف من ائمة الهدى عليهم السلام و غيبة صاحب زماننا هذا عليه التحية والرضوان وافضل الرحمة والسلام والصلاة.

و بان بما ذكرناه فرق ما بين حاله و احوالهم فيما جوّز لهم الظهور، واوجب عليه الاستتار.

(فصل)

ثم يقال لهذا الخصم: اليس النبي صلى الله عليه و آله قد اقام بمكة ثلاثة عشر سنة يدعو الناس الى اللّه تعالى و لايرى سل السيف و لاالجهاد، و يصبر

على التكذيب له والشتم والضرب و صنوف الاذى، حتى انتهى امره الي ان القوا على ظهره صلى الله عليه و آله و هو راكع السلى[١] وكانوا يرضخون قدميه بالأحجار، و يلقاه السفيه من اهل مكه فيشتمه في وجهه و يحثو فيه التراب، ويضيّق عليه احيانا، و يبلغ اعداؤه في الاذى بضروب النكال، و عذّبوا اصحابه انواع العذاب، و فتنوا[٢] كثيراً منهم حتى رجعوا عن الاسلام، و كان المسلمون يسألونه الاذن لهم في سل السيف و مباينة الاعداء فيمنعهم عن ذلك، ويكفهم، و يأمرهم بالصبر على الأذى.

و روي: ان عمر بن الخطاب لما اظهر الاسلام سل سيفه بمكة و قال: لا يعبدالله سراً، فزجره رسول الله صلى الله عليه و آله عن ذلك. و قال له عبدالرحمن بن عوف الزهري: لو تركنا رسول الله صلي الله عليه و آله لأخذ كل رجل بيده رجلين الى جنب رجل منهم فقتله. فنهاه النبي صلى الله عليه وآله عماقال[٣].

---

١ ـ السلى: الجلد الرقيق الذي يخرج فيه الولد من بطن امه ملفوفاً فيه، و قيل: هو في الماشية السلى، و في الناس المشيمة.

لسان العرب ١٤:٣٩٦

٢ ـ في نسخة «ق»: و نفوا.

٣ ـ تروي كتب التأريخ ان عمربن الخطاب عندما اعلن عن اسلامه شهر سيفه و قاتل قريشاً رغم تأكيد النبي صلى الله عليه و آله له و لاصحابه بضرورة التكتم في اسلامهم و عدم الاصطدام مع قريش، والغريب في الامر ان عمر اعرض عن ذلك الامر صفحاً و كانه يريد ان يظهر للناس و للمسلمين بانه اجرأ المسلمين، و اعزهم شأناً، والاغرب من ذلك انه امتنع عن مراجعة قريش بعد ذلك عند توجه رسول الله صلى الله عليه و آله نحو مكة عام الحديبية زائراً لا يريد

و لم يزل ذلك حاله الي ان طلب من النجاشي ـ و هو ملك الحبشة ـ ان يخفر اصحابه من قريش ثم اخرجهم اليه واستتر عليه و آله السلام خائفا على دمه في الشعب ثلاث سنين، ثم هرب من مكة بعد موت عمه ابي طالب مستخفياً بهربه، و اقام في الغار ثلاثة ايام ثم هاجر عليه و آله والسلام الى المدينة و رأى النهي منه للقيام واستنفر اصحابه و هم يومئذ ثلاثمائة و بضعة عشر، و لقى بهم الف رجل من اهل بدر، و رفع التقية عن نفسه اذ ذاك.

ثم حضر المدينة متوجها الى العمرة، فبايع تحت الشجرة بيعة الرضوان على الموت، ثم بدا له عليه و آله السلام فصالح قريشاً و رجع عن العمرة و نحر هديه في مكانه، و بدا له من القتال، و كتب بينه و بين قريش كتاباً سألوه فيه محو (بسم اللّه الرحمن الرحيم) فأجابهم الى ذلك، و دعوا الى محو اسمه من النبوة في الكتاب لاطلاعهم الى ذلك، فاقترحوا عليه ان يرد رجلاً مسلماً اليهم حتى يرجع الى الكفر او يتركوه فأجابهم الى ذلك، هذا و قد ظهر عليهم في الحرب (٤)

←

قتالاً و اراد ان يبعث من يبلّغ اشراف قريش ذلك، حيث قال (و كما ذكرته المصادر المتعددة): يا رسول الله اني اخاف قريشاً على نفسي ...

انظر: السيرة النبوية (لابن كثير) ٢:٣٢ و ٣:٣١٨، السيرة النبوية (لابن هشام) ١:٣٧٤، الكامل في التأريخ (لابن الاثير) ٢:٨٦، تفسير القرآن العظيم (لابن كثير) ٤:٢٠٠، التفسير الكبير (للرازي) ٢٦:٥٤

٤ـ خرج رسول الله صلى الله عليه و آله في ذي القعدة من عام ست هجرية معتمراً لا يريد حرباً، و قد استنفر العرب و من حوله من اهل البوادي من الاعراب ليخرجوا معه و ساق معه الهدي و احرم بالعمرة ليعلم الجميع انه انما خرج زائراً لهذا البيت.

و عندما بلغ عسفان لقيه بسر (او بشر) بن سفيان الكعبي و اخبره بخروج قريش
←

فإذا قال الخصم: بلى ولا بد من ذلك ان كان من اهل العلم والمعرفة بالأخبار.

قيل له: فلم لم يقاتل بمكة و ما باله صبر على الاذى، و لمَ منع اصحابه عن الجهاد و قد بذلوا انفسهم في نصرة الاسلام، و ما الذي اضطره الى الاستجارة بالنجاشي و اخراج اصحابه من مكة الى بلاد الحبشة خوفا على دمائهم من الاعداء، و ماالذي دعاه الى القتال حين خذله اصحابه و تثاقلوا عليه فقاتل بهم مع قلة عددهم، و كيف لم يقاتل بالحديبية مع كثرة انصاره و بيعتهم له على الموت، و ماوجه اختلاف افعاله في هذه الاحوال؟ فما كان في ذلك جوابكم فهو جوابنا في ظهور السلف من آباء صاحب الزمان واستتاره و غيبته فلاتجدون من ذلك مهرباً.

والحمدلله المستعان، و صلى الله على محمد النبي و آله و سلم تسليماً كثيراً.

→

واستعدادهم لمنازلة المسلمين و منعهم من دخول مكة، فاضطر رسول الله صلى الله عليه و آله الى تغيير مسيره نحو الحديبية، فلما رأت قريش تحول مسير المسلمين ركضبوا راجعين نحو مكة.

و بعد ذلك ارسلوا الى رسول الله صلى الله عليه و آله رسلهم لترى لاي امر قدم و ما هي بغيته، و اراد صلى الله عليه و آله ان يوضح الامر لسادات قريش في مكة فطلب من عمر الذهاب لكنه امتنع من ذلك خوفاً من قريش، فأرسل بدله عثمان بن ابي عفان الى ابي سفيان، فاحتبسته قريش عن العودة، و شاع ان قريش قتلته، عندها دعا رسول الله صلى الله عليه و آله الى قتال القوم، فكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة، فأنزل الله فيها قرآناً.

الا ان قريش بعثت سهيل بن عمرو الى رسول الله صلى الله عليه و آله في طلب الصلح فصالحهم.

انظر: تأريخ الطبري ٢: ٦٢٠، السيرة النبوية (لابن كثير) ٣: ٣١٢، السيرة النبوية (لابن هشام) ٣: ٣٢١، التفسير العظيم (لابن كثير) ٤: ٢٠٠